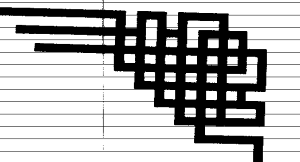


حول الأحداث

مصطلحات فى قاموس تخلف الأمة

محاولة للفهم والمعالجة والتصحيح

بقلم
أ.د. عبد الحميد الغزالى
أستاذ الاقتصاد السياسى والاقتصاد الإسلامى
بجامعة القاهرة



الطبعة الأولى للناشر
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/١٥٣٣١
الترقيم الدولى: I.S.P.N.
977 - 265 - 552 - 7

دار التوزيع والنشر الإسلامية
مصر - القاهرة - السيدة زينب ص. ب ١٦٣٦
٢٥١ ش بورسعيد ت: ٣٩٠٠٥٧٧ - فاكس: ٣٩٣١٤٧٥
مكتبة السيدة: ٨ ميدان السيدة زينب ت: ٣٩١١٩٦١
www.eldaawa.com
email:info@eldaawa.com

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له. ومن يضلل فلا هادى له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وأصحابه، وتابعيه وسلم تسليمًا كثيرًا.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

ثم أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وبعد:

فتحت عنوان «مصطلحات فى قاموس تخلف الأمة»، يركز هذا الكتاب أساسًا على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية -الداخلية والخارجية- «للتخلف الحضارى» الذى تعانى منه الأمة، فيحاول -من خلال فصوله- تسليط الضوء على العناصر الهامة، والأسباب الرئيسة لهذه الجوانب، بهدف فهمها وتحديدها، ثم اقتراح سبل معالجتها، وتصحيحها، ومن ثم الخروج من إسار هذا التخلف إلى رحاب «الخيرية» والإعمار، والتقدم، تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة التى تليق بهذه الأمة.

وعليه، يضم هذا الكتاب مجموعة مقالاتى حول الواقع المتخلف للأمة، وكيفية معالجته، ويغطى الفترة من : ٤ من المحرم ١٤١٤هـ (٢٤ من يونيو ١٩٩٣م) إلى

١٢ من المحرم ١٤٢٥ هـ (٤ من مارس ٢٠٠٤م). ويعد هذا الكتاب «الجزء الثانى» لمقالاتى فى هذا الموضوع، حيث أن الكتاب الذى صدر لى عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م)، تحت عنوان: «سنة التغيير والحل الإسلامى» يمثل «الجزء الأول» لمقالاتى فى هذا الموضوع. وبينما تركزت موضوعات كتاب سنة التغيير على الحالة المصرية بخاصة، فإن موضوعات هذا الكتاب اهتمت بحالة الأمة الإسلامية أساسًا.

ولقد نُشرت أغلب مقالات هذا الكتاب بجريدة «آفاق عربية» فى عمودى «حول الأحداث». ومن هنا، جاء العنوان الفرعى لهذا الكتاب. ونُشر باقى المقالات فى جرائد أخرى، تشمل: الشعب، والحياة، والشرق الأوسط، والوفد، والأهرام. كما أن بعض المقالات لم تحظ بالنشر، لسبب أو لآخر كما ذكر فى الهامش أو المتن -فيما بعد-، فرأيت تضمينها استكمالاً للتشخيص والمعالجة.

ولقد وزعت المقالات بحسب موضوع كل فصل بقدر الإمكان، مع مراعاة التسلسل الزمنى بصفة عامة داخل كل فصل. ولقد حرصت على أن تظل المقالات كما نُشرت، دون تعديل أو تغيير، فى حدود المعلومات، والبيانات المتاحة عند كتابتها. ونظرًا لأن السقف الزمنى لهذا الكتاب وقف عند : ١٢ من المحرم ١٤٢٥هـ (٤ من مارس ٢٠٠٤)، لأسباب ذكرتها فى المتن، فسوف لا يجد القارئ الكريم أحداثًا شديدة الأهمية بين دفتّى هذا الكتاب، على رأسها: الاغتيال الجبان لشهيد الأمة الشيخ أحمد ياسين، ولشهيد الانتفاضة الدكتور عبد العزيز الرنتيسى، وإعصار المقاومة العراقية خاصة فى الفالوجة، وتعيين رئيس عراقى وحكومة عراقية، وتفجيرات السعودية، وقمة تونس العاجزة، وقمة الثمانى التى لا تعترف بسيادة الدول، إلى آخر هذه الأحداث والقضايا. ومع ذلك، يظل تشخيص الواقع قائمًا، ومقترحات المعالجة المتضمنة فى هذا الكتاب، ليست «مناسبة» فقط، بل ضرورية وملحة.

وعليه، يتناول الكتاب من خلال تسعة فصول أحداث، وأمراض الأمة، ويقترح كيفية معالجتها. فيناقش الفصل الأول الواقع السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، والثقافى «المتخلف» فى الحالة المصرية، ويحاول أن يقدم فهمًا،

وتحديدًا، ومعالجة لهذا الواقع، مشددًا على أن المشكلة تكمن فى «شكلية» التصدى لأمراض هذا الواقـع، والانفراد بالسلطة، وغـياب الشفـافيـة والمساءلة، وغـياب المشاركة الجـادة من كافة فئات المجتـمع، مما أدى إلى انتشار ثقافة الفـساد، وتفاقم مشكلة التخلف فى شتى المجالات.

ويعرض الفصل الثانى أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ويظهر بشكل واضح، ومحدد كيف استغلت الإدارة الأمريكية اليمينية المتـصهينة هذه الأحداث لفرض سيطرتها بالقوة الغاشمة على الـعالم بعامة، وعلى العالم الإسلامى بخاصة باسم «العولمة» الشرسة أو «الأمركة» المتوحشة. ويشدد الفصل على حقيقية أن هذه الهجمـة الأمريكية لعبت دورًا رئيسًا فـى زيادة «عجز» الأنظمة العربية والإسـلامية من ناحية وزيادة «تخلف» الأمة من ناحية أخرى. وينتهى الفصل بالتوكيد على أن المعالجة الناجعـة لهذا الواقع المهيمن تتمثل فى مـصالحة حقيقـية بين أنظمة الأمة، وشعوبها فى إطار من صحيح إسلامها.

ويتصدى الفصل الثالث لقضية الأمة، وهى القضية الفلسطينية. فيكشف الهدف الحقـيقى للعـدوان الصهيـونى الإجرامى المستـمر على الشـعب الفلسطينى، وهو التصفية النهائية. وفى ظل الانحيـاز السافر من الإدارة الأمريكية، والعجز الفاضح للأنظمة العـربية والإسـلامية، الخـيار الوحيـد هو تكثيف الدعم المالى بخـاصة، والمادى بعامة للانتفـاضة من قبل شعوب الأمة، وتفعيل سـلاح المقاطعة. ثم يقدم الفصل الرابع عرضًا لما تحويه قـرارات، وتوصيات القمم والمؤتمرات، والمخططات، من ظلم واضح بالحق الفلسطينى، وتميـز فاضح للباطل الصهـيونى. وفى ظل هذا الجو التـآمرى الآثم، وعـجز الأنظمة العـربية الإسلامـية، لا مـفر من رفض هذه المخططات الاستسلامية، ولا بديل عن استمرار الانتفاضة ودعمها بكل السبل.

ويتناول الفصل الخـامس القضية أو المأسـاة العراقية، فـيبين البلطجة الإجـرامية للإدارة الأمريكية، وحلفـائها بالإصرار على ضرب العراق، وفعـلاً تم غزو العراق فى ظل خرق متعمد للشرعية الدولية، وصمت مهين للعالم العربى، والإسلامى، بل تواطؤ بعض دوله المشين. وبالرغم من الصـمود المعجـز - خلال الأيام الأولى للغزو - تم احـتلال العراق وعـادت ظاهرة الاستعـمار من جـديد، بصورة أشنع

وأبشع من الصور التى عرفتها البشرية من قبل. وينهى الفصل عرضه بالتنبؤ بقيام مقاومة شرسة لقوات الاستعمار الأمريكى. فهذا الاستعمار يجعل «جهاد الدفع» من أوجب الواجبات. ثم يعرض الفصل السادس لتوابع زلزال العراق. فبعد حصول العدو الغازى على «شرعية» زائفة لوجوده غير الشرعى كسلطة احتلال وفقًا للقرار رقم ١٤٨٣، كان فطريًا أن تشتعل المقاومة، وتزداد ضراوتها كماً وكيفًا، مما أجبر العدو الغازى على قبول ما كان يرفضه من قبل، خاصة فيما يتصل بتدويل القضية، ونقل السلطة. وعليه، شدد الفصل على أن الصمود المعجز أمام الغزاة كان صمود شعب مقاوم، بينما السقوط المفاجئ والمدوى لبغداد كان انهيار نظام مستبد. وهذا درس شديد الوضوح لكل الطواغيت لعلها تتعظ!

ويعرض الفصل السابع لأحداث ومواقف تجسد ما تعيشه الأمة من «أزمة» أو «ابتلاءات». ويحدد بعد ذلك مظاهر «عجز» الأمة، والتدخل السافر فى شئونها من قبل أعدائها بسبب ما أصابها من ضعف لبعدها عن هويتها. ويشدد فى النهاية أن أمة العقيدة لا تعرف القنوط، ومخرجها العملى، والوحيد من أزمتها، كما يشير النموذج الماليزى الناجح، يتمثل فى التصالح بين الأنظمة، والشعوب على أساس متين من صحيح إسلامها.

ويعالج الفصل الثامن، بعد أن قدمت الفصول السابقة جميعًا الكثير من المصطلحات فى قاموس «تخلف الأمة» الحضارى، المزيد من هذه المصطلحات بشكل مباشر، ومحدد فيعرض للمصطلحات الخاصة بالجوانب المختلفة لهذا التخلف وكيفية معالجته. ثم يقدم فى النهاية المصطلحات الرئيسة الحاكمة لتفصيل هذه المعالجة من خلال: المنهج الإسلامى فى التنمية، والنظام الاقتصادى الإسلامى، والمشروع الحضارى الإسلامى.

وأخيرًا، يقدم الفصل التاسع، - رغم ما يتسم به من صبغة شخصية- عددًا من الموضوعات التى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجوهر القضية التى يتصدى لها الكتاب، وهى: محاولة تحديد، وفهم، ومعالجة، وتصحيح بعض المصطلحات فى قاموس تخلف الأمة. فالمقالة الأولى: تعالج انحرافًا خطيرًا فى المجال الصحفى، والمقالتان الثانية، والثالثة تشيران إلى فارسين من فرسان العمل العام بعامة، والتجديد

والتحديث والإعـمار بخاصة، وفق شـرع الله تعالى، والمقالة الرابعة تجـسد صورة بشعة من صور الاعتداء الصارخ على حق أصيل من حقوق المواطنة يتعين التصدى له. وأخيرًا يشدد الفـصل فى كلمة أخيرة على ضرورة إعلاء قـيم العمل، والجهاد فى وجدان الأمة، وسلوكيات أبنائها.

ومن ثم، يتكوَّن الكتاب من الفصول التالية:

الفصل الأول: أوراق مصرية

الفصل الثانى: حول أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية: ضرورة دعم الانتفاضة أمام محاولات التصفية.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية: مخططات، ومؤتمرات، ومؤامرات.

الفصل الخامس: القضية العراقية: حتى الاحتلال.

الفصل السادس: القضية العراقية: مقاومة الاحتلال.

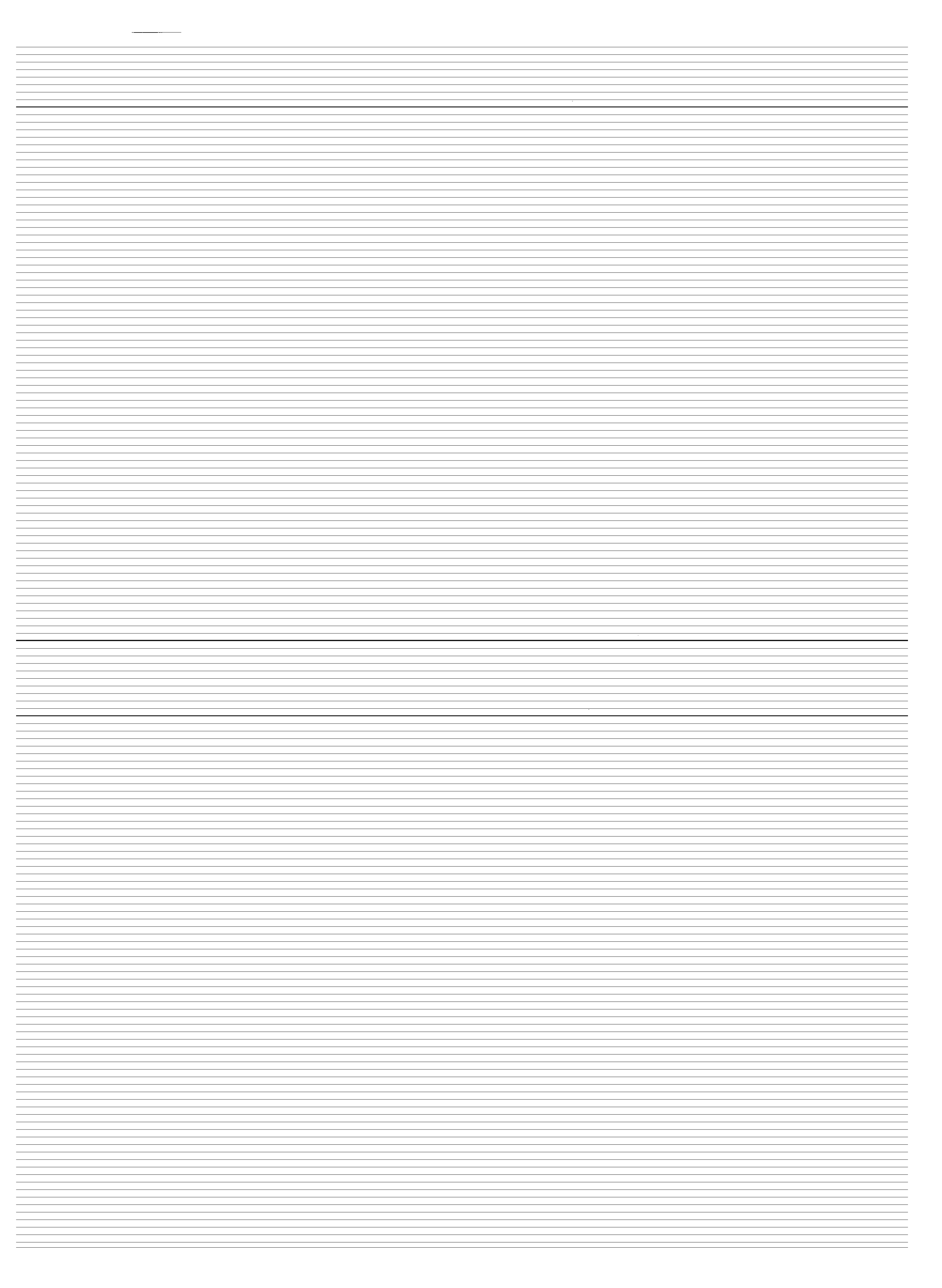
الفصل السابع: أمة فى أزمة: محاولة للتشخيص والمعالجة.

الفصل الثامن: مصطلحات حول التخلف، والتنمية.

الفصل التاسع: كلمات «شبه» شخصية، وختامية.

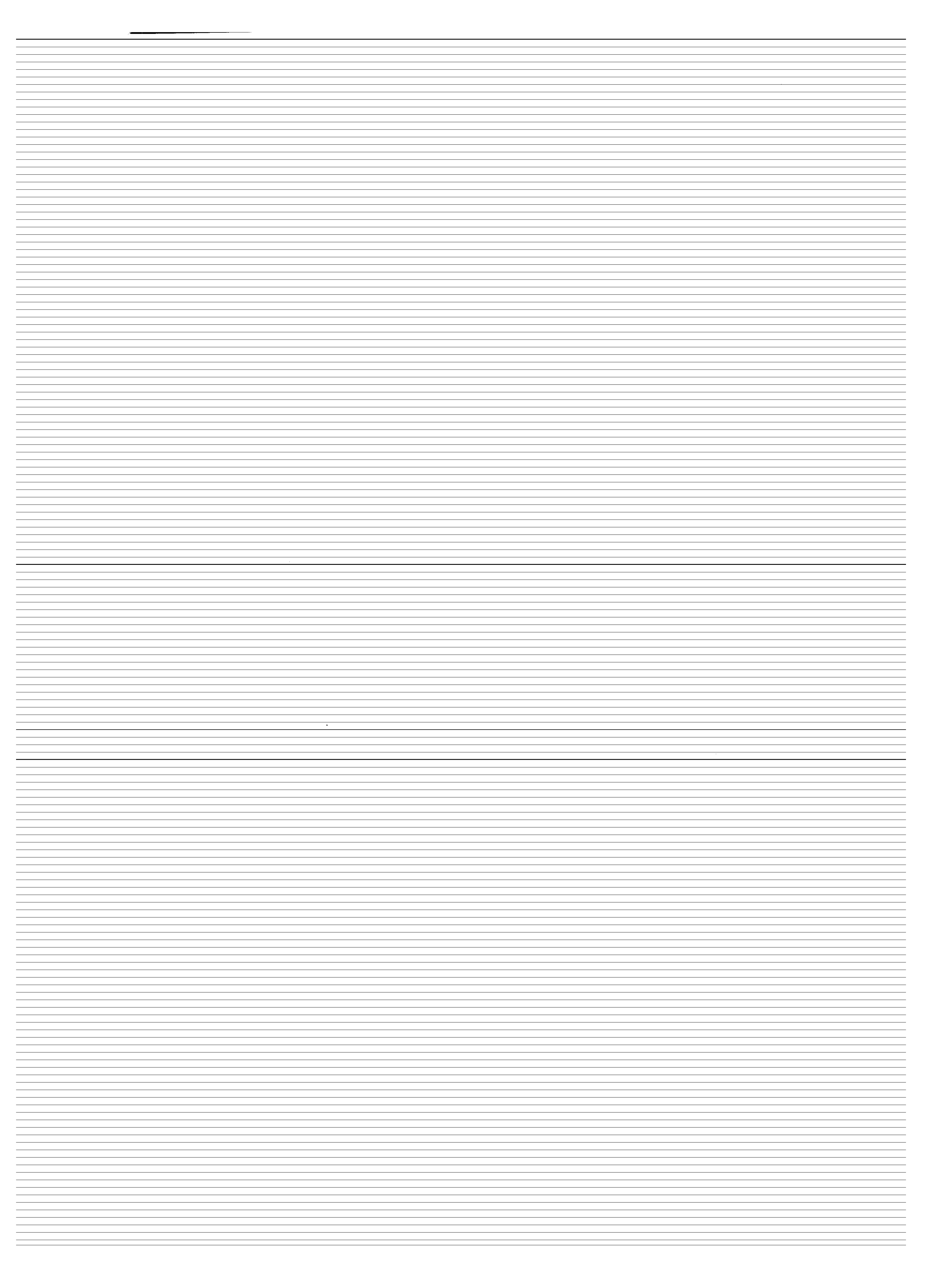
وبعد، فإنى إذ أقـدم هذا الجهد المتواضع إلى القـارئ الكريم، لأدعو الله تعالى أن يكون إضافة إيجابية إلى الزاد الفكرى المتاح يدفعه مع أبناء أمتنا الإسلامية على المشاركة سلوكيًا فى الخروج من الأزمـة الحضارية التى تمر بها أمتنا بعون الله العلى القدير، وتوفيقه سبحـانه وتعالى. وهو وحده جلَّ وعلا من وراء القصد، والهادى إلى سواء السبيل.

عبد الحميد الغزالى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة
فى ٢٧ من رجب ١٤٢٥هـ
الموافق ١٢ من سبتمبر ٢٠٠٤م.



الفصل الأول

أوراق مصرية



تقديم

يتضمن هذا الفصل عشرة مقالات ترتبط - بصورة أو بأخرى- بالحالة المصرية. وتناقش فى مجملها عوامل يُفترض فى ظاهرها أن تُحدث تغييرًا فى الاتجاه الصحيح الممكن والمطلوب، والمأمول، ولكنها تؤدى فى حقيقتها إلى تعميق تخلف الواقع المصرى. فالمقالات: الأولى، والثانية، والخامسة، والسادسة، والتاسعة ترصد الواقع السياسى المتخلف، بينما تتناول الثالثة، والرابعة، والثامنة الواقع الاقتصادى. وتقدم السابعة، والعاشرة سياسات هذا الواقع، ونتائجه السلبية، وكيفية الخروج من هذا الواقع. وتحاول المقالات جميعًا أن تبسط فهمًا، ومعالجةً، وتصحيحًا لهذا الواقع، وتؤكد فى الوقت نفسه أن شكلية التطبيق، والانفراد بسلطة اتخاذ القرار، وانحراف التنفيذ، وغياب الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الجادة من كافة فئات المجتمع أدت وتؤدى إلى استشراء ثقافة الفساد، ومن ثم، إلى استفحال مشكلة التخلف فى شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وعليه، يتضمن هذا الفصل المقالات التالية:

(١) الإصرار على «القولبة» وإصرار «الإخوان» على ضرورة التحول الديمقراطى.

(٢) الإسراء.. والتثبيت والتمكين.

(٣) التغيير.. والاستخصاص.. والهيمنة.

(٤) نعم: للتحول إلى القطاع الخاص المصرى.. وألف لا: لبيع مصر.

(٥) حول مسألة الولاية الرابعة للرئاسة.

(٦) الدور الغائب وغياب الديمقراطية.

(٧) الحصاد المر.

(٨) إمكانات مصر.. وذل المعونة.

(٩) أزمة النظام العربى، والمبادرة المصرية.

(١٠) نصر «رمضان» درس فى العقيدة.

[١] الإصرار على «القولبة» وإصرار «الإخوان»
على ضرورة التحول الديمقراطى(١)

يصر رموز النظام الحاكم وكُتّابه، ومن يدور فى فلكهم، -لأسباب محلية ودولية معروفة- على وضع «الإخوان» فى «قالب» مغلوط تمامًا من صنعهم، فيزجون بالإخوان -قواعد وقيادات- قسرًا وعدوانًا فى خانة «الإرهاب»، ويصمونهم زورًا وبهتانًا برفض «التعددية الحزبية» ومن ثم بالعداء للديمقراطية، بهدف نهائى، وهو حرمان الإخوان من حقهم المشروع فى المشاركة فى الحياة السياسية، لضمان استمرار النظام فى ممارسة التغالب القسرى فى الحكم، واغتصاب السلطة.

والإخوان من كل هذا الإفك المفترى براء، فهم، فكرًا وسلوكًا، قولاً وعملاً، بعيدون تمامًا عن هذه الاتهامات الظالمة، والافتراءات الباطلة، فرفض الإخوان التام الأعمال الإرهابية -أيا كان مصدرها- واستنكارهم الشديد والمستمر لها كأسلوب بين أبناء الأمة الواحدة، بل البشرية جمعاء، ليس تقية أو توزيع أدوار- كما يدعى رموز النظام-، وإنما عن إيمان عميق بتوجه إسلامى أصيل فى الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتأكيد الإخوان الصادق والمستمر، فعلاً قبل القول، وممارسة قبل الكلام، خيار الديمقراطية والتعددية- حزبيًا ومرجعيًا فى ظل المبادئ العامة للإسلام - يعد أساسًا أصيلاً ثابتًا من أسس دعوتهم، مستمدًا من مبدأ «الحرية» فى التعدد ومبدأ «الشورى» فى المشاركة الشعبية، كأصل من أصول الإسلام وكأداة رئيسة لحياة سياسية سليمة.

والأمثلة على هذه «القولبة» الظالمة والمشينة كثيرة، ومتعددة منها كمثال صارخ، ما جاء فى أهرام الثلاثاء (٢١/٣/١٩٩٥م) لرئيس تحريره، عندما كتب «بهدوء» عن «لمن يدقون هذه الأجراس؟» إذ كتب للرد على النقد اللاذع للأوضاع فى مصر، والذى جاء فى مقال «جون لانكستر» فى «الواشنطن بوست»، يقول

(١) نشرت بجريدة «الشعب»: يوم الثلاثاء: ٢٣ من مايو ١٩٩٥م.

«ويكفى للإشارة إلى مدى سخافة الأفكار المطروحة، وعدم جديتها أن نقول: إنها تتضمن نقداً متناقضاً أو متخبطاً لموقف الحكومة المصرية من ظاهرة الإرهاب، فالمقال يعترف بأن المواجهة الأمنية قد أفلحت فى قمع التهديد الإرهابى، . . «ولكن الكاتب يعود ليتباكى على «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» التى انتهكت فى سياق المعركة ضد الإرهاب، ويعلن أنه «حزين»؛ لأن الضربة التى وجهت ضد الإرهابيين قد اتسعت أيضا لتحاصر القوى السياسية التى تدعى الاعتدال، والتى يعترف الكاتب بأنها تشارك القوى المتطرفة أهدافها النهائية».

ثم يستطرد رئيس تحرير الأهرام متهكماً بالقول «ومع أسفنا الشديد لحزن الكاتب الأمريكى الرقيق المشاعر، فإن الإنسان ليصاب بالدهشة حقاً من تلك المواقف المريبة المماثلة -باسم الديمقراطية- لقوى يعلم علم اليقين أنها لا علاقة لها بالديمقراطية، فأى خيط خبيث ذلك الذى يربط بين الدفاع عن حق إسرائيل بأن تحتكر القوة النووية فى المنطقة دون أن يسائلها أحد، والدفاع عما يسمونه القوى الإسلامية «المعتدلة» التى تتعرض «للاضطهاد» فى عهد مبارك؟» يجيب رئيس التحرير قائلاً «والمغزى فى كل ذلك واضح لاشك فيه، وهو إضعاف مصر وإضعاف نظامها، إضعافها أمام إسرائيل خارجياً، وإضعافها داخلياً باللعب على القوى المتاجرة بالدين، والمناهضة بحكم أيديولوجيتها، وتاريخها، وأساليبها لأى مسحة ديمقراطية».

لقد أصابتنى الدهشة حقاً من هذا الرد، ورحت أفتش بين سطوره، لأجد شيئاً يستحق الذكر من زاوية المصلحة العامة للوطن، ويتسق مع المصالح العليا للبلاد، فلم أجد سوى محاولة محمومة لإرضاء «المتبوع» جاءت صريحة واضحة فى المقال الثانى حول الموضوع نفسه لرئيس تحرير الأهرام فى عموده «بهدوء» تحت عنوان «ردا على الأجراس الصارخة» والذى نشر يوم الجمعة (٢٤/٣/١٩٩٥م)، فبدلاً من تبصير القارئ بخطر، وخطورة التبعية المهينة، والاستقطاب القبيح ، والإلحاق المباشر، والسيطرة الاقتصادية، والهيمنة العسكرية، والاختلال، والرعب النووى من قبل العدو الصهيونى، ومن ورائه قيادات النظام الدولى الجديد، راح يزيد من تفتت الجبهة الداخلية التى تماسكت بحق، قبل التراجع الواضح فى الموقف

الرسمى من مشكلة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبدلاً من المناداة بضرورة التحول الديمقراطى «الحقيقى» كمخرج وحيد لأزمتنا الحضارية، راح يزيد من ضعف النظام بتعميق التوجه المزيف للديمقراطية، ويشدد على «الشكل» المفروض للتعددية، وبدلاً من دق الأجراس حول «المؤامرة» التى تتعرض لها الأمة الإسلامية على كافة المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، فضل أن يشغل القارىء بقضايا وهمية، وإثارات رخيصة.

وعلى الرغم من رفضنا المبدئى نقد مصر، ونظامها فى الصحف الخارجية، والذى كان يمكن للنظام أن يتفاداه لو غير سياساته، وممارساته فى الاتجاه الصحيح، وعلى الرغم من سعادتنا فى انحسار ظاهرة الإرهاب، إلا أننا نعجب أشد العجب لهذا الإصرار الغريب والمريب على الخلط المقصود من رئيس تحرير الأهرام بين «الإخوان» و«قوى الإرهاب» ونتعجب أكثر من الإصرار الخاطئ على أن «الإخوان» لا علاقة لهم بالديمقراطية، ونأسف حقيقة لاستياء رئيس تحرير الأهرام -الصحيفة القومية- من دفاع صحفى أجنبى (أمريكى) لما تتعرض له قوى إسلامية «معتدلة» من اضطهاد يعرفه تمامًا رئيس التحرير، وكان الأولى به أن يكشفه وينكره، وأخيراً نرفض هذا الاتهام الظالم من مسئول إعلامى كبير -رئيس تحرير الأهرام- للإخوان بأنهم قوى تتاجر بالدين، ومناهضة لأى مسحة ديمقراطية.

ولقد تذكرت بمرارة - حقيقيةً- وأنا اقرأ هذا الكلام الذى استغرق مساحة كبيرة نسبيًا من صحيفة «قومية» كان الأجدر أن توجه إلى تحليل أمين، ومسئول لبعض مشكلاتنا، وما أكثرها، بدلاً من هذا الغثاء الذى لا يخدم أحدًا أو هدفًا، تذكرت ما كتبه فى أهرام الثلاثاء منذ أكثر من أربع سنوات (٣٠/١/ ١٩٩٠م) فى عموده «بهدوء» عن «الإفلاس السياسى واللعب بالنار»، إذ كتب يقول إن : « الغالبية الساحقة من الشعب المصرى-للأسف- ليست أعضاء فى الأحزاب سواء كانت معارضة أم مؤيدة». واستطرد قائلا: «وللأسف مرة أخرى فإن الأحزاب كلها لا تمثل أكثر من ١٠٪ من قوى الفعاليات الاجتماعية، والثقافية، والعمالية، والمهنية فى البلاد». ثم قفز إلى نتيجة غريبة عجيبة مؤداها أن من حق هذه الأغلبية أن ينوب عنها أو يمثلها السيد رئيس الجمهورية. ثم انتقل أخيرًا إلى رأى أغرب

وأعجب بأن فرض على المواطن المصرى أن يركز جـهده، وفكره فقط فى «المناقشة الموضوعيـة للقضايا الحقيـقية»، أى «المشكلة الاقتصـادية، وقضية التنميـة، ولقمة العيش».

وقلت- فى مقال نشر لى فى تلك الفترة-: ولنا أن نتساءل -بهدوء أيضًا- لماذا ركنت الغالبيـة الساحقة (٩٠٪) من شعبنـا إلى سلبية الابتعاد عن الحيـاة الحزبية؟ وهل هذا مبرر لأن ينوب شخص أيا كـان، أو سلطة، أيًا كانت عن هذه «الأغلبية الصامـتة»، فى كل شىء تقريبًـا؟ أم الأجدى والأجدر أن نفتش عن أسـباب هذه السلبية، ودواعى هذا الصـمت، فنبحثها، ونعالجـها؟ وبهذا وحده يحدث التـغيير المأمول نحـو حياة ديمقراطية حـقيقيـة. وأضيف الآن: هل من مصلحة شـعبنا أن نستبـعد قطاعًا منه -وهو قطاع بالقطع مهم ومـؤثر - من الحياة السياسـية بدعاوى باطلة وظالمة، فَنُسَاهِمُ بذلك فى القضاء على التجربة الـديمقراطية الوليدة، وننسفها من أساسها؟.

***

[٢] الإسراء.. والتثبيت والتمكين(*)

فى عام الحزن، الذى توفى فيه أبو طالب عم رسول الله ﷺ، وزوجه السيدة خديجة -رضى الله عنها- والذى اشتد فيه أذى قريش، خرج ﷺ إلى الطائف يدعو أهلها إلى دين الله، ويلتمس النصرة منهم، فأغروا به سفهاءهم، وعبيدهم يتحرشون به ﷺ، فكانت شكواه، ومناجاته لربه: **«اللهم إليك أشكو ضعف قوتى، وقلة حيلتى، وهوانى على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين، وأنت ربى، إلى من تكلنى: إلى بعيد يتجهمنى، أم إلى عدو ملكته أمرى؟ إن لم يكن بك علىّ غضب فلا أبالى، ولكن عافيتك هى أوسع لى، أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا، والآخرة، من أن تنزل بى غضبك، أو يحل علىّ سخطك، لك العتبى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلا بك».**

وفى يوم من أيام ذلك العام، جاء المدد، والفرج. وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الإسراء: ١]، نعم.. سبحان الله، وبحمده، سبحان الله العظيم. سبحانه جلَّ شأنه.. الذى أسرى بعبده ورسوله تكريمًا له وتثبيتًا لعزيمته وتخفيفًا لمتاعبه، وإمضاءً لإرادته وتمحيصًا وتثبيتًا لأصحابه. أسرى إذن، برسول الله ﷺ، حيث صلى إمامًا بجميع الأنبياء والمرسلين، عليهم جميعًا الصلاة والسلام، فى بيت المقدس ثم عُرِج به إلى السماوات العلى. فنال وسعد، وناجى، وشهد، واقترب ﴿ **فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ** ﴾ »[النجم: ١٠، ١١]، ثم عاد ﷺ، بعد هذا التكريم إلى الأرض. فكانت آية الإسراء والمعراج علامة رئيسة فى طريق الدعوة، وتأكيدًا من رب العالمين سبحانه بنصرتها.

وتأتى ذكرى الإسراء والمعراج هذا العام- كعام موحش ملئ بالأحزان- وأمة الإسلام تمر بابتلاءات جسام، ونائبات شديدة، ونوازل جمة فى جميع أنحاء المعمورة، حيث يوجد شعب مسلم، أو أقلية إسلامية. ولعل أكثر المناطق معاناة

(*) نشرت بجريدة «الشعب»، يوم الثلاثاء: ٢٦ من ديسمبر ١٩٩٥م.

هى: أفغانســتان، والبوسنة، والهرسـك، وفلسطين، والصومال، والشيـشان. أما التضييق على الشعـب بعامة، والإسلاميين على وجه الخصوص، فهـو سمة أليمة مشتركة لِجُل الدول الإسلامية.

وبالنسبة لمصــرنا، فالعام الذى يكاد ينصرم عـام حزن حقيقى، وعـميق، فلقد شهد هذا العام تشـريعات، وممارسات وأحداث تؤكد تشخيـصى لواقعنا السياسى، والذى كتبت عنه منذ أكـثر من خمس سنوات، بأنه: «.. شديد البـدائية، شديد التخلف، شـديد التسلط، شديد الشـمولية، شديد الفـساد، وشديد الاسـتبداد».

وقلت فيما كتـبت أيضًا: «ففى المجال السياسى، يعانى مجـتمعنا من نظام سياسى بدائى يقوم على التعـددية الحزبية شكلاً، والديمقراطية شعـاراً، والحرية مبدأ وعلى الشموليـة عملاً والديكتاتورية واقعًا، والقـهر ممارسة. يسمح بالانتخـابات تشريعًا وقـولاً، ويزورها فعـلاً وبإصرار أمـام سمـع وبصر صـاحب الحق وهو الناخب. يحترم القـانون وسيادته كلامًا، ويخرقـه جهاراً نهاراً. ينادى بحرية الفـرد كأساس لحرية المجتمع، ويطبق بالعصا الغليظة -فى غيبة القانون- الكبت والاستبداد».

ولقد قَـدَّم هذا العام مـثالاً حـاداً وصارخًا لما تـوصلت إليه من تشـخيص. إذ تعرَّض شعبنا الصـابر الصامد لمزيد من القوانين المكبلة لحريتـه (على رأسها قوانين النقابات المهنية والصـحافة)، ولمحاكمات وأحكام عسكرية جـائرة لمدنيين من خيرة أبنائه، واتهامـات ظالمة، ومسـتمرة بالعنف، والإرهـاب، -لا أساس لها- لتـيار أصيل من تياراته السياسية وهو تيار الإخوان المسلمين،ولسياسة خانعة خاضعة تابعة حيال العدو الصهيونى (وبالذات تجاه قـضايا التطبيع معه، وترسانته النووية، وقتله أسـرانا)، ثم أخيـرًا لاغتـيال واضح، وفـاضح لإرادته بإجـراء انتخـابات لمجلس الشعب غير مسبوقة فى البلطجة والتزييف والتزوير.

تأتى ذكرى الإسـراء والمعراج.. وكل أبناء هذا الوطن الشرفـاء بعامة، وشـبابه بخاصة يعيش حالة خطيرة من الإحـباط وعدم التصديق لما رآه رأى العين من نظام مصـمم -بإصرار غـريب- على الإساءة البـالغة إلى أبنائه لـدرجة تزييف حـقهم وتزوير رغـبتهم واغـتيـال إرادتهم، ومن ثم العـمل المتعـمد مع سبـق الإصرار، والترصد على رفض اشـتراكهم الحقيـقى فى الحياة النيابية، وبالتـالى حرمانهم من الاشتـراك فى العمل العـام، ونتيـجة لذلك اغـتيـال حقـهم المشروع بالإحـساس

بالانتماء. وهذا أبشع ما يصيب وجدان المجتمع، ويضر بالتأكيد مقومات وجوده فى الحاضر والمستقبل.

تأتى ذكرى الإسراء والمعراج.. وكل أبناء الوطن الشرفاء يسمعون تصريحات وخطب مسئولى هذا النظام تؤكد عكس ما حدث تمامًا. تؤكد النزاهة فى العملية الانتخابية بينما الواقع الأليم كان التزوير غير المسبوق، المصحوب بعنف وإرهاب غريب عن طبيعة شعبنا. تؤكد حيادية الشرطة، بينما الواقع المفجع كان التدخل الغاشم غير المسبوق لكل أجهزة الشرطة فى الانتخابات من خلال عمليات البلطجة والتزوير والتزييف. تؤكد احترام القضاء، بينما الواقع الكارثة كان عدم احترام أحكامه لدرجة الاستهانة بالإصرار على عدم تنفيذ أحكام بإبطال الانتخابات فى أكثر من مائة دائرة.

المحصلة النهائية، إذن تتمثل فى حقيقة أن وطننا العزيز حقًا محتل فعلاً وقسرًا من زمرة تدعى افتراء العمل لصالحه، بينما هى فى الواقع تدمر حاضره وتهدد يقينًا مستقبله. إذ تفرض عليه مجلسًا نيابيًا أكاد أجزم بأن أسماء أعضائه محددة مسبقًا، أى قبل إجراء هذه المهزلة المسماة بالانتخابات. ومعظم هؤلاء الأعضاء يعلمون جيدًا كيف جاءوا إلى هذا المجلس غير الشرعى. فكيف يمكن أن يرجى من هؤلاء أن يعملوا لصالح أبناء دوائرهم.. ناهيك عن صالح وطنهم؟ مجلس جاء ضد إرادة الأمة وضد دستورها، وقوانينها.. لا لشىء إلا لتحقيق غاية الغايات وهدف الأهداف، بفلسفة ميكيافيلية واضحة وفاضحة، وهو استمرار هذا النظام الغاصب للسلطة، واستمرار القبض على زمام الحكم بأى ثمن، ومهما كان الثمن، وفى ذلك تحقيق للمصلحة الخاصة -غير المشروعة فى الأغلب الأعم- لعضو المجلس «المحصن». أما الشعب الصابر فيكفيه الوعود بالتصريحات، والخطب، وليترك مشغولاً بثلاثية البؤس من فقر، وجهل، ومرض.

تأتى ذكرى الإسراء والمعراج.. وثلة من شبابنا فقدت الأمل فى التغيير عن طريق «صندوق الانتخاب»، بعد أن دُمر هذا الصندوق فكرًا قبل الواقع، ورمزًا قبل الحقيقة، بتدخلات غاشمة لا يتصورها عقلُ، أو منطق من قبل من يُفترض أنهم حراسه، فإذا بهم سارقوه. ولكن، فى خضم هذا النفق المظلم من القهر والاستبداد، لا نعرف اليأس أو القنوط، بل سعدنا تمامًا بالمشاركة الجادة والمسئولة

فى هـذه التجربة «الأليمة» سعـدنـا بهـا حقًا، لأننا أيها الإخـوة والأخـوات حققنا -بأكثر مما كنا نتوقع- ما هدفنا إليه من هذه المشاركة.

وأول هذه الأهداف هو الدعوة إلى حـقيقة أن المعـالجة الجادة، والفاعلة لجـميع مشكلاتنا لن تتم إلا من خـلال تطبيق شرع الله. ولقد لاقت دعـوتنا، ولله الحمد والمنة، القبول الواعى، والمؤازرة الحقة، والتأييد القوى يومى الانتخاب، والإعادة. وثانى هذه الأهداف، أننا بعون الله وتوفيقه، قدمنا بشكل واضـح، ومحدد تطبيقيًا برامج عمـل لضبط جمـيع جوانب حـياة مـجتمـعنا وتحديد مـسارات تقـدمه فى المسـتقـبل. ولعل هذا يفسـر التدخل السـافر والهـجوم الحـاد من قبل الحكـومة، وأجهزتهـا ضد مرشحينا. وثالث هذه الأهـداف هو إثبات حقيقـة أن دعوتنا تقوم بالحكمـة والموعظة الحـسنة، وأننا أحـرص الناس على العـمل من خـلال القنوات الشرعيـة، وأن سلوكنا خلال جميع مـراحل هذه التجربة -رغم التضـييق الشديد علينا، والتجاوزات المتصاعدة ضدنا- كان مثالاً للانضباط الإسلامى، والأخلاقيات الإسـلاميـة.. بينمـا العكس تمامًـا.. من بلطجـة، وعنف ،وإرهاب، وتزييف، وتزوير كان من نصيب حزب النظام، وحكومته، وأجهزتها. ورابع هذه الأهداف، أننا اتصلنا بأبناء شعبنا بما يليق وأصـالته، وكرامته، وبطريقة متـحضرة، وبوسـائل دعاية راقيـة لنقدم له دعوتنا وبرنامجنا ورجالنا، يسـتوى فى ذلك إخواننا المسلمين وإخواننا المسـيحيين -رجـالاً ونساءً- لا لنخـرب ذممهم، أو نخدش كرامـتهم، أو نضغط على ضمائرهم.. مثل ما قامت به حكومة النظام وحزبه.. فعرف المواطن من يستحق أن يمثله، ومن لا يستحق أن ينتمى إلى أصالة هذا الشعب، وشهامته، وتدينه. وخامس هذه الأهداف أننا عرينا النظام تمامًا، وأجبرناه على البلطجة الغاشمة، والتزييف الفج، والإرهاب الفاضح، وعدم المصداقية بين ما يقول، وما يفعل.

أما هذا المجلس، فنحن نعلم مسبقًا -رغم أحقـيتنا فى عضويته إذا ما كان هذا هو اخـتيـار الشعب.. والذى تؤكـده الأصوات الصـحيـحة التى حـصل عليـها مرشحونا!- أن النظام مصمم بالباطل، والتزوير على ألا ينجح أى فرد منا.

إذن، نحن والحمـد لله حققنا مـا كنا نبغـيه فى ظل المحددات الظالمة المفـروضة قسرًا وقـهرًا علينا. ونعتـقد أن اشتراكنا يعـد خطوة إيجابية، وجادة نـحو إصلاح ممكن ومأمول فى الواقع السياسى لمجتمعنا وفقًا لشرع الله -عز وجل- ولعل المؤشر

على ذلك هو التأييد الحقيقى من أبناء شعبنا لكل مرشحينا والشاهد على ذلك ليست فحسب الأصوات الصحيحة التى حصل عليها كل مشرح عن الإخوان المسلمين، وإنما أيضًا حقيقة أن الإخوان المسلمين كانوا من حيث العدد (٣٢) بعد حزب النظام مباشرةً، فى الإعادة.

وتأتى ذكرى الإسراء والمعراج لتضفى علينا مزيدًا من الإصرار على المشاركة فى العمل العام لوطننا، ومزيدًا من الإيمان بأن دولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة،ومزيدًا من التكريم من أن الله سبحانه نصير من ينصره، ومزيدًا من اليقظة لما يحاك لأمتنا من مؤامرات الهيمنة الصهيونية فى صورة سوق شرق أوسطية، وشراكات غربية مختلفة، وخصخصة مفروضة ومرفوضة، وتحجيم شديد الوضوح لدور مصر فى المنطقة، واستسلام ذليل لعدو يتربص بترسانته النووية- بعد اغتيال خسيس لأشرف وأكرم أبنائنا الأسرى فى ساحة الجهاد.

وتأتى ذكرى الإسراء والمعراج.. وبيت المقدس الأسير يدعونا لفك أسره، والقدس تنادينا: ألا هل من محرر؟ ونساؤنا هناك يصحن: وإسلاماه.. فهل من مجيب؟

فلنشمر عن سواعدنا، ونمشى- عاقدين العزم متوكلين على الله- فى طريقنا، ونحمى فريضة الجهاد الغائبة، غير عابئين بكل صنوف المكاره، وضروب الظلم، وألوان القهر، فلابد من ابتلاج الفجر بعد ليل طويل. ونحن على يقين بأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً.

ولنتذكر قول الإمام الشهيد البنا فى مقدمة رسالة «الإخوان تحت راية القرآن» بأن دعوتنا - نحن الإخوان المسلمين- «... محفوفة بجلال الحق، وروعة الوحى، ورعاية الله، مجردة من المطامع، والأهواء، والغايات الشخصية، والمنافع الفردية، ولكنها تورث المؤمنين بها، والصادقين فى العمل لها السيادة فى الدنيا، والجنة فى الآخرة».

فلنصبر ونصابر ونرابط، ونتق الله سبحانه، ونحتسب، ولنتذكر قوله جل وعلا: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور ٥٥].

***

[٣] التغيير.. والاستخصاص(*).. والهيمنة(**)

كل عام وأنتم بخير. فى هذه الأيام المباركة، لندعو الله -سبحانه وتعالى- أن يرفع عنا الهم والحزن، والغم والكرب، وأن يفك أسرانا رجال الدعوة مسجونى الرأى، وأن يبدل خوفنا أمنًا، وجوعنا إطعامًا، وضعفنا قوة، وعسرنا يسرًا، وأن يهدينا إلى اتباع هداه، فلا نضل ولا نشقى، وأن يحمينا من الإعراض عن ذكره، حتى لا يكون نصيبنا المستمر المعيشة الضنك، وأن ينصر مصرنا - وأمتنا - على أعدائها المتربصين بها، ويرد كيدهم -الذى استشرى- إلى نحورهم، فتظل مصر قلب العروبة، ورأس حربة الإسلام.

يعمل العالم كله من حولنا على أن يتغير نحو الأفضل تغييرًا جذريًا على مستوى الفكر، والسلوك فى شتى مجالات الحياة. فعالمنا المعاصر يعيش طوفان التغيير، وإعصار رفض الواقع، وزلزال إعادة البناء، وبركان التحول إلى القطاع الخاص، وثورة حقيقية للاتجاه -ذرائعيًا أو واقعيًا- نحو الفطرة الإنسانية فى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وفى الوقت نفسه، بل كنتيجة طبيعية لهذا التغيير، يُعاد تشكيل النظام العالمى القائم من خلال مؤسسات دولية، ومؤتمرات كونية، ومنظمات إقليمية، بالتأكيد وبالقطع لصالح من يتكيف بصورة أكفأ، وأشمل وأسرع مع التغييرات الحادثة.

فأين نحن من هذه التغييرات؟ وكيف يمكن أن نعيد ترتيب بيتنا من الداخل، ونقوم بإجراء ما يجب أن نقوم به من تغييرات وفقًا لهويتنا، وعلى أساس مذهبيتنا فى الفكر، ومنهجنا فى السلوك؟ هل نسير حقًا فى الاتجاه الصحيح لمجابهة التحدى القائم على التنافس الجاد، إن لم يكن الصراع الحاد، بين الثقافات، والأفكار

(*) «الاستخصاص»: اسم لفعل استخص. واستخص بالشىء أى طلب وعمل أن يكون خاصًا به، ولهذا، فكلمة «الاستخصاص» تفى تمامًا بالمعنى المقصود من المصطلح. وهى أصح لغةً من «التخصيصية». أما «الخصخصة».. فليس لها أصل فى اللغة، كما أنها ليست نحتًا كذلك.

(**) نشرت بجريدة «الشعب» يوم الثلاثاء: ٢٧ من فبراير ١٩٩٦م.

والسلوكيات؟ الإجابة السريعة، بكل أسف، هى بالنفى. وفيما يلى بعض التفصيل.

ابتداء، نحن مع حركة الاستخصاص لأنها تتسق -إسلاميًا- مع الفطرة الإنسانية، ولأنها تتوافق تمامًا مع أسس النظام الاقتصادى الإسلامى، ونظرته إلى الملكية على أنها «ملكية متعددة» تبدأ بالملكية العامة فى مشروعات المنافع العامة. فالناس شركاء فى ثلاث: الماء، والكلأ، والنار. ثم النوع الثانى وهو ملكية الدولة (أى القطاع العام) وتشمل: الهياكل الأساسية، والمشروعات الاستراتيجية، والمشروعات التى لا يقدر على القيام بها القطاع الخاص -استنادًا إلى فرض الكفاية- ثم النوع الثالث وهو الملكية الخاصة، وهى جوهر نظام الملكية فى الإسلام، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، أى العمل على تثمير المال المملوك وأداء حقوق الله، وأفراد المجتمع فيه من صدقات مفروضة، وصدقات تطوعية.

ولقد كتبت منذ أكثر من خمس سنوات واصفًا حقائق الواقع المصرى قائلاً: «وفى المجال الاقتصادى، يعانى مجتمعنا تبديدًا واضحًا فى الموارد، وتدهورًا متزايدًا فى الأداء، وزيادة حادة، ومستمرة فى أعباء المعيشة، ويتسم الهيكل الاقتصادى بانتكاس فى نصيب القطاعات السلعية لصالح قطاعات الخدمات، وبانتشار ظاهرة الركود التضخمى، وتفشى البطالة، وبتفاقم العجز المالى الداخلى (الميزانية العامة) والعجز الخارجى (ميزان المدفوعات)، ومديونية خارجية متفاقمة، وسياسات اقتصادية، واستثمارية مترددة ومضطربة». ثم استطردت مؤكدًا أن الاقتصاد.. يكبل بقطاع عام متضخم المسئوليات، ممتد الحدود، منخفض الإنتاجية، مبدد الموارد، ومفسد للذمم. وبالرغم من الجهود التى بذلت، والإنجازات التى تحققت، بخاصة فى مجال الإصلاح المالى، حيث انخفض عجز الميزانية العامة من (٢٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٠م إلى أقل من (٢٪) فى عام ١٩٩٥م، وانخفضت المديونية الخارجية من (٥٠) بليون دولار إلى ما يقرب من نصف هذا الحجم، خلال الفترة نفسها، إلا أن الصورة العامة مازالت تمثل حالة من التخلف الشديد. هذه الحالة التى تولد أزمات طاحنة تزداد حدة خلال الزمن، فى شتى جوانب حياة المجتمع.

لقد تمت سياسات التثبيت أو الإصلاح المالى بتكلفة باهظة فى صورة تدن فى معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة مشكلة الفقر حدة. فمصر الآن مرشحة ضمن أربع دول فقيرة للانضمام إلى قائمة الدول التى فشلت فى مضمار التنمية من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فمعدل النمو الاقتصادى الإجمالى، أى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، لا يتعدى سنويًا فى المتوسط- خلال الخمس سنوات الأخيرة- (١٪)، ومعدل نمو السكان سنويًا خلال الفترة نفسها يزيد على (٢٪).. ، هذا يعنى أن معدل النمو الاقتصادى الصافى، أى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالسالب، أى أن مستوى معيشة الفرد تدهور خلال الفترة، ومن ثم ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة، إلى درجة أن من يعيشون تحت خط الفقر من السكان تصل نسبتهم، وفقا لبعض التقديرات، إلى نحو (٦٠٪) من مجموع السكان!!

كما انخفضت القوة الشرائية للدخول النقدية- بسبب ارتفاع الأسعار- بحوالى (٥٠٪) عن مستواها فى عام ١٩٧٣م. فإذا أخذنا فى الاعتبار الانخفاض الواضح فى الدخول النقدية للسواد الأعظم من السكان خلال الفترة، إذ يقدر البنك الدولى أن متوسط الدخل الشهرى للأسرة بالنسبة لحوالى (٨٠٪) من السكان حوالى (٥٠) دولارا، لاتضح لنا الحجم الحقيقى لمشكلة الفقر فى مصر.

ومع التشدد فى تطبيق الإصلاح المالى، والذى أوقف إلى حد كبير الاستثمارات العامة الجديدة (خاصة فى قطاع الأعمال)، ومع الانخفاض الشديد فى معدل الادخار القومى نحو(٦٪) لانخفاض متوسط دخل الفرد، ومن ثم انخفاض الاستثمارات الخاصة، واتجاه معظم المتاح منها نحو المضاربات العقارية، كانت النتيجة تفاقم مشكلة البطالة، والتى وصل حجمها إلى نحو ثلاثة ملايين عاطل. ولتكملة الصورة، وكسبب من أسباب تفاقمها، وجزئيًا كنتيجة لمكوناتها، يأتى وضع القطاع العام فى الاقتصاد المصرى.

يستحوذ القطاع العام على النصيب الأكبر فى هيكل، ونشاط الاقتصاد المصرى. إذ يتحكم فى (٧٠٪) من مجموع الاستثمارات، و(٥٠٪) من الناتج المحلى الإجمالى، و(٦٥٪) من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى، و(٩٠٪) من

النظام المصرفى، و(٨٠٪) من التجارة الخارجية. ويقوم بأنشطة عديدة، ومختلفة - بحسب الطبيعة، والحجم، والأهمية- من الحديد، والصلب، والألمنيوم، والسيارات إلى تربية الدواجن، والعجول، إلى الجبن والزبادى، إلى المناديل، والأزرار، وحتى الفول، والطعمية.

وبحكم مستولياته الواسعة، والتى تضخمت فجأة من خلال التمصير والتأميم، قام هذا القطاع بدور مهم لا ينكره أحد فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث، بخاصة فى فترة الحصار الاقتصادى، وحرب الاستنزاف. فأنتج، ومازال ينتج، مئات السلع والخدمات. وساعد على تخفيف مشكلة البطالة بتوفير الآلاف من فرص العمل. وساعد على الحد من التضخم السعرى بتوفير العديد من السلع الضرورية بأسعار اجتماعية مساهمًا فى تحقيق قدر من العدالة فى توزيع الدخل. كما تضمنت وحداته مشروعات ناجحة وفقًا لمعايير القطاع الخاص، وعلى رأسها معيار الربحية التجارية.

ومع ذلك، وبسبب طبيعة المشروع العام، واستحالة إدارة المشروعات ذات الصبغة التجارية (الخاصة) بمنطق الموظفين العموميين وليس بأسلوب المنظمين، ولفرض خصائص، وسياسات، وإجراءات، وأهداف المشروع العام على مئات الوحدات ذات الصبغة التجارية (الخاصة) فى القطاع العام من تسعير غير اقتصادى، ومن سياسات توظيف إجبارى، ومن سياسات معوقة فى مجالات التمويل، والاستثمارات، والتحديث التكنولوجى، والتجارة الخارجية.. إلخ. فشلت تجربة قطاع الأعمال العام، ليس فى مصر وحدها، وإنما فى جميع دول العالم.

ولقد أسهمت الإدارة السيئة، والبيروقراطية المعوقة، وسياسات الإصلاح المالى المتشددة بخاصة، والسياسات الاقتصادية المضطربة والمتضاربة بعامة، والتدخلات السياسية المتزايدة، والمستفيدون من بقاء الأوضاع على ما هى عليه.. فى زيادة درجة الفشل اتساعًا، وعمقًا فى التجربة المصرية. فلقد وصلت الإنتاجية إلى درجة شديدة من الانخفاض بلغت فى المتوسط، أقل من (٢٪) من الاستثمارات الموظفة. كما وصلت مديونية القطاع العام للجهاز المصرفى إلى ما يزيد على مجموع الأصول الرأسمالية، أى نحو (٧١) بليون جنيه. وأن ما يخصه من خدمة

الديون الخارجية يزيد على قيمة كل ما يصدره، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه من بطالة مقنعة، وتكلفة عالية للغاية نسبيًا لفرصة العمل تصل إلى ما يقرب من (٩٠) ألف جنيه. ولقد أدى كل هذا، - بسبب الثقل النسبى للقطاع فى الصورة الكلية- إلى التأثير السلبى المتزايد على مستوى أداء الاقتصاد المصرى، سواء من حيث معدل النمو، أو البطالة، أو التضخم، أو التصدير، أو المديونية، أو التحديث التكنولوجى.

المخرج من أزمة الاقتصاد المصرى، ومأزق القطاع العام، كما حدث فى تجارب مماثلة، هو ببساطة: الاستخصاص، ولكن فى ضوء مفهوم الملكية المتعددة فى الإسلام، والذى أشرت إليه فيما سبق. فبعيدًا عن أيديولوجيات الاستخصاص والاستعمام أو الخصخصة والعمعمة، لا يوجد عاقل -متخصص أو غير متخصص- يرفض ضرورة إجراء عملية الاستخصاص. ولكن أساس الخلاف والاختلاف هو: كيف؟ أو بمعنى آخر: ما الأسس والمعايير المستخدمة فى اختيار الوحدات المرشحة للبيع، وفى تقييم أصول هذه الوحدات؟ ومن يحق له أن يشترى هذه الوحدات؟ وكيف؟ وما ضمانات استمرار النشاط، والعمالة، والتحديث؟ وغير ذلك من الأسئلة المهمة والكثيرة المتعلقة بهذا الموضوع المصيرى، والتى لم يتم الإجابة عنها، أو على الأقل إعلام الجميع -أصحاب المصلحة- فحوى هذه الإجابات، من قبل متخذى القرار.

فكما تعملق فجأة القطاع العام من خلال إجراءات التأميم فى الستينيات، تحاول الحكومة أن تتخلص فجأة من القطاع العام فى التسعينيات، رغم الاختلاف الشديد فى طبيعة، وخصائص العمليتين. فبعد أن عالجت الحكومة- على مدى أكثر من تسع سنوات- هذه العملية معالجة هامشية، وحصرتها أساسًا فى بعض المشروعات الثانوية نسبيًا، وهى المشروعات المختلطة المتعثرة، ومشروعات المحليات، وبعد أن أكدت القيادة السياسية أن القطاع العام ليس للبيع، أعلنت الحكومة- بعد التعديل الوزارى الأخير- فجأة عن طرح (٢٧٨) شركة من شركات القطاع العام للبيع.

صحيح أن مرحلة التكيف الهيكلى يفترض أن تبدأ، وصحيح أن عملية الاستخصاص جزء أصيل من روشتة الصندوق، والبنك الدوليين -بل السفارة

الأمريكية- لكن أن يعرض هذا الكم الهائل من الأصول للبيع، والحكومة تعلم - يقينًا- أن الطاقة الاستيعابية للسوق المصرية، فى ظل مناخ الاستثمار السائد، ومحدداته، لن تستطيع أن تستوعب هذه الأصول، يترك هذا الإجراء المفاجئ، والخطير معنى واحدًا فى ذهن المواطن وهو أن البيع أساسًا من خلال سوق الأوراق المالية، مطروح للقادرين ماليًا من الأجانب بالذات، وحلفائهم من الرأسماليين المصريين الجدد. وهنا أود أن أشدد على ضرورة طرح هذا الموضوع للدراسة، والنقاش على جميع المؤسسات الشعبية ،والتشريعية والتنفيذية من ناحية، وعلى ضرورة قصر عملية البيع على المستثمرين المصريين من ناحية أخرى، ولدينا نحن المصريين أموال مصرية تكفى تغطية الثمن «العادل» لكل المشروعات المطروحة للبيع. والدليل على ذلك ما أثبتته ظاهرة شركات توظيف الأموال من وجود مدخرات تقدر بالبلايين فى مصر وباحثة عن استثمار آمن، وما لدى المصريين من أموال مودعة فى الخارج تقدر بنحو (١٦٠) بليون دولار.

صحيح أن الاستخصاص أمر واجب. فإعمار الأرض إعمارًا متواصلاً أمر إسلامى واجب. وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وعليه يتعين النظر إلى عملية الاستخصاص على أنها جزء من كل، وهذا الكل هو عملية إعمار الاقتصاد المصرى، وإخراجه من حالة التدهور التى يعيشها الآن، شريطة أن يتم ذلك فى ظل يقظة تامة لما قد يحاك لنا من مؤامرات تهدف إلى إخضاعنا لهيمنة العدو، وحلفائه. ولن يتم ذلك إلا من خلال فكر، وسواعد، وأموال المصريين.. والمصريين فقط.

وليس من باب التكرار وإنما من باب التوكيد، أشدد على حقيقة أن عملية الإعمار لا تحدث فى العمل إلا بقيام الدولة بمهمتها الأصلية، والتى تتمثل فى توفير بيئة صحية مناسبة محاطة بالعملية الإنتاجية، جوهرها الأمن الحقيقى والأمان الفعلى للإنسان، حماية لكرامته، واحترامًا لآدميته، وحفاظًا على حريته، وصيانة لحقوقه.

***

[٤] نعم: للتحول إلى القطاع الخاص المصرى.. وألف لا: لبيع مصر(*)

بدون التشكيك فى وطنية أحد من أبناء هذا الوطن، أو الشك فى إخلاصه الصادق لقضاياه، وفى حبه اللامحدود لترابه، وفى تضحيته بلا حدود فى سبيل رفعته، يتمثل الهم العام، والاهتمام الأول لنا جميعًا فى «إعمار» مصر؛ تحقيقًا لحياة طيبة كريمة للمواطن المصرى. وتأتى عملية التحول إلى القطاع الخاص، أى «الاستخصاص» كعنصر رئيس لتحقيق هذه الغاية.. وكإطار عام لمناقشة جادة لهذه العملية.. أرى من الضرورى الإشارة تحديدًا إلى بعض المستجدات المحيطة بنا، ونحن نقوم بتنفيذ هذه العملية.

لا خلاف بين مفكرى العصر الذى بدأ يعيش صيغة «العولمة»، ويسير وفقًا لنظام عالمى وحيد القطب، فى أن التحدى الأساسى الذى يجابه البشرية يكمن فى المجال الاقتصادى، ومن ثم فإن ما لا يمكن كسبه بالحرب العسكرية يمكن تحقيقه بالحرب الاقتصادية، رغم دعاوى التعاون، والاعتماد المتبادل، والمصير المشترك.

وعليه.. حلت ظاهرة «الجيوايكونوميك» أى الجغرافيا الاقتصادية محل ظاهرة «الجيوبوليتيك» أى الجغرافيا السياسية.. ويجرى -تبعًا لذلك أساسًا- إحلال الكفاءة الاقتصادية، والتطور التكنولوجى محل البندقية، والطائرة الحربية، وغزو الأسواق بالمنتجات، محل فتح الأراضى بالقوات العسكرية.

وتأتى عملية «الاستخصاص» كوكبيًا- أى فى العالم أجمع- كعنصر رئيس فى هذا التحدى، من خلال آليات تحرير التجارة، والمؤتمرات المتخصصة، ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة ذات العلاقة: الصندوق، والبنك، ومنظمة التجارة العالمية.. وهذا يستوجب الحذر، واليقظة فى إجراء عملية التحول إلى القطاع الخاص فى التجربة المصرية.

---

(١) نشرت بجريدة «الشعب» يوم الثلاثاء: ٥ من مارس ١٩٩٦م.

تأسيسًا على ما سبق، لا أعتقد أن هناك من يشك فى حقيقة أن الصراع الجيوايكنوميكى، والتنافس الاقتصادى سوف يتجه -إن لم يكن اتجه فعلاً- إلى دول العالم الثالث.. ولا أشك لحظة فى حقيقة أن أحد الميادين الأساسية لهذا الصراع لأسباب حضارية، وفكرية، واقتصادية، يتمثل فى منطقة الشرق الأوسط.. ومن هنا تتضح جليًا أهداف «روشتات» الصندوق، والبنك، و«السفارة»، وبنود، وشروط «الجات» ومنظمة التجارة الدولية، وشروط الشراكات الأمريكية، والغربية، ومقترحات ومشروعات مؤتمرات الدار البيضاء وعمان، والقاهرة قريبًا.. وهنا يأتى هدف العدو الصهيونى، وحلفائه من خلال صيغتى «الشرق أوسطية»، و«البحر متوسطية»؛ لتحجيم دور مصر فى المنطقة، وتحويلها -لا قدر الله- إلى عضو مأزوم دائمًا، متخلف أبدًا، خامل طوال الوقت، وبالتالى مستغل تمامًا فى الترتيبات الجديدة.. وهذا يتطلب مزيدًا من الحذر، واليقظة فى القيام بعملية «الاستخصاص» المصرية.

ورغم رفضى التحليل التآمرى للأحداث، وتأكيدى تبرئة كل مصرى من أن يعمل عن قصد للنيل من حاضر مصر، ويقترف عن عمد ما يهدد مستقبلها، إلا أن ما حدث فى الأشهر الأخيرة من التضييق على تيار أصيل فى الحياة السياسية المصرية، والزج ببعض رموزه فى السجون، ومحاربة العمل النقابى، واغتيال حرية الصحافة بالقانون الشهير، ومهزلة انتخابات ١٩٩٥م، وما أفرزته من مجلس شعب، والتعديل الوزارى الذى تم، يثير كل الهواجس، ولا يدعو إلى الاطمئنان.. فلا يمكن أن تكون هذه الأحداث بهدف إعداد مصر الإعداد الجيد والمطلوب لدخول قرن جديد، وللوقوف بكفاءة مناسبة أمام الصراع الجيوايكنوميكى والتنافس الاقتصادى الدائر فى العالم، والقائم فى منطقتنا.. ومن هنا تأتى خطورة احتكار السلطة عملية «الاستخصاص» فى مصر.

بدايةً، أود تأكيد بعض المسلمات؛ حتى تكون الصورة واضحة تمامًا فى أذهاننا، ونحن نتناول هذه القضية المصيرية لمستقبل اقتصادنا، ومستقبل وطننا.. هذه المسلمات تشمل ما يلى:

(١) ضرورة التعاون، والتكامل بين القطاعين: فالتاريخ الاقتصادى، والممارسة المعاصرة لدول العالم فى المجال الإنتاجى بعامة، وفى مجال الإعمار بخاصة،

يشير إلى تضافر القطاعين العام، والخاص. . وأن الانحرافات التى أدت إلى ضعف الأداء حدثت عندما أعطى قطاع منهما دوراً «أكبر من اللازم» فى النشاط الاقتصادى، ومن ثم لا يتصور عقلاً أو عملاً إلغاء دور أى من القطاعين، وبالتالى تنحصر القضية -إذن- فى تحديد المجال أو الدور المنوط بكل منهما بدقة «عملية»؛ لضمان كفاءة الأداء.

(٢) تخسير القطاع العام: من منطلق ذرائعى لا أيديولوجى، لا خلاف الآن حول عدم تحميل القطاع العام مسئولية مشروعات لا تتفق مع قدراته الإدارية والتنظيمية، ولا تتسق مع طبيعته، من حيث كونه منتجًا للسلع، والخدمات «العامة»، بأسعار «اجتماعية» وفقًا لمعيار الربحية الاجتماعية. ومن ثم كانت نتيجة هذا التحميل هى «تخسير» القطاع العام من جراء فرض سياسات، وإجراءات وأهداف «المشروع العام» على وحدات إنتاجية ذات صبغة تجارية «خاصة». . فكان القطاع العام فى كل دول العالم منتجًا، وتاجراً رديئًا فى هذه المجالات.

(٣) حدة التخسير فى القطاع العام المصرى: لا يختلف اثنان حول حقيقة أن القطاع العام المصرى قد تضخم فجأة بالمسئوليات الإنتاجية من خلال التمصير والتأميم. . بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة. ورغم ما حققه، ويحققه القطاع العام من إنجازات فقد أدى التسعير غير الاقتصادى، والتوظيف الإجبارى، ومشكلات التمويل، والاستثمار، والتحديث، والتجارة الخارجية، والإدارة السيئة، والبيروقراطية المعوقة، وسياسات الإصلاح الاقتصادى المتشددة، والتدخلات السياسية المتزايدة، ومناورات المستفيدين من بقاء الوضع الراهن، إلى زيادة درجة الفشل، وفداحة عملية «التخسير».

(٤) مجال القطاع العام: تقوم عملية «الاستخصاص» أساسًا على تحويل المشروعات ذات الطبيعة «الخاصة» إلى القطاع الخاص، وحصر مجال القطاع العام -بصفة عامة- فى مشروعات الهياكل الأساسية، والخدمات، والمنافع العامة، والاحتكارات الطبيعية، والمشروعات الاستراتيجية، والمشروعات التى لا يقدر -مرحليًا- على القيام بها القطاع الخاص.

لا خلاف بين الاقتصاديين على أن القيمة الحقيقية، والعادلة لأصول القطاع العام هى القيمة السوقية، وليست القيمة الدفترية، إذ لا يعقل أن تقوّم الأصول وفقًا لأسعار الستينيات، أو بأقل من القيمة الاستبدالية لها. . فنظرة إلى المستوى العام للأسعار الآن مقارنة بالمستوى العام للأسعار فى الستينيات، أو حتى سعر الجرام من الذهب، أو المتر من أراضى البناء فى مناطق معينة، أو سلعة غذائية كاللحوم فى الفترتين، تعطينا فكرة واضحة لتضاعف قيمة الأصول الآن مقارنة بقيمتها فى الستينيات. .

فالأرقام التى يعلنها متخذو القرار عن قيمة أصول القطاع العام، وكيفية التوصل إليها يكتنفها الكثير من الغموض. . فقد أعلن أن قيمة هذه الأصول هى (٧٠) بليون جنيه، ثم أعلن أخيرًا أنها تبلغ (٨٨) بليونًا. . وأن قيمتها بقطاع البنوك تصل إلى (٧١) بليون جنيه. . بينما هناك تقدير ثالث لقيمة هذه الأصول من قبل وزارة قطاع الأعمال يبلغ نحو (٩٤) بليون جنيه. ولا ندرى أى الأرقام أصح؟ وعلى أى أساس تم التوصل إليها؟ كل ما يهمنا، ويهم كل مصرى، أن تعكس عملية التقييم- التى لا ندرى عنها شيئًا- القيمة «الحقيقية» لهذا الجزء المهم من الثروة الوطنية.

والشىء نفسه وهو التعتيم، والتخبط، يمكن أن يقال عن تعدد المشروعات المرشحة للبيع، ونوعيتها. فعن عدد المشروعات قيل إنه (١٥٠) ثم (٢٧٨) ثم (٢٩٠)، تشمل مشروعات صناعية، وتجارية، وخدمية. وأكد متخذو القرار أن قائمة المشروعات لا تشمل المشروعات الاستراتيجية بينما نجد فى قائمة المشروعات الألومنيوم، والبنوك المشتركة. . ولا ندرى ما المعايير التى استخدمت لتحديد المجال الجديد للقطاع العام؟ وما الأسس التى طبقت فى اختيار المشروعات المرشحة للبيع؟ هذه الأسئلة وغيرها مازالت تبحث عن إجابة؛ للتأكد من سلامة إجراءات تنفيذ عملية «الاستخصاص».

وهنا نأتى إلى أخطر جزء فى الموضوع، حيث يبرر متخذو القرار هذه«الهرولة» و «الفجائية» فى عرض هذا الكم الهائل من الأصول للبيع خلال الأيام القليلة الماضية، بحجة توسيع الملكية. .وفى الوقت نفسه يصرحون بأن شراء هذه الأصول

متاح للمصريين، والعرب، والأجانب، وأن باب الاستثمار مفتوح بلا قيود.

ومبرر «توسيع الملكية» وهم واضح للأسباب التالية:

(١) هذه الأصول -أصلاً- ملك للشعب المصرى بنص الدستور، فتحويلها إليه مجرد تغيير فى شكل الملكية من ملكية غير مباشرة إلى ملكية مباشرة.. لذلك يتعين حصر عملية البيع -دستوريًا -فى المصريين. والمصريين فحسب.

(٢) أن تشجيع الاستثمار غير المصرى يهدف -اقتصاديًا، وإعماريًا - إلى الإضافة إلى الأصول الرأسمالية القائمة، وليس تحويل جزء منها ليتملكه الأجانب، وبخاصة الصهاينة.. لذلك يتعين أن يقصر الاستثمار الأجنبى على الاستثمارات الجديدة، وبضوابط واضحة تحمى الاقتصاد المصرى من سيطرة رأس المال الأجنبى.

(٣) أن ضغط الصندوق -والبنك، و«السفارة» - لا يجب أن يكون مبرراً لبيع معظم الأصول الرأسمالية للقطاع العام للأجانب، ومن ورائهم مقابل إسقاط (٤) بلايين دولار من ديون مصر الخارجية! فالصفقة خاسرة.. خاسرة، وتمثل نهبًا واضحًا، وفادحًا لرأس المال المصرى! لأن حجم المعروض من الأصول، وفجائية العرض، وقصر فترته، وصيغ البيع المطروحة -بالمزاد أو من خلال البورصة أو شراء جزء من ديون مصر بجزء من قيمة هذه الأصول- كل هذه العوامل سوف تؤدى إلى البيع بأبخس الأسعار.

يصرح متخذو القرار بأن حصيلة البيع سوف تستخدم فى سد عجز الموازنة العامة، وإلا فالبديل هو الاقتراض، وفرض الضرائب، وطبع بنكنوت.. وهذا فى نظرهم، يمثل إفلاسًا، وانهياراً اقتصاديا. والعكس تمامًا قد يكون هو الصحيح، لأن هذا الاتجاه -على أساس أن البيع سيقتصر على المصريين- يعنى ببساطة أن التراكم الرأسمالى المصرى، أى المدخرات المحلية، والخارجية (ودائع المصريين فى الخارج) سوف يهدر فى تمويل الاستهلاك العام. والأسلم اقتصاديًا، وإعماريًا، بأن توضع هذه الحصيلة فى صندوق خاص لتمويل الاستثمارات الجديدة فى القطاع الخاص، على أن يعالج عجز الموازنة الذى انخفض أصلاً إلى أقل من (٢٪) بترشيد حقيقى للإنفاق العام، وبكفاءة أكبر للجهاز الضريبى، للحد من التهرب، دون فرض ضرائب جديدة.

وبعد.. فعملية «الاستخصاص» لا تعنى التحول إلى القطاع الخاص فحسب، وإنما تعنى أيضًا -وبالأساس- التحول إلى القطاع الخاص «المصرى»، أى توسيع ملكية المواطنين لجزء مهم من الثروة الوطنية.. وعليه يتعين التقيد التام بالقواعد العامة التالية:

(١) قاعدة الشفافية: يجب الإعلان الواضح عن كل ما يتصل بعملية «الاستخصاص»، من حيث حجم أصول القطاع العام، المشروعات المرشحة للبيع، قيمة هذه المشروعات، كيفية التصرف فى حصيلة البيع، الأسس الحاكمة، والضابطة لكل هذه المراحل.

(٢) قاعدة بناء رأى عام: يجب طرح هذا الموضوع للنقاش، والدراسة على جميع المؤسسات الشعبية، والتشريعية، والتنفيذية لتحديد كل مراحل عملية «الاستخصاص»، وعناصرها.

(٣) قاعدة الملكية «المصرية»: يجب قصر ملكية المشروعات المرشحة للبيع على المصريين، مع تحديد صيغة أو صيغ البيع، والتزامات المستثمر المصرى فى مجالات العمالة، والاستثمار، والتحديث.

(٤) قاعدة تشجيع رأس المال الأجنبى: يجب تشجيع رأس المال الأجنبى فى مجال المشروعات الجديدة بالتخلص من القيود البيروقراطية، مع وضع الضوابط العملية، للحفاظ على سيادة الوطن، وحقوق المواطن. ولكن.. ماحدث حتى الآن بعيد تمامًا عن هذه القواعد، لذلك أقول لمتخذى القرار: أعيدوا حساباتكم، فالقضية أخطر مما تتصورون.. ولابد أن يحدد أصحاب المصلحة بأنفسهم كيفية التنفيذ، فالحق أحق أن يتبع.. بيعوا القطاع العام بموافقة أصحابه.. ولكن.. لا تبيعوا مصر.

***

[٥] حول مسألة الولاية الرابعة للرئاسة(*)

من المتفق عليه فى الفقه الشرعى، والفقه الدستورى أن «الولاية» هى اختيار «واع» و «إرادى» مقصود من قبل الشعب، وممثليه لشخص أو أشخاص من بين أبنائه. وهذا الاختيار الحر هو ألزم ما يكون بالنسبة للولاية الكبرى، أى رئاسة الدولة. وهذا الاختيار هو قمة التصرفات الصحيحة الناجمة عن الممارسة الحقيقية للشورى -أو الديمقراطية-، والتى تعنى بالأساس: حكم الشعب بالشعب وللشعب. وكنتيجة طبيعية لهذه الممارسة الحضارية، التى تليق بالإنسان كإنسان، تنتقل السلطة، وخاصة الولاية الكبرى، سلمًا لا قسرًا، وطواعيةً لا جبرًا. ولا يرتبط هذا الانتقال أساسًا بما قدمه الوالى، أو الرئيس، من جليل الأعمال لوطنه، وإنما يتأسس على «إرادة» الشعب، وحريته فى الاختيار، المؤسسة، بدورها، على رؤية ثاقبة للمصلحة العليا للوطن فى الحاضر، والمستقبل.

واستنادًا إلى ذلك، كان سقوط «تشرشل» وعدم اختيار الشعب له فى الانتخابات التى تلت الحرب العالمية الثانية، بالرغم مما حققه لشعبه من نصر فى هذه الحرب. وكان أيضًا، وبالدرجة نفسها من «الوعى الشعبى»، سقوط «ديجول»، بالرغم مما حققه لشعبه من جليل الأعمال، وخاصة معالجة المأزق أو الشأن الجزائرى. وقد يقول قائل: لقد حدث هذا فى دول «متقدمة» سياسيًا، ومن قبل شعوب تحرص وتتمسك بحقوقها السياسية، وتمارس فعلاً، وعملاً حياة نيابية نظيفة، ولديها من الوعى، والآليات ما يضمن لها الحفاظ على هذه الممارسة على أعلى درجة ممكنة من الكفاءة، والشفافية، وحسن الأداء.

ولكنى أزعم -لدرجة تقرب من اليقين- أن حرية الشعوب مسألة فطرية، ووعيها صفة لصيقة بها، وأن درجة التقدم أو التخلف -سياسيًا- خاصة إذا كانت مقرونة بقهر، واستبداد قد تعطل الممارسة الصحيحة لبعض الوقت، ولكنها بالقطع

(١) كتبت فى عام ١٩٩٩م، قبيل الاستفتاء على الولاية الرابعة للرئاسة، ولم تنشر، حيث رأت لجنة المقال الأسبوعى بجماعة الإخوان المسلمون، التى أشرف بالانتماء إلى فكرها، عدم نشرها، اتساقًا مع موقف الجماعة بالنسبة لهذا الموضوع.

لا تلغى إرادة الشعـوب، ولا تمحو فطرتهـا إلى الحرية، ولا توقف وعيـها المستـمر بالرغبة فى اختيار صحيح.

ولنأخذ أمـثلة واضحة، وكاشـفة من التاريخ المعاصـر لقارتنا -أفريقيـا-. ففى السـودان كان للّواء «سـوار الذهب» الحق كل الحق -بمنطق العـسكرية- أن يحكم السودان ما شاء له أن يحكم، بتأييد، واستقـرار- أو قل قهر واستبداد- ينبثقان من هذا المنطق! ولكنه بحس وطنى أصيل، وبإحسـاس حقيـقى بنبض شعـبه وبوعى صادق بالتاريخ، وبثقة كبيرة فى مستقبل وطنه.. سلم الحكم سلمًا، وطواعيةً إلى من اختـاره الشعب بإرادة حرة. وفى جنوب أفـريقيا، ومن خـلال نضال طويل، أجريت انتخابات حرة نزيهة جاءت بممثلى الشعب الحقيقيين إلى سدة الحكم. ومن خلال احترام عميق للدستور، سيـترك الزعيم الأسطورى «مانديلا» مسئولية الحكم لمن اختاره الشـعب خلفًا له. ومن ثم، ستنتـقل السلطة بطريقة سلمية، وإنـسانية وحضـارية. وأخيـرًا، فى نيجـيريا، سلم الحاكم الـعسكرى -فعـلاً- السلطة لمن اختاره الشعب من خلال انتخابات حرة مباشرة!

أقول هذا، ونحن نعـيش فى مصرنا الحبـيبة «مـهرجان» مبـايعة الرئيس لولاية «رابعة». ولا أريد أن أجـزم بأن هناك قدرًا ليس بالقليل من الـنفاق الاجـتماعى، وهو - والعياذ بالله- يرقـى إلى مرتبة الشرك بالله، لأنه يعنى أن المنافق يعـتقد أن عبدًا آخر، أيًا كان موقعه، يمكن أن ينفـع أو يضر. وهذا النفاق هو آفة المجتمعات المتخلـفة لأنه يحجب عن الشعب الرؤية الصحـيحـة، ويخل بالأداء الاقتـصادى والتوازن الاجتماعى، ويشل مؤقتًا قدرة الشعب على ممارسة الاختيار الحر.

وبالرغم من أنى لا أنكر -كـمواطن- مـا تحقق فى عـهد الرئيس مـن إنجازات عظيمة بفعل سواعد أبناء هذا الشعب، كما لا أتغاضى عن سلبيات واضحة خلال «الثلاث» ولايات الـسـابقة، فإنى أزعم -لدرجـة تقرب من اليقـين- أن الرجل قد خدم بلده بقدر استطاعته، وقدم لها الكثيـر بقدر طاقته، وآن لفارس الخدمة العامة أن يترجل، ويترك الفرصـة لفارس آخر ليحمل الشعلة، ويصون الأمـانة، ويستمر بإشرافه العطاء. ولنتدبر جميعًا القول المأثور: «لو دامت لغيرك ما انتقلت إليك».

لقد أخطأ فقهـاء -ولا أقول «ترزية» -القانون الدستورى خطأ جسيمًا فى حق هذا الشعب عندما غـيروا تغييراً يبـدو بسيطًا، لأنه ارتبط بتغيير حرف فى كلمة، فيما يتصل بمسألة الرئاسة. إذا غـيروا «التاء المربوطة» «بالدال»، فبعد أن كان يحق لرئيس الجمهـورية أن يرشح نفسه «مدة» أخرى، تغيـرت إلى «مدد أخرى». ومن ثم، أصبح «شخص» رئيس الجـمهورية بيننا «رئيسًا» لمدد أخـرى إلى ما شاء الله، فى ظل انتهازية واضحة، ونفاق مخجل، وسلبـية ضارة، وأغلبية صامتة! ولى أن أتساءل: أمـا آن لمصرنا أن يكون لديها رئيس جـمهورية «سـابق» على قيد الحـياة، يمشى بين الناس آمنًا مطمئنًا، بعد أن أدى دوره بقـدر استطاعته، وخدم وطنه فى موقـعه، بعـد أن سلم الأمانة لمن اختـاره الشعب ليـخلفه من بعـده؟ يوم يحدث ذلك، سنكون بالقطع قد بدأنا مسيرة التقدم السياسى حقيقةً!

أما وأن «الـرئيس» قادم لولاية «رابعـة» كقـدر محـتوم، أو هو «قدرنـا» خلال السنوات الست القادمة، فهو رئيسنا جمـيعًا: سواء من كان يريد رئيسًا جديدًا، أو من أيد نفاقًا، أو من أيد حقًا، وإقـتناعًا، أو من رفض أن يبدى رأيه، أو من كان عضواً فى الأغلبية الصامتة.

وعلى هذا الأسـاس، وحتى لو افتـرضنا أن «مهـرجان» الولاية سيكـرر للمرة الخامـسة.. فـلن يعجـز فقـهاء النفـاق أن يجدوا أمـثلة شاذة لذلك فى التـاريخ المعاصر، كسوهارتو فى أندونسيـا!، فإنى كمواطن أطالب الرئيس إذا أراد أن يُذكر فيُحـمد حقًا، وإذا أراد أن يفعل لوطنه، وشـعبه ما لم يفعله رؤسـاؤه السابقون، وأعتقد أنه حقيقةً يريد ذلك.. لأن هذا ببساطة هو منطق الأسوياء.. فإنى أطالب الرئيس أن يعمل جاهدًا على تحقيق الأعمال الجليلة، والمحددة التالية:

١- إصلاح دستورى لتصحيح الخلل فى دستـورنا الاشتراكى ليتمشى مع واقعنا الذى يحاول أن يأخذ بالتعددية الحزبية، والديمقراطية سياسيًا، واقتصاديات السوق اقتصـاديًا، واجتماعيًـا، على أن ينص على أن يكون تكوين الأحزاب «بإخطار»، وأن تكون الانتخابات النيابية بإشراف كامـل، وحقيقى من قبل القضاء. وأن تغلظ عقوبتى التزوير، وعدم ممارسة حق الانتخاب.

٢- إصلاح دستورى ينص على أن يكون اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الحر المباشر لمدة أربع سنوات، ولرئيس الجمهورية أن يرشح نفسه لمدة أخرى واحدة فقط.

٣- الإشراف الشخصى -أى من قبل شخص الرئيس- من خلال القضاء وبمعاونة الجيش والشرطة على إجراء انتخابات نيابية حقيقية حرة فعلاً ونزيهة عملاً.

٤- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الطوارئ.

٥- محاربة حقيقية لكل أنواع الفساد فى المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

بهذا، وبهذا وحده يا سيادة الرئيس يمكن أن يكون لولايتك «الرابعة» معنى مقبولاً، وسببًا معقولاً. وبهذا، وبهذا وحده يمكن أن تحقق أمنيتك فى أن تُذكر فتُحمد، وفى أن تحقق لوطنك، وشعبك فعلاً، وعملاً خيرًا كثيرًا. فاختيار الرئيس بالانتخاب الحر المباشر سيلغى تماماً أحد أهم أسباب التزوير فى الانتخابات النيابية، وتحديد الحكم بحد أقصى ثمان سنوات سيضخ دماً جديداً فى الحياة العامة وفى تسيير دفة الحكم، والحرص على انتخابات حرة نزيهة سوف يأتى بممثلين حقيقيين لشعبنا، وإلغاء القوانين الاستثنائية سوف يعطى للمواطن الاحساس الحقيقى بالأمن، والأمان. وكل ذلك، سوف يعيد لأبناء هذا الشعب الأصيل الصابر المحتسب.. الإحساس الصادق بالانتماء. وهذا، فى نظرى، هو المفتاح الضرورى لدخولنا الألفية الثالثة لتتنافس مع الآخرين -فى ظل العولمة- فى شتى المجالات.. على قدم المساواة وباقتدار، بعون الله وتوفيقه.

والله من وراء القصد، وهو وحده سبحانه الهادى إلى سواء السبيل،

***

[٦] الدور الغائب وغياب الديمقراطية (*)

كتبت فى هذا العمود (الخميس ٢٠٠٢/٧/٣م) حول محاولة «توماس فريدمان» - الخبيثة - إبعاد مصر عن القضية الفلسطينية حتى يستفرد بها العدو الصهيونى الأمريكى، بزعم أن استرداد مصر لدورها الغائب فى العالمين العربى، والإسلامى يتطلب تفرغها تماما لمعالجة مشكلاتها، وعلى رأسها مشكلة الديمقراطية. وقلت إن الإصلاح الجذرى فى كافة المجالات، وعلى رأسها المجال السياسى، كان وما زال مطلبًا مصريًا خالصًا لإعادة مصر لدورها الريادى. ولكن هذا لا يعنى أبدًا تخلى مصر عن كافة القضايا الأخرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وكان يظن كل مصرى، يحب لمصر الخير، والتقدم، وأن تتبوأ - بحق - دورها الريادى، أن تكون انتخابات «دائرة الرمل» (الخميس ٢٠٠٢/٦/٢٧م) استمرارًا للبداية الجادة، والمتواضعة على طريق الإصلاح السياسى المنشود، والتى تجسدت فى «المرحلة الأولى» لانتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م ولكن جاءت انتخابات «الرمل» لتشكل طعنة جديدة فى عملية التغيير السياسى المأمول، وانتهاكًا صارخًا لحق الناخب فى التصويت، وتجميعًا فاضحًا لكل الممارسات الانتخابية غير القانونية من تزييف، وتزوير، وبلطجة، واعتقال، ومنع وصول الناخبين لمقار الاقتراع.. إلخ، ومن ثم، كانت مثالا «كلاسيكيًا» لغياب حقيقى لأى ممارسة ديمقراطية!

جاءت هذه الانتخابات لتذكرنى بما كتبته عن انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥م، حيث كنت مرشحًا بدائرة «المنيل»، والتى ذكرتنى - بدورها - بانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧م، حيث كنت مرشحًا بالدائرة الثانية (منوفية). إذ كتبت حول انتخابات ١٩٩٥م فى جريدة «الشعب» (الثلاثاء ١٩٩٥/١٢/٢٦م) ما نصه : «.. فالعام الذى يكاد ينصرم عام حزن حقيقى،

---

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» على جزءين. الأول يوم الخميس: ١١ من يوليو ٢٠٠٢م، والثانى: يوم الخميس ١٨ من يوليو ٢٠٠٢م.

وعميق. فقد شهد هذا العام.. أحداثًا تؤكد تشخيصى لواقعنا السياسى، والذى كتبت عنه منذ أكثر من خمس سنوات بأنه شديد البدائية، شديد التخلف، شديد التسلط، شديد الشمولية، شديد الفساد، وشديد الاستبداد». وفسرت ذلك بالقول: «ففى المجال السياسى، يعانى مجتمعنا من نظام سياسى بدائى يقوم على التعددية الحزبية شكلا والديمقراطية شعارًا، والحرية مبدأ، وعلى الشمولية عملا، والديكتاتورية واقعًا، والقهر ممارسةً. يسمح بالانتخابات تشريعًا وقولا، ويزورها فعلا، وبإصرار أمام سمع وبصر صاحب الحق وهو الناخب. يحترم القانون وسيادته كلامًا، ويخرقه جهاراً نهاراً. ينادى بحرية الفرد كأساس لحرية المجتمع، ويطبق بالعصا الغليظة - فى غيبة القانون (أو تغييبه) - الكبت والاستبداد».

ثم استطردت ملاحظا : «.. إن كل أبناء هذا الوطن الشرفاء بعامة، وشبابه بخاصة يعيش حالة خطيرة من الإحباط، وعدم التصديق لما رآه رأى العين من نظام مصمم - وبإصرار غريب - على الإساءة البالغة إلى أبنائه لدرجة تزييف حقهم وتزوير رغبتهم، واغتيال إرادتهم، ومن ثم، العمل المتعمد مع سبق الإصرار والترصد على رفض اشتراكهم الحقيقى فى الحياة النيابية، وبالتالى حرمانهم من الاشتراك فى العمل العام، ونتيجة لذلك اغتيال حقهم المشروع بالإحساس بالانتماء. وهذا أبشع ما يصيب وجدان المجتمع، ويضر بالتأكيد بمقومات وجوده فى الحاضر، والمستقبل».

ثم فصلت قائلا : «إن كل أبناء الوطن الشرفاء يسمعون تصريحات، وخطب (مسئولى) هذا النظام تؤكد عكس ما حدث تماما. تؤكد النزاهة فى العملية الانتخابية بينما الواقع الأليم كان التزوير غير المسبوق المصحوب بعنف، وإرهاب غريب عن طبيعة شعبنا. تؤكد حيادية الشرطة بينما الواقع المفجع كان التدخل الغاشم غير المسبوق لكل أجهزة الشرطة.. من خلال عمليات التزييف، والتزوير والبلطجة (ومنع حقوق بعض المرشحين واعتقال مؤيديهم.. إلخ). تؤكد احترام القضاء بينما الواقع الكارثة كان عدم احترام أحكامه لدرجة الاستهانة بالإصرار على عدم التنفيذ»..ثم أوضحت بأن «... ثلة من شبابنا فقدت الأمل فى التغيير

عن طريق صندوق الانتخاب، بعد أن دُمر هذا الصندوق فكرًا قبل الواقع، ورمزًا قبل الحقيقة بتدخلات غاشمة لا يتصورها عقل أو منطق (أو ضمير أو دين) من قِبل من يُفترض أنهم حراسه، فإذا بهم سارقوه» وبكل تأكيد، لا يتماشى هذا الواقع المأساوى مع أصالة التاريخ الذى يُفترض أننا عشناه، ولا يتسق مع منطق العصر الذى يُفترض أننا نعيشه، ولا يرقى إلى أدنى مستوى مطلوب لصناعة (وصياغة) المستقبل الذى يُفترض أننا سنعيشه، وقبل ذلك كله، لا يتوافق مع المبادئ الأساسية للدين العظيم الذى نعتنقه.

وأخيرًا، ختمت كلامى بالقول: «.. ولكن فى خضم هذا النفق المظلم من القهر، والاستبداد، (أشدد على أننا) لا نعرف اليأس أو القنوط، بل سعدنا تمامًا بالمشاركة الجادة، والمسئولة فى هذه التجربة «الأليمة»، سعدنا بها حقًا، لأننا أيها الإخوة، والأخوات حققنا - بأكثر مما كنا نتوقع - ما هدفنا إليه من هذه المشاركة وأول هذه الأهداف هو الدعوة إلى حقيقة أن المعالجة الجادة، والفاعلة لجميع مشكلاتنا لن تتم إلا من خلال تطبيق شرع الله -عز وجل-.. وثانى هذه الأهداف أننا بعون الله، وتوفيقه قدمنا بشكل واضح، ومحدد تطبيقيًا برامج عمل لضبط جميع جوانب حياة مجتمعنا، وتحديد مسارات تقدمه فى المستقبل. وثالث هذه الأهداف هو إثبات حقيقة أن دعوتنا تقوم بالحكمة، والموعظة الحسنة.. وأننا أحرص الناس على العمل من خلال القنوات الشرعية، وأن سلوكنا خلال جميع مراحل هذه التجربة - رغم التضييق الشديد علينا، والتجاوزات المتصاعدة ضدنا - كان مثالاً للانضباط الإسلامى، والأخلاقيات الإسلامية.. ورابع هذه الأهداف أننا اتصلنا بأبناء شعبنا بما يليق، وأصالته، وكرامته، وبطريقة متحضرة، وبوسائل دعاية راقية لنقدم له دعوتنا، برامجنا، ومرشحينا. وخامس هذه الأهداف أننا عرينا (الحزب الحاكم) تمامًا وأجبرناه (من خلال أجهزة حكومته) على البلطجة الغاشمة، والتزييف الفج والإرهاب الفاضح، وعدم المصداقية بين ما يقول وما يفعل».

ثم انهيت ما كتبت مشددًا على أن ما حدث يضفى علينا «... مزيدًا من الإصرار على المشاركة فى العمل العام (الخير) وطننا، ومزيدًا من الإيمان بأن دولة

الظلم ساعة، ودولة الحق إلى قيام الساعــة، ومزيدًا من التكريم من أن الله سبحانه نصير من ينصره، ومزيدًا من اليقظة لما يحاك لأمتنا من مؤامرات الهيمنة الصهيونية (الأمريكية)».

فـما أشـبه الليلـة بالبارحـة، وما أشـبـه أحداث «دائرة الرمل» بأحـداث دائرة «المنيـــل»، أو أحـداث الدائرة الثانيـــة (منوفيـة)!! فلنصبـر، ونصابر، ونرابط، ونتـــق الله سبحانه ونحتسب، ولنتذكر قوله - جل وعلا-: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ [النور: ٥٥].

***

[٧] الحصاد المر(*)

متى نكف عن هذا التغييب، والتغريب لعقولنا؟ متى نعود إلى الحق الذى يزخر به تاريخنا، وإلى الحقيقة التى ترتبط بها حياتنا؟ متى نشخص تشخيصًا دقيقًا، وأمينًا الأحداث التى مرت علينا، والمشكلات التى ألمت بنا؟ متى نسمى الأشياء، والوقائع بمسمياتها الحقيقية؟ متى ننظر نظرة فاحصة أمينة، وموضوعية إلى تاريخنا وحياتنا؟ وأخيرًا، متى نستيقظ من سباتنا حتى لا نخلط الأحلام الوردية بالوقائع الأليمة، والإنجازات الممكنة، والمأمولة بالإحباطات المدوية والمتكررة؟ أسوق هذه التساؤلات «المرة» بمناسبة ما نعيشه فى هذه الأيام من غوغائية، ولا أقول «مجون»، الاحتفالات بأحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فى وقت يذبح فيه شعبنا فى فلسطين بسكين صهيونية أمريكية باردة، أو قل: شارونية بوشية مجرمة! ثم، أليست هذه المذابح التى يتعرض لها شعبنا فى فلسطين هى نتيجة منطقية، وواقعية للممارسات الخاطئة، بل الآثمة، التى ارتكبها فى حقنا، وحق أمتنا طوال خمسين عاما من نحتفل بهم الآن؟!

بكل أمانة الكلمة، والإيمان بها، رغم مرارتها وقسوتها، وتصديقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]، وبكل الحب لأبناء وطنى وأمتى - أحياءً وأمواتًا - أيًا كانت مواقعهم وأيًا كانت مراكزهم، وأيًا كانت توجهاتهم ومعتقداتهم، أود أن أؤكد أن رأيى الفطرى ورؤيتى المتواضعة لهذه الأحداث أنها أفرزت «نظاما» أُعطى كل الحرية، وكل الإمكانات، وكل التأييد لتحقيق التغيير الممكن والمأمول فى شتى نواحى حياتنا، فانصرف مباشرة وبالكامل، وطوال الوقت إلى بسط سيطرته «الفردية»، وفرض نفوذ «الفرد»، وتثبيت حكمه «القسرى»، بميكيافيلية مشينة، وديكتاتورية

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٥ من أغسطس ٢٠٠٢م.

بشعة، وقهر واستبداد، واستغلال منقطعى النظير. ومن ثم، انبثق هذا النظام من فرعونية وهامانية، وقارونيــة - الزمان والمكان - لتبديد «عجيب» للموارد، وهدر «أعجب» للإمكانية، وتحطيم «بشع» لمقومـات المجتمع، وتضييع «أبشع» لأهداف الوطن العليا - داخليًـا وخارجيًا- وكاد النظام أن يفـرغ الحلم الوطنى المشروع - فى حياة أفضل - من إمكانية تحقيـقه. وحدث التخبط، والتضارب، بل التناقض فى القول والعمل، وفى الفكر والـسلوك، واستشرى مرض النفاق الاجـتماعى، وانتشرت ثقافـة الفساد. وعليه، فشل النظام فى تحقيـق مبادئه أو أهدافه المعلنة! وكانت النتـيجـة التى نعانيهـا حتى الآن هى أن الوضع المتـخلف الذى أملنا فى تغييـره ازداد تخلفًا، وأن الاستبداد ازداد سطوة، وأن الفســاد ازداد انتشارًا، وأن المواطن - فى النهاية - ازداد بؤسًا وشقاءً!، وأن الوطن ازداد تبعية!

فأحـداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، كانت تمردًا «مـشروعًا» عـلى الواقع غير المقـبول «شعبيًا»، ورغبةً - صادقة- فـى تغييره إلى الأفضل. ومن هنا، كان تأييد الشعب بعامة، و«الإخـوان المسلمون» بخاصة، للـنظام الجديد شبه كامـل، وكانت الآمال المعقـودة عليه شديدة الطموح. وكـانت مشاركة «الإخـوان» فى هذه الأحداث من داخل الجيش، وخـارجه قوية، وواضحـة، ومؤثرة. وبعد نجـاح الأحداث، أعلن قادة النظام مـبادئهم أو أهدافهم المتـمثلة فى القضـاء على الاستعـمار، والإقطاع، وسيطرة رأس المال، وإقامة عدالة اجتماعية، وجيش قوى، وديمقراطية سليمة.

ولكن، سرعان ما دبت شـهوة الحكم فى نفوس قليلة الخبرة متواضعـة الثقافة، وسرت الرغبة المحمومة فى الاستـئثار، والانفراد بالسلطة عند البعض، دونما اعتبار لحقـوق الوطن والمواطن فى الحاضر والمسـتقبل، ودونما نظـر إلى الظروف المحلية، والاقليمـية، والدولية المحيطة. فنـقض «عبد الناصر» «البـيعة»، وتم حل جمـاعة «الإخوان المسلمون» وزُج بأعـضائها فى السجـون، وصدرت ضدهم الأحكام التى وصل بعضهـا إلى الإعدام، وتم التخلص من أصحاب الأدوار الرئيـسة ابتداء من صديق، وعبد الرءوف، وعبد الحى، ومهنا، وانتهاء بنجيب. ثم دبرت «مسرحية» المنشية لمزيد من الشعبية الزائفة، وإحكام السيطرة. وبعد ذلك، عاش نظام «الفرد»

على مدى خمسين عامًا، مع اختلاف فى الشكل، وليس فى المضمون، وفى حدة الدرجة وليس فى طبيعة التوجه، فسادًا وإفسادًا فى السياسة والاقتصاد، والمجتمع، والثقافة. فقهر الفـرد سياسيًا، وأفقره اقتصاديًا، وهمّشه اجـتماعيًا، وخربه فكريًا. وبالإضافة إلى مغامراته الخارجيـة الفاشلة (سوريا واليمن)، جلب للوطن هزيمتين ثقيلتين عسكريًا (١٩٥٦م، ١٩٦٧م). ومن ثم، خـرب «النفوس» قبل «الأشياء». ثم يقولون «ثورة»! إنهـا ثورة عكست شعـاراتها: فهى تهـدم ولا تبنى، تبدد ولا تنمى! ولله الأمر من قـبل ومن بعد، وصدق سبـحانه إذ يقول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

***

[٨] إمكانات مصر.. وذل المعونة(*)

رفضت مصر - حكومةً وشعبًا - موقف الإدارة الأمريكية من المعونة الإضافية لمصر، خاصة ربط هذا الموقف بحكم قضائى صدر ضد مواطن مصرى. وبداية، نحن - كمواطنين - نرفض بقوة أن يحاكَم المواطن المصرى «المدنى» أمام محاكم عسكرية، أو استثنائية. ولكن وبالقوة نفسها، إن لم يكن أكبر، نرفض أى تدخل أجنبى فى أمور تمس صميم السيادة المصرية بعامة، وقضاء مصر الشامخ على وجه الخصوص، من أى جهة أجنبية كائنة من كانت، ومن «العدو» الأمريكى بالذات! ولا شك أن «المعونة» كمصدر تمويلى تُعدّ تمويلاً رخيصًا، أو على الأصح بلا تكلفة، تعمل أى دولة للحصول عليها من أى جهة مانحة شريطة ألا تكون مرتبطة بأية شروط تمس سيادة الدولة المستفيدة. وتعد «المعونة» بهذا التحديد عاملاً مهمًا مساعدًا فى عملية تمويل التنمية فى الدول النامية أى الآخذة بأسباب النمو، وذلك بسبب الانخفاض النسبى الشديد فى مستوى الدخل الفردى «المتوسط» فى بداية عملية التنمية، ومن ثم انخفاض معدل الادخار القومى. وعليه، تعانى الدولة النامية - فى هذه المرحلة - فجوة تمويلية بين الادخار القومى، والاستثمار القومى المطلوب لإحداث بداية جادة على طريق تنمية مستدامة. وتحتاج بالتالى لسد هذه الفجوة. وهذا هو المنطق الإنمائى وراء مسألة المساعدات، والمعونة الاقتصادية فى هذه الفترة. ولقد استفادت مصر من المعونة كمصدر تمويلى، أو هكذا يُفترض، خاصةً منذ توقيع «اتفاقية كامب ديفيد»، حيث وصلت المعونة، وفقًا للتقديرات المعلنة، إلى حوالى (٢٣) مليار دولار خلال الفترة من عام ٧٩/ ١٩٨٠م حتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م، أى بمتوسط سنوى أقل من (٢) مليار دولار، استُخدم حوالى (١٣٠٠) مليون دولار (أى ٦٥٪ منها) لتمويل عسكرى، ونحو (٦٥٠) مليونا (أى ٣٥٪ منها) لتمويل مدنى. وعليه، يُفترض أن مصر قد استفادت من هذه المعونة فى تسليح الجيش، وتحديث معداته، كما استخدمت جزءًا منها فى تحديث الهياكل الأساسية، وفى استيراد القمح خلال هذه الفترة.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٤ من أكتوبر ٢٠٠٢م.

وكان قد تم الاتفاق مع الجانب الأمريكي على «إنهاء» هذه المعونة تدريجيًا بمعدل (١٠٪) سنويًا على مدى عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٩م، ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، فوافقت الإدارة الإمريكية على المساعدة في تعويض الدول التي تضررت من هذه الأحداث. وهذا هو الجزء الذي رفضته لاحقًا هذه الإدارة عندما طلبت مصر هذه «المعونة الإضافية»، والتي قُدرت بنحو (١٣٠) مليون دولار، وربطته بالحكم القضائي سالف الإشارة إليه، كبداية للتلويح بإنهاء المعونة الأصلية أو الإسراع في معدل تقليصها، كوسيلة للضغط على مصر أساسًا لمواقفها الحالية في الشئون، والقضايا العربية، والإسلامية (فلسطين، السودان، العراق..).

ومن هنا، ولاستقلال القرار المصري، وتحرير الإرادة المصرية من أي ابتزاز أو ضغط، يتعين أن تستجيب الحكومة المصرية لنبض الشارع المصري بالاستغناء كلية عن هذه المعونة فورًا والآن. وليس هذا المطلب عاطفة أو انفعالاً، وإنما يمثل رأيًا مدروسًا بهدوء شديد، وموضوعية أشد، ووطنية نعتز بها، وكرامة نحافظ عليها. فأولاً، هذه المعونة كانت- ومازالت- لفائدة الطرفين. فالمانح الأمريكي يهمه الاستقرار في المنطقة، ومصر عامل أساسي في هذا الاتجاه؛ ومصر في حاجة إلى دعم مالي لتمويل مسيرتها الإنمائية دون أن تضحي بثوابتها. وثانيًا، هذه المعونة لم تستفد منها مصر إلا في حدود (٢٥٪) من قيمتها وفقًا لأقل التقديرات تحفظًا، أما باقي المعونة (٧٥٪) فكان يعود إلى الاقتصاد الأمريكي في صورة مرتبات خبراء واستشارات وخدمات نقل وتأمين وأسعار سلع احتكارية شديدة الارتفاع، ومن ثم، كان عاملاً لتنشيط الإقتصاد الأمريكي وليس المصري. وثالثًا، كانت -ومازالت- تُنفق هذه المعونة بإشراف أمريكي على قطاعات بعينها بل أشخاص بعينهم، ومن ثم ساهمت في انتشار، واستشراء «ثقافة الفساد» في الاقتصاد المصري.

وعليه، يمكن القول باطمئنان أن المحصلة النهائية لهذه المعونة كانت بالقطع بالسالب، خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار التراخي بسببها في استخدام أشمل وأكمل، وأكفأ للموارد الوطنية المتاحة، والممكن إتاحتها. ومن ثم، يمكن - إذا عقدنا العزم وصحت العزيمة - تعويض هذه المعونة بالوسائل التالية:

١ - العمل الجاد على زيادة المدخرات المحلية، بحشد مقصود لهذه المدخرات، وترشيد مقصود لأوجه الاستهلاك المختلفة، حتى بالنسبة للسلع، والخدمات الضرورية، ناهيك عن السلع، والخدمات الترفيهية و«الاستفزازية». ويمكن للإنسان المصرى، إذا ما اقتنع، أن يستغنى عن وجبة أو أكثر يوميًا فى سبيل كرامته، وكرامة بلده، مما قد يعوض أكثر بكثير وقف هذه المعونة خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل الادخار القومى يصل إلى (١٧٪)، وهو أدنى بكثير من المتوسط العالمى (٢٣٪)، ومن بعض الدول التى وصل معدل الادخار فيها إلى (٣٠ - ٤٠٪)، كما فى دول جنوب شرق آسيا، بل وصل فى بعضها إلى أكثر من (٥٠٪).

٢ - العمل الجاد على زيادة الإنتاجية، ورفع جودة المنتجات، وتقليص «الفاقد» فى القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة)، والتخلص من المخزون الراكد، والمتراكم فى الوحدات الإنتاجية. فالفاقد مثلاً فى سلعة استراتيجية كالقمح يصل فى بعض التقديرات فى مراحل الاستخدام المختلفة (تخزين ونقل وصناعة واستهلاك) لنحو (٢٥٪). والتخلص من المخزون الراكد من المنتجات المختلفة يمكن أن يتم بخفض أسعار هذه المنتجات لتشجيع تصريفها داخليًا، وخارجيًا.

٣ - العمل الجاد لزيادة الصادرات، وليس زيادة الكلام عن تشجيع الصادرات!، وخفض مقصود للواردات، خاصة الاستهلاكى منها، وبالذات البذخى، والاستفزازى (وكأمثلة صارخة الفول المعلب، وعجينة الطعمية، والجبن «الدمياطى»، وأغذية القطط والكلاب، والزبالة لصناعة الورق!).

٤ - الأخذ برأى الخبراء الزراعيين بالنسبة لزراعة «القمح الصحراوى». فوفقًا لدراساتهم لدينا كل مقومات زراعة هذه السلعة الاستراتيجية من أرض، ومياه، وأيدٍ عاملة، وأسمدة مما يمكننا أن نكتفى ذاتيًا من هذه السلعة فى خلال سنتين، ومن ثم نغطى الفجوة القمحية (٥٥٪) فى نهاية هذه الفترة القصيرة، وبالتالى لا نحتاج إلى الجانب المدنى من المعونة، والذى يُنفق معظمه فى استيراد القمح.

٥ - العمل الجاد لمحاربة الفساد، والإفساد، ونهب المال العام، والعمل على حماية أموال المودعين فى النظام المصرفى من الأيدى الآثمة للمقترضين غير الجادين. والمثال الصارخ الذى نعيشه الآن هو تعثر (٣٥) مقترضًا فى سداد مديونياتهم للبنوك، والتى تقدر بنحو (٣٧) مليار جنيه مصرى.

٦ - وكملجأ مؤقت، وبعد دراسة لأثره على الحوافز وعلى الإنفاق، يمكن العمل أولاً لضبط عملية تحصيل الضرائب المختلفة، وزيادة كفاءة أجهزة التحصيل ومكافحة أشكال التهرب الضريبي المختلفة، وثانيًا زيادة معدل بعض أنواع الضرائب، أو حتى فرض رسم أو دمغة خاصة على بعض المعاملات الاقتصادية باسم دمغة الاستغناء عن المعونة الأمريكية.

٧ - محاربة جادة لظاهرة الدروس الخصوصية التي تستحوذ على نحو (١٠) مليارات جنيه من القطاع العائلي، وفي الوقت نفسه العمل على رفع كفاءة العملية التعليمية، ومراقبتها مراقبة جادة، والتفكير في فرض رسوم إضافية متهاودة في مراحل التعليم المختلفة، شريطة النجاح في محاربة الدروس الخصوصية.

٨- فرض ضريبة إضافية على شركات «المحمول» مع التأكد من عدم رفع تعريفات الاستخدام على المستهلك، ألم يكن العمل على تخفيضها ، خاصة إذا ما علمنا أن ما يدفعه مستخدمو هذه الخدمة يصل إلى نحو (١٠) مليارات جنيه سنويًا.

٩- وأخيرًا -وفي الفترة القصيرة - وإذا كان من المستحيل تغيير الوضع القائم انتاجًا، واستهلاكًا، وسلوكًا، وانضباطًا.. وهذا أمر غير مقبول ولا معقول.. إذا كانت المسألة تمس كرامة الإنسان والمواطن! يمكن العمل على إيجاد بديل لهذه المعونة المذلة من الدول العربية الشقيقة (النفطية) ثم المؤسسات المالية الإقليمية، والدولية، ثم الدول الأوروبية الصديقة.

وفي النهاية، وحتى بدون هذه الإجراءات، والمقترحات، والتي يدخل معظمها في حيز الإمكان، يمكن أن نستغني عن هذه المعونة.. حفاظًا على كرامتنا واستقلال قرارنا، وتحرر إرادتنا؛ فالكرامة، واستقلال القرار، وتحرير الإرادة لا تقدر بثمن مهما ارتفع لدى الشعوب الحية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٧]. فهل نعي هذه الحقيقة الإيمانية، ونعمل بموجبها، ونتيقن بأن الله سبحانه وتعالى: ﴿ ..هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]؟.

***

[٩] أزمة النظام العربى والمبادرة المصرية(*)

بعيدًا عن العواطف، وابتعادًا عن التيئيس، واحتكامًا لفقه الواقع، واستنادًا إلى منطق الأشياء، ووفقًا لثوابت هويتنا، لا يختلف اثنان راشدان على أن أزمة النظام العربى (والإسلامى) قد وصلت إلى ذروتها الكارثية بوقع جريمة غزو واحتلال العراق، من قبل قوات الاستعمار (أى الاستخراب) الجديد الأنجلو أمريكية، أمام عجز تام، وضعف كامل للنظام العربى (والإسلامى)، بل مباركة، ومشاركة فعلية لبعض دوله - اختيارًا أو إجبارًا!

وكانت هذه الجريمة قمة سلسلة من الجرائم الكارثية، بدأت بكارثة الخليج الأولى (حرب العراق وإيران)، فكارثة الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، والتى كانت، بدورها، نتيجة مدبرة لكارثة غزو دولة عربية، وهى العراق، لدولة عربية أخرى، وهى الكويت. هذا، بالإضافة إلى كوارث: المشهد الفلسطينى، والمشهد السودانى، والمشهد الصومالى، والمشهد الليبى، وغيرها من الكوارث العربية ذات الوزن الثقيل!

وإذا ما أضفنا الكوارث على الصعيد الإسلامى فى: أفغانستان، وكشمير، والشيشان، والفلبين، وإندونيسيا، والهند، وغيرها، لاتضح لنا جليًا مدى العجز الذى تعانى منه الأمة، ومدى الضعف الذى تتسم مؤسساتها الإقليمية ابتداءً من مجلس التعاون الخليجى، مرورًا بالجامعة العربية، وانتهاءً بمنظمة المؤتمر الإسلامى، أمام الهجمة الشرسة من قوى البغى، والعدوان من «صليبية» أمريكية محافظة جديدة «وصهيونية» عالمية متربصة، بإعلان حرب عجيبة شاملة، وغير محدودة أو محددة مكانًا أو زمانًا ضد ما يسمى «بالإرهاب»، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وبدعوى نشر «العولمة» أو «الأمركة» المتوحشة فى شتى المجالات، لتحقيق هدف نهائى، وهو فرض الهيمنة، والسيطرة على مقدرات، وثروات دول العالم أجمع، وبالذات الدول العربية، والإسلامية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ١٤ من أغسطس ٢٠٠٣م.

ولا شك أن هذا العجز الذى تتسم به المؤسسات العربية، والإسلامية، والضعف الذى تعانى منه، بل الفشل التام أمام منع مثل هذه الكوارث أو معالجة آثارها المدمرة بعد وقوعها، يرجع بالأساس إلى سبب رئيس «داخلى»، أى فى داخل كل دولة، وهو: «التخلف الحضارى» بشتى جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والمعلوماتية، الذى ينخر فى البنيان الهيكلى للدول العربية، والإسلامية رغم الوفرة النسبية فى الموارد الطبيعية، والبشرية، والمالية!

هذا التخلف أدى إلى ضعف الأنظمة العربية، والإسلامية، وعجزها أمام الأزمات والكوارث. أو بمعنى آخر، أدى إلى ظاهرة «القابلية» للتبعية وللتدخل، بل للغزو والاحتلال، والاستعمار، من قبل قوى لا تعترف بشريعة، أو قانون، أو عرف، أو أخلاق، أو دين، أو ضمير، ولا تحترم إلا الأقوياء، ولا تقدِّر إلا المتقدمين، ولا تخشى إلا الأنظمة التى جاءت وفق الإرادة الصحيحة لشعوبها. وعليه، فضعف كل دولة عضو نتيجة هذا التخلف لابد وأن ينعكس بالضرورة على ضعف وفشل المؤسسات الإقليمية العربية والإسلامية، والمنظمات الإقليمية المتفرعة عنها.

وهنا نود أن نشدد على حقيقة أن النظام العربى (والإسلامى) قائم ليبقى ويتطور بمشيئة الله، لأن هذه هى طبيعة الأشياء من ناحية، ولأننا نعيش عصر التكتلات الإقليمية من ناحية أخرى، ولضرورة التماسك كوحدة واحدة أمام الهجمة التى تقودها الإدارة الأمريكية ضد العرب، والمسلمين، من ناحية ثالثة. ولكن، لكى يؤدى هذا النظام دوره الحقيقى والضرورى بفعالية، وكفاءة لابد من ارتفاع الأنظمة إلى مستوى الأحداث الجسام التى تمر بها الأمة، ولابد أن نستبدل العمل بالكلام، ولابد من إحلال إرادة التنفيذ بدلاً من إرادة الخطب، والتوصيات. وإذا ما تم ذلك، قد لا نحتاج إلى كثير من التغيير، والتبديل فى النظام القائم. ومع ذلك، لا مانع من القيام بجهد جاد، وشامل لتصحيح، وإصلاح مسار عمل النظام وآلياته، معالجةً لسلبيات الممارسة، والتى ظهرت خلال أكثر من نصف قرن.

وعلى ذلك، جاءت أهمية المبادرة المصرية لتطوير النظام العربى، كحلقة أو دائرة مهمة فى النظام الإسلامى. ولقد جاءت هذه المبادرة فى توقيت مناسب

تمامًا، إذ تعيش المنطقة، كما ذكرنا، كارثة الخليج الثالثة من ناحية، وضغوط الهيمنة الأمريكية من ناحية أخرى. وحاولت المبادرة أن تطرح طرحًا شاملاً لمختلف جوانب الإصلاح المطلوب للنظام العربى، والعمل العربى المشترك، على أساس من الإحساس الحقيقى بخطورة المرحلة، ومن الخبرة الطويلة فى العمل العربى. كما احتوت على كثير مما جاء فى مبادرات، ومقترحات الإصلاح، منذ السبعينيات من القرن الماضى وحتى الآن، والتى لم توضع موضع التنفيذ. وأكدت المبادرة فى ديباجتها على الدعوة إلى أن تكون الأفكار التى تضمنتها، وتلك التى سبق أن طرحها عدد من القادة، والمفكرين، والمختصين العرب حافزًا لبدء حوار صريح وحقيقى لتطوير النظام العربى، وتفعيل مؤسسته الرئيسة، وهى جامعة الدول العربية.

وأكدت المبادرة - فى مقدمتها - على أن حقائق الواقع العربى الراهن، وما تتضمنه من صعوبات فاقت أى أزمات سابقة تفرض الحاجة إلى مبادرة كبرى لتجاوز هذا الوضع، تتسم بالواقعية، وتأخذ فى اعتبارها المتغيرات الدولية، والإقليمية، والحفاظ على الثوابت، والاستفادة من أنجح تجارب الآخرين.

وعليه، تضمنت المبادرة أحد عشر محورًا: الأول يختص بتنقية الأجواء العربية، والثانى باضطلاع الجامعة العربية بدورها كأداة رئيسة للعمل العربى المشترك، والثالث باحتواء المنازعات العربية - العربية وتسويتها، والرابع بالتكامل الاقتصادى العربى، والخامس بتشكيل برلمان عربى، والسادس بإقامة نظام للأمن القومى، والسابع بدعم المنظمات العربية المتخصصة، والثامن بوصل الجامعة العربية بالمجتمع المدنى العربى، والتاسع بتعديل التصويت فى أجهزة الجامعة، والعاشر باعتماد أسلوب الدبلوماسية الجماعية، والحادى عشر والأخير بتطوير جهاز الأمانة العامة، وتدعيمه.

وواضح من هذه المحاور أن المبادرة حاولت أن يكون الإصلاح شاملاً لكافة جوانب النظام العربى، والعمل العربى المشترك. وبعد مناقشة كل محور، حددت المبادرة مقترحات عملية لتحقيقه. ودون دخول فى تقويم هذه المقترحات، التى يتعين أن تحظى بمناقشات واسعة، ومعمقة من كل فئات المجتمع العربى، جاءت

المبادرة بمقترحات جديدة ومهمة منها: اعتماد الدبلوماسية «الوقائية» كأفضل طريق لمنع وقوع الأزمات العربية - العربية، واعتماد محكمة عدل عربية لوضع نهاية لهذه المنازعات إذا ما وقعت، وتفعيل التكامل الاقتصادى العربى على أساس مدخل «المشروعات المشتركة» القائمة وفقًا للمصالح المعتبرة لأطرافها، والتى تحقق عائدًا إيجابيًا لهم، واعتماد إنشاء مجلس أمن عربى لمواجهة حالات الإخلال بالسلم، والأمن العربيين، ورفض قاعدة التصويت بالإجماع، واقتراح عدد من البدائل منها الأغلبية البسيطة، وأخيرًا التأكيد على ضرورة تطوير جهاز الأمانة العامة، وتطعيمه بأفضل العناصر.

ولا شك أن هذه المبادرة قد شملت الكثير من مختلف جوانب الإصلاح المطلوب، والممكن، والمأمول. ولكن يبقى تنفيذ ما جاء بها أو بعضه رهنًا بتوافر الإرادة السياسية الصادقة، والمخلصة. ولكى يتم ذلك، نكرر أنه يتعين أن تعرض المبادرة للمناقشة العامة والمستفيضة من قبل الشعوب العربية، ومنظماتها المدنية، والأهلية والسياسية، ومؤسساتها البحثية والعلمية. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يتعين أن تتصالح الأنظمة مع شعوبها. فتعمل على إحداث إصلاح داخلى حقيقى، بكافة جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمعلوماتية. بهذا، وبهذا وحده، يمكن أن نحقق إنجازًا حقيقيًا وكبيرًا فى عملية تطوير النظام العربى، ونفعّل حقيقةً وفعلاً العمل العربى المشترك. ومن ثم، تعود للأمة العربية، والإسلامية خيريتها. ويصدق عليها قول الخالق تبارك وتعالى:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

***

[١٠] نصر «رمضان» درس في العقيدة(*)

بعد انكسارات، وهزائم، وذل: ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧م، جاء انتصار «رمضان» ١٣٩٣هـ، «أكتوبر» ١٩٧٣م، نصراً «إيمانيًا» عزيزًا، وغاليًا. فبعد هزيمة ١٩٤٨م لفساد الأسلحة والذمم، وهزيمة ١٩٥٦م للجهل، وسوء الإعداد والتخطيط، جاءت هزيمة ١٩٦٧م المروعة لتجسد حالة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية بعامة، ومصر والعالم العربى بخاصة، من سوء التقدير، وسوء استخدام الموارد، والإمكانات المعنوية والمادية، والبشرية، والارتجال البشع فى الإدارة، واتخاذ القرار. أدت، كما تصور العدو، إلى انهزام الإرادة قبل الجيوش، وإلى ضياع العزيمة قبل احتلال الأرض، وإلى ذل، وهوان، ومهانة، لم تعهدها الأمة العربية، والإسلامية طوال تاريخها الحديث. وظن العدو أن قوتنا قد تلاشت، وعزيمتنا قد خارت، ومعنوياتنا قد انهارت، وإرادتنا لا وجود لها. فهو القوى المتماسك أمام أشلاء دولة، وأمة قد ماتت. وهو العزيز أمام كم غثائى ذليل ومتخلف. وكان -من وجهة نظره - محقًا إلى حد كبير، وفقًا للحسابات المادية، ووفقًا لكم، ونوع السلاح، ومصادر الإمداد، لديه ولدينا، ووفقًا لاستقراء الوضع العام عنده وعندنا!

ومن ثم، استكبر وتجبر، وظن أنه القوة التى لا تُقهر فى المنطقة، وأن لديه «جهاز المخابرات» الذى لا يخفى عليه خافية، وأن لديه «المدد» اللوجستى من أحدث العدد، والعتاد، والمعلومات لأقوى دولة فى العالم. ومن ثم، فهو، - فى اعتقاده - يمتلك اليد الطولى الباطشة فى المنطقة بلا منازع، والذراع العسكرية الغاشمة التى تطول أى مكان فيها يقف أمام تنفيذ مخططاته فى الهيمنة الكاملة، وتحقيق مشروعه فى «الوطن القومى». ولِمَ لا، وقد احتل أجزاء كبيرة من أراضى مصر وسوريا، والتهم الضفة الغربية وغزة، بجانب اغتصابه لأراضى بقية فلسطين فى ١٩٤٨م!!. وعليه، ظن العدو المغرور أن المصريين والعرب، بل المسلمين، لن تقوم لهم قائمة لسنوات طويلة، أو حتى أبدًا. وكانت الشواهد اليومية فى إدارة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ١٦ من أكتوبر ٢٠٠٣م.

شئون الاقتصاد، والمجتمع فى العالم العربى، بل الإسلامى، محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، تشير إلى ما يدعم هذا الظن! و﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ومن هنا، كان استكبار العدو كاملاً، وغروره مستفزًا، ﴿لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]. وكان استرخاؤه تامًا، وأمنه -فى ظنه- يكاد يكون مستتبًا، وتحكمه فيما احتله من أرض فى ١٩٦٧م، وما اغتصبه من أرض فى ١٩٤٨ و١٩٥٦م يكاد يكون مستقرًا، وتصوره بأن يقوم المصريون، والعرب بعمل عسكرى يعد، وفقًا لحساباته، أمرًا مستحيلاً. ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]. وأيده فى هذا الاستنتاج العجيب الغريب، الذى يصطدم مع الفطرة الإنسانية، ويتنافى مع النخوة العربية، ويجافى أبجديات المبادئ الإسلامية فى جهاد الدفع، وفى حق الدفاع عن الأرض والعرض، وفى حق الذود عن العقيدة، والعزة، والكرامة، أيده حلفاؤه، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية!

وهنا، حدث زلزال رمضان ١٣٩٣هـ، «أكتوبر» ١٩٧٣م، ليمثل «مفاجأة» تامة وكاملة للعدو على المستويين الاستراتيجى، والتكتيكى، بل على المستويين التعبوى والمهارى، سواء بالنسبة لعقلية القيادة، أو بالنسبة لشجاعة الجندى المقاتل. أسقطت هذه «المفاجأة» كل الثوابت العسكرية للعدو. فأفقدته ثقته فى جيشه الذى قُهر، وأجبرته على الانسحاب من المواقع الأمامية فى سيناء والجولان. وأفقدته الثقة فى جهاز مخابراته، بل جهاز مخابرات حليفه الأكبر، الذى لم يستطع أن يكتشف شيئًا «محددًا» يُذكر!

كانت هذه المفاجأة نقطة تحول فى العمل العسكرى من حيث الإعداد، والتدريب والوسائل، والتخطيط، والقدرة على استخدام الإمكانات المتاحة - المعنوية قبل المادية - بأقصى كفاءة ممكنة، تخطيطًا وتنفيذًا، ثم السرية التامة فى كل هذه المراحل. ومن ثم، كان هذا الحدث فارقة ضخمة ليس بالنسبة للعسكرية فى المنطقة فحسب، وإنما للعسكرية فى العالم بأسره، استحقت، بحق، أن تُدرَّس، من حيث كلياتها وتفصيلاتها، فى الأكاديميات العسكرية على مستوى

العالم. ولولا تدخل «البعد» السياسى فى «العمل العسكرى» بالنسبة لعملية «تطوير الهجوم» شرقًا يوم ١٤ أكتوبر، ولولا الدعم الأمريكى المتواصل بالعتاد (أكثر من ٥٠ ألف طن)، وقد يكون بالبشر أيضًا، والمراوغة الكيسنجرية لصالح العدو، لكان هذا الانتصار تامًا وكاملاً، ولما حدثت التداعيات التى نعيشها الآن!

ولكن، هذا الانتصار المذهل - للجميع - جاء ليؤكد فطريًا حقيقةً من حقائق الحياة البشرية، وهى: أن النصر مع الصبر: ﴿فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ وليشدد عقيديًا على أن النصر من عند الله سبحان، ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]؛ وأنه يتطلب الإيمان الحق أو مطلق الإيمان - مع الإيمان بالحق - ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وأن هذا النصر له استحقاقات أو متطلبات.

على رأس هذه الاستحقاقات السير على منهج الله سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، و﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. كما يتطلب هذا النصر ضرورة الأخذ بالأسباب بقدر الاستطاعة حشدًا للإمكانيات، وإعدادًا، وتدريبًا، وتخطيطًا، وتنفيذًا وسريةً، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ولا يتطلب ذلك أن يكون الإعداد مساويًا لما لدى العدو من عدة وعتاد، لأن الله: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]. وعندما يبدأ القتال لابد من الثبات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٤٥]. وعليه، تكون النتيجة: ﴿... يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤].

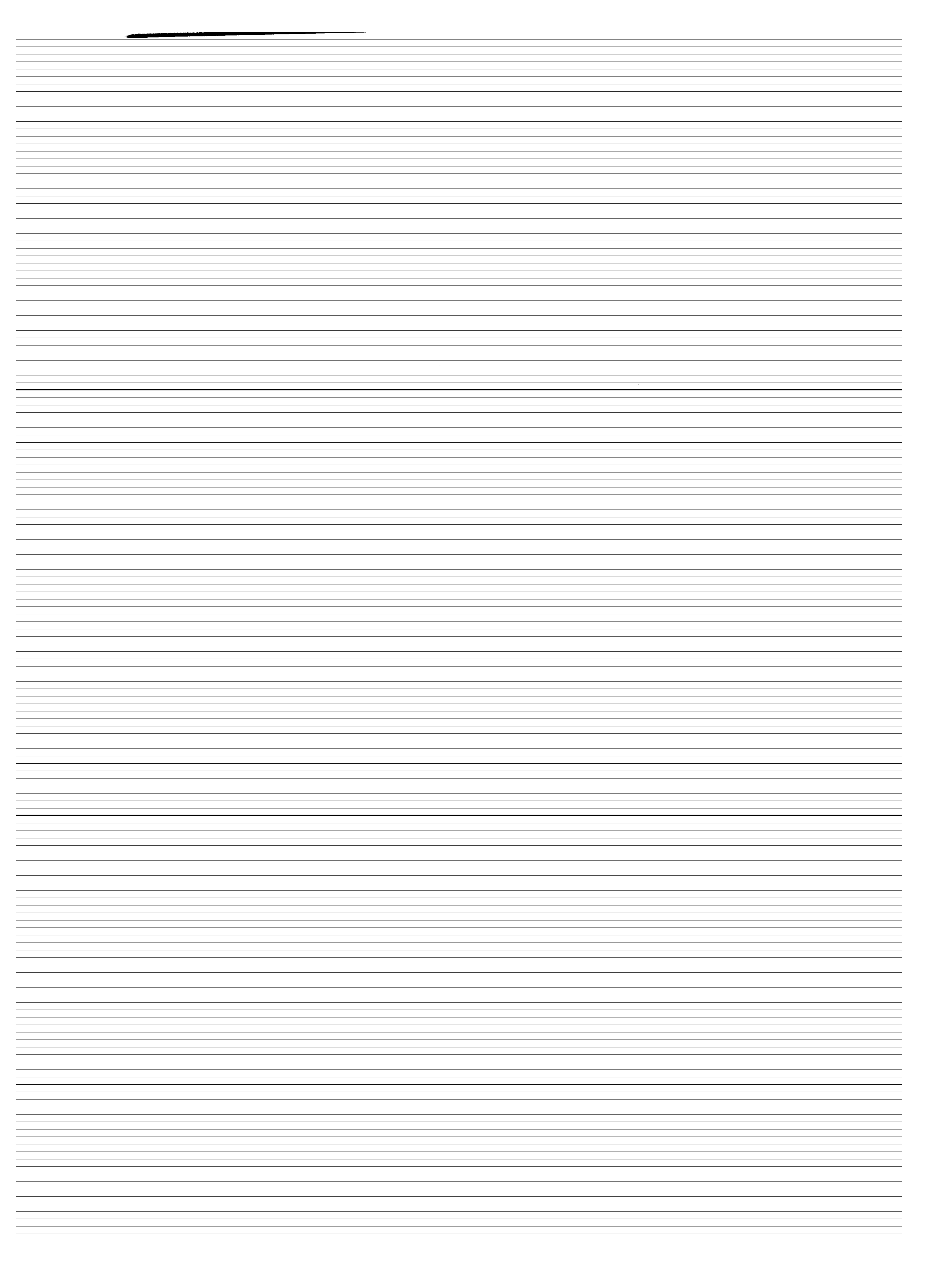
وهذا ما حدث إلى حد كبير. إذ أُعد المقاتل إعدادًا معنويًا طيبًا، وكان توقيت القتال فى شهر رمضان المبارك، وتم الإعداد، والتخطيط على الجبهتين المصرية والسورية فى تناسق كامل، وسرية تامة، أخذًا بالأسباب وتوكلاً على الله تعالى من قبل ومن بعد. وكان «تكبير» الجنود، والقادة قوةً دافعةً لهم، وتتويجًا إيمانيًا

لانتصاراتهم، ولولا الركون إلى الولايات المتحدة الأمريكية طلبًا للحل السلمى، والتى كانت تدعم العدو بكل ما أُوتيت من قوة جهارًا نهارًا - ماديًا ودبلوماسيًا (كسبًا للوقت)-، ولولا التدخل السياسى فى العمل العسكرى، لما عكرت «الثغرة» صفو هذا الانتصار الكبير!

وبعد مرور ثلاثين عامًا على هذا العمل الجليل، هل لنا - أنظمة وشعوبًا - أن نستلهم عبره ونتدبر دروسه، فتكون لنا نبراسًا ينير أمامنا الطريق فى ظل الظلمة التى نعيشها، والهجمة الشرسة التى نتعرض لها فى أفغانستان، وفلسطين، والعراق والشيشان وغيرها؟ والدرس الأول والرئيس هو أن نعود إلى هويتنا، ونعض عليها بالنواجذ، ففيها صلاح ديننا، ودنيانا، وفيها عزتنا، وكرامتنا، وفيها سعادتنا فى الدارين. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]. ويقول رسولنا - صلوات الله وسلامه عليه-: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله وسنتى».

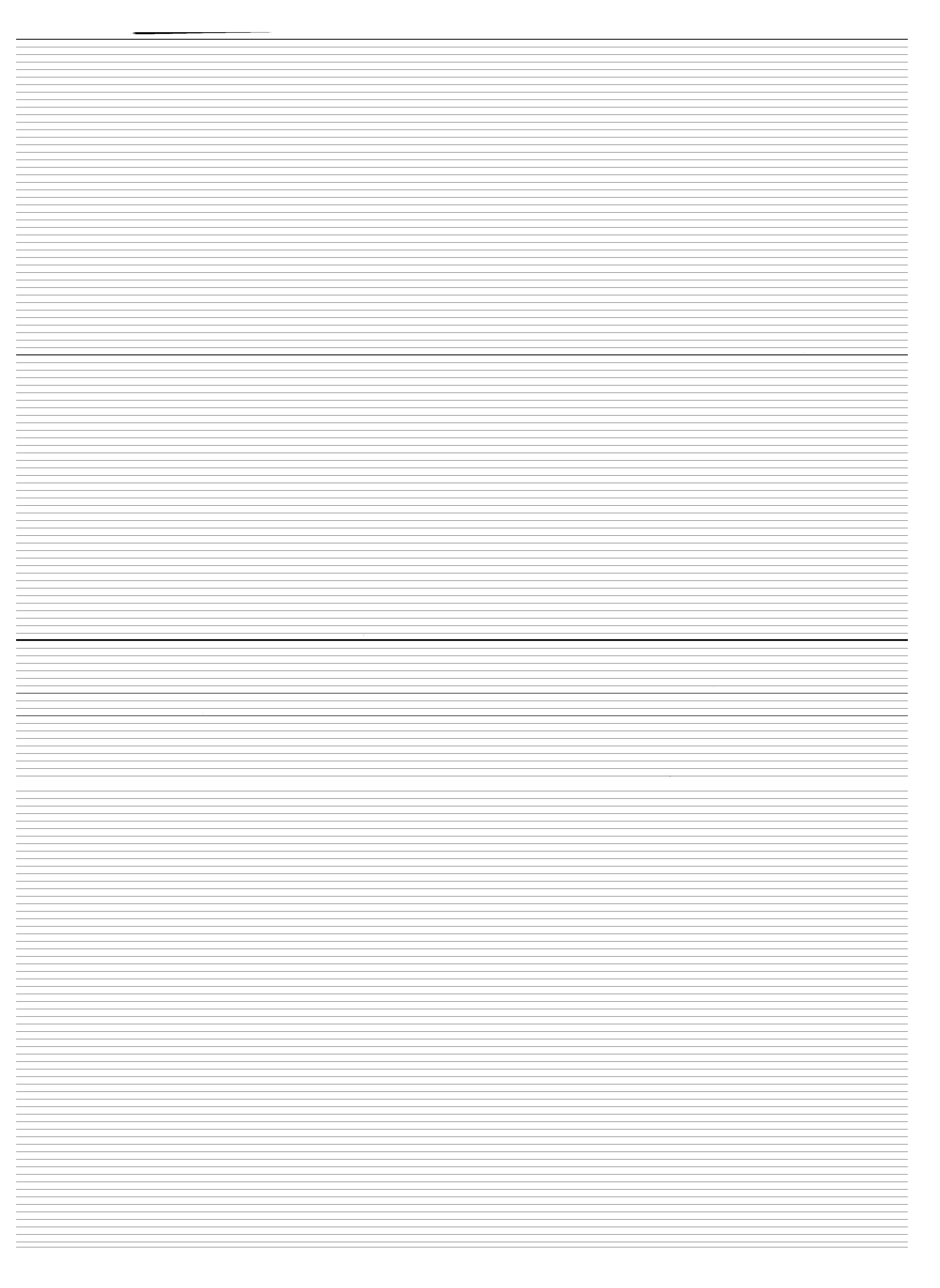
وحقًا وصدقًا: الله أكبر.. الله أكبر.. الله أكبر.. لا إله إلا الله، الله أكبر.. الله أكبر.. ولله الحمد.

***



الفصل الثانى

حول أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م



تقديم

يتناول هـذا الفصـل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. ويبين بوضوح - من خلال مقالاته العشر- كيف استغلت الإدارة الأمـريكية اليمينية المتصهينة هذه الأحـداث التى لم يعـرف، وبالتـالى لم يـعلن، حـتى الآن على وجـه اليـقين، مرتكبوها - لتنفيذ مـخططاتها المسبقة لفرض سيطرتها بالقـوة الغاشمة على العالم بعامة، وعلى العالم الإسلامى على وجه الخصوص، ومن ثم هيمنتها على ثروات العالـم، وبالذات النفط. فهى بحق، مـحاولة شـرسة مـستغـلة لأمركة الـعالم، بالتهـديد، وبالسلاح، باسم «العولمة». ولقـد لعبت هذه الهجـمة المتوحـشة دوراً رئيسًا ومـباشراً فى زيادة عجز الأنظمـة العربية، والإسلاميـة من ناحية، و«تخلف الأمة» من ناحية أخرى. وتشـدد المقالات على أن المخرج من هذا المأزق الحضارى يتمثل فى مصالحة حقيقية بين أنظمة الأمة وشعوبها فى إطار من هويتها الإسلامية.

وعليه، يتكون هذا الفصل من عشر مقالات، هى:

(١) قراءة هادئة ودعوة للتعقل تجاه أحداث «الثلاثاء الدامى».

(٢) إدعاء «الخطر الأخضر» وصناعة الكراهية.

(٣) عشرة أسئلة «هامة» قبل ضرب «الأبرياء».

(٤) ماذا يريد العم سام، حقيقةً؟

(٥) دعوة ثانية للتعقل.

(٦) الدور الغائب وتغييب القضية.

(٧) صلف بربرى فاق كل الحدود.

(٨) مقاومة ديمقراطية البنتاجون والاستعمار الأمريكى.

(٩) شهر الذكريات والسياسة الأمريكية تجاه الأمة.

(١٠) «أمركة» أم «عالمية» العولمة فى «كانكون».

[١] قراءة هادئة.. ودعوة للتعقل.. تجاه أحداث
«الثلاثاء الدامى»(*)

بعد أن بدأ الغبار ينقشع، والنار تخمد، والدخان يتلاشى، والأنقاض تُرفع؛ وبعد أن بدأ العقل يفيق من هول الصدمة، وشدة المفاجأة، وفداحة المأساة، وعظم الكارثة، أصبح من الضرورى -أمريكيًا، وإقليميًا، ودوليًا- البدء فورًا فى محاولة قراءة ما حدث، من قبل كافة المستويات، بقدر من الهدوء، وبكثير من التعقل، وضبط النفس لتشخيص الواقع الأليم، واكتشاف دوافع هذه السابقة الفريدة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بل العالم الحديث أجمع، ومحاولة الإشارة إلى أسبابها توصلاً إلى بعض التوابع، والتداعيات، والنتائج المترتبة عليها، وأخيرًا محاولة تحديد بعض الدروس المستفادة من هذا الحدث الجلل، والفاجعة الموجعة -أمريكيًا، وإنسانيًا- حتى يمكن أن نصل جميعًا إلى عالم أكثر أمنًا، وأكثر رخاءً، وأكثر سلامًا.

ولكن -بدايةً- يتعين أن نؤكد على بعض الحقائق الأولية المرتبطة بهذه الأحداث. لعل أهمها:

* أن العالم بعد يوم الثلاثاء (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) لن يكون كما كان قبل هذا اليوم!
* أن القوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والأمنية ليست ضمانًا أكيدًا لأمن الإنسان، وأمن المواطن، وأمن العالم.
* أن التمسك بقيم الحق، والعدل، والمساواة، والخير، والحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق وآدمية الإنسان وكرامته هو السياج المنيع لضمان الأمن، والأمان للإنسان وللوطن، وللعالم.
* أن الشراكة وليس الانفراد فى إدارة شئون العالم، وتفعيل دور المؤسسات الدولية والتشديد على الشرعية الدولية هى صمام الأمن، والأمان لضمان مستقبل واعد للإنسانية.

(١) نشرت بجريدة «الوفد» يوم الثلاثاء: ١٨ من سبتمبر ٢٠٠١م، ونشرت - مختصرة - بجريدة «الأهرام» تحت «قضية الساعة» يوم الأربعاء: ١٩ من سبتمبر ٢٠٠١م.

بعد هذه الحقائق - وليس قبلها - ندخل فى محاولة أولية لتحليل الأحداث المأسوية ليوم الثلاثاء الدامى. ولتكن محاولتنا التحليلية متمثلة فى محاولة الإجابة على عدد من الأسئلة، هى، على الترتيب: ماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ولماذا حدث؟ ثم السؤال الأصعب... من قام بهذا الحدث؟

ماذا حدث؟

كلنا سمع، وشاهد، وقرأ بقلب مكلوم، وعين لا تصدق، وأذن لا تكاد تعى ما تسمع من فداحة المأساة. انهيار رمز القوة الاقتصادية لقطب العالم الأوحد، متمثلاً فى برجىّ مركز التجارة العالمى، وتصدع رمز القوة العسكرية للدولة العظمى، متمثلاً فى مبنى وزارة الدفاع (البنتاجون)، وحريق بوزارة الخارجية وتهديد لمقر الرئاسة فى البيت الأبيض وكامب ديفيد وطائرة الرئاسة، والكونجرس، رمز النظام السياسى الأمريكى، وما ترتب على ذلك من فقد أرواح عشرات الآلاف، وخسارة مئات، إن لم يكن آلاف المليارات من الدولارات، واهتزاز خطير وواضح للقوة العسكرية، وشلل خطير وشبه كامل للإجراءات، والمؤسسات الأمنية الرهيبة من حيث الإمكانات المادية، والتكنولوجية، والأخطر والأفدح من كل ذلك شبه انتهاء لهيبة «القوة العظمى».

كيف حدث؟

ببساطة شديدة، وغرابة أشد، حدث كل هذا فى أقل من نصف ساعة، عن طريق خطف أربع طائرات أمريكية مدنية، تم تغيير مساراتها المعتادة لتتوجه فجأة، وبطيران منخفض، وبسرعة شديدة، ودقة أشد، وحرفية فائقة إلى البرجين، ومبنى البنتاجون، وإلى منتجع كامب ديفيد (لتسقط فى بنسلفانيا قبل الوصول إلى الهدف). فيحدث الدمار البشرى، والمادى، والنفسى - الذى أشرنا إليه-.

وتم ذلك، كما علمنا تفصيلاً كنتاج لثورة المعلومات، والاتصالات، من خلال:

- اختيار دقيق للمخططين، والمنفذين لهذه الأحداث.
- الإيمان بقضية ما، والتضحية بالنفس فى سبيلها.

- تخطيط سليم، ودقيق من حيث تحديد الأهداف، وفرق التنفيذ، والوسائل (طائرات بوينج ثقيلة، أمريكية مدنية، محملة بالركاب، وممتلئة بالوقود، وسهلة القيادة نسبيًا، ووسائل بسيطة يمكن إخفاؤها للسيطرة على ركاب الطائرات)، وكيفية السيطرة على - وإبطال - أجهزة اتصال الطيارين الأصليين بأبراج المراقبة، . . إلخ.

- التوقيت الدقيق من حيث اختيار أزمنة الإقلاع، والوصول للأهداف.

- طريقة ضرب الأهداف من حيث مكان الاصطدام في الهدف، وسرعة الاصطدام.

- السرية التامة في التخطيط، والإعداد، والتدريب - الدقيق، والمتطور - على قيادة الطائرات، ثم التنفيذ بدرجة كفاءة عالية.

ومن ثم، كان هذا العمل - رغم بشاعته - عملاً «كاملاً» من حيث اختيار الأفراد، وتدريبهم، والتخطيط للعملية، وتحديد الأهداف، وتحديد وسائل التنفيذ، وتوقيت التنفيذ - أو البرنامج الزمني - لدرجة أن أحد أبرز خبراء مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية بباريس، وهو «جان فرانسوا داجوزان» يصفه بأنه «عملية حديثة متطورة، بل مبهرة من الناحية الفنية»، (أهرام: ٩/١٣). كما أكد خبير طيران أمريكي على حقيقة أن اختيار طائرتي البوينج لتنفيذ تفجير مركز التجارة العالمي «يبدو اختيارًا موفقًا جدًا، بسبب حجمها الكبير، وما تحمله من وقود».

لماذا حدث؟

هنا. . ندخل في تقويم عام لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: الداخلية والخارجية. وبدون تفاصيل معروفة، نجد أن هذه السياسات، وما يتبعها من إجراءات، وممارسات قد ولدت الكثير من الرافضين لها - إلى حد العداء داخليًا - في صورة عشرات الجمعيات والجماعات الرافضة، أو ما يسمى باليمين الأمريكي المتطرف، ذات الميليشيات الخاصة؛ خارجيًا، عن طريق فرض هيمنتها على العالم بمنطق القوة الغاشمة، والغطرسة المقيتة، التي لا تعير انتباهًا يذكر لحقوق الإنسان، أو حقوق الشعوب. والقائمة طويلة من مشكلات حول قضايا، واتفاقيات تحرير التجارة، والخروج من اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، ومن رفض لمعاهدة

«كيوتو»، إلى الضرب المستمر لشعب العراق لأكثر من عشر سنوات، إلى مشروع درع الصواريخ، . . . إلى مساندة الباطل الإسرائيلى مساندة واضحة فاضحة بالمال والسلاح، والإعلام، وبالمواقف فى المؤسسات، والمحافل الدولية، وآخرها ما حدث فى مؤتمر دربان. وعليه، وبالرغم من أن العالم كله رفض ما حدث وأدانه، إلا أن هذا العالم نفسه يئن من بطش، وظلم، وغطرسة، وفجاجة السياسات الأمريكية والممارسات الأمريكية!

ماذا بعد؟

قد يتساءل القارئ: أين السؤال الذى ننتظره؟ وهو من الذى قام بهذا العمل؟ لا نستطيع أن نقفز إلى النتائج الآن، فالتحقيقات جارية، والاستعداد لعقاب من ستحدده هذه التحقيقات على قدم وساق، لدرجة أن الجهاز التشريعى بمجلسيه فى الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلق يد رئيس الدولة فى توقيع العقاب على كل من ارتبط بهذه الأحداث أفرادًا أم دولاً، ورصد لذلك (٤٠) مليار دولار. وهنا. . أدعو صادقًا، أنه بالرغم من صيحات الانتقام فى داخل الولايات المتحدة، أو المحرضين من خارجها - وعلى رأسهم الكيان الصهيونى -، وبالرغم من أن مكانة الرئيس نفسه، بل رئاسته نفسها، فى خطر. . يتعين الركون إلى التفكير الرشيد، والتدبر الشديد للخطوة القادمة وآثارها. فالولايات المتحدة الأمريكية بالذات، والعالم أجمع بعامة، أحوج ما يكون فى هذه الفترة من تاريخ البشرية إلى ضرورة ضبط النفس، والتحلى بالحكمة، وإعمال جاد وفاعل للعقل، حتى لا ندخل فى سلسلة من الانتقامات التى لا تهدد قيمنا الأساسية من الحرية، والعدالة والديمقراطية، وإنما قد تهدد الوجود البشرى ذاته. وعليه، فواجب الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القطب الوحيد - حتى الآن - أن تعمل العقل، وتضبط النفس، وتفعل - حقيقةً - المؤسسات الدولية، والمجتمع الدولى، والشرعية الدولية، وألا تنفرد برد فعل متعجل، وغير مدروس تحت ضغط الرأى العام الداخلى، والمحرضين من الخارج، فتكون النتيجة عكسية ومدمرة، تولد إرادة، وتصميم تؤدى إلى رد فعل رهيب ومرعب من قبل الضعفاء، والمظلومين. . خاصة أن أمام هؤلاء الكثير من الوسائل المدمرة غير المكلفة. . فى المجالين البيولوجى، والكيمائى، والذى يسميه البعض أسلحة «الضعفاء»!.

بعض الدروس المستفادة

بعد هذه المحاولة السريعة لتشخيص ما حدث، يمكن أن نستخلص بعض الدروس من هذه الكارثة المأساوية. هي:

* أن الظلم بشتى أشكاله - السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية - قيمة يتعين أن نقف جميعًا لمحاربتها. فالحق سبحانه وتعالى يقول: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]. ويقول جل من قائل: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [الحج:٧١]. وعن أبى موسى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يملى للظالم فإذا أخذه لم يفلته. ثم قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢].

* أن الإرهاب لا يحارب بإرهاب أكبر، وإلا دخلنا فى سلسلة إرهابية رهيبة ومدمرة. ولعل هذه الأحداث خير دليل على أنه لا توجد دولة محصنة تمامًا ضد مثل هذه الأعمال.

* أن «القوة العظمى» ليست بالبطش، وليست بالغطرسة، وليست بمعاقبة الجميع، وإنما بالتقيد بالحق والعدل. وقرآننا الكريم يذكرنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، كما يذكرنا أيضًا أنه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر:١٨].

* أن ما حدث رسالة عامة من عموم المستضعفين فى الأرض إلى كافة الأنظمة فى العالم فحواها أن الظلم والقهر إذا مورس عليهم بما لا يمكن تحمله، سوف يكون رد الفعل أكبر بكثير مما يمكن أن تطيقه هذه الأنظمة مهما تسلحت ومهما تحكمت ومهما تجبرت. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:٢١].

***

[٢] إدعاء «الخطر الأخضر» وصناعة الكراهية(*)

لاشك أن أحداث الثلاثاء الدامى تعد كارثة مأساوية غير مسبوقة بكل الأبعاد والمعايير. وتمثل - حتى الآن - لغزاً كبيراً يستعصى على فهم تفاصيله، والتعرف على رموزه، وأسراره، وفك طلاسمه من الجميع. يستوى فى ذلك رجل السلطة ورجل التحقيق والمحلل المتخصص، والرجل العادى فى شتى أنحاء العالم، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ويزيد هذا اللغز المأساوى تعقيداً -باتفاق الجميع - عاملان. الأول هو نجاح السياسة الأمريكية فى توليد رافضين لها إلى حد العداء فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية - فى صورة جماعات اليمين المتطرف - وفى خارجها، من قبل معظم دول العالم. والثانى هو الدقة، والحرفية، والتقنية فائقة الكفاءة إلى حد الإبهار من الناحية الفنية - تخطيطاً، وتنفيذاً- التى تمت بها هذه الأحداث.

فالفريق المنفذ لهذه الأحداث قام بخطف أربع طائرات مدنية فى ساعة واحدة، وتعطيل جميع شبكات الكمبيوتر الخاصة بالجيش الأمريكى، ووزارة الدفاع، ثم بدأ فى الهجوم على رموز السلطة الحاكمة «بأتفه وأضعف» المعدات، وهز الولايات المتحدة الأمريكية كلها بدون قنبلة واحدة أو جرام من المتفجرات، بل بطائرات مدنية مخطوفة. ليس ذلك فقط، بل قام باختيار أوقات الهجوم بصورة توحى بالتحدى، وتحتوى على الاستهانة، وتشير إلى تعمد الإهانة، فبدلاً من قصف «البنتاجون» أولاً، ثم قصف برجيّ مركز التجارة العالمى، قام بالعكس تماماً. فضرب البرجين أولاً، ثم بعد ساعة كاملة، وفى تحد سافر ضرب «البنتاجون»!

ورغم استنكار، وإدانة الجميع لهذه الأحداث الدامية - من داخل، وخارج الولايات المتحدة الأمريكية- ورغم تضامن الجميع مع الشعب، والحكومة الأمريكية، ورغم إبداء الاستعداد للتعاون من الكافة فى عملية كشف الجناة، مازال اللغز الكبير قائماً. ولكن هناك اتفاق من الجميع - بالطبع باستثناء المحرضين-

(١) نشرت بجريدة «الوفد» يوم الجمعة: ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠١م.

على استبعاد كافة الدول النامية، ومنها العربية، والإسلامية، وكافة الجماعات، والتنظيمات المتطرفة بها، ومنها تنظيم «القاعدة» لأن ما حدث يفوق بكثير الإمكانات التكنولوجية، والفنية المتاحة لهذه الدول، والجماعات. وعليه، فالمسئولية تكاد تنحصر داخليًا في مجموعة أو مجموعات من اليمين الأمريكي المتطرف بالتعاون مع جهاز أو أجهزة من السلطة؛ وخارجيًا في دولة أو عدد من الدول الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية.

ومع ذلك، نجد أن المحقق الأمريكي، الذي أمامه، وفقًا لتقديره هو، خمسين ألف خيط، يحصر «كل» المتهمين في العرب، والعرب فقط. ويتعجل الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته - مبكرًا جدًا - في حصر الفاعل في شخص «أسامة بن لادن»، والدولة التي تدعمه في دولة «أفغانستان»، ويصران على ذلك، مع المحقق الأمريكي، بعد مرور أكثر من عشرة أيام على الأحداث المأساوية. ومن هنا، أخذت عملية «الكراهية» تجاه العرب، والمسلمين تنحى منحى جديدًا، وخطيرًا، وبدأت طبول «العداء» للإسلام تدق بشدة، وعنف. الإسلام الذي علمنا نحن المسلمين أن العقيدة هي إيمان الناس بالله تعالى، وإيمانهم بالحق، والعدل الأزليين. هذا الإيمان يمكن أن يحدث تغييرًا في الأرض أضخم، وأكفأ بكثير من أي تغيير مادي، لأنه يقوم على أسس من القيم العليا، والمبادئ الرفيعة. فالإنسانية الحقيقية، والسماحة الحقيقية هما صحيح الإسلام.

ومع ذلك، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، نشطت الحملة ضد العرب، والمسلمين بوصفهم «العدو» الذي يحل محل «الخطر الأحمر» الذي انهار. وتم تدشين رمز للعدو الجديد بالخطر الأخضر. ومن ثم، تم معالجة الفراغ الناجم عن غياب العدو الأيديولوجي بإيجاد العدو الجديد، حتى تظل «الحضارة الغربية» على درجة توهجها، وحتى تظل الرأسمالية الغربية تعمل بالكفاءة المادية العالية المرغوبة والمطلوبة. وتمت تغذية هذه الحملة فكريًا من خلال نظرية «صراع الحضارات» لهنتجتون، والذي ادعى: «أن صراع الحضارات القادم ينطبق بصورة واضحة على خط حدود الكتلة الإسلامية»، ثم يقفز إلى افتراء القول: «... بأن للإسلام حدودًا دموية». ثم تبع ذلك، تصريحات، وكتابات مسئولين في الغرب لتأكيد هذا

الصـــدام من الرئيس الأمريكى الأسـبق نيكسون إلى بعـض وزراء خارجيـة الدول الغربية، ثم سكرتير عام حلف الأطلنطى الأسبق (كلاوس).

وبالرغم من التوكيـد على حقيقة أن الإســلام هو دين الحق، والعدل، والحرية والمساواة، والسلام، وبالرغم من التشديد على عدم الخلط بين الإسلام، والمسلمين من ناحـية، والإرهاب، والإرهابيين من ناحـية أخـرى،وبالرغم من الجهـود التى بُذلت للحـوار، والتعـاون بين الحـضارات، وترسـيخ «قـيم التسـامح»، و«قبـول الآخر»، و«التعددية الثقافية»، عادت فكرة «صراع الحضارات» إلى السطح ثانية بعد أحداث الثلاثاء الدامى.

وعليه، تم توظيف هذه الأحداث المحزنة، والتى ضربت رمـوز الهيبة الأمريكية بشدة، لرفع درجة الغـضب لدى الشعب الأمريكى بخاصة، والشـعوب الأوروبية بعامـة، تجاه العرب، والمسلمين: فمـا أن أعلنت جهة التحـقيق عن أسماء عـربية وملامح عربية لمشتبه فيهم كخاطفين، حتى بدأت آلة الإعلام الأمريكى، والغربى، التى تعمل تحت سيطرة صـهيونية واضحـة، فى ممارسة مهمتهـا المفضلة من إعادة وتعمـيق إنتاج الخطاب الإعلامى الـتحريضى الفـاضح ضد كل ما يمت للحـضارة الإسلامية بصلة. وهو خطاب تصور البعض أنه انتهى بغير رجعة، وتصور البعض الآخر أنه خفت كثيراً.

وبدأت الكتـابات، والتصـريحات تتحـدث صراحـة عن «نحن» أو «هم»، هم ضدنا ونحن ضـدهم، وعن «الغرب المتحـضر» و«العالم الحـر الديمقراطى»، وعن «الآخر المتخلف»، و«قوى الظلام»، أو «قوى الخير ضد قوى الشر»، وبالطبع قوى الخير هى الغـرب. وفى ظل الصدمة الكبيرة نتـيجة الأحداث، استخـدمت القيادة الأمريكية، والغربية مفردات الحملة نفسها، (بوش، وباول، وبلير، وشرودر). بل استـخدم الرئيس بوش لفظة «كـورسيد» والتى تعنى فى الموروث الديـنى التاريخى «الحرب الصليبية» ضد المسلمين.

ثم قامت الصـحافة الغـربية بتأجـيج حملة الكراهية تجـاه العرب، والمسلمين، ولعب الكتاب الصـهاينة دوراً رئيسًـا فيها. فنجـد حامى شليف يحرض صـراحةً

بقوله: «الرأى العام الأمريكى متعطش للانتقام، وسيؤيد اليوم ما لم يخطر بباله حتى فترة وجيزة بما فى ذلك خوض حرب شاملة ضد العرب والمسلمين» (معاريف، نقلاً عن أهرام الجمعة، ٩/٢١). ثم تسهم فلورا لويس فى صناعة الكراهية، فتؤكد -بدون دليل وقبل أى إدانة - «أن أصوليين إسلاميين وراء هذه الأحداث»، وتستطرد قائلة: «وهذا دليل على أن الأمريكيين على دراية بالعداء الذى تكنه الشعوب العربية تجاههم» (الانترناشيونال هيرالد، نقلاً عن أهرام الإثنين، ٩/١٧). وكان أكثر الكتاب خبثًا، وتحريضًا هو توماس فريدمان، إذ كتب معلنًا: «الحرب العالمية الثالثة»، مشبهًا ما حدث فى الولايات المتحدة بما يحدث فى الشرق الأوسط. (نيويورك تايمز، ٩/١٤، نقلاً عن إسلام أون لاين). وساهمت الكاتبة مارجريت وينت فى هذه الصناعة الكريهة بقولها: «هؤلاء الذين فعلوها هم أبناء الصحراء النائية، الذين يحملون معهم ثقافة القبيلة القديمة التى تمتزج بالدم والثأر، والمسكونون بالمعتقدات الجاحدة، والكراهية اللدودة، والذين لا يقيمون وزنًا للحياة البشرية، ويرتكبون جرائمهم باسم الله، ويبدون استعدادًا مذهلاً للتضحية بأنفسهم وهم يقتلون الآخرين». (جلوب آندميل، ٩/١٢، نقلاً عن هويدى، الشرق الأوسط، ٩/١٧). وأخيرًا، تأتى الكاتبة اليهودية باربارا أميل، بفجاجة تحسد عليها، لتقرر «أنه لسوء الحظ أن المسلمين المتطرفين يملكون أسلحة عصرية فى أيديهم، والدول الإسلامية إما أنها تدعمهم أو أنها تؤويهم، وهؤلاء لهم هدف واحد هو تدمير الحضارة الغربية. إزاء ذلك، فليس أمامنا بديل، فيجب أن نصنفهم فى مربع الأعداء، وأن يطردوا من الأمم المتحدة، فإذا تقاعست عن ذلك فينبغى أن تلجأ الولايات المتحدة إلى طرد الأمم المتحدة ذاتها»! (التلجراف، ٩/١٥، نقلاً عن هويدى، الشرق الأوسط، ٩/١٧).

وكانت النتيجة لهذه الكتابات المحمومة التى لا يحكمها وازع ولا ضمير.. بل يوجهها الحقد الأسود، اشتعال الكراهية ضد الجاليات العربية، والإسلامية، ليس لدرجة التحرش بالكلام الجارح، والسب، وإنما لدرجة الاعتداء الجسدى بالضرب والقتل، وليس بازدراء المؤسسات الإسلامية، وإنما بالاعتداء عليها، ومحاولة حرقها.

لقد علمنا جميعًا بأسى عميق، وحزن شديد بمقتل المصرى (المسيحى)، والهندى من فئة السيخ، لكونه يشبه الملامح العربية من حيث لون البشرة، والشكل العربى من حيث اللحية، والعمامة، والتحرش بالمحجبات، وضربهن لدرجة اضطرار بعضهن لخلع الحجاب، وإلقاء قنابل، ومحاولة حرق المساجد، والمدارس، والمطاعم الإسلامية فى الولايات المتحدة، وإستراليا، وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، والبرتغال. بل لقد بلغ التحرش بالعرب والمسلمين لدرجة أن اضطر بعضهم لحلق لحاهم حتى يتجنبوا الملاحقة فى الشوارع.

ولقد بلغت هذه الأحداث المؤسفة درجة خطيرة أدت إلى تدخل قادة هذه الدول من خلال تصريحات من بوش، وتشينى، وبلير، وشرودر، وشيراك وغيرهم، ليؤكدوا أن هناك فرق بين الإسلام دين السماحة، والسلام، وبين الإرهاب، وليشددوا على ضرورة توخى الحذر، وعدم الخلط بين العرب والمسلمين، ومن قاموا بهذه العمليات الإرهابية، حتى ولو ثبت أنهم عرب ومسلمون. ولقد قام بوش بجانب ذلك بزيارة المركز الإسلامى بواشنطن. كما اعتذر عن استخدامه كلمة «الحرب الصليبية»، وهو يصف حملته لمكافحة الإرهاب. وأوضح فلايشر، المتحدث باسم البيت الأبيض، أن «الرئيس لم يقصد التعبير بمعناه التاريخى الدينى، وإنما استعمله كتعبير دارج فى اللغة الإنجليزية، المقصود منه (حملة أو قضية كبرى)».

وعلى الصعيد الشعبى، بدأ عدد من المنظمات الإسلامية، والأمريكية حملة مضادة لتوضيح موقف العرب والمسلمين من الأحداث. ونشر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية إعلانًا مدفوعًا فى صفحة كاملة فى «واشنطن بوست» يتضمن «إدانة المسلمين الأمريكيين الاعتداءات الإرهابية الأثمة والجبانة»، وتعبيرهم عن «الحزن العميق للعدد الكبير من القتلى، وتعاطفهم مع عائلات الضحايا». كما أبلغت جينفر شوك المسئولة فى جمعية نسائية فى واشنطن «الحياة» بأن عددًا كبيرًا من السيدات الأعضاء فى الجمعية قررن ارتداء أغطية على رؤوسهن اليوم تعبيرًا عن استنكارهن الحملة على المسلمين، والتى ركزت أساسًا على «المحجبات» (الحياة، ١٧/ ٩).

وأخيراً، هذا ما فعله الإعلام الأمريكى، والغربى، مستغلاً صدمة، وغضب الشعب الأمريكى، وكذلك الشعوب الأوروبية. فماذا فعل إعلامنا؟ لحماية الجاليات العربية والإسلامية. لا شيء يُذكر. ومن ثم، يتعين:

(١) القيام بحملة إعلامية لتعريف الغرب بحقيقة، وصحيح الإسلام، والتأكيد على قيمه النبيلة، ومبادئه السامية، والتى تنبذ «الإرهاب».

(٢) ضرورة أن يطالب أفراد الجاليات العربية والإسلامية، كمواطنين فى الدول الغربية، بحقوقهم المشروعة، وبالذات بحقهم فى حمايتهم، واحترام معتقداتهم.

(٣) ضرورة أن تتدخل الحكومات، والسفارات العربية، والإسلامية من خلال القنوات الدبلوماسية لحماية أبناء الجاليات العربية والإسلامية.

(٤) التأكيد على أن إسلامنا العظيم يحضنا على التحاور، والتعاون بين الحضارات والتعايش الآمن مع معتنقى الأديان المختلفة. مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. كما يحضنا على حماية النفس البشرية «البريئة»، مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢].

***

[٣] عشرة أسئلة «هامة».. قبل ضرب «الأبرياء»(*)

بالرغم من رفضى - من حيث المبدأ - للتحليل التآمرى للأحداث، وباختصار شديد، وحزن أشد، أطرح عددًا من الأسئلة حول الفاجعة الموجعة التى حدثت يوم الثلاثاء الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. أطرحها لكى تكون أمام سمع وبصر، وبصيرة المحقق الأمريكى، الذى لم يفرغ من تحقيقه بعد!؛ وللقيادة الأمريكية، التى تتعجل الانتقام قبل انتهاء التحقيق!؛ وللشعوب الأمريكية والأوروبية، التى أسرعت فئة قليلة منها - تحت ضغط الغضب المبرر، وتحت ضغط تأثير الإعلام المتجنى، والمنحاز - إلى التحرش الخطير بأبرياء «عرب ومسلمين» إلى حد القتل!؛ وإلى العالم أجمع، الذى أدان، ويدين «الإرهاب».

ولكن قبل طرح هذه الأسئلة، والباحثة بشدة عن إجابات شافية، والتى لا أشك فى أهميتها للتحقيق، وفى محوريتها فى تحديد الفاعل الحقيقى لهذه الكارثة المأساوية، يتعين أن أشير إلى بعض الحقائق المرتبطة بالموضوع، هى:

(١) أن أحداث الثلاثاء أصابت رموز القوة العظمى، والقطب الأوحد، إصابات مباشرة، ومؤثرة، وعميقة.

(٢) أن أحداث الثلاثاء تشير إلى تخطيط، وتنفيذ غاية فى الدقة، والحرفية والتقدم التقنى.

(٣) أن أحداث الثلاثاء لابد أن يكون لها مستفيد رئيس - سياسيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا.

(٤) أن أحداث الثلاثاء استغلت، وبكفاءة عالية:

* موجة الكراهية للسياسة الأمريكية - داخليًا وعلى مستوى العالم.

* التقدم التكنولوجى، والمعرفى الرهيب المتاح نتيجة ثورة المعلومات.

---

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠١م. كما أعيد نشرها فى الجريدة نفسها فى الذكرى السنوية الأولى للأحداث، يوم الثلاثاء: ٢٦ من سبتمبر ٢٠٠٢م.

* ظاهرة «الاستشهاد» فى صراع الحق الفلسطينى مع باطل العدو الصهيونى.

* ظاهرة العداء للإسلام، والذى تغذيه آلة الإعلام الغربى الأمريكى تجاه ما يسمّونه «بالخطر الأخضر» - بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق - والقائمة فكريًا على «صدام الحضارات»، و«نهاية التاريخ» بسيادة الغرب.

(٥) أن الإسلام بقدر ما هو دين العزة، والكرامة، والإيثار، والتضحية، والجهاد، هو دين الحق، والعدل، والسماحة، والسلام، والحب. هكذا يؤمن المسلمون، وهكذا يعيشون بإيمان حياتهم.

بعد هذه الحقائق، وعلى أساسها، تدور الأسئلة الهامة و«الحائرة» التالية:

(١) لماذا تعجل الرئيس الأمريكى، ووزير خارجيته مبكرًا جدًا فى حصر الفاعل فى شخص «أسامة بن لادن»، مساويان مجرد «الاشتباه» باتهام أكيد؟

(٢) لماذا تعجل الرئيس الأمريكى، ووزير خارجيته مبكرًا جدًا فى حصر المسئولية الرئيسة فى دعم الإرهاب فى دولة «أفغانستان» شديدة الفقر اقتصاديًا وتكنولوجيا، ولكن- أحسبها- شديدة الإيمان إسلاميًا، وأخذها بجريرة فرد مشتبه فيه؟

(٣) لماذا حصر المحقق الأمريكى - الذى أمامه (خمسين ألف) خيط - «كل» المتهمين فى العرب، والعرب فقط؟

(٤) لماذا لا يهتم المحقق الأمريكى باحتمال إمكانية «التلاعب» مسبقًا بنظام الملاحة على متن الأربع طائرات المختطفة، دون حاجة إلى جماعات انتحارية - ولا أقول استشهادية! - على متنها، عن طريق برمجة حواسيبها خلسة قبل إقلاعها على يد خبراء، بحيث ينطلق عمل البرمجة فى مرحلة معينة من تحليق الطائرة، فتُلغى سيطرة الطيار، وتنحرف عن مسارها، ويتم التحكم فيها أرضيًا من قبل الخاطفين لتصطدم بالسرعة التى يريدونها فى الهدف المحدد مع تعطيل أجهزة الاتصال ببرج المراقبة. ويؤكد ذلك، كما يقول الخبراء (أهرام الجمعة، ٢١/٩)، التقنيات المعروفة لتشغيل الطائرات بدون طيارين، والتحكم عن بعد، والدقة المتناهية فى التنفيذ؟

(٥) لماذا لا يهتم المحقق الأمريكى بمراجعة التحقيقات الخاصة بالطائرة المصرية التى سقطت عام ١٩٩٩م، والتى تؤكد بعض التحليلات (أهرام الجمعة،٢١/ ٩) أن سبب سقوطها هو التدخل الإلكترونى المتعمد الذى ألغى سيطرة طاقم الطائرة، خاصة أنه كان على متنها كوكبة من خيرة رجال الجيش المصريين؟

(٦) لماذا منع رجال المخابرات الصهيونية «الإرهابى» شارون من السفر إلى واشنطن أوائل أسبوع الكارثة نفسه؟

(٧) لماذا لا يهتم المحقق الأمريكى بحقيقة أن طائرة الرئاسة قد تم اختراق شفرتها من منفذى أحداث الثلاثاء، وكانت إحدى أهداف هذه الأحداث، وحقيقة اختراق شفرة حاسب وزارة الدفاع، مما ساعد المنفذين على تعطيل نظام الدفاع الصاروخى للبنتاجون، ومن ثم أمكنهم ضربه؟

(٨) لماذا لم يفصح المحقق الأمريكى، والقيادة الأمريكية، عن الأدلة الدامغة - من وجهة نظرهم - التى تدين «أسامة بن لادن»، و«أفغانستان»، بحجة أن ذلك يضر بمصادرهم «الخاصة»؟

(٩) لماذا أفرج عن الإسرائيليين الذين كانوا يصورون الكارثة لحظة وقوعها من برج مقابل، وتعتريهم الفرحة على حد وصف بعض الصحف الأجنبية والمحلية؟

(١٠) لماذا لم يتوجه للعمل فى مركز التجارة العالمى نحو أربعة آلاف صهيونى أو يهودى إلى أعمالهم فى ذلك اليوم (الثلاثاء) - وهو يوم عمل -، كما علمنا من وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية؟

وأمام هذه الأسئلة، لا أملك إلا أن أقول للمحقق الأمريكى: فتش عن المستفيد، وابحث عن الدافع الحقيقى، ودقق فيما لديك من خيوط وأدلة وقرائن - قدرتها أنت بعشرات الآلاف- توخيًا للعدالة، ولكى تجنب بلادك، والعالم كله، كارثة أكبر بكثير من كارثة الثلاثاء - رغم فداحتها -، وانصح قيادتك بأن تتحلى بالصبر، وضبط النفس، وتتصف بالحكمة، والتعقل قبل أن تستجيب: سياسيًا، لغضب الشارع الأمريكى، والأوروبى، تثبيتًا لمركزها الرئاسى داخليًا، ومكانتها الزعامية أوروبيًا ودوليًا، فتضرب من تريد أن تضربهم - أصلاً- قبل الأحداث»!،

واستراتيجيًا، لرغبتها المحمومة فى التواجد المستمر فى هذه المنطقة الحساسة من العالم بالحصول على قاعدة لقواتها. فهذا - أى الشأن الأفغانى - قد يكون فيه نهاية «القوة العظمى» الوحيدة - حتى الآن -، كما كان نهاية قوة عظمى أخرى -حتى عهد قريب - وهى الإتحاد السوفيتى السابق.

وفى النهاية، أود التشديد على حقيقة أن المسلمين الذين يعتنقون هذا الدين العظيم يؤمنون إيمانًا عميقًا بالعدل، مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨]. كما يؤمنون إيمانًا عميقًا بحماية وصيانة والدفاع عن النفس البشرية «البريئة»، مصداقًا لقوله سبحانه : ﴿ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

***

[٤] ماذا يريد العم سام.. حقيقةً؟ (*)

عنوان هذه السطور هو نفسه عنوان كتاب للمفكر الأمريكى «ناعوم شومسكى»، والذى أكد فيه على إزدواجية السياسة الأمريكية داخليًا، وخارجيًا، بمعنى أن السياسة المعلنة فى الداخل وفى الخارج - أى فى بقية دول العالم، وبالذات العالم النامى أو ما تسميه الإدارة الأمريكية بالمجال الحيوى لأمريكا - تختلف جذريًا عن السياسة الحقيقية غير المعلنة، والمطبقة فعلاً، فى كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ومن ثم، فهى بحق، مثل واضح، وفاضح وكامل «للميكيافيلية» الحديثة!

ولهذا اخترت عنوان هذا الكتاب عنوانًا لهذه السطور، وإن كنت أضيف إليه بعض الكلمات الأخرى، فأقول: ماذا يريد العم سام من هذه الحرب المسماة «بحرب القرن»، حقيقةً؟

فالمعلن عن هذه الحرب العجيبة الغريبة أنها: حرب ضد «الإرهاب»، حرب غير تقليدية، حرب طويلة غير محددة بفترة زمنية، حرب غير محددة جغرافيًا، أى لا تقتصر على دولة أفغانستان، حرب ليست ضد فرد معين فقط أو تنظيم معين فقط أو حركة معينة فقط، وإنما تمتد ضد أفراد أخر، وتنظيمات أخرى، وحركات أخرى، بل دول أخرى، وإن كانت - كمرحلة أولى - ضد أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وحركة طالبان، ودولة أفغانستان، حرب - كمرحلة ثانية - ضد أكثر من خمسة وعشرين تنظيمًا وأكثر من ستين دولة، حرب معلنة، وسرية فى الوقت ذاته، حرب جُندت لها الجيوش، وحُشدت الدول فى تحالف ضد «الإرهاب»!

ولقد قامت هذه الحرب واعتمدت على عدد من المبادئ القيمية أو التحكمية الغربية، منها:

---

(١) نشرت بجريدة «الوفد» يوم الإثنين: ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠١م، كما نشرت بمجلة المجتمع الكويتية فى الوقت نفسه، وأعيد نشرها - ضمن مقالة من ست حلقات بجريدة «آفاق عربية» فى الذكرى الأولى للأحداث يوم الخميس: ٣ من أكتوبر ٢٠٠٢م.

* أنه من ليس مع أمريكا فهو مع «الإرهاب»، دون تعريف محدد للإرهاب، سوى كل عمل يسيء إلى المصالح الأمريكية!

* أنه صراع بين الخير والنور ممثلاً فى أمريكا، وحلفائها، والشر والظلام ممثلاً فى كل من يعمل بالحق أو بالباطل ضد المصالح الأمريكية بغض النظر عن السياسة الأمريكية، وعلى رأس هذا المعسكر أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، ودولة أفغانستان.

* أن اغتيال الأفراد، وغزو الدول أمر مشروع برجماتيًا للولايات المتحدة، واكتسب مشروعية دولية ذرائعيًا تكاد تكون مغتصبة، طالما أن هؤلاء الأفراد وتلك الدول تهدد - بصورة أو بأخرى - المصالح الأمريكية.

وبالرغم من أن الجميع، أفرادًا ودولاً، أدان ويدين قتل الأبرياء، كما حدث فى انفجارات سبتمبر؛ وبالرغم من أن الجميع، أفرادًا ودولاً، أهاب ويهيب بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتحلى بالحكمة وضبط النفس، وتركن إلى التعقل، والتفكير الرشيد- رغم غضب الشارع الأمريكى والأوروبى - حيال هذه الأحداث؛ وبالرغم من أن التحقيق فى الأحداث لم يصل بعد إلى نتائج نهائية، ودلائل قطعية الثبوت؛ وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها القوة العظمى، والقطب الأوحد فى العالم - حتى الآن - يتعين عليها بهذه الصفة أن تتصرف كإدارة بمسئولية أكبر، وعقلانية أكبر، وعدالة أكبر؛ بالرغم من كل ذلك، قامت الحرب. شُنت الحرب بأسلحة دمار رهيبة، ليس ضد ند أو طرف مماثل، ولكن ضد فرد، وتنظيم، وحركة، ودولة فقيرة حقًا وفعلاً.

وهنا، نتساءل: هل الهدف قتل ابن لادن أم هزيمة وسحق تنظيم القاعدة، أم هزيمة وسحق حركة طالبان، أم إبادة وتشريد شعب أفغانستان،أم كل ذلك؟ وحتى إذا تحقق كل ذلك.. لا يتطلب من الناحية الفنية العسكرية، ومن الحقائق على أرض الواقع كل هذا الحشد من الجيوش، وأسلحة الدمار. وهنا، نتساءل ثانية: هل الغرض هو اقتناص الفرصة لوجود عسكرى فى هذه المنطقة الحساسة من آسيا، قريبًا من الصين، وروسيا، والهند، وقريبًا أيضًا من دولتين إسلاميتين - باكستان

وإيران - قد يكون لهما إمكانات نووية؟ أم أن الهدف من الوجود هو السيطرة على ثروات بحر قزوين التعدينية؟ وهل تسارع دول أوروبا، واليابان، وكندا وغيرها - إلى حد الهرولة ! - هو للمشاركة فى تشكيل النظام العالمى الجديد، وفرض الاستفادة من هذه الفرصة أو الكعكة؟

بكل أمانة، وبالرغم من التهديدات الواضحة - من الجانب الأمريكى -، والمصالح الأوضح للمتحالفين علنًا أو سرًا، كما فى حالات: الصين (السكوت عما يحدث للمسلمين الصينيين)، وروسيا (السكوت عما يحدث فى الشيشان)، والهند (السكوت عما يحدث فى كشمير)، والكيان الصهيونى (السكوت بل الدعم لما يحدث فى فلسطين)، . . . إلخ، لا يمكن أن يكون كل هذا الحشد من أجل محاربة فرد، أو تنظيم، أو حركة، أو دولة. وإذا كان ذلك كذلك حقيقةً، فإنه يشكل بكل المعايير إهانة، ومهانة لا توصف للدولة القطبية العظمى ذات الترسانة الحربية الرهيبة. كما لا يعتقد الكثير من الخبراء أن هذا الحشد بهدف الوجود العسكرى فى هذه المنطقة. ففى ظل الأسلحة عابرة القارات لا توجد هناك حاجة ملحة للوجود اللوجستى القريب من الأهداف - على الأقل - خلال المراحل الأولى للمواجهة.

إذًا، ماذا تريد أمريكا؟ هل تريد استعراضًا لقوتها الرهيبة؟ هل تريد استعادة لهيبتها التى اهتزت بعنف؟ هل تريد فرضًا نهائيًا لسيطرتها، وضمانًا نهائيًا - من وجهة نظرها - لاستمرار الحفاظ بل تنامى مصالحها الحيوية فى العالم؟ هل تريد «إرهابًا» حقيقيًا للجميع لتشكيل نظام عالمى جديد، تتحكم فيه منفردة، وبلا منازع - لصالحها، ولصالحها فقط؟ هل تريد أن ترهب العرب والمسلمين، من خلال تلويح البعض فى الإدارة الأمريكية، وبعض الإدارات الأوروبية بصراع الحضارات والحرب الصليبية - رغم اعتذارهم؟ ربما ما تريده أمريكا هو مزيج من كل هذا.

وهنا، يكمن الخطر الحقيقى على الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم أجمع. فالقوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والأمنية لن تقدم مناعة كاملة، وحماية مطلقة لأى مجتمع، وليست بالقطع ضمانًا أكيدًا لأمن الإنسان، وأمن الوطن، وأمن العالم. بينما التمسك بقيم الحق، والعدل،

والمساواة، والخير، والحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق وآدمية الإنسان - أى إنسان - وكرامته، هو السياج المنيع لضمان الأمن، والأمان للإنسان، وللوطن، وللعالم. كما أن الشراكة وليس الانفراد فى إدارة شئون العالم، وتفعيل حقيقى لدور المؤسسات الدولية، والتشديد على الشرعية الدولية، لا الشرعية الأمريكية، هى صمام الأمن والأمان، لضمان مستقبل واعد للبشرية جمعاء. إن الأمن، والأمان، والمناعة للإنسان وللوطن وللعالم لا يتأتى أبدًا بتكديس السلاح، وحشد مظاهر القوة، واستخدامها بوحشية، ظلمًا ،وعدوانًا، واستكبارًا، وإنما تتوافر هذه البيئة الصحية فقط بإحقاق الحق، وإشاعة العدل، والنزوع إلى السلام، فى إخاء، ووئام، وحب بعيدًا عن صهيونية مجرمة، أو صليبية حاقدة، أو عنف أعمى، بعيدًا عن كل تعصب، وكل عنصرية، فى جو حقيقى من الحرية، والعدل، مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأنه: ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة: ٨]، وقوله -سبحانه-: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

***

[٥] دعوة ثانية للتعقل(*)

وبعد عام من أحداث الثلاثاء الدامي، وبعد ما يقرب من عام من الحرب الظالمة ضد الشعب الأفغاني المسلم، وبعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية أن المرحلة «الأولى» لحربها ضد الإرهاب قد انتهت بتحقيق أهدافها بهزيمة حكومة وحركة «طالبان» وتنظيم القاعدة، وتعيين حكومة عميلة لها، وبعد أن أعلنت الإدارة بداية المرحلة الثانية، وتسمية «محور الشر» ليشمل -بالإضافة إلى كوريا الشمالية-: العراق وإيران، وبعد تهديد سوريا، ولبنان، واليمن، والسودان، والصومال وغيرها باعتبارها - في نظر هذه الإدارة - دولاً تؤوي الإرهاب، وبعد اعتبار الحركات الجهادية في فلسطين ولبنان (وبالذات «حماس»، و«الجهاد»، و«حزب الله»)، وفي الشيشان، وكشمير والفلبين، منظمات «إرهابية»، وبعد أن خططت مع وللعدو الصهيوني، وباركت ودعمت علنًا- بالمال، والسلاح، والفيتو، والتصريحات - العمليات الشارونية المجرمة على أرضنا في فلسطين، والتي اعتمدت «كل» مفردات الحرب الأفغانية من أنها حرب ضد «الإرهاب» لا تحدها حدود جغرافية أو زمنية، وتستخدم فيها أحدث أسلحة الدمار، والتدمير الأمريكية.. أمام تأييد أمريكي واضح، وفاضح (لدرجة يُسمى السفاح شارون «رجل سلام»، بينما المدافعون عن أرضهم وعرضهم وعن حقوقهم المشروعة يوصفون بالإرهابيين)، وفي ظل عجز عربي مهين ومشين (يتمسك بخيار سلام ومبادرة سلام!) وصمت إسلامي ودولي عجيب وغريب، وبعد التهديدات الصريحة، والواضحة، والمباشرة لمصر، والسعودية لموقفهما من «ضرب العراق» وتقسيم السودان.. نقول بعد كل هذه الأحداث المتلاحقة، والمفجعة يتضح لكل ذي بصر وبصيرة ما يلي:

- أن الحرب ضد ما يسمى «بالإرهاب» هي في حقيقتها ضد الإسلام والمسلمين.

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستوعب الدرس، ولم تتعقل، وإنما استغلت الأحداث لمزيد من بسط سيطرتها على العالم، وفرض سطوتها على الشعوب وإحكام قبضتها على منابع الثروات في هذا العالم، وبالذات النفط، من

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» الخميس: ١٠ من أكتوبر ٢٠٠٢م، والخميس: ١٧ من أكتوبر ٢٠٠٢م.

خلال استمرارها فى الحرب ضد «الإرهاب» بإرهاب لا نظير له فى تاريخ البشرية، موجهة القسط الأكبر من هذه الحرب إلى العرب والمسلمين فى «صليبية» شرسة تصغر أمامها تمامًا صليبية القرون الوسطى (أو حروب «الفرنجة»، كما أسماها مؤرخونا)، ووفقًا لشريعة أو «لا شريعة» أبشع بكثير من شريعة «الغاب»، بلا وازع من عرف، أو خلق، أو دين، أو ضمير.

– أن التهديد بضرب العراق من قبل القطب الأمريكى «الأوحد» يمثل قمة البلطجة الدولية، لفرض إرادته باسم «الشرعية الدولية» أو قسرًا عن هذه الشرعية، ليس على أساس الدعوى الباطلة بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل تهدد الاستقرار والأمن الدوليين!، ولكن للسيطرة على «نفط» العراق، بعد أن ثبت له أن الاحتياطيات المؤكدة منه لدى العراق تفوق ما لدى السعودية.

– أن الإدارة الأمريكية تعمل تحت سيطرة شركات النفط الأمريكية ومن أجل سيطرة هذه الشركات على منابع النفط فى العالم (الخليج، بحر قزوين، العراق، أمريكا اللاتينية، ثم أخيرًا السودان). ولم تتطوع هذه الإدارة لرعاية مباحثات السلام السودانية فى «ماشاكوس» بهدف وقف الحرب الدامية – والتى استمرت ما يقرب من نصف قرن–، وإنما تستهدف بالأساس فصل جنوب السودان – الغنى بالنفط – عن شماله، ومن ثم السيطرة على الجنوب، واستغلال ثروته النفطية.

– أن المجازر التى حدثت وتحدث فى أرضنا المحتلة ليست صراعًا فلسطينيًا صهيونيًا، ولا عربيًا صهيونيًا فحسب، وإنما هى بالقطع صراع إسلامى من ناحية وأمريكى صهيونى من ناحية أخرى، صراع عقدى بالأساس، صراع بين الحق والباطل، بل اعتداء سافر على الإسلام والمسلمين، أساسًا بهدف فرض السيطرة على العالم، ومن ثم الاستئثار بثرواته، وبالذات «النفط».

– أن أمن الوطن والسلام العالمى لا يتحقق أبدًا بحشد مظاهر القوة واستخدامها بوحشية ظلمًا وعدوانًا واستكبارًا، وإنما يتحقق فقط باحقاق الحق، وإشاعة العدل فى إخاء إنسانى، ووئام بشرى، وحب لبنى الإنسان بعيدًا عن صهيونية مجرمة، أو صليبية حاقدة، أو عنف أعمى، بعيدًا عن كل تعصب وكل عنصرية فى جو حقيقى من الحرية والعدل.

– أن الولايات المتحدة الأمريكية، والعدو الصهيونى ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما وجه واحد لعملة واحدة. فالكيان الصهيونى –رضينا أو لم نرض – جزء لا يتجزأ من المخطط الأمريكى للسيطرة على المنطقة، واستغلال ثرواتها، وبالذات «النفط».

– أن النموذجين الأفغانى، والفلسطينى استطاعا – بلا إمكانات مادية أو عسكرية تُذكر – وحتى الآن، أن يقفا ببسالة وإقدام أمام أعتى ما أنتجته الترسانة الأمريكية من أسلحة دمار وتدمير. وهذا يعنى أن التمسك بالحق مع الإيمان هو العامل الحاسم فى النهاية.

– أنه آن الأوان لأنظمتنا العربية، والإسلامية أن تعى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ولن تركن إلى التعقل أمام أحداث سبتمبر أو غيرها من الأحداث ، ولم ولن تتحلى بالحكمة، وضبط النفس أمام هذه الأحداث أو غيرها، وأنها تعتقد يقينًا أن لديها القوة الكافية وأنها الأقوى، وبمنطق القوة تستطيع أن تتصرف فى شئون العالم ومستقبله بما يتماشى مع مصالحها، ومصالحها فقط.

وعليه، آن الأوان أن تستجيب أنظمتنا لهبة شعوبها، وأن تثق فى قدرة هذه الشعوب، وأن تحس بنبضها، وتحيى فريضة الجهاد، كذروة سنام الإسلام، وباعتبارها الفريضة الماضية إلى يوم القيامة، أمام هذه الهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين. ولنتذكر أن العدو (الأمريكى الصهيونى) هُزم فى فيتنام، والصومال، ولبنان، وهى دول صغيرة، وفقيرة فعلاً من حيث السكان، والموارد، والإمكانات، إلا أنها غنية حقًا بإيمانها، وبعدالة قضيتها.

ولنعلم أننا أُمرنا من خالقنا سبحانه أن نعد لهم بقدر استطاعتنا فقط، وليس بما فوق الاستطاعة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾[الأنفال: ٦٠]. ولنتدبر قوله جل وعلا: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]،

وقوله -جل من قائل-: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[البقرة ١٩٠، ١٩١]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١].

فالجهاد - الذى ذُكر فى كتاب الله الكريم أكثر من مائة وأربعين مرة - جهاد بالمال وبالنفس، وأيضًا بالكلمة. كما قال رسولنا ﷺ: «خير الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر». وعن أنس -رضى الله عنه- أن النبى ﷺ قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» رواه أبو داود بإسناد صحيح.

- فإلى أن تستعد أنظمتنا، وتنفض غبار العجز عنها أو الثقة فى عدونا أو الخوف منه علينا بدعم إخواننا بالكلمة، وبالمال، ببذل أقصى ما نستطيع من مال، وبتفعيل حقيقى لسلاح المقاطعة فى شتى الميادين، وبالذات المقاطعة الاقتصادية دفاعًا عن أشقائنا فى فلسطين، وفى العراق، وفى السودان، وفى كشمير، وفى الشيشان.. وفى غيرها، ولنتذكر دائمًا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلا رَسُولِهِ وَلا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٦]، وقوله جل وعلا: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وأخيرًا لنعى قوله سبحانه: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران، ١٦٠].

***

[٦] الدور الغائب وتغييب القضية(*)

لا أتصور أن أحداً يستطيع أن يشكك فى صحة القول بضرورة وجدوى «الإصلاح» الجذرى فى كافة المجالات - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية - فى الحالة المصرية. ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن ينكر أن هذه الإصلاحات كانت ومازالت مطلباً مصرياً خالصاً، قوياً وثابتاً، وممكناً ومأمولاً، لإعادة مصر لدورها الريادى والرائد - بما حباها الله تعالى من إمكانات ومقومات- حتى تستطيع أن تقود بحق مسيرة الحداثة، وحركة التقدم فى العالمين العربى والإسلامى.

ولا أظن - للحظة - أن أحداً يستطيع أن يجزم بأن القيام بهذه الإصلاحات يعنى التفرغ الكامل لها، والانغلاق التام عما عداها من القضايا، أو يعنى التناقض مع هذه القضايا. فالمجتمعات البشرية لم تكن أبداً أحادية التصرف، أو انغلاقية التوجه. بل العكس تماماً هو الصحيح. فالقيام بهذه الإصلاحات يعد - منطقياً وعملاً - أمراً ضرورياً للتصدى الجاد والفاعل لغيرها من القضايا. وبالقطع، لن يقبل أحد «يهتم بأمر المسلمين» أن تكون هذه الدعوة الإصلاحية بديلاً عن الاهتمام الصادق والمستمر بقضية العالم الإسلامى الرئيسة، وهى القضية الفلسطينية، أو خياراً خبيثاً لتغييبها أو تصفيتها.

وهذا بالضبط ما حاول أن ينادى به أخيراً الصحفى الأمريكى «الصهيونى» «توماس فريدمان» فى صحيفة «نيويورك تايمز» يوم الأربعاء (٢٠٠٢/٦/٥م). إذ قال: «إننا نحتاج مصر كى تلعب الدور الذى لعبته فى السياسة العربية فى بدايات القرن العشرين، وهو الدور الذى أناطه التاريخ بها، والذى لا بديل عنه، المتمثل فى قيادة العالمين العربى، والإسلامى نحو الحداثة، مع رسالة أيديولوجية لها جذور عميقة فى التقاليد العربية والإسلامية، لكنها تتميز بطابعها التعددى والديمقراطى». فمصر - على حد قوله - بمكانها الجغرافى الفريد، ومكانتها التاريخية والحضارية المتميزة، وإمكاناتها المادية، والبشرية، والعلمية القوية، وطاقاتها الأيديولوجية، كفيلة بأن تكون «تايوان»

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٤ من يوليو ٢٠٠٢م.

البحر المتوسط. لكنها رغم كل ما توافر لها من إمكانات وقدرات تعانى من مشكلات حادة وجادة ومزمنة فى كافة المجالات، خاصةً المجالات السياسية، والاقتصادية، والإعلامية على نحو سمح لدول عربية صغيرة أن تتجاوزها فى هذه المجالات.

ولكى تستعيد مصر - فى نظره، وبحق - مكانتها التى تستحقها، وتسترد دورها «المفقود» اللائق بها، عليها أن تتفرغ تمامًا وتركز كلية لمعالجة مشكلاتها الرئيسة، بإحداث تحول ديمقراطى حقيقى، وبضمان حرية وحقوق الإنسان المصرى الأساسية، وبقيام تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، وبتوفير حماية للطبقات الفقيرة والمهمشة، وبتحقيق تنمية ثقافية سليمة، وبتنفيذ سياسة إعلامية متطورة وصادقة. وكشرط لإتمام هذه الإصلاحات المطلوبة، والمأمولة، يقدم «فريدمان» - بصفاقة لا نظير لها - نصيحته الغالية لمصر، وهى: أن تبتعد كليةً وتمامًا عن «الشأن الفلسطينى»، وتتوقف عن التدخل فى القضية الفلسطينية، أو الحديث عنها! ويؤكد ذلك صراحة بالقول: «علينا أن نتحدث.. حول مصر فقط»، و«إن أمريكا لا تريد أن تسمع من مصر شيئًا عن فلسطين»!.

وعليه، قدم «فريدمان»، بمكر شديد، وخبث أشد، حالة مثالية لكلمة حق يراد بها باطل. تمامًا، كما خرج علينا ذلك «الشارون» المجرم بمطلب «إصلاح» السلطة الفلسطينية كشرط لبداية مفاوضات «استسلام» طويلة أخرى حول «الدويلة» الموعودة، وذلك بهدف نهائى يتمثل فى وأد الانتفاضة المباركة وتصفيتها. فهنا، قدم لنا «فريدمان» الدعوة الإصلاحية لكى تسترد مصر دورها «المفقود»، بهدف نهائى يتمثل فى تغييب القضية الفلسطينية أو تصفيتها!

فهل يعى قادتنا، وحكامنا الدرس، ويعودون إلى هويتهم الإسلامية وإلى شعوبهم الأبية، ويستلهمون المعالجات الجادة، والناجعة لكافة مشكلاتهم، وقضاياهم من إسلامنا العظيم، ويعلمون أنها حقًا حرب أعلنها الصليبيون، والصهاينة على الإسلام والمسلمين؟ ولنتدبر جميعًا قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقول رسولنا -صلوات الله وسلامه عليه-: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله، وسنتى».

***

[٧] صلف بربري فاق كل الحدود(*)

لا شك أننا جميعًا نعيش عالمًا غريبًا، وعصراً أشد غرابة، لا مكان فيه لقيمة أو مبدأ، ولا احترام فيه لحق أو شرعية، ولا حكم فيه لقانون أو شريعة، ولا وازع فيه لخلق، أو ضمير، ولا ضابط فيه لعرف، أو دين، ولا سلطان فيه إلا للقوة الغاشمة التي تخجل منها شريعة الغاب التي تحكم قوة الوحوش! ولعل ما نعيشه من أحداث في عالمنا بعامة وفي منطقتنا على وجه الخصوص خير دليل على ذلك.

فمنذ أحداث سبتمبر الدامي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية - القطب الأوحد في العالم - حربها العجيبة الغريبة ضد ما يسمى: «بالإرهاب»! وبدون دليل قطعي الثبوت، دمرت بمقتضاها دولةً فقيرة اقتصاديًا وعسكريًا، وهي أفغانستان، وساعدت مساعدةً مباشرة بكل الوسائل العدو الصهيوني في حملته المجرمة، والمستمرة لدمار، وتدمير كل مظاهر الحياة في أرضنا الفلسطينية. بل اعتبرت، في صلف، وغرور، واستكبار، المجرم المعتدي «رجل سلام»، والمقاومة المشروعة عن الأرض والعرض «إرهابًا»!.

ثم طورت هذه الدولة - المستكبرة ذات الميول الإمبراطورية البربرية - حربها - في مرحلتها الثانية - تجاه «العراق، كدولة من دول قائمة أو محور الشر»، وفقًا لمفاهيمها الغامضة، والمتجنية . وحجتها في ذلك أن العراق يهدد «الأمن الأمريكي»، و«الأمن الدولي»، لأنه مازال لديه أسلحة «دمار شامل»، ويرفض تطبيق قرارات مجلس الأمن، ويسيطر عليه نظام ديكتاتوري لا يحترم للإنسان حقوقًا، ويعادي كل ما هو ديمقراطي!

والجميع يعلم تمامًا - في هذا العالم الغريب - أن هذه مبررات لا سند لها من شرعية أو قانون. والجميع يعلم تمامًا أن معظم هذه المبررات غير صحيح. وحتى لو افترضنا صحتها، ما هو السند القانوني الذي يبرر لدولة - أيًا كانت - أن تعتدي على دولة أخرى ذات سيادة، استنادًا إلى هذه المبررات، خاصةً إذا ما أخذنا

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٣١ من أكتوبر ٢٠٠٢م.

فى الاعتبار «الكيان الصهيونى» المدجج بكثافة بكافة أسلحة الدمار الشامل، والذى لم يطبق قراراً واحداً من أكثر من سبعين قراراً لمجلس الأمن يرتبط بالحق الفلسطينى؟! ثم، أليس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدججة بكافة أسلحة الدمار الشامل، بكم وكيف لا مثيل لهما؟ وبالرغم من أن العراق رحب بعودة المفتشين الدوليين، واتخذ إجراءات عملية لتنفيذ هذه العودة، تفاديًا لهذه البلطجة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتنع بهذه الخطوات العراقية الإيجابية، ولم تكف عن تصميمها وإصرارها على «ضرب» العراق ، وتجرى الاستعدادات على قدم، وساق ليس فقط لتحقيق هذا «الهدف»، بل أيضًا لترتيب الأوضاع فى مرحلة ما بعد هذا التحقيق!

والجميع يعلم تمامًا. . أن الهدف ليس بالقطع ما تقوله الولايات المتحدة الأمريكية وتروج له، وإنما هو ما تخطط حقيقةً له، وترمى للتوصل إليه، ألا وهو فرض هيمنتها التامة على المنطقة، وتقديم نموذج لإرهاب العالم أجمع، ومن ثم فرض سيطرتها عليه، وضمان استغلال أكثف لثرواته بعامة، وللنفط بخاصة. فبعد الوجود فى دول الخليج، وبعد الوجود قرب بحر قزوين، ومنطقة أمريكا اللاتينية، كان لابد من الوجود فى العراق - حيث ثبت أن احتياطياته النفطية المؤكدة من أكبر الاحتياطيات فى العالم، ومن أجودها، وكذلك، كان لابد من العمل الحثيث على الوجود فى السودان - حيث يعوم جنوبه بالذات على بحيرة من النفط!

وهذا يفسر لنا القرارات العجيبة الغريبة التى صدرت أخيراً من السلطة التشريعية الأمريكية - الكونجرس - لدعم الإدارة الأمريكية فى تنفيذ مخططها: أولها، قرار القدس، وثانيها، قرار العراق، وثالثها، قرار السودان. وقد يصاب الإنسان بالدهشة، إن لم يكن الاستهجان، ، والرفض، لأنها قرارات تمس مناطق - بل دولاً - ليست بالقطع أمريكية! فالقرار الأول يعتبر القدس «عاصمة» للكيان الصهيونى دون ما اعتبار - من راعية السلام - للحق الفلسطينى! أما القرار الثانى، فلقد أعطى للرئيس الأمريكى الحق فى استخدام كافة الوسائل بما فى ذلك القوة العسكرية للحد من تهديد العراق للأمن الأمريكى، والأمن الدولى! أى اعطاه السند «القانونى» من السلطة التشريعية الأمريكية لضرب العراق وتغيير النظام القائم

بنظام «عميل»! أما القرار الثالث، والمسمى بقرار «سلام» السودان، فمضمونه يعنى أنه إذا لم تنضبط الحكومة السودانية فى المفاوضات مع المتمردين فى الجنوب، وتصل معهم إلى اتفاق يرضى أمريكا، فسوف يُفرض على السودان عقوبات اقتصادية وسياسية! أليست هذه القرارات منتهى البلطجة، ومنتهى الصلف، ومنتهى الاستكبار.. بل القهر والاستعباد؟!

ولنا أن نتساءل: أين العرب والمسلمون؟ أين النخوة، والشهامة العربية، والعزة والكرامة الإسلامية؟ يبدو أنهم هاجروا إلى كوكب آخر، وأخذوا معهم نخوتهم وشهامتهم، وعزتهم، وكرامتهم! فهذه القرارات المهينة والمذلة تصدر، ويجرى تطبيقها من دولة تناصبنا عداءً حقيقيًا، ولا نحرك - كعرب ومسلمين- ساكنًا، بل يعتبرها معظمنا صديقًا لا غنى عنه!

والسبب فى هذه المهانة وهذا الذل هو أننا تخلينا عملاً، وواقعًا عن هويتنا، وأصبحنا أنظمة، وشعوبًا بلا هوية. وبدون العودة إلى إسلامنا العظيم، والعض عليه بالنواجذ، روحًا قبل النص، تفصيلاً قبل الإجمال، عقيدةً، وأخلاقًا، وعبادات ومعاملات، ليحكم حركة حياتنا جميعها، فى كل، وأدق تفاصيلها.. لن تقوم لنا قائمة، وسنظل لقمة سائغة فى فك الوحش الأمريكى المفترس، يلتهمها بالتدريج (فلسطين ، أفغانستان، العراق، السودان، اليمن، سوريا، السعودية، مصر، .. إلخ)!

ولا يملك أى غيور على إسلامه إلا أن يصرخ: وإسلاماه.. وإسلاماه، وإسلاماه، الجهاد.. الجهاد.. الجهاد. فلو عدنا إلى صحيح إسلامنا، وأقمنا فريضة الجهاد دفاعًا عن شرفنا، وكرامتنا، وحقوقنا ومقدساتنا، وأرضنا، وعرضنا.. ما جرؤ أحد على أن ينتهك حرماتنا مثل ما يفعل العدو الأمريكى الآن.. مهما كانت مبرراته! وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران: ١٣٩].

***

[٨] مقاومة ديمقراطية البنتاجون والاستعمار الأمريكى(*)

بتخطيط خبيث، وتدبير شيطانى، وإنهاك متعمد للعراق، وإضعاف مقصود لقواه على مدى ما يقرب من ثلث قرن، وخروج صارخ على القانون الدولى والشرعية الدولية، وكل القيم، والمبادئ، والأعراف، والأخلاق، والأديان، تم الاعتداء الإجرامى الغاشم على العراق، وتم الاحتلال الأنجلو أمريكى غير الشرعى الأثم لكل العراق بعد تدمير شامل لكل بناه التحتية الاقتصادية، والإدارية، والصحية، والتعليمية، والثقافية، والحضارية. وبهذا الاحتلال عاد الاستعمار الاستيطانى من جديد، فى ثوب: الاستعمار الأمريكى.

وكأى استعمار عانت منه البشرية، فرّغ هذا الاستعمار كلمات كل اللغات من معانيها المحددة، والجميلة لخدمة أغراضه فى الهيمنة، والقهر، والاستغلال. فالتحرير أصبح احتلالاً، والاستقلال أضحى استعماراً. وحرية الفرد أصبحت قهراً، وأمن المواطن أضحى ترويعًا. ورفاهية الفرد أصبحت معاناة، ورخاء الوطن أصبح ضنكًا. وتقدم المجتمع أصبح تخلفًا، والحفاظ على التراث الوطنى أضحى نهبًا وسلبًا. وإشاعة الديمقراطية تعنى تعيين حكومة من المعتدين، أو برئاستهم، أو ممن جاءوا بهم من المنفى من أتباعهم. والحفاظ على ثروات المجتمع يعنى السطو المسلح، والمنظم عليها. وتخليص الشعب العراقى من وطأة طاغوت داخلى على يد المعتدين، أدى إلى إحلالهم محله بطاغوتية أشد وأقسى. والتصريح المستمر بأن القوات المعتدية ستغادر فور انتخاب حكومة وطنية ، ولن تمكث هذه القوات إلا فترة قصيرة مؤقتة، يعنى الرغبة فى الاستقرار شبه الأبدى مع حكومة عميلة إن أمكن لها ذلك - فى ظل مقاومة عراقية مشروعة ومتنامية، ومن خلفها الأمة العربية والإسلامية بأسرها.

فمنذ عام ١٩٧٩م، تبنت الإدارة الأمريكية وثيقة «القرن الحادى والعشرين قرن أمريكى»، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وبعد تفكك الاتحاد

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٥ من مايو ٢٠٠٣م.

السوفيتى السابق عام ١٩٨٩م، بدأ التخطيط لتحقيق هذا الهدف الإمبراطورى، فكان تعيين الإسلام كعدو بديل، أى الخطر الأخضر بديلاً عن الخطر الأحمر. وجاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، لتقدم الفرصة السانحة للتنفيذ، حيث ألصقت هذه الأحداث - بلا دليل أو قرينة - بالعرب والمسلمين. ومن ثم، أعلنت الإدارة الأمريكية حربها ضد ما يسمى بـ«الإرهاب»، واعتمدت مبدأها الإرهابى القائل بأن «من ليس معنا فهو ضدنا». ووفقًا لهذه الحرب، غير المحدودة بمكان أو زمان، شنت الإدارة الأمريكية حربها الظالمة ضد أفغانستان، فدمرتها، أمام ذهول العالم، وصمت المنظمات الدولية، وعينت حكومة عميلة مكان الحكومة الشرعية.

وأثناء هذه الحرب وحتى الآن، استنسخ العدو الصهيونى مفرداتها واستخدمها ضد أشقائنا فى فلسطين، فأخذ يدمر، ويبيد كل مظاهر الحياة بدعم، ومباركة من الإدارة الأمريكية. ثم أعلنت الإدارة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠٢م استراتيجيتها للهيمنة على العالم، والمتمثلة فى «الحرب الاستباقية»، بغض النظر عن القانون الدولى، أو الشرعية الدولية، أو الرأى العام العالمى. ومن ثم، كان الاعتداء على العراق، واحتلال العراق، والاستعمار الأمريكى للعراق.

وادعى المستعمر الأمريكى - كممثل للعناية الإلهية على حد قول أحد صقورهم- أنه جاء ليخلص الشعب العراقى من براثن نظام طاغوتى ظالم، ويقيم حياة ديمقراطية سليمة، حتى ينعم الشعب العراقى وحده بخيرات وثروات العراق.

وهذه كلمة حق يراد بها كل الباطل. صحيح أن التخلص من النظام الطاغوتى القائم كان هدفًا دائمًا للشعب العراقى. ولكن بالقطع ليس لكى يحل محله طاغوت أجنبى أشد قسوة، واستغلالاً. ومن ثم، فهذا محض ادعاء، ويؤكد ذلك أن بوش الصغير نفسه قبل توليه الرئاسة، كان يجزم بأن أسلوب الحياة الأمريكى، ذا المستوى الرفيع، والمرتفع من الرفاهية المادية، يتطلب العمل الحثيث للحفاظ عليه، ولو اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية خوض الحروب من أجله! وهذا يتطلب، فى نظره، ضرورة توافر النفط «بسعر رخيص»!

ومن هنا، كانت أهمية استعمار العراق، والسيطرة الكاملة على ثروته النفطية، والتى تعد الأكبر والأجود، والأقل تكلفة فى العالم أجمع.

هذا، بجانب تأمين نفط باقى دول الخليج، وفرض السيطرة الكاملة المباشرة وغير المباشرة على المنطقة بأسرها - ترغيبًا أو ترهيبًا - ومن ثم، يمكن للإدارة الأمريكية أن تتحكم فى أسعار النفط صعودًا أو هبوطًا، من خلال التحكم فى كمية المعروض من النفط فى السوق العالمى. وبالتالى، تحُيد، إن لم تُشل أو تُوقف تمامًا، فعالية منظمة «أوبك». ومن ثم، تؤثر مباشرة فى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى - الدول الأوروبية، واليابان، وكندا، وروسيا، والصين.

ومن ثم، تسيطر على العالم بأسره، وتحقق فعلاً، وعملاً استراتيجية أن يكون القرن الحالى قرنًا أمريكيًا خالصًا!

هذا، بالإضافة إلى هدف لا يقل أهمية لدى الإدارة الأمريكية، ذات التشكيل والنزعة اليمينية الصهيونية المتطرفة، وهو العمل على تحقيق مصالح الكيان الصهيونى الاستراتيجية. فتصفية القوة العراقية يصب بالقطع فى صالح هذا الكيان. ومد العدو الصهيونى بنفط عراقى رخيص، وتشغيل خط النفط من الموصل إلى حيفا، يزيد من مصادر القوة الاقتصادية لهذا العدو على حساب دولة عربية أخرى، وهى سوريا. هذا، وكون الحكومة العراقية المستقبلية من صنع المستعمر الأمريكى يعنى أنها ستكون غير معادية حتمًا للكيان الصهيونى، مما يقرب هذا الكيان كثيرًا من حلمه أو مشروعه فى دولته الكبرى «من النيل إلى الفرات». إذ يعتبر نفسه عملاً - فى ظنه السيئ - على ضفاف الفرات!

أما ادعاء الديمقراطية، فهو سراب استعمارى يعنى فى الواقع تكريس الاستعمارية فى العراق بامتلاك زمام السلطة مباشرة، أو تكون بأيد عميلة تعمل بأمره ولصالحه. فهكذا عُدت، وهكذا دُربت، وهكذا، ستُختار أو تُنتخب وفقًا لرغبة المستعمر. ذلك لأن الديمقراطية فى أبسط تعريفاتها هى: حكم الشعب بالشعب وللشعب، أى لمصلحة الشعب. ولكن شواهد وممارسات الاستعمار القديم، والاستعمار الأمريكى الجديد، تشير تمامًا عكس ذلك. فالمستعمر القديم لم يفعل ذلك، والمستعمر الأمريكى الجديد لن يفعل ذلك!

فأمام المستعمر الأمريكى تجارب الاستعمار القديم، ومنها الاستعمار الإنجليزى للعراق، يقتبس منها. فلا صوت ولا رأى ولا قرار إلا من قبل المستعمر، أو

بموافقته الصريحة والمباشرة. إنها ديمقراطية «البنتاجون» التي تريد أن تفرضها الإدارة الأمريكية على الشعب العراقي.

إنها في الواقع عسكرة الديمقراطية أو ديمقراطية العسكر، بمعنى أن يترك الحاكم العسكري، أو الحاكم المختار، أو المنتخب برغبة العسكر، الشعب العراقي يتحدث ويناقش ويشكل أحزابًا وينظم مسيرات ومظاهرات، ولكنه وحده الذي يحتكر سلطة اتخاذ القرار، بالطبع بما يتفق ومصالحه، وبما يتناسب وتحقيق أهدافه!

فعلى لسان زعيم البنتاجون - رامسفيلد - لن تسمح الإدارة الأمريكية بحكومة دينية - أي إسلامية - في العراق، إشارة إلى استبعاد الشيعة، وهم الأغلبية، من الحكم. ومع استبعاد الذين كانوا يعملون مع النظام العراقي من حزب البعث، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم المشروعة، فإن أغلبية الشعب العراقي يكون محرومًا من المشاركة في الحياة السياسية، حتى يثبتوا ولاءهم للسياسة الأمريكية، وتسليمهم بالمصالح الأمريكية، لكي ينعمون بديمقراطية البنتاجون العسكرية!

وهنا، علينا كعرب ومسلمين، أن نعي الدرس، ونأخذ بالأسباب التي يحض عليها إسلامنا، حتى نستطيع أن ندفع إخواننا العراقيين بإشعال المقاومة المشروعة، ونحن كأمة من ورائهم، بل معهم. فنحيي «جهاد الدفع» -أي قتال المعتدين- والذي أصبح الآن من أوجب الواجبات على كل مسلم، ومسلمة، عراقي أو غير عراقي. وأولى هذه الأسباب الرجوع إلى إسلامنا والعض عليه بالنواجذ. وثانيها أن تتصالح الأنظمة مع شعوبها، وثالثها أن تأخذ الأمة بروح العصر، فنعيد ترتيب بيتنا من الداخل وفقًا لثورات المعلومات، والاتصالات، والتكنولوجيا. ثم أخيرًا، نعمل جادين على تفعيل حقيقي وعلى أساس مصلحي العمل الاقتصادي العربي والإسلامي المشترك، كمدخل لوحدة سياسية حقيقية، تحفظ لنا ديننا ودنيانا، وعزتنا وكرامتنا، كما تحفظ لنا أرضنا وعرضنا. ومن ثم تعود إلينا «خيريتنا»، ويصدق علينا قول الخالق تبارك وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

***

[٩] شهر الذكريات
والسياسة الأمريكية تجاه الأمة(*)

يتجمع فى شهر سبتمبر (٢٠٠٣م)، عدد من الذكريات التى مرت بأمتنا منها ما هو أليم وكارثى، ومنهـا ماهو محبط، ومعرقل لمسيرتنا، ومنها ما هو مشجع، وداعم لرسالة هذه الأمة. هذه الذكريات، من حيث الترتيب الزمنى، هى: ذكرى الإسراء والمعراج، وذكرى مرور ربع قرن على اتفاقية «كامب ديفيد»، وذكرى مرور عشرة أعوام على اتفاقيات «أوسلو»، وذكرى مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة، وذكرى مرور عامين على أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ولا شك أن هذه الذكريات -باستثناء الذكرى الأولى (الإسراء والمعراج) والذكرى قبل الأخيرة الانتفاضة- تتداخل وتتفاعل مع بعضها، لتشكل فى مجموعها ما تعيشه الأمة من حالة عجز واضح، واستسلام فاضح، وغشائية مشينة، شجعت حثالة الأكلة أن تداعى إلى قصعتنا. فكامب ديفيد وأوسلو أدتا إلى تخدير الأمة، بتبنيها «خيار السلام» كخيار استراتيجى «وحيد»، أمام عدو لا يتبنى سوى التآمر والخديعة والغدر والإبادة والتدمير فى حرب شاملة مستمرة كخيار استراتيجى لتحقيق مشروعه غير المشروع فى وطن قومى باغتصاب فلسطيننا، ضاربًا عرض الحائط بالقوانين والمواثيق الدولية، والشرعية الدولية، والرأى العام العالمى، وحقوقنا الثابتة والمشروعة!

أما أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد أعطت الفرصة «الآثمة»، لإدارة أمريكية «متصهينة» من المحافظين الجدد، متربصة بأمتنا، لكى تطبق استراتيجيتها فى محاولة فرض الهيمنة علينا، والسيطرة على ثرواتنا، كمدخل لفرض الهيمنة على العالم، والسيطرة على ثرواته، ومقدراته. أما الإسراء والمعراج، والانتفاضة، فهى «البشرى» لهذه الأمة، والتى تؤكد أن نصرها على الباطل لا جدال فيه، وأن النصر مع الصبر. ومع ضمان النصر، لابد من الأخذ بأسبابه من خلال جهد

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢ من أكتوبر ٢٠٠٣م.

بشرى جاد ومسئول. والخضوع لهذا المخطط الأمريكى الصهيونى مع نسيان دروس الإسراء والمعراج، والانتفاضة، أى البعد عن صحيح الإسلام وصادق الهوية، هما سببا هذا العجز، وهذا الاستسلام، وهذه الغثائية.

هذه الحالة المهينة التى عليها الأمة ليس لهـا ما يبررها، سواء بالنسبة للإمكانات الروحيـة، والمادية التى لديها، أو بالنسـبة لضـراوة وبسالة واستـمرارية وتصـاعد المقاومة فى الأراضى المحتلة، أو بالنسبـة لخور وجبن، وكذب وباطل أعداء الأمة. والمثال الواضح لما آل إليه «مخطط» الأعـداء الإجرامى من بوار وفشل هو ما حدث ويحدث لهؤلاء المعتدين على أرض المعارك فـى فلسطين، وأفغانستان، والعراق. فبعد غرور القوة المادية الغاشمـة، وعلى أساس من الثقة المفرطة فى ترسانة أسلحة الدمار الحـديثة، واسـتنادًا إلى مجـموعـة من الافتراءات، والأكـاذيب، وبصلف وإصرار منقطعىّ النظيـر على الانفراد بالغزو الإجرامى الآثم لأراضـينا، بعيدًا عن الشرعية الدوليـة، وانتهاكًا لكل المواثيق والقوانين والأعـراف، وضد إرادة المجتمع والرأى العام الدولى، وقسرًا عن منظمة الأمم المتـحدة ومجلس أمنها، بدأ التراجع واضحًـا وفاضـحًا فى مـواقف وصفـوف الأعداء، تراجع يكاد يصل إلى مـائة، وثمانين درجة عن المواقف المتصلبة السابقة!

ففى فلسطين استطاعت المقاومة المشروعة، والانتفاضة الباسلة أن تفرض بالحجر والجسد، ومن خلال العمليات الاستشهادية الجسورة، وأمام أعتى ما أنتجته ترسانة الحرب الأمريكيـة من أسلحة دمار وتدمير حديثـة، وبمساندة فجة (مادية وسيـاسية وإعلامـية) من الإدارة الأمـريكية- «توازن الرعب»، وتلقـيه ليس فى قلـب جيش الكيان الصهيونى فحسب، وإنما فى قلب مـجتمع هذا الكيان أيضًا. ولعل الهجرة المعاكسة إلى الخارج، هروبًا من هذا الرعب خـير دليل على ذلك. كما استطاعت المقاومة، بصـمودها المعجز، أن تنتزع من الـعدو الصهيونى -وحليـفه الأمريكى- الاعتراف من حـيث المبدأ، بحق الشعب الفلسطينى فى دولته المسـتقلة، من خلال مشـروعات تسوية سلمـية «مراوغة» و«ضـبابية»، إن لم تكن مـستحـيلة، كخطة خارطة الطريق واتفاقات «أوسلو» ورغم «سرابية» مثل هذه المشروعات، فإن العدو الصهـيونى يلجـأ إليها، بتـرتيب مسبـق مع حليفه الأمـريكى، كعنصـر تهدئة أو

تخدير، ويأمل أن تكون فتيلاً لإشعال حرب أهلية بين الفصائل الفلسطينية. ويتضح ذلك من إصراره -هو وحليفه- على اعتبار منظمات المقاومة المشروعة -حماس والجهاد- «منظمات إرهابية» يتعين تصفيتها، كشرط من شروط التسوية! ثم، أخيراً، استطاعت المقاومة الباسلة أن تضطر العدو الصهيوني أن يرتكب حماقات إجرامية، لا تقل إجرامًا عن مسلسل الاغتيال والتدمير اليومي الذى يمارسه، ليس أقلها حماقة وإجرامًا: اتخاذ قرار بطرد الرئيس الفلسطيني من وطنه -من حيث المبدأ-، أمام رفض المجتمع الدولي كله، بما فى ذلك الإدارة الأمريكية!

وفى أفغانستان، بعد أحداث سبتمبر، وقبل أن يهدأ تراب الأبراج المنهارة وما تصدع من وزارة الدفاع -البنتاجون-، وقبل أن يبدأ المحقق الأمريكي تحقيقاته، ألصقت التهمة، كما نعلم جميعًا، بالإسلام والمسلمين، بلا دليل أو حتى قرينة. وأعلنت، نتيجة لذلك، الإدارة الأمريكية حربها العجيبة الغريبة ضد ما يسمى «بالإرهاب». وهى حرب غير محددة بزمان أو مكان. واختارت الإدارة أضعف حلقات المجتمع الدولي، وأشدها فقراً، وأكثرها انهاكًا من حرب أو حروب طويلة، لتنفيذ المرحلة الأولى لهذه الحرب، وهى أفغانستان. وتم تدمير أفغانستان وإسقاط نظام طالبان وضرب أفراد تنظيم القاعدة، ثم تعيين حكومة موالية للعدو الغازى. وحتى الآن، لم يحدث الاستقرار المنشود، ولا التنمية الموعودة، ولا الإعمار الضرورى لمادمرته آلة الحرب الأمريكية. كما لم يتم القضاء على طالبان والقاعدة. بل نعلم من وسائل الإعلام المختلفة، رغم التعتيم الشديد، وآلة الإعلام الأمريكية الضخمة، تصاعد عمليات المقاومة ضد القوات الأمريكية وضد قوات حكومة «قرضاى». ولقد بدأت الإدارة الأمريكية تحس بضراوة هذه المقاومة، وتتزايد خسائرها المادية والبشرية، لدرجة استعانتها بقوات من حلف الأطلنطى (الناتو)، بعد «هامشية» قوات التحالف المتعاونة معها -ومنها للأسف، بعض الدول الإسلامية! ولعل سيطرة قوات طالبان على مناطق قبائل «الباشتون» فى الجنوب والشرق، وسيطرة «جنرالات» أفغان مستقلين، غير موالين للحكومة ولا للقوات الأمريكية، على مناطق فى الشمال والغرب، خير دليل على بوادر فشل الغزو الأمريكي لأفغانستان!

ثم كانت المرحلة الثانية لهذه الحرب غير المشروعة، والتى اتسمت بتنفيذ استراتيجية الحرب «الاستباقية»، فكانت الحرب الظالمة ضد العراق، بادعاء تحرير شعبه من الاستبداد الصدامى، وتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها هذا النظام المستبد!

وسقط النظام، وسقطت معه «الدولة» الحديثة فى العراق، تحت تدمير منظم ومقصود من قبل آلة الحرب الأمريكية لكل مظاهر الدولة من هياكل أساسية ومرافق عامة ومدارس، وجامعات، ومستشفيات، ومتاحف،... إلخ، ومن نهب، وسلب منظم، ومقصود للمنشآت العامة، بل الخاصة. وكان لابد للشعب العراقى الأبى أن يقاوم الغازى. وفعلاً بدأت المقاومة، واشتد عودها فى وقت قصير للغاية نسبيًا. واعترفت القوات الغازية بها من حيث تنظيمها وتسليحها وضرباتها. وبعد أن كان يصفها العدو بالعمليات العشوائية، عاد ليؤكد أنها حرب عصابات منظمة، تصل عملياتها اليومية فى المتوسط إلى عشرين عملية!

وتحت وطأة الخسائر المادية والبشرية، لم يجد العدو الغازى مفرًا من قبول ما كان يرفضه بإباء وشمم فى الأيام الأولى بعد الغزو، وهو «تدويل» المسألة العراقية. وأخذت الإدارة الأمريكية تستجدى المساعدة من المجتمع الدولى -كدول فرادى، وتجمعات إقليمية (عربية وأوروبية)، ومنظمة دولية. وهى تحاول الآن أن تحصل على قرار من مجلس الأمن بهذا المعنى، ولدور أكبر للمنظمة الدولية فى الشأن العراقى. وفى الوقت ذاته، تغرى دول العالم المختلفة بإمكانية المشاركة فى «الكعكة» العراقية -بعد أن التهمت معظمها فعلاً من خلال مؤسساتها!- أى فى عملية إعمار العراق!

وليس أمام بوادر الفشل الأمريكى هذه إلا أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية، كقطب عالمى أوحد، إلى دورها «المفروض» كعامل استقرار فى المجتمع العالمى، فتتخلى عن حربها «الإرهابية» وأطماعها «الإمبراطورية» وتحترم استقلال وسيادة دول العالم، وتكف عن تهديد السعودية، وسوريا، وإيران، وتقوم عملاً لا قولاً برعاية السلام العالمى. فهل تفعل؟ أشك تمامًا فى ذلك! فطالما يتحكم اللوبى الصهيونى فى الإدارات الأمريكية، وهذه الإدارة بالذات، من خلال انتخابات

الرئاسـة، لا أمل فى تغيـير قـريب. .منظور. وهنا، يأتى دور الأمة لكى تـفرض إرادتها، وتحصل على احترام يليق بهويتها، ومكانتها من المجتمع الدولى.

ويتحقق ذلك، يقينًا، بالعودة الصحيـحة والكاملة إلى «صحيح» إسلامها، إلى جوهر هويتها، ومن ثم تتصالح مع شعوبها فى إطار هذه العودة. وتتأسى بزعيمها وقائدها ونبـيها ﷺ، وتردد -بقلـب مفعم بالإيمان- دعـاءه ﷺ فى محنته قـبيل الإسراء والمعراج، فـيقول: «اللهم إليك أشكو ضعف قـوتى، وهوانى على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين وأنت ربى، إلى مـن تكلنى: إلى بعيد يتجهمنى، أم عدو ملكتـه أمرى؟ إن لم يكن بك علىَّ غـضب فلا أبالى، ولكن عافـيتك أوسع لى، اللهم إنى أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلحُ عليه أمر الدنيا، والآخرة من أن ينزل بى غضبك، أو يحل بى سخطُك، لك العتبى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله». ولتعى أمـتنا قول الحق تبـارك وتعالى: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠].

***

[١٠] «أمركة» أم «عالمية» العولمة فى «كانكون»(*)

لقد شهدت العقود الأخيرة مستويات غير مسبوقة من «العولمة»، حيث نمت المعاملات والتدفقات المالية والمعلومات؛ بل المفاهيم والسلوكيات بين الدول، بأحجام ومعدلات، ودرجات تنميط، لم يشهدها تاريخ العالم من قبل. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة خطف هذه الظاهرة، وتسخيرها لخدمة مصالحها لفرض هيمنتها النهائية على العالم، وسيطرتها على مقدراته، ونهب ثرواته، وبالذات الجزء «النامى» منه، أى مجموعة الدول النامية.

ومن ثم، تعمل الدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على «التحكم» شبه التام فى الاقتصاد العالمى، من خلال حيازتها على نصيب الأسد فى التجارة العالمية، وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر -عطاءً وأخذًا- والائتمان الدولى، والمعلومات، والمعرفة التكنولوجية، وبراءات الاختراع (٩٧٪ من مجمل عددها فى عالم اليوم)، ووسائل ووسائط، وسبل المواصلات، والاتصالات؛ ومن خلال تحكمها فى معظم الشركات متعدية الجنسية أو عابرة القارات (٩٠٪ من مجمل عددها)، عبر تملك رءوس أموالها وتوجيه استثماراتها. وهذه الشركات، بدورها، تسيطر فعلاً على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية، وتتحكم فى ثلثى المنتجات فى التجارة العالمية، وتسهم بالنصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية فى العالم. وفى ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات - حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٥٪ من مجموع الاتصالات العالمية - ماتت المسافات، وتحول العالم إلى «قرية كونية» واحدة.

وبالرغم من تنظير «فوكو ياما» بفكرة «نهاية التاريخ»، و«هنتنجتون» بفكرة «صراع الحضارات»، للعولمة، لتوكيد سيادة النموذج الأمريكى - الغربى، أى «الليبرالية الجديدة» فى السياسة، والاقتصاد، والثقافة، أى «أمركة» العولمة، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتى، يتعين التشديد على أن العولمة، فى واقع الأمر، تعد

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٩ من اكتوبر ٢٠٠٣م.

مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم. فليست، كما يرى البعض، العولمة هي الأمركة. فبينما تعد العولمة «عملية» تطور، فإن الأمركة تعتبر «إحدى» الطرق - وليست الطريقة الوحيدة، وبالقطع ليست الأفضل - لإدارة هذه العملية.

ولكن، مع هيمنة القطب الأوحد على العالم وسيطرته على النظام العالمي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية، ومازالت تعمل، بتفرد وتصميم وإصرار، على «قولبة» العالم وفقًا للنمط الأمريكي - الغربي للحياة، ومن ثم تضمن اتساع وانفتاح الأسواق والمجتمعات أمام منتجاتها وأفكارها، بشكل يفضي إلى تحقيق مصالحها بخاصة، ومصالح الغرب بعامة، بغض النظر عن بقية دول العالم، الفقيرة أصلاً والمهمشة دومًا. أي أنها تريد، وتعمل على «أمركة العولمة».

وبالقطع، مصطلح «أمركة العولمة» بهذا التحديد لا يعني «عالمية العولمة». فأمركة العولمة مطمع جشع، ومطمح غير مشروع، وإرادة أمريكية عاتية لاختراق الآخر، واستلاب خصوصيته، ونهب ثرواته، والتجاوز، بل القفز المتعمد، على كل القواسم المشتركة بين الناس. بينما «عالمية العولمة» تقوم على ديمقراطية «إدارة العولمة»، ومبدأ المساواة بين جميع المجتمعات، وتواصل الحضارات، واحترام الخصوصيات، والالتزام بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية. إنها تمثل طموحًا مشروعًا للتعاون البنّاء والاعتماد المتبادل، والنفع المشترك، من خلال حوار وتلاقح وتكامل لخير البشرية جمعاء.

ومن ثم، ما يطلبه «الجنوب»، أي الدول النامية، ويطالب به، هو: «عالمية العولمة» أو «دمقرطة العولمة»، على أساس من الحق، والعدل، والمساواة، والتعاون وحب الإنسان للإنسان؛ وليس «أمركة العولمة» أو «احتكار العولمة» على أساس الهيمنة، والسيطرة، والاستلاب، والكراهية.

وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وأمام الصيغة الأمريكية السائدة للعولمة، ومؤسساتها الرقابية، بل التأديبية (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، ووكالات التقييم والتصنيف الدولية - وعلى رأسها ستاندرد آند بورز، وموديز، وأبيكا)، والتى تدير أسواق المال العالمية، وتتحكم فى تدفقات الاستثمار عبر العالم، لا تملك دول الجنوب إلا دعم وتقوية «الإقليمية»، ومساندة وتنمية منظمات المجتمع المدنى، حتى يمكن أن تؤثر فى مسيرة وإدارة «عملية» العولمة، بحيث تصبح أكثر ديمقراطية وإيجابية عما هى عليه الآن، أى تصبح حقًا وفعلاً «عالمية».

والإقليمية كما أكدت منظمة التجارة العالمية نفسها، لا تشكل خطراً على عملية العولمة، بل العكس، تمثل بعداً هامًا فى تطويرها، والحد من سلبياتها، من خلال تدعيم قدرات الدول الأعضاء التنافسية، والتفاوضية على المستوى الدولى. كما أن منظمات المجتمع المدنى يمكن أن تقوم بمحاولات «ضغط» لتعديل القواعد وإصلاح المؤسسات التى تدير عملية العولمة، بل العمل على إحداث تغييرات أساسية فى صالح دمقرطة العملية نفسها، وتخليصها من الهيمنة الأمريكية الغربية.

ولعل الموقف الصلب، إن لم يكن الانتصار، لمجموعة الدول النامية فى الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من «سياتل» وحتى «كانكون» خير دليل وخير بداية فى هذا الاتجاه. ففشل اجتماع «كانكون» بالمكسيك يرجع بالأساس إلى إصرار الدول المتقدمة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، اتساقًا مع مصالحها غير المشروعة، والقائمة على أبشع صور الاستغلال للدول النامية، ونهب ثرواتها وإمكاناتها، على عدم الوفاء بالتزاماتها، وتعهداتها المنصوص عليها فى اتفاقيات تحرير التجارة (دورة أورجواى). ويتضح ذلك جليًا فيما يتعلق بدعم المنتجات الزراعية والصادرات الزراعية للدول المتقدمة (الذى وصل إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويًا)، وتطبيق نظام الحصص والقيود الكمية والضرائب الجمركية بالغة الارتفاع على الصادرات الزراعية للدول النامية، مما يمنع نفاذها عملاً إلى أسواق الدول المتقدمة. وهذا، يصطدم مباشرة مع شعار «حرية التجارة والمنافسة»، ويضر ضرراً بالغًا بالمصالح المشروعة لغالبية سكان العالم (١٤٦ دولة نامية، تمثل أكثر من

٨٠٪ من سكان العالم). وهنا، تأتى أهمية وضرورة جماعات الضغط من منظمات المجتمع المدنى - فى الدول المتقدمة والنامية على السواء - وتظاهراتها أمام هذه الاجتماعات من سياتل وحتى كانكون.

فهل تستمر مجموعة الدول النامية -ومنها الإسلامية - على تمسكها بحقوقها ومصالحها المشروعة، وتدعم وتقوى تكتلها أمام التكتل الأمريكى - الغربى، ومن ثم تنمى «دمقرطة» العولمة، وتزيد من «عالميتها» لخيرها ولخير البشرية جمعاء؟ ندعو الله أن يتحقق ذلك. . ولنتذكر جميعًا قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

***

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية:
ضرورة دعم الانتفاضة أمام محاولات التصفية

❁❁❁

[١] تدعيماً لانتفاضة الأقصى: الحد الأدنى.. حرب اقتصادية فى ظل غياب مؤقت لمجابهة عسكرية.

[٢] حقيقة القضية.

[٣] أفغنة القضية.

[٤] إصلاح للسلطة أم تصفية للقضية؟

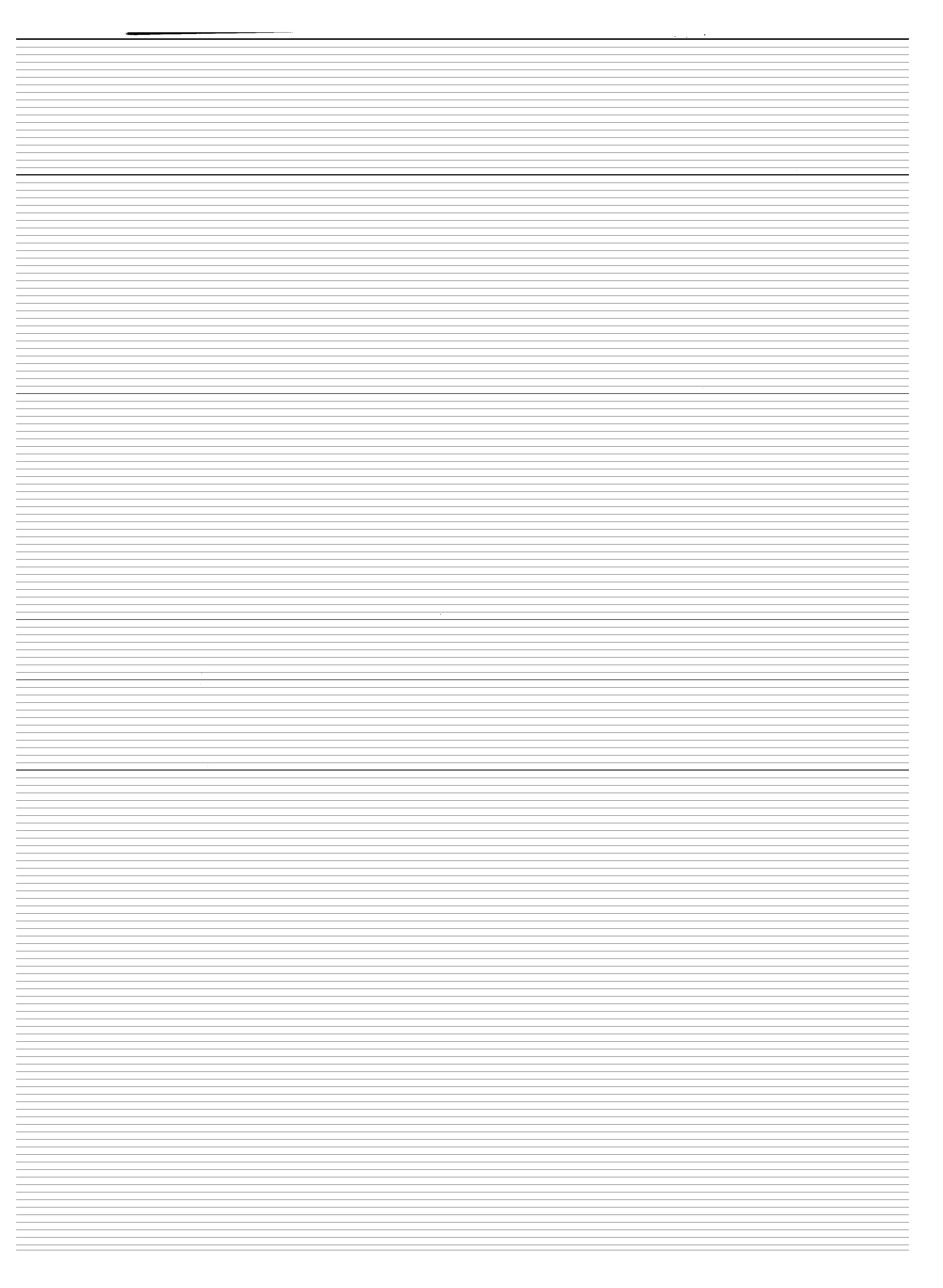
[٥] تهجير قسرى أم دويلة كانتونية؟

[٦] بيان تأسيسى للجنة هامة.

[٧] الخطاب الجريمة.

[٨] استمرار الإجرام الشارونى.

[٩] الأرصدة السعودية وفقه المقاطعة.



تقديم

بعد التوكيد على حقيقة أن القضية الفلسطينية هى قضية الأمة العربية والإسلامية، وأن الفلسطينيين هم أصحاب الحق الأصيل فى كل أرض فلسطين، يعرض هذا الفصل - من خلال تسع مقالات - لما يهدف إليه العدوان الصهيونى الإجرامى اليومى من تهجير قسرى، وتصفية نهائية من خلال قتل، واغتيال، وتشريد وتدمير وإبادة لكل مظاهر الحياة. وفى ظل هذا الإجرام الوحشى المستمر، والدعم الكامل والانحياز السافر من الإدارة الأمريكية، لا خيار سوى دعم الانتفاضة الباسلة، والمقاومة المشروعة لشعبنا الفلسطينى. وفى ظل عجز الأنظمة العربية وصمت الأنظمة الإسلامية، كمظهر من مظاهر «تخلف» الأمة، لا خيار أمام الشعوب العربية، والإسلامية سوى تكثيف الدعم المالى بخاصة، والمادى بعامة للانتفاضة، وتفعيل سلاح المقاطعة، حتى يحس ويلمس العدو الأمريكى الصهيونى أننا جادون فى الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا وكرامتنا.

وعليه، يشمل هذا الفصل المقالات التالية:

(١) تدعيمًا لانتفاضة الأقصى: الحد الأدنى.. حرب اقتصادية فى ظل غياب مؤقت لمجابهة عسكرية.

(٢) حقيقة القضية.

(٣) أفغنة القضية.

(٤) إصلاح السلطة أم تصفية القضية؟

(٥) تهجير قسرى أم دويلة كانتونية؟

(٦) بيان تأسيسى للجنة هامة.

(٧) الخطاب الجريمة.

(٨) استمرار الإجرام الشارونى.

(٩) الأرصدة السعودية وفقه المقاطعة.

[١] تدعيمًا لانتفاضة الأقصى: الحد الأدنى.. حرب اقتصادية فى ظل غياب مؤقت لمجابهة عسكرية(*)

لا أحد فى أمتنا العربية والإسلامية - أو فى بقية دول العالم - ينكر الخطورة القصوى، والخطر الداهم للوضع الراهن فى فلسطين المحتلة، ويستنكر ما يتعرض له أبناؤنا - شباب وأطفال الانتفاضة - من وحشية، وبربرية، وهمجية لا نظير لها فى تاريخ الإنسانية، هناك. ولا أحد يستطيع أن يجبر الأنظمة العربية والإسلامية - فى ظل هذا الهوان - أن تغامر بالدفاع العسكرى عن الأرض، والعرض، والمجازر الدائرة الآن فى جزء عزيز من شعبنا العربى.. قبل حسابات دقيقة، وتجهيزات أكثر دقة رغم توافر الإمكانات.

وفى الوقت نفسه، لا أحد يستطيع أن يقبل الذل القائم، والإذلال المستمر لشعبنا هناك، ولا يقبل الإهانة المتعمدة، والتدنيس الوقح لمقدساتنا فى هذه الأرض المباركة. ولا أحد يستطيع أن يقر بالوضع السلبى، ولا أقول المخزى، الذى تعيشه الأمة كأنظمة حيال ما يحدث، أو يسلم بهرولة البعض إلى استجداء «الحل» من الآخر.. أو تخفيف التوتر فى المنطقة - والذى يعنى القتل العمد لأبنائنا - من المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) أو منظمة إقليمية كالاتحاد الأوروبى - أو من أى من مؤسساتيهما.

ومن ثم، لابد من حد أدنى ممكن، ومطلوب لترجمة غضب الشعوب العربية والإسلامية، ولمعالجة ما تحس به من قهر وهوان أمام مجزرة الأقصى، ومذبحة كنتونات الحكم المدنى الفلسطينى. وهذا يتم - فى تقديرى - على صعيدين:

الأول: دعم فورى وجاد للسلطة الفلسطينية، ومنظمتى حماس، والجهاد - وكذلك حزب الله - بالمال والعتاد والسلاح.. إن لم يكن بالمقاتلين راغبى التطوع، وما أكثرهم.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٩ من أكتوبر ٢٠٠٠م.

والثانى: وهو موضوع هذه السطور.. ويتمثل فى خنق فعلى لاقتصاد هذا العدو المتغطرس، وهذا فعلاً ما سيوجعه، وتهديد حقيقى للمصالح الحيوية لمن يدعمه من شركات - خاصة المتعدية الجنسيات - أو حكومات.

وأبدأ بالتشديد على أننا لا ننادى بالانعزال عن العالم، وعدم التعامل مع بقية دوله، فنحن -كما نعلم جميعًا- نعيش عصر «الاعتماد المتبادل» شريطة أن يكون اعتماد «الند للند»، وليس اعتماد «التابع للمتبوع». كما أننا نعيش عصر «القرية الكونية» الصغيرة والواحدة، فى ظل ثورة المعلومات، والاتصالات. كما نعيش أخيراً عصر «العولمة الشرسة»، والتى تريد أن تفرض قسراً نموذجًا حضاريًا بعامة، واقتصاديًا بخاصة على العالم بأسره بغض النظر عن خصوصياته. وهذا النموذج هو النموذج الغربى تأدبًا.. والأمريكى حقيقة. كما أننا من خلال اتفاقيات «الجات» - التى وقّعنا عليها - وفى ظل ثالوث المؤسسات الدولية - البنك والصندوق ومنظمة التجارة - ليس أمامنا خيار سوى التعامل وفقًا لهذه الاتفاقيات، واحترام شروطها.. إيمانًا بشرعية دولية «مفروضة». ولكن، فى الوقت نفسه، لسنا مجبرين أن نعانى من سلبياتها.. دون الاستفادة من إيجابياتها.

* إذن، فى ظل هذه المحددات الدولية التى علينا أن نحترم توقيعنا عليها، يمكن وبتأثير موجع وفاعل أن ندير سلاحنا الاقتصادى، ونوجهه فى مقتل لقلب العدو الصهيونى الوحشى السلوك، البربرى التعامل، الهمجى التصرف، ناقض العهود والحاقد على الشعوب، بل، لا أغالى إذا قلت، على الإنسانية.

ونقطة البداية فى هذه المجابهة تتطلب أن أشير إلى أمرين هامين، هما:

الأول: أن آخر مؤتمر للقمة العربية (عام ١٩٩٦م) اتخذ قرارين هامين: أحدهما استراتيجى، اعتمد بمقتضاه «خيار السلام»، والآخر تكتيكى، التزم وفقًا له بدء عملية التطبيع مع العدو الصهيونى، والبدء فى إنهاء عملية المقاطعة له، على أن تتم العمليتان تدريجيًا مع تقدم العدو فى خطوات عملية السلام. وفحوى هذا الأمر أننا اخترنا السلام طريقًا وحيدًا لعلاقتنا مع العدو. أى أننا أسقطنا «نهائيا» خيار الحرب من حساباتنا. وأكدنا ذلك بالقول «أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م هى آخر

الحروب»! هذا، مع الأخذ فى الاعتبار أن جميع الخيارات مفتوحة أمام العدو، وعلى رأسها خيار الحرب الذى يهدد به دائمًا، ويمارسه الآن على الأرض الفلسطينية. ويرتبط بذلك، وليس بعيدًا عنه أبدًا، ما يدجج به ترسانته الحربية من أسلحة غير تقليدية - نووية وبيولوجية وكيماوية-.

والثانى: أننا جميعًا سمعنا ما قاله مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن تعليقًا على موقفه من القرار الخاص بإدانة «الإسراف» فى استخدام القوة المسلحة فى أحداث الأقصى التى بدأت منذ أيام وحتى الآن. إذ قال أن موقفه الرافض للصيغة الأولى للقرار ثم امتناعه عن التصويت على الصيغة «المهذبة» لهذا القرار أملته «المصلحة القومية» الأمريكية فى المنطقة.

وعليه، فالقضية الآن تدور حول المصلحة القومية الأمريكية التى تطلبت، ومازالت تتطلب، انحيازًا واضحًا وكاملاً، بل حماية شاملة وكاملة للعدو وللعدوان الصهيونى، وحتى نتفهم بشكل مباشر وصريح مسألة المصلحة، يتعين توكيد حقيقة أن صراع هذا القرن سيكون فى مجال «الاقتصاد» أساسًا. بل لقد حلت استراتيجية «الاقتصاد السياسى» محل استراتيجية «الجغرافيا السياسية». ومن ثم، حلَّ غزو الأسواق بالمنتجات الاقتصادية محل غزو الأراضى بالصواريخ والدبابات والطائرات. والمثال الواضح أمامنا ما حدث لدول جنوب شرق آسيا. كما أن الاستثناء الواضح لهذا التحول يتمثل فى الحروب العسكرية «الصغيرة»، الموجهة أساسًا لأراضى إسلامية فى فلسطين، وكشمير، وكوسوفو، والبوسنة والهرسك.. مرورًا بحربىّ الخليج، جزئيًا بهدف استمرار فتح أسواق لمنتجات الصناعات الحربية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا.

كما أن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاقتصادى، ومن ثم الرفاهة الاقتصادية، تعتمد أساسًا على المواد الخام الاستراتيجية من سلع زراعية، ومعادن، ومواد طاقة، وعلى رأسها.. البترول من ناحية، وعلى الأسواق، أو منافذ تصريف المنتجات النهائية من ناحية أخرى.

واستنادًا على ذلك، تتمثل المصلحة القومية الأمريكية، وتبعًا لها مصلحة العدو الصهيونى فى: المواد الخام، وعلى رأسها النفط، والغاز، والأسواق لتصريف

المنتجات النهائية. وهنا، تتمثل المواجهة الاقتصادية التى يتعين القيام بها فوراً وبصورة شاملة على المستوى الشعبى، ثم تحديدها بدقة تشغيلية فى اجتماع القمة القادم -هذا الشهر-، فيما يلى:

أولاً: وقف كامل للتطبيع:

ويتم ذلك من خلال أن يرفض كل فرد فى أمتنا أن يشترى أية سلعة أو خدمة امريكية أو إسرائيلية - علماً بأن السلعة التى لا يوجد عليها بلد المنشأ أو موطن الصنع تكون عادةً إسرائيلية. فدعنا نلفظ ثقافة الكوكلة والماكدونالدز والمكابرجر والكنتاكى والبتزا والجينز. ونعود إلى سلعنا، ومنتجاتنا الوطنية. ولنثق تماماً أن فى هذا التحول خير لنا ولاقتصادنا، ومساهمة إيجابية لدفع عملية تنمية اقتصادنا، ولاعتمادنا على مواردنا الذاتية أساساً.

وعلى مستوى الحكومات، على مؤتمر القمة القادم أن يتخذ من القرارات العملية فى هذا الاتجاه ما يشفى غليل أبناء هذه الأمة، ويثلج صدور مواطنينا، بأن يصدر قراراً واضحاً بإلغاء -وليس فقط وقف- عملية التطبيع سواء أكان حكومياً أو مؤسسياً أو فردياً، وأن يوقف القروض الأجنبية كوسيلة للتمويل فى الدول ذات العجز، ويستعيض عنها بالمشاركات التمويلية من الدول ذات الفائض الاستثمارى فى المجموعة العربية، والإسلامية، وأن يعمل القادة على تنفيذ حقيقى، وكامل وشامل للسوق العربية المشتركة، كبداية للسوق الإسلامية المشتركة، ولدينا كافة مقومات نجاح السوقين - المادية والمعنوية (مقارنة بالسوق الأوروبية المشتركة، والتى بدأت بعد التفكير فى السوق العربية المشتركة)- وليتيقن القادة أن هذه السوق العربية هى أساس وحدة اقتصادية عربية حقيقية، تقوم لمصلحة كل أطرافها وخيرهم، وتقطع على العدو الصهيونى طريقه، وتبدد حلمه فى السيطرة على المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية. كما يتعين على القمة العمل على وقف كل أنواع الشراكات الأوروبية، والأمريكية، لأنها تعنى فى النهاية فتح أسواقنا لمنتجاتهم دون أية حماية لصناعاتنا، ولاقتصادنا. ومن ثم، سيواجه اقتصادنا باستعمار أى استخراب أشد شراسة بكثير من استعمار، أو استخراب القرن التاسع عشر.

وفى الوقت نفسه، لا ندعو للانغلاق. ولكن نتعامل مع الآخر على أساس مصلحى بحت، ووفقًا لمعاملة الند للند. وفى هذا الصدد، لابد من إعادة ترتيب بيتنا الاقتصادى من الداخل. وأولى الخطوات الهامة لهذا الترتيب أن نعطى اهتمامًا مناسبًا لعملية التحديث ونولى أهمية خاصة للتطور الفنى والتكنولوجى والمعلوماتى. والعنصر المشجع فى هذه الخطوة يتمثل فيما لدينا من قاعدة علمية واسعة، خاصة بعد أن عادت العراق - نتيجة إلحاح شعبى صادق ومستمر - لكى تمارس دورها الهام فى الفعاليات العربية.

ثانيًا: تسعير عادل لمنتجاتنا

فنحن أساسًا دول منتجة للمواد الخام والأولية، وبالذات المعادن والبترول والمنتجات الزراعية. وأسعار هذه المنتجات منخفضة نسبيًا، وفى انخفاض مستمر، وبالذات البترول الذى يعد بمثابة شريان الحياة للاقتصاديات المتقدمة. وكما نعلم يتحدد سعر البترول ليس وفقًا لقوى السوق (أى العرض والطلب)، وإنما على أساس ضغوط سياسية.

ولعلنا نتذكر ما حدث أخيرًا عندما تعدَّى سعر البرميل الـ ٣٥ دولار، كيف تدخل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، راعى فلسفة اقتصاد السوق، طالبًا، إن لم يكن آمرًا، بزيادة الإنتاج. وأذعنت الدول المنتجة للمطلب الأمريكى. وفعلاً انخفض سعر البرميل إلى أقل من ثلاثين دولارًا (قبل أحداث الأقصى). فى حين أن السعر الاقتصادى أعلى من ذلك بكثير، خاصةً إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن المنتجات المتولدة عنه والصناعات القائمة عليه (البتروكيماويات) تعطى عائدًا أعلى بكثير من تصديره خامًا.

وهنا، وقفة هامة تتعلق بهذا السلاح. فكلنا يعلم كيف لعب دورًا محوريًا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م. وكلنا يقدر حتى الآن الوقفة الصلبة، والشجاعة للمغفور له بإذن الله جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز. فبالقطع، أى ثروة.. وأى مال يهون أمام كرامة شعب، ومستقبل أمة، ومن ثم، يتعين استخدام هذا السلاح، حتى ولو أوقفنا ضخه، أو على الأقل هددنا بخفض واضح فى الإنتاج.. أو وقف الضخ، حتى يحس الآخر أننا جادون فى الذود عن أرضنا وعن عرضنا وعن شعوبنا.

وأخيرًا، كم يتمنى المواطن العربى المسلم أن يتخذ القادة فى اجتماعهم التاريخى القادم.. قرارًا استراتيجيًا.. يلغى القرار السابق لمؤتمر القمة السابق، تماشيًا مع طبيعة الأشياء والفطرة الإنسانية. وليكن أننا رغم اعتمادنا للسلام كخيار استراتيجى، فإن هذا لا يلغى أبدًا خيار الحرب كدفاع عن النفس، ودفاع عن الحق ودفاع عن الأرض، ودفاع عن العرض. ويلحق بهذا القرار قرار ثان مؤداه أنه بالرغم من توقيعنا على اتفاقية حظر الأسلحة النووية، ورغبتنا الأكيدة -عن إيمان- بأن المستقبل المأمول لهذه المنطقة يتطلب خلوها من أسلحة الدمار الشامل، فإن إصرار العدو الصهيونى على تملك هذه الأسلحة، وغض الطرف من قبل الدول النووية الكبرى عن هذه الحقيقة، يجعلنا نفكر تفكيرًا جادًا فى انسحابنا من هذه الاتفاقية حفاظًا على كرامتنا، وحفاظًا على مصالحنا، إذا لم يسارع العدو فى تدمير ما لديه من أسلحة تحت إشراف دولى، أسوة بما حدث للعراق الشقيق.

وفى النهاية، لنتسلح بهويتنا، ولنؤمن بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله سبحانه: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وأخيرًا قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٣٨].

***

[٢] حقيقة القضية(*)

بعد حرب العاشر من رمضان (١٣٩٣هـ) - السادس من أكتوبر (١٩٧٣م) - نتيجة التدخل السافر للقوات الأمريكية، استجابةً لصرخة «جولدا مائير» رئيسة وزراء الكيان الصهيوني في ذلك الوقت، اعتمدت الأنظمة العربية: السلام خياراً إستراتيجيًا. ومن ثم، اعتبرت هذه الأنظمة حرب رمضان آخر الحروب. وأخذت في نشر «ثقافة السلام» منذ اتفاقيات كامب ديفيد، مروراً بمؤتمر مدريد (بعد حرب الخليج الثانية)، ثم أوسلو، فواي ريفر، ثم طابا، وأخيراً ترتيبات ميتشل وتينت وزيني، حتى مؤتمر قمة بيروت، حيث أقرت «مبادرة السلام» العامة.

حدث هذا، وما زال يحدث، في الجانب العربي، بينما ظل العدو الصهيوني متمسكًا بعدوانيته - منذ العقد الثاني من القرن الماضي - غير ملتزم بأي اتفاقيات أو تعهدات أو قيم أو مبادئ، أو «خيار وحيد»!، معتمداً «ثقافة العدوان» والحرب وسيلة لتحقيق أهدافه غير المشروعة، وأسلوبًا لفرض إرادته العدوانية المجرمة، وطريقًا لاغتصاب أرض ليست من حقه. واتساقًا مع هذا المنهج، كان رد «شارون» على المبادرة العربية. فبعد رفضها، قام بحربه الإجرامية الشاملة ضد شعبنا في فلسطين. فعاثت قواته في الأرض قتلاً وذبحًا، واغتصابًا، وإهانة، وحرقًا وتجريفًا، وتدميراً وإبادة.

ثم كانت قمة «شرم الشيخ» الأخيرة، التي أكدت «خيار السلام»، وتمسكت «بمبادرة السلام»، وأدانت «كافة أشكال» العنف كمطلب أمريكي مباشر. وعليه، ساوت بين الحق، والباطل، وبين الدفاع المشروع عن الأرض، والعرض، والاعتداء الغاشم عليهما، وبين مقاومة المعتدي، والإرهاب السافر. فكان رد العدو الصهيوني - كعادته - أن رفض حزب الليكود بأغلبية تقرب من الإجماع مسألة أو «وعد» الدولة أو «الدويلة» الفلسطينية. مع استمرار «شارون» في عدوانه الإجرامي اليومي على شعبنا في فلسطين، أعلن «كرجل سلام» - وفقًا لوصف

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٦ من يونيو ٢٠٠٢م.

قرينه «بوش» - عن «مؤتمر سلام»، يحدد «هو» من سيحضر وشروط الحضور، دون أى التزام مسبق بشىء من قبله، وذلك بعد مساومات مهينة، وتنازلات مشينة، وتفريطات غير مسبوقة، لفك الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية، وعن كنيسة المهد!

إذًا، أمام مبادرة السلام كان الاعتداء الصهيونى، وأمام مبادرة شرم الشيخ كان استمرار هذا الاعتداء، والإذلال للسلطة الفلسطينية، والتنصل من كل الوعود والعهود. ومن وراء هذا الصلف الصهيونى وإجرامه - بل من قبله - التخطيط والدعم والمساندة بالمال والسلاح والفيتو، والتصريحات الأمريكية، باستكبار وتصميم منقطعى النظير دون مواربة، أو استحياء، أو دبلوماسية. وكأن هذه «البلطجة» إجراءات مشروعة، تبررها - فى نظرهم - أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فى إطار «الحرب ضد الإرهاب»!

فهل تفيق أنظمتنا العربية والإسلامية إلى حقيقة الوضع؟ وهل هناك إمكانية أن تخرج من حالة «العجز المشين» التى تعيشها؟ وهل تعى فعلاً حقيقة القضية؟ فالصراع الذى فُرض علينا ليس حقيقة صراعًا فلسطينيًا - صهيونيًا. وليس بالقطع صراعًا عربيًا - صهيونيًا. وإنما هو صراع عقدى بالأساس بين الوجود الإسلامى من ناحية، والوجود الصليبى الصهيونى من ناحية أخرى، فالقضية حقيقةً هى قضية تحرير أرض «إسلامية» من أيدى مغتصبيها، تحرير كامل التراب الفلسطينى، تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

ويتم ذلك - يقينًا وإيمانًا، وعملاً وفعلاً - مهما تجبرت قوى العدوان، ومهما استكبرت قوى الظلم، ومهما انتشت قوى الطاغوت - من خلال الاستخدام الأكفأ لإمكانات الأمة البشرية، والمالية، والمادية، والمعرفية، والإعداد الأكثر كفاءة - بعون الله وتوفيقه - سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وتكنولوجيًا، ومعلوماتيًا، وعسكريًا وحربيًا. وذلك تنفيذًا لأمر الخالق تبارك وتعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ...﴾ [الأنفال: ٦٠]، للقيام بفريضة الجهاد، ذروة سنام الإسلام، والفريضة الماضية إلى يوم القيامة. وهذا الإعداد والتنفيذ ليسا دعمًا

لشعبنا فى فلسطين فى حربه الجهادية الاستشهادية فحسب، وإنما أيضًا ذودًا عن مقدساتنا ومعتقداتنا، وذودًا عن وجودنا قبل حدودنا، وحماية لأمننا القومى «الإسلامى». فلنقم بهذا الإعداد والتنفيذ دون التفات إلى مطالب المعتدين، ودون التفات إلى ضغوط المستكبرين، ودون التفات إلى انتهازية المنهزمين، ودون التفات إلى عجز العاجزين!

فمع استمرار ودعم الانتفاضة بكل ما نستطيع -كحرب تحرير جهادية مشروعة- لندعو أنظمتنا لمجابهة آتية لا ريب فيها، ولنحثها لتستجيب لنبض شعوبها، ولنتذكر قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله سبحانه: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوابة: ٤١]، وقوله جل وعلا: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤]، وقوله جل من قائل: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

***

[٣] أفغنة القضية(*)

منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر - والتى لم يعرف فاعلها الحقيقى - وحتى الآن، يحاول «شارون» أن يستنسخ فى هجمته الشرسة، والإجرامية ضد شعبنا فى فلسطين نموذج الحرب الظالمة، والإجرامية التى قادتها، ومازالت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد شعبنا فى أفغانستان، معتبراً أن الحالتين «حرب ضد الإرهاب». ونجح فى إقناع الإدارة الأمريكية، والتى كانت مستعدة أصلاً للإقتناع طوعًا أو كرهًا، إن لم تكن مخططة أصيلة لهذه الهجمة، بالتماثل بين الحالتين من حيث ظروف، وطبيعة الحرب، وظروف ومعتقدات العدو، والأسلحة المستخدمة، والأهداف والنتائج. ولعل أدلة النجاح تتمثل فى تأييد الإدارة «الكامل» لكل ما يقوله، ويفعله «شارون» - رجل السلام من وجهة نظرها - والدعم الكامل - ماديًا ودبلوماسيًا - لعملياته الإجرامية، وتبريرها بأنها دفاع مشروع عن النفس، واعتبار حركات، ومنظمات المقاومة المشروعة «تنظيمات إرهابية»! فبعد مشاورات منظمة ومحددة، إن لم يكن تخطيط تفصيلى مشترك، مع الإدارة الأمريكية، وبعد مباركة واضحة، ودعم علنى من هذه الإدارة للعدو الصهيونى - بالمال، والسلاح، والفيتو والتصريحات-، اعتمد «شارون» كل مفردات الحرب الأمريكية ضد شعبنا فى أفغانستان. فاعتبر عملياته الإجرامية: حربًا ضد «الإرهاب» دون تعريف واضح ومحدد للإرهاب سوى كل عمل يمس أو يضر المصالح، والمخططات «الشارونية». كما وصف هذه العمليات بأنها «غير تقليدية» ، ولا تحدها حدود زمنية أو جغرافية. واستخدم فيها أحدث أسلحة الدمار، والتدمير الأمريكية، ليس بهدف ضرب البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، والقضاء على كل أشكال المقاومة فحسب، وإنما بهدف العمل على إخلاء الأرض من أصحابها كمرحلة ضرورية - فى تصوره- لتصفية القضية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٣ من يونيو٢٠٠٢م.

وبلغ التأييد الأمريكى الواضح، والفاضح مداه، بضغط منظم، ومتزايد على السلطة، أو ما بقى منها، مما أدى إلى إعلان رئيسها إدانته للإرهاب. وهذا الإعلان المهين لم يكن كافيًا لإرضاء الحلف الأمريكى الصهيونى، والذى طالب بصفاقة لا توصف، بضرورة أن يقترن القول بالعمل. وامتد هذا الضغط الفج إلى الدول العربية فيما يشبه الأمر لها ببذل المزيد من الجهد من أجل مكافحة الإرهاب الفلسطينى، أى ما يقوم به الشعب الفلسطينى من مقاومة مشروعة - فى كل الأعراف، والمواثيق التى عرفتها البشرية - فى مواجهة إبادة منظمة لوجوده أصلاً. وأفرز هذا الضغط إدانة «مؤتمر شرم الشيخ» الأخير لكافة أشكال «العنف»، أى بما فى ذلك المقاومة المشروعة.

وعليه، بلغ «العجز» العربى المهين، والمشين مداه، وبتمسك لا معنى له - فى هذه الظروف - بخيار سلام لا وجود له، ومبادرة سلام لا يقابلها إلا ممارسات حربية إجرامية بصورة يومية من قبل العدو الصهيونى.. فى ظل صمت إسلامى عجيب، وغريب، وشبه صمت دولى مريب!

وكما أعلنت الإدارة الأمريكية أن المرحلة «الأولى» لحربها ضد الإرهاب قد انتهت بتحقيق أهدافها بانتصار قوات التحالف، وهزيمة «العدو» -وفقًا لادعاءاتها- وتعيين حكومة عميلة لها، تصور «شارون»، هو الآخر، بعد ما يقرب من شهرين من اجتياح قواته لمدن، وقرى الضفة، وإهلاكها المروع للحرث والنسل، بل كل مظاهر الحياة، تصور أنه حقق انتصارًا، اعتبره «أعظم العمليات العسكرية فى تاريخ» الكيان الصهيونى، ثم طالب - نتيجة لذلك - بضرورة إحداث إصلاحات جذرية فى الهيكل التنظيمى، والأمنى للسلطة، وتغيير جذرى فى قيادتها!

ونسى هذا الشارون، أو تناسى، أن السلطة ليست بالقطع «كل» الشعب الفلسطينى. كما نسى أو تناسى أن السلطة - رغم ما لحقها من قتل لبعض أفرادها وتدمير لبنيتها الأساسية - هى فى النهاية جزء لا يتجزأ من شعبنا فى فلسطين. كما أنه بالقطع لم ينس، ولن ينسى أبدًا وقفة شعبنا المجاهد الصابر فى ملحمة جنين وملحمة نابلس وبقية المدن والقرى فى الضفة. كما عليه أن يعلم أن شعبنا فى فلسطين - رجالاً، ونساءً، وأطفالاً - أكدوا أن انتفاضة الأقصى لن تتوقف.

فوقودها لا ينضب أبدًا من إيمان مطلق بنصرة الله -تعالى- للحق، ومن أجساد تواقة للاستشهاد، ومن عمق عربى، وإسلامى لشعوب لا تعرف الهزيمة، بل تؤمن إيمانًا راسخًا بأن نتيجة «الجهاد» لتحرير الأرض «الإسلامية» إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة. كما وعت ببصرها، وبصيرتها حقيقة أن النموذجين الأفغانى والفلسطينى استطاعا - بلا إمكانات مادية، وعسكرية تُذكر - أن يقفا ببسالة، وإقدام أمام أعتى ما أنتجته الترسانة الأمريكية من أسلحة دمار وتدمير. وهذا يعنى أن التمسك بالحق، والإعداد بقدر الاستطاعة مع الإيمان بنصر الله هما العامل الحاسم فى النهاية.. ولعل هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية فى الصومال، ولبنان خير مثال حديث على ذلك، كما لا يغيب عن ذهنها الجمعى مثال أصحاب الأخدود رمز التضحية، وانتصار المبدأ، والعقيدة.

وليعلم الجميع- أصدقاء قبل الأعداء- أن قضيتنا ليست منحصرة فى شخص كائن من كان، ولا فى سلطة تم صلاحها أو إصلاحها، وإنما قضيتنا تتمثل فى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، تحرير كامل التراب الفلسطينى من براثن أعدائنا المغتصبين. وهى بهذا الوضوح، والتحديد قضية قضايا العالم الإسلامى، قضية الإسلام والمسلمين جميعًا. والطريق الوحيد إلى بلوغ النصر على الأعداء هو «الجهاد»، امتثالاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[العنكبوت: ٦٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

***

[٤] إصلاح للسلطة أم تصفية للقضية(*)

لا أحد يستطيع أن يقف أمام دعوة «إصلاح» السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا أحد يستطيع أن ينكر الحاجة الملحة لهذا «الإصلاح» وجدواه العملية وفائدته القصوى فى الإسراع فى تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة لشعبنا فى فلسطين. فهذه الدعوة كانت، وما زالت، مطلبًا فلسطينيًا مطروحًا بقوة منذ فترة ليست بالقصيرة، وبالتأكيد قبل «انتفاضة الأقصى»، لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل بما يتفق ومقتضيات وضرورات المرحلة، وبما يتماشى وطبيعة المواجهة المفروضة - الشاملة والمستمرة - مع العدو الغاشم والغاصب.

ولقد جاءت هذه الدعوة بعد تنامى «ظاهرة» الفساد الإدارى والمالى الذى صاحب تشكيل السلطة، نتيجة محاولة استرضاء بعض العناصر، والقيام ببعض التوازنات، وفى ظل تدفق الأموال الوطنية، والعربية، والدولية لبناء الهياكل الإدارية والأمنية الأساسية للسلطة، مما أدى إلى اعتماد واتباع معايير لا تتسم إلى حد ما بالحيدة والنزاهة، والكفاءة والشفافية.

ولكن، فى الوقت نفسه، لا أحد يقبل أن تكون هذه الدعوة استجابة أو إذعانًا لمطالب صليبية صهيونية، كثمرة لانتصار لم، ولن يتحقق أبدًا على الأرض الفلسطينية الطاهرة لقوات «شارون» البربرية المجرمة أمام الصمود الاستشهادى المعجز لشعبنا فى فلسطين. فهذا القبول أو الإذعان يعنى بالأساس تحقيق «أهدافهم» المتمثلة فى «سحق» المقاومة، والانتفاضة الفلسطينية، وفرض شروط الاستسلام الكامل على قياداتها، هذه الأهداف التى لم يتمكنوا أبدًا من تحقيقها بدباباتهم وجرافاتهم، وطائراتهم، وصواريخهم. وعليه، رغم أهمية وضرورة «الإصلاح» لحشد مزيد من الدعم والمساندة للانتفاضة، وكوسيلة فاعلة لتحقيق أهدافها المشروعة فى الدفاع عن النفس، والمقدسات، وتحرير الأرض، وصيانة العرض، بالقطع لن يقبل أحد أن تكون هذه الدعوة بديلاً عن دعم، واستمرارية الانتفاضة، أو طريقًا «شارونيًا» خبيثًا لإجهاضها.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٠ من يونيو ٢٠٠٢م.

ثم لماذا الطرح الصليبي (الأمريكي) الصهيوني لدعوة الإصلاح كشرط مسبق لاستئناف المسيرة السياسية أو قل: الاستسلامية؟ الإجابة المباشرة على هذا التساؤل أن هذا الطرح هو بهدف صرف الجهود عن دعم، واستمرارية الانتفاضة، والتأثير السلبي القاتل على أولويات شعبنا في فلسطين. وعليه، لا يمكن - رغم وجاهة وضرورة الإصلاح - من حيث المبدأ والواقع، التورط في المشروع الصليبي الصهيوني، في هذا التوقيت بالذات. وهنا، يؤكد الشيخ أحمد ياسين: «.. إن إجراء إصلاحات في الوقت الحالي، يُعَدُّ قفزة على الدماء الفلسطينية التي تستباح كل يوم على يد الاحتلال..».

فشعبنا في فلسطين، رغم حاجته الملحة لإصلاح السلطة، فجَّر الانتفاضة، وما زال مستمرًا في تقديم وقودها من الاستشهاديين، لأنه يؤمن بأن تناقضه الأساسي هو مع الاحتلال الصهيوني وليس مع السلطة. ومع ذلك، ومن أجل ذلك، يطلب ويطالب - منطقيًا بعد إزاحة الاحتلال، وبخطوات تدريجية - بنظام سياسي ديمقراطي نيابي، قائم على تعددية ممثلة لفصائل الشعب المختلفة، أي تتركز السلطات في الشعب عن طريق انتخابه الحر لنواب يمثلونه، ومشاركة شعبية فعَّالة في اتخاذ القرار عبر مؤسسات للحكم «قانونية» أي تخضع في ممارسة أعمالها جميعًا لسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان، و«مقيدة» أي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وتضمن في النهاية إمكانية التداول الطوعي للسلطة. كما يطالب بتنظيم اقتصادي يحد بقدر الإمكان من الفساد المالي ويتيح التمويل اللازم، والمتوازن لإعمار المناطق المختلفة، ولأنشطة الشعب المختلفة وفقًا لأهدافه الوطنية، وأخيرًا، يطلب إعادة ترتيب البيت الأمني بما لا يتنافى مع السلامة الأمنية والأعراف الدولية. فتتعدد الأجهزة الأمنية تعددًا مناسبًا وحميدًا، وليس سرطانيًا، حتى لو شُكلت لهذه الأجهزة جميعًا قيادة مشتركة بعد ذلك.

هذا هو موقف شعبنا في فلسطين من دعوة «الإصلاح». فهي دعوة شاملة ومطلوبة وقديمة، تنبع من احتياجاته الفعلية للإصلاح دعمًا لمسيرته النضالية في تحرير الأرض. أما وجهة النظر الصليبية الصهيونية في الإصلاح المطلوب فتتمثل في شكل للحكم يحد من دور القيادة الحالية، ويسمح لمن ترضى عنهم القوى

الصليبية والصهيونية من الفلسطينيين بأن يتصدروا مائدة المفاوضات، وأن يحتكروا اتخاذ القرار نيابة عن الشعب الفلسطينى. كما تتطلب تنظيمًا اقتصاديًا يمكّن الكيان الصهيونى من مراقبة الإنفاق لمنع وصول الأموال إلى أهل الانتفاضة (أسر الشهداء، أو المصابين، أو استخدامها فى شراء أسلحة)، أو حتى استخدامها فى شراء أسلحة لدعم قدرات الشرطة، بدعوى أن هذا هو أحد أساليب محاربة ما يسميه هذا الكيان بالإرهاب. وأخيرًا، تتطلب على المستوى الأمنى توحيد أجهزة الأمن جميعًا فى جهاز واحد يسهل مراقبته واختراقه، أو حتى استخدامه لضرب الانتفاضة وتحقيق أهدافه الإجرامية.

وعليه، يتضح الفارق الشاسع - شكلاً ومضمونًا- بين النظرتين، نظرة موضوعية ضرورية للإصلاح، وأخرى «شاذة» تريد أن تكرس الاحتلال، وتهدف إلى استمرار العدوان. ومن ثم، نود أن نؤكد ضرورة أن يتم الإصلاح فى الوقت المناسب لشعبنا فى فلسطين، وبالكيفية التى يقررها هذا الشعب المجاهد من خلال حوار وطنى بين جميع الفصائل الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق عام على منهجية معينة، ورؤية محددة حول التنظيم التفصيلى للسلطة، وأولويات برنامج العمل الوطنى فى المستقبل، ووسائل وسبل التنفيذ، بما يكفل مصلحة الشعب الفلسطينى، المنضبطة «بمرجعية فلسطينية خالصة» وقادرة على أن تحاسب الجميع، بكفاءة وشفافية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿ .. **وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ [الأنفال: ٣٠]. ويقول سبحانه: ﴿**أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ**﴾ [الطور: ٤٢].

***

[٥] تهجير قسرى أم دويلة كانتونية؟(*)

لا شك أن الهدف الصهيونى كان، ولا يزال شديد الوضوح. ولا شك أن العمل الدائم والدائب على تحقيقه كان، ولا يزال يسير وفق مخطط شديد الدهاء والانضباط والصرامة. ويتمثل هذا الهدف، وفقًا لإعلان «بازل» عام ١٨٩٧م، فى إقامة «وطن قومى لليهود» على كامل التراب الفلسطينى، وذلك على مرحلتين: الأولى، إقامة كيان صهيونى فوق أرضنا فى فلسطين بعد خمسين عامًا من هذا الإعلان.

والثانية، إقامةالوطن القومى فوق كافة أرضنا الفلسطينية بعد مائة عام. وعليه، لم يدخر العدو الصهيونى جهدًا فى تنفيذ مخططه الإجرامى، فأقام كيانه بعد خمسين عامًا، مغتصبًا أرضنا فى فلسطين، ثم وصل فى غفلة وتهاون، إن لم يكن تواطؤًا، من أنظمتنا العربية، والإسلامية إلى أطراف عالمنا العربى، والإسلامى عن طريق استخدام كافة الأساليب، والوسائل لتحقيق هدفه «غير المشروع»، والمحدد، دون أن يغير منه شيئًا أو يحيد عنه قيد أنملة، مع تجرد كامل من كافة القيم والمبادئ، وحرص شديد على تسليح نفسه بكافة وأحدث أسلحة الدمار والتدمير.

ولقد تطلب هذا التنفيذ ، ولا يزال، ضرورة التهجير القسرى لأصحاب الأرض منها لإحلال اليهود محلهم، وذلك بالعمل المستمر «غير الإنسانى» من إذلال وإهانة، وتعذيب رهيب، وإرهاب بشع ، وتدمير للممتلكات، واستيطان متنام، واغتصاب للموارد الأساسية وخاصة المياه. كما تطلب هذا التنفيذ فى الوقت نفسه الارتباط المصلحى «الغليظ» مع قوة كبرى بدأت بالمملكة المتحدة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد لعب المجرم «شارون» دورًا محوريًا فى تنفيذ هذا المخطط متمثلاً فى تدمير القرى، والمدن الفلسطينية، وقتل وتعذيب، واعتقال سكانها بداية بتدمير قرية

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٧ من يونيو ٢٠٠٢م.

«قبية» وإبادة كافة سكانها، ثم مذبحة رفح، فصابرا، وشاتيلا، وأخيرًا الاجتياح الوحشى لمخيم جنين ومدن وقرى الضفة الغربية وما لحقها من دمار وتدمير لكافة مظاهر الحياة. ولا يزال مسلسل القتل، والاعتقال، والتعذيب مستمرًا، ولا تزال سياسة تفريغ الأرض من أصحابها مستمرة كجزء من المخطط الصهيونى الإجرامى. ولا شك أن هذا الإجرام الدموى، والاجتياحات الوحشية، وما تخلفه من دمار وتدمير، وقتل واعتقالات تهدف بالأساس إلى تصفية مقومات وجود شعبنا فى فلسطين من أجل كسر «إرادته»، ومن ثم، تصفية القضية، وفرض «حل» يتفق تمامًا مع المخطط الصهيونى، ويتسق مع تحقيق هدفه.

وعليه، تأتى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية - كشريك للعدو الصهيونى - على قرار الأمم المتحدة الذى يدعو إلى «رؤية» للدولة الفلسطينية فى المستقبل. والحقيقة، كما يؤكد المفكر الأمريكى ناعوم تشومسكى، «أن هذه المبادرة لا ترقى حتى إلى مستوى ما قدمته جنوب أفريقيا فعلاً منذ أربعين عامًا، حينما حقق نظام الفصل العنصرى فعلاً «رؤيته» لدويلات يحكمها السود». وهناك سيناريوهات حول الدويلة الفلسطينية على غرار المبادرة الأمريكية مطروحة فى ساحة الكيان الصهيونى. فباستثناء سيناريو «الليكود» الذى يرفض قيام دويلة فلسطينية فى الضفة وغزة ولكنه لا يمانع قيامها فى الأردن !، توجد على الأقل أربعة سيناريوهات: أحدها لشارون، والثلاثة الأخرى لقادة حزب العمل الصهيونى (إليعازر، ورامون، وبيريز). وكلها صيغت - بخبث ودهاء - فى إطار السيادة الصهيونية على شكل إدارة مدنية تنسق مع الكيان الصهيونى، وتنهض بتبعات أمنه، وتمارس حياتها فى كانتونات، أو تجمعات منعزلة، ومحاصرة، مع تجريف وابتلاع أرضها الزراعية لتقاسى الجوع والحرمان والعطش، ومن ثم إرغام مواطنيها على الرحيل إلى الأردن أو لبنان أو سيناء! وهناك مقترح - أكثر خبثًا ودهاءً - أمريكى صهيونى بمشروع «دولة غزة» أو «دولة فلسطين» فى غزة، بدون مستوطنين يهود. وتبلغ مساحتها عشرة أضعاف مساحتها الحالية (تبدو الزيادة من أرض سيناء!). ويستمر الحكم الذاتى المحدود فى الضفة الغربية المنزوعة السلاح. وللسلطة، والشرطة الفلسطينية الحق فى الانتقال بأسلحتهم إلى دولة غزة. كما يحق للملايين الفلسطينيين من

الكيان الصهيونى (فلسطينيى ١٩٤٨م) ومن الضفة الغربية ومن كل أنحاء العالم «العودة» لدولة غزة! وسيفصل بين دولة غزة (فلسطين) العربية، وأرض «إسرائيل» اليهودية حد محمى. وأخيراً، تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بضمان استقلال وأمن الدولتين، كما تتعهد بإنشاء مناطق صناعية حديثة وملايين الشقق السكنية لمساعدة الذين يرغبون العيش فى دولة غزة، لكى ينعموا بحياة اقتصادية متقدمة!

ومن ثم ، يهدف هذا المشروع الخبيث إلى تصفية نهائية للقضية الفلسطينية. ويتصور واضعوه أن العرب، والمسلمين من السذاجة، أو من الضعف، أو كليهما، بحيث يقترحون بصفاقة لا نظير لها أن نتخلى عن الضفة الغربية، وعن القدس الشريف، وعن حق العودة. وينسون أو يتناسون أنه إذا كان للصهيونية والصليبية مشروعها، فى اغتصاب أرض الغير، فإن للعرب والمسلمين مشروعهم، والذى يتأسس على حقهم فى كامل التراب الفلسطينى - من النهر إلى البحر. ولعل هذا المشروع الإجرامى ينبه البعض الذين يقدمون مشروع «الدولة الفلسطينية»، أيًا كان شكلها وأيًا كانت مقوماتها، على ضرورة الاتفاق العادل والواضح، والصريح على القضايا الأساسية التى تضمن لشعبنا الفلسطينى حقوقه المشروعة. بعد ضمان هذه الحقوق - وليس قبلها - تأتى خطوة «الدولة». ففى هذا الطرح - تقديم «الدولة» أو «الدويلة» - منزلق خطير. إذ بجانب أنها قد تكون «دويلة» تجند أساسًا لحماية أمن الكيان الصهيونى، سيُفرض عليها حل كل التنظيمات الفلسطينية (حماس، الجهاد، الشعبية، الديمقراطية، .. إلخ)، تحت مبرر أنه لا مكان لتعدد السيادات بعد اليوم، ويجب على الجميع أن يتحول من تنظيم إلى حزب وإلا فقد مبرر وجوده. وعليه، يحقق العدو الصهيونى مشروعه أو جزءًا كبيراً من مشروعه على حساب تصفية نهائية لقضيتنا المشروعة.

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[يوسف: ٢١]

***

[٦] بيان تأسيس للجنة هامة(*)

شرفت بالاشتراك فى الاجتماع التأسيسى للجنة الشعبية لمقاومة المشروع الصهيونى، والذى عقد فى القاهرة فى الأسبوع الأخير من الشهر الماضى (يونيو ٢٠٠٢م). ولقد أرفق بخطاب الدعوة لهذا الاجتماع البيان التأسيسى للجنة. ولنبل الغاية، وشرف القصد، ومصيرية القضية، وخطورة الموقف، وددت أن يتعرف القارئ الكريم على هذه اللجنة من خلال مقتطفات من هذا البيان، عله ينضم إليها - عندما يتم تأسيسها - ومن ثم يشارك فى فعالياتها، ويسهم فى تحقيق أهدافها.

وتنص مقدمة البيان على أنه: «فى هذه المرحلة المصيرية التى تمر بها القضية الفلسطينية، ومع تصاعد الهجمة الصهيونية البربرية على الشعب الفلسطينى الباسل، والمدعومة بشكل مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وتوابع الحركة الصهيونية العالمية، وفى ظل تواطؤ غربى ودولى مشين، وعجز عربى وإسلامى مخزٍ لم يقطعه إلا انتفاضة الشعوب العربية، والإسلامية من المحيط إلى المحيط، سعيًا لتحريك الوضع المستكين، والمستسلم لمخططات الحلف الصهيونى الأمريكى الغربى، والساعى لمحو وجود الشعب الفلسطينى، وإنهاء قضيته؛ وفى إطار إيماننا بأن حقيقة الصراع العربى الصهيونى إنما هو صراع بين مشروع إسلامى عربى فى مواجهة مشروع صهيونى غربى للهيمنة.. وفى ظل استمرار الدعاوى الواهية بإمكانية تعايش المشروعين إلى جوار بعضهما البعض فى إطار ما يسمى باتفاقيات سلمية - خادعة - وهو ضرب من الوهم والخيال يدحضه المنطق، كما تكذبه الوقائع والممارسات التى نشاهدها كل يوم على أرض فلسطين»، وغيرها من أراضى المسلمين. وعليه يقرر البيان: «لذلك وجدنا أن من الواجب على أبناء هذه الأمة.. أن يتجمعوا فى ظل رابطة أو تجمع يوحد جهودهم فى إطار تحقيق الهدف

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٥ من يوليو ٢٠٠٢م.

الأسـمى وهو إزالة هذا الكيـان الغاشـم من أرضنا المباركـة، وهدم هذا المشـروع الاستعـمارى (الاستيطانى)، وفضح كل مـخططات الاستسلام بدعوى الواقـعية، والتى لا تخدم إلا عملية التمكين لهذا الكيان الغاصب وهذا المشروع المدمر».

ثم يستطرد البـيان مشـددًا، ومفسـرًا، بالقول: وفى هذا الإطار وتحـقيقًـا لهذا الهدف. . يسعى هذا التجمع «اللجنة الشعبية لمقاومة المشروع الصهيونى» إلى تحقيق الأهداف (التفصيلية) الآتية:

- رفع الوعى لدى أبناء الأمة عن حـقيقة الصـراع العربى الصهيـونى، وأنه صراع وجود لا صراع حدود.
- المشاركة فى كـافة أعمال المجـتمع المدنى التى تحقق وقف المد الصهـيونى وإنهاء وجوده فى فلسطين المغتصبة وبناء دولة فلسطين من البحر إلى النهر.
- التعاون والتنسيق مع كافة القوى المدنية الفاعلة المؤيدة للقضية الفلسطينية لتحقيق أكبر قدر من الدعم لجهود المقاومة ومناصرة القضية.
- تبنى رؤية استراتيـجية مستقبلـية لتفعيل مقاطعـة البضائع الصهيونيـة والأمريكية وتشجيع المنتـجات الوطنية وتحقيق أكـبر مساحة من التعـاون العربى والإسلامى المشترك.
- تبنى كافة أشكال الدعم للمقاومة ضد المشروع الصهيونى.
- الدعوة إلى وقف كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيونى.

ولتحقيق هذه الأهداف، تسعى اللجنة إلى «انضمام المؤمنين» برسالتها «من كافة الاتجاهات والانتمـاءات ومن كـافة القطاعـات والمجـالات»، وتمارس نشاطاتهـا بأسلوب (علمى) وسلمى فى «إطار الدسـتور والقـانون»، متعـاونة مع مؤسـسات المجتـمع المدنى بما يخدم أهدافهـا ويحقق رسالتـها، من خلال «الجـهد التطوعى» لأعضائها.

وعلى ذلك، يتضح من هذا البـيان أن اللجنة تعى بجلاء حقيـقة الصراع الذى فرض علينا ظلمًا وعدوانًا واستكبارًا، وتتـيقظ تمامًا لمخططاته الإجرامية. ومن ثم،

تشدد على أن غايتها تتمثل فى إزالة هذا الكيان الغاشم، والغاصب بخاصة، وهدم هذا المشروع الاستعمارى (الاستيطانـى) بعامة، بتحرير كامل التراب الفلسطينى من البحر إلى النهر. وتحـقيقًا لهذه الرسالة المقدسة والسامـية، تؤكد اللجنة ضرورة أن يكون عملها - الجاد والمستمر - «جهويا» تجـميعيًا، «وشعبـيًا» لا نخبويًا. وهذا مصداقًا لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]؛ وعليه يأتى وعد الله سـبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

***

[٧] الخطاب الجريمة(*)

بعد انتظار طويل - من الواهمين فى منطقتنا، وما أكثرهم فى الأنظمة العربية العاجزة - وبعد تأجيل لأكثر من مرة - ربما إرهابًا لهذه الأنظمة وامتهانًا لها - جاء خطاب بوش ليعكس بشكل تام وكامل وجهة نظر «المجرم» شارون أكثر مما كان يتمنى شارون نفسه، وليتجاهل تمامًا وعملاً وجهة النظر العربية بعامة، والحقوق الفلسطينية بخاصة - رغم ادعاء البعض بوجود «إيجابيات» لا وجود لها! ولعل هذا يفسر عدم قدرة زعماء الليكود، واليمين المتطرف فى الكيان الصهيونى على إخفاء عميق ارتياحهم، بل فرحتهم العارمة بما جاء فى الخطاب، لدرجة أن شارون نفسه أبدى لهم النصح «بالتواضع قليلاً لتجنب إحراج بوش فى العالم العربى»!

فقد اشتمل الخطاب على «مطالب» شبه مستحيلة، على الجانب الفلسطينى أن ينفذها حرفيًا بحذافيرها تحت نير الاحتلال، وبدرجة كفاءة مناسبة تُقنع الجانب الصهيونى حتى يتكرم، ويبدأ التفاوض حول حلم «دويلة» وهمية!

فقد طلب بوش - بوضوح شديد إن لم يكن بوقاحة - من الفلسطينيين ضرورة القيام فورًا بعملية إصلاح داخلى «شامل» عن طريق انتخابات حرة، وتغييرات جذرية فى القيادة، وترتيبات دستورية، وقضائية، وأمنية، ومالية تضمن أسلوب حكم «جيدًا»، وتكفل القضاء على «العنف» ومحاربة فاعلة «للإرهاب».. كل ذلك يتم تحت الاحتلال الغاشم، وفى ظل الظروف اليومية القاسية لهذا الاحتلال من إبادة وتدمير لكل مظاهر الحياة، كشروط «تعجيزية» لكسب رضا الكيان الصهيونى وتحقيق أمنه، علّه يقتنع فينسحب من الأرض المحتلة، ويجمد المستوطنات، ويسلم بجدوى العودة إلى مائدة المفاوضات للتباحث حول دولة «مؤقتة» دون تحديد حدود لها أو شكل أو ضمانات، خاصة فيما يتصل بالقدس واللاجئين والمياه!

واشتمل الخطاب أيضًا على مطالب فجة من العرب، فطلب بوش من سوريا طرد من أسماهم بالإرهابيين، ومن لبنان: وقف دعم وإمداد حزب الله بالسلاح، ومن الدول العربية جميعًا: التطبيع - قبل أى تسوية - وباتخاذ موقف من العراق!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: الأول من أغسطس ٢٠٠٢م.

وفى الجانب الآخر، لم يلزم الخطاب السفاح شارون سوى بالانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد المستوطنات، ثم التفاوض على الدويلة، وذلك بعد تنفيذ الشروط المستحيلة سالفة الذكر. وعليه، بسبب هذه الاستحالة، لم يلزم الخطاب فى الواقع شارون بشىء. وهذا ما أكده مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق روبرت بيللترو، بقوله: «.. إن بوش لم يطلب من إسرائيل أن تفعل شيئًا غير الذى تفعله الآن..». وهنا، وبعد أن ذكرت أن ما يطلبه بوش من الفلسطينيين لا يتوافر إلا فى مجتمعات متقدمة - غير محتلة - كالسويد، وسويسرا وإلى حد ما بريطانيا، شددت «الجارديان» اللندنية على حقيقة أن الخطاب أعطى شارون «.. كامل الحرية فى أن يفعل ما يحلو له.. من انهماك فى بناء المستوطنات وإقامة الأسوار ورسم حدود جديدة». واستطردت قائلة إن «.. شارون أصبح لديه كل حافز ممكن لخلق واقعه الردىء»!

ومن ثم، لا نعجب إذا سمعنا من الإعلام الصهيونى: «إن شارون اتصل بكونداليزا رايس - مستشارة بوش، للأمن القومى - يطلب منها أن تنقل أسمى آيات شكره لبوش على الدعم الأمريكى للموقف الإسرائيلى، فردت رايس بأن بوش يؤكد صداقته الحميمة لشارون»! ولقد عبر وزير الاتصالات فى حكومة شارون عن مدى التطابق بين موقف بوش، وموقف شارون بقوله: «إن الخطاب الذى ألقاه بوش.. كان يمكن أن يكتبه مسئول فى الليكود». وقال وزير آخر: «إنه يجب تقليد بوش وسام الصهيونية»! بل نجد صحيفة يديعوت أحرونوت تتزيد فى تقدير موقف بوش، فترحب به باعتباره «عضوًا جديدًا فى الليكود»!.

لقد بلغ الأمر بهذا التطابق فى جريمة العصر التى تُحاك لشعبنا البطل الأعزل أن تندر البعض بالقول إن تأجيل الخطاب «الجريمة» كان يرجع إلى عملية ترجمته «من اللغة العبرية إلى اللغة الإنجليزية»! وهذه دعابة أقرب ما تكون إلى الحقيقة؛ فالخطاب لا يدع مجالاً لأى شك فى حقيقة أن بوش، وشارون «وجه واحد»، وليسا وجهين، لعملة واحدة. وهما فى خندق واحد ليس لمواجهة أشقائنا فى فلسطين فحسب، وإنما لمواجهة العرب والمسلمين كافة. فالخطاب فى واقع الأمر يمثل أوامر فجة وتعليمات وقحة للعرب، ليس من بوش فقط، وإنما حقيقةً من شارون.

لقد ضرب هذا الخطاب بكل المطالب، والمبادرات، والمساعى، والزيارات العربية إلى واشنطن عرض الحائط، وتبنى تمامًا ما «أملاه» شارون. وحتى ما قيل إنها «إيجابيات» فى الخطاب، لا تخرج عن كونها «أوهامًا» بشروط شارونية مستحيلة! وفى ذلك، يقول نتنياهو إن «. . الخطاب هدية كبيرة للشعب الإسرائيلى. . ولقد أحال بوش مسألة الدولة الفلسطينية للمستقبل البعيد»، واستطرد موضحًا حقيقة النوايا الصهيونية قائلاً: «إننا سنتباحث فى هذه المسألة حتى يوم القيامة»! ولقد صدق رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى أحمد قريع عندما سُئل عن رأيه فيمن رحب بالخطاب من العرب، عندما قال، بحق، «أنا أعتبر ذلك نفاقًا ودونية وضعفًا»!

وفى النهاية، لا نملك إلا أن نشكر بوش على هذا الخطاب «الجريمة»، والذى لا يترك أمام أشقائنا فى فلسطين خاصة، والعرب، والمسلمين عامة إلا سبيلاً واحدًا، وخيارًا استراتيجيًا وحيدًا. . وهو دعم مستمر للمقاومة، وتفعيل جاد، ومتصاعد للانتفاضة بكل ما نملك، ونستطيع، على طريق إحياء فريضة «الجهاد»، علّ زعماء العرب والمسلمين يسمعون نداء حى على الجهاد، متمثلاً فى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٠، ١٩١]، وقوله سبحانه: ﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٤]، وقوله عز من قائل: ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً ﴾ [النساء: ٨٤]، وقوله جل وعلا: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج: ٣٩].

***

[٨] استمرار الإجرام الشارونى(*)

مع استمرار العمل الجاد، والصارم على تحقيق الهدف الصهيونى المتمثل فى إقامة «وطن قومى لليهود» على كامل التراب الفلسطينى، والذى يرقى إلى مستوى القرصنة والإجرام، ومع اعتماد أنظمتنا العربية، والإسلامية - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م - السلام كخيار إستراتيجى وحيد، والذى يرقى إلى مستوى كامل العجز والخنوع، اعتمد قراصنة الكيان الصهيونى بعامة، والمجرم شارون بخاصة الحرب والعدوان كخيار استراتيجى لاغتصاب مزيد من الأرض، تصفيةً للقضية وقربًا من الهدف!

ووفقًا لهذا المخطط الإجرامى، قام شارون بدور محورى، حاز تأييدًا شبه كامل من شعبه أتى به إلى سدة الحكم، عن طريق تدمير القرى، والمدن، والمخيمات الفلسطينية بكل ما فيها، ومن فيها من السكان ، بدايةً بقرية «قبية» ، فمذبحة رفح، فصابرا وشاتيلا. ثم استمر المسلسل الشارونى فى القتل، والتنكيل، والاعتقال والتعذيب، والإهانة، والامتهان. ففى (٢٨ من سبتمبر عام ٢٠٠٠م) دنس السفاح أرض المسجد الأقصى بزيارته المدبرة تحت حماية جيش الاحتلال الصهيونى فى حكومة باراك ، فقامت الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى - استنكاراً لهذا الانتهاك الإجرامى لمقدساتنا وذودًا عنها. وفى (٢٨ من مارس عام ٢٠٠٢م)، بعد مؤتمر قمة بيروت بساعات، والذى اعتمد مبادرة الأمير عبد الله مبادرةً عربيةً لسلام شامل، بدأ شارون عملياته الإجرامية الوحشية فى اجتياح قرى، ومدن الضفة الغربية لإبادة وتدمير كل مظاهر الحياة، تحت مسمى حملة «الجدار الواقى».

وفى شهر يونيو الماضى (٢٠٠٢م)، وبعد نجاح حركات المقاومة الفلسطينية فى شن عدد من العمليات الاستشهادية الكبيرة، والموفقة فى العمق الصهيونى، شن جيش الاحتلال حملته المسماة «بالطريق الصارم»، بهدف القضاء على إمكانيات

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٨ من أغسطس ٢٠٠٢م.

حركات المقاومة، وتقليص قدرتها على استئناف عملياتها، ومن ثم وأد الانتفاضة بشكل نهائى. فنفذ شارون وزبانيته عدة أهداف لهذه الحملة تمثلت فى إعادة احتلال جميع قرى ومدن الضفة الغربية، وتجفيف المصادر البشرية لحركات المقاومة عبر الزج فى السجون بأكبر عدد من أولئك الذين قد يشاركون فى عمليات استشهادية مستقبلاً، والقيام بعمليات ردع جماعى عن طريق اعتقال الآلاف من سكان مدينة، أو مخيم مرة واحدة، والقضاء على المعالم السيادية للكيان الفلسطينى وتدمير مقار السلطة الفلسطينية، واستمرار، وتكثيف تنفيذ عمليات التصفية والاغتيال ضد كوادر حركات المقاومة ، وإبعاد المئات من مسئولى السلطة وقادة التنظيمات الفلسطينية إلى قطاع غزة، وتدمير منازل أُسَر منفذى العمليات الاستشهادية، وإبعاد الآلاف من أبنائهم إلى غزة.

ثم كان القرار الأكثر خطورة، والذى اتخذه شارون من خلال مجلس وزرائه الأمنى المصغر، والمتمثل فى شن حملة عسكرية ضد «حماس» فى قطاع غزة. وقد أقر شارون علنًا بذلك، وشدد على أنه ينتظر الفرصة المناسبة. وجاءت الفرصة، عندما لاح فى الأفق تقدم طفيف على طريق التهدئة فى الأراضى الفلسطينية تمهيدًا لاستئناف شكل من المفاوضات ، بل أعلنت حركة «حماس» عن استعدادها لوقف عملياتها ضد المدنيين فى حالة انسحاب قوات الاحتلال، وتوقفها عن قتل الفلسطينيين . ففى فجر الثلاثاء الماضى (٢٣/٧/٢٠٠٢م) قام شارون بطائراته إف ١٦ الأمريكية بضرب حى الدرج المكتظ بالسكان المدنيين، ليدمره بالكامل على من فيه، وليدمر فى الوقت نفسه أى بوادر للتهدئة. وكان وصف السفاح شارون لهذه المجزرة البشعة التى قام بها بأنها «نجاح كبير» ومن «أكبر إنجازات» قواته!

وعلى الرغم من الإدانة الدولية «الجماعية» بعامة، وأوروبا وأمريكا، والعرب والمسلمين بخاصة، لهذه الجريمة النكراء، فإن ما حدث يؤكد لنا جميعًا أننا أمام «كيان» لا يحترم عهودًا، أو مواثيق، ولا يقيم للإنسانية وزنًا، ولا يعير كلمات الشجب أو الإدانة اهتمامًا، طالما أنها لا تتجاوز الكلام، ولا ترقى إلى مرتبة الفعل، وطالما أنه مطمئن من التأييد الأمريكى الكامل على أساس أنه يدافع عن

نفسه ويحارب «الإرهاب»!، وطالما أنه واثق تمامًا من «الفيتو» الأمريكى المشهر دائمًا لصالحه. إن ما حدث يؤكد لنا جميعًا حقيقة أنه لا خيار أمام الشعب الفلسطينى البطل سوى المقاومة والانتفاضة، ولا خيار أمام العرب والمسلمين - شعوبًا وأنظمة - إلا الدعم الشامل والكامل، والمباشر، والظاهر لهذه المقاومة المشروعة، والانتفاضة الباسلة، ولا خيار أمام المجتمع الدولى إلا الدعم، والتأييد العملى للشعب الفلسطينى. وإلى أن يأتى هذا الدعم المأمول، والمفروض، لتستمر العمليات الاستشهادية تُلقى الرعب فى قلوب أبناء هذا الكيان «الجبان»! وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

***

[٩] الأرصدة السعودية وفقه المقاطعة(*)

من المعلوم للكافة، أن إسلامنا العظيم قد أرسى تفاصيل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، بنصوص قاطعة، وواضحة فى الكتاب والسنة، وبممارسات رشيدة وسوية عبر التاريخ الإسلامى، قبل أن توجد منظمات حقوق الإنسان أو منظمة الأمم المتحدة، ومواثيقها فى هذا الشأن. فأكد على تكريم، وكرامة الإنسان، وحريته فى العقيدة والتعبير، وعلى حقه فى العمل، والمعيشة الطيبة. وشدد على حرمة دمه، وعرضه، وماله. وركز على إشاعة قيم الحق والحرية، والعدل والمساواة، والتعاون والتكافل، والوفاء بالعقود والعهود، والمسئولية الفردية. كما شدد على احترام حق كل مجتمع فى أرضه، وفى ثرواته، وحث على حمايتها والدفاع عنها من كل غاصب أو معتد. ووفقًا لهذه المنظومة القيمية، والسلوكية، اعتمد إسلامنا الحوار، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة كأساس لعلاقات سوية بين أفراد المجتمع الواحد من ناحية، وبين المجتمعات البشرية فى العالم أجمع من ناحية أخرى. وعليه، اعتبر «الحوار» هو لغة القوة، ورفض «القوة» لغةً للحوار، لأن هذا يعنى ببساطة البلطجة من طرف، والخضوع من الطرف الآخر. فالقوة المجردة والغاشمة تعنى انتقال المجتمعات البشرية من شريعة «القانون» إلى شريعة الغاب بغض النظر عن الحق والباطل، وبلا وازع من عرف أو خلق، أو ضمير، أو دين. وهذا -بصفة عامة- هو ما يحكم العلاقات الدولية، وسلوكيات الدول (أو الدولة) الأقوى، فى ظل النظام الدولى الراهن «أحادى القطبية».

فبعد أحداث سبتمبر الماضى، وقبل أى تحقيق يُذكر، استغل «العدو» الأمريكى - وربيبته الحركة الصهيونية - هذه الأحداث (المؤلمة إنسانيًا) لبسط سيطرته على العالم، وفرض هيمنته على منابع الثروات فيه. فأعلن حربه العجيبة غير المحدودة ضد ما أسماه «بالإرهاب»، بإرهاب لم تعرفه البشرية من قبل، موجهًا القسط

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٥ من سبتمبر ٢٠٠٢م.

الأكبر منه إلى العرب والمسلمين، «بصليبية» واضحة، وفاضحة بل مجرمة - رغم إدانة الأنظمة، والشعوب العربية والإسلامية لهذه الأحداث، وتعاونها بأقصى الاستطاعة للكشف عن مرتكبيها! وعليه، تم تدمير أفغانستان، و «إهانة» باكستان، وإبادة كافة مظاهر الحياة - تقريبًا - فى الجزء الذى يقطنه أشقاؤنا الفلسطينيون من أرضهم المغتصبة، وجارٍ تقسيم السودان، وفصل جنوبه عن شماله، وجارٍ الإعداد المحموم لضرب العراق، وجارٍ تصفية المقاومة المشروعة فى فلسطين، ولبنان، وكشمير والشيشان، بعد تحجيم المسلمين فى منطقة البلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفا، . .) وكذلك فى الهند، والصين، وجارٍ «تأديب» المسلمين فى الفلبين وإندونيسيا (بعد انفصال تيمور الشرقية) وفى ماليزيا، وغيرها!

ثم جاءت الضغوط، بل التهديدات الفجة لبقية الدول العربية والإسلامية، وعلى رأسها مصر، والسعودية، وإيران، حتى تسلم أو تستسلم لكل مفردات سياسات، وممارسات العدو الأمريكى فى العالم بعامة (تحت اسم العولمة أو الأمركة)، وفى منطقتنا (فلسطين، والعراق، والسودان، ولبنان، وليبيا، . . .) على وجه الخصوص. فبالنسبة لمصر، تم التدخل فى شأن داخلى بحت بالاعتراض على حكم قضائى، وربط هذا التدخل السافر برفض منح معونة «إضافية» - مهينة أصلاً- وتحريك ملف «حلايب»؛ واستبعاد مصر من مباحثات «ماشاكوس» حول مستقبل السودان؛ وزيادة وتيرة الهجوم الإعلامى على كل ما تقوم به مصر. وقد يكون فى بعضه «حق» ولكن بالقطع يراد به «الباطل»، وبالتأكيد ليست مادة هذا الهجوم شأنًا أمريكيًا صهيونيًا، لكى تمثل هذه المادة بؤرة اهتمام الأجهزة الإعلاميةالأمريكية الصهيونية!

وبالنسبة للسعودية التى كانت تُعد الصديق أو الحليف الاستراتيجى التقليدى للعدو الأمريكى لأكثر من نصف قرن، والتى كانت - ومازالت - تعد صمام الأمان بالنسبة لتوفير النفط بكم وسعر مناسبين للآلة الصناعية فى الغرب بعامة، وفى أمريكا بخاصة. كان الهجوم فجًا، وعدائيًا، وسافرًا، ومباشرًا. ولقد بدأ هذا الهجوم بقيادة تحالف اليمين المسيحى المتطرف مع الحركة الصهيونية مبكرًا، بعد

أحداث سبتمبر الماضى مباشرةً، خاصة بعد «ادعاء» أن معظم المتهمين فى هذه الأحداث يحملون الجنسية السعودية. وبالرغم من مساعدة السلطات السعودية فى الحرب ضد ما يسمى «بالإرهاب» عن طريق تقديم معلومات، وبالرغم من عرضها للمبادرة العامة للسلام مع الكيان الصهيونى، والتى اعتُمدت من قمة بيروت بجهود سعودية، إلا أن موقف السعودية ضد الإجرام الشارونى، ورفضها القاطع ضرب العراق، ورفضها الحاسم استخدام القواعد الأمريكية فى السعودية لهذا الغرض أدى إلى تأجيج، وتكثيف الهجوم على السعودية! فشارك أعضاء من الكونجرس -مثل العضو جون ماكين - فى حملة الهجوم، واتهموا السعودية بأنها أصبحت من «أعداء» أمريكا، زاعمين أنها تمول، وتشجع الإرهاب فى أنحاء العالم، وتزيد من الشعور بالكراهية لكل ما هو أمريكى. وتصاعدت الحملة بشدة بصدور تقرير مؤسسة «راند» الاستشارية التى تقدم أبحاثها إلى مجلس البنتاجون لسياسات الدفاع. فقد وصف التقرير السعودية بأنها «عدو» للولايات المتحدة وأمنها، وأنها بؤرة للشر، وأنها تمارس سياسات مناهضة للمصالح الأمريكية، وتدعم الإرهاب الإسلامى ليس فقط فى الأراضى الفلسطينية، وإنما أيضًا فى العالم أجمع. كما زعمت الاستخبارات المركزية فى تقريرها السنوى ضلوع السعودية فى دعم حركات، وجمعيات، ومؤسسات لها أنشطة «غير مشروعة»، مما يهدد المصالح الأمريكية. وبلغت حملة الهجوم ذروتها عندما رفع أهالى ضحايا أحداث سبتمبر دعوى قضائية ضد أفراد سعوديين - بينهم وزير الدفاع، وأعضاء آخرون من الأسرة المالكة - ومؤسسات خيرية، ومالية، سعودية - منها مجموعة البركة، ومجموعة فيصل - لطلب مبلغ (١١٦) تريليون دولار كتعويض (التريليون يساوى ألف مليار). هذا، بالإضافة إلى مطالبة رئيس معهد «هدسون» - وهو من المؤسسات التى تسيطر على الإدارة الأمريكية - بإقامة جمهورية شيعية إسلامية فى شرق البلاد الغنى بالنفط، وذلك لمزيد من الضغط على السعودية.

وبالرغم من النفى الأمريكى الرسمى لما جاء من مؤسستى راند وهدسون فإن هذا النهج هو الأسلوب الأمريكى المعروف للإرهاب، والترويع، وفرض السيطرة.

و لكن يبدو أن الإدارة الأمريكية قد فقدت الأمل فى أن يجرى هذا الأسلوب مع السعودية. ولذلك، قامت بإنشاء قاعدة عسكرية فى منطقة «العديد» جنوب العاصمة القطرية -الدوحة- بديلاً عن قاعدة «الخرج»السعودية.

وكان رد الفعل السعودى، كما أشارت صحيفة «الفاينشيال تايمز» (فى ٢١/٨/٢٠٠٢م)، «أن المستثمرين السعوديين سحبوا مابين (١٠٠) إلى (٢٠٠) مليار دولار من الأموال المودعة فى الولايات المتحدة، والتى تقدر بنحو (٨٠٠) إلى (١٠٠٠) مليار دولار، وذلك بسبب المخاوف من قيام الإدارة الأمريكية بتجميدها». كما تراجعت الصادرات الأمريكية إلى السعودية إلى أدنى مستوياتها خلال (١٢) عامًا. إذ بلغت (٢,٢) مليار دولار فى الستة أشهر الأولى من عام (٢٠٠٢م)، أى أقل من نصف الحجم القياسى للصادرات المتمثل فى خمسة مليارات دولار عن الفترة نفسها من عام (١٩٩٨م). وهذا يشير إلى أثر حملة المقاطعة للمنتجات الأمريكية فى السعودية دعمًا للانتفاضة الفلسطينية، واحتجاجًا على الدعم الأمريكى للكيان الصهيونى، وجزئيًا ردًا على تصاعد حملة الهجوم على السعودية.

وهذا، ينقلنا - فى عجالة - إلى سلاح المقاطعة، وإلى التأكيد على ضرورة بذل مزيد من العمل الجاد لتفعيل هذا السلاح، حتى يحس العدو الأمريكى الصهيونى أننا جادون فى الدفاع عن أرضنا، ومقدساتنا، ومصالحنا، وكرامتنا. وفى هذه المرحلة، لا نطلب من الأنظمة العربية والإسلامية ما يتمناه كل عربى ومسلم وهو: إحياء الفريضة الغائبة -وهى فريضة الجهاد بالنفس- دفاعًا عن أشقائنا الفلسطينيين الذين يتعرضون يوميًا لحرب إبادة جماعية، بل دفاعًا عن أمتنا جميعًا ! فهذا -فى الوقت الراهن - فوق طاقة أنظمتنا، ولكن، لا أقل من أن نجاهد بالمال عن طريق تقديم الدعم المالى لرجال الانتفاضة ليشتروا ما يحتاجون إليه من «قليل» السلاح والغذاء والدواء، ولبناء ما تهدم من مساكنهم. هذا، بجانب العمل على تفعيل سلاح المقاطعة. ويتم ذلك، أولاً: بالعمل على حث أنظمتنا على إحياء مكتب المقاطعة للكيان الصهيونى، ومن يسانده (أى أمريكا

وانجلترا)، علمًا بأن هذا المكتب عندما كان يمارس نشاطه فى الثمانينيات من القرن الماضى كبد العدو الصهيونى أكثر من (٩٠) مليار دولار، وثانيًا: بالاستمرار فى سحب أرصدتنا جميعها - وبالتدريج - من البنوك الأمريكية، والإنجليزية، وتصفية استثماراتنا فى الاقتصادين الأمريكى، والبريطانى، ثم إعادة استثمارها فى الدول العربية والإسلامية المتعطشة إلى الاستثمارات، والتى تعانى عجزًا استثماريًا واضحًا، رغم فرص الاستثمار المغرية فيها - من حيث العائد - وذلك كأولوية أولى، ثم نوظف الفائض بعد ذلك فى اقتصاديات الدول الصديقة فى أوروبا وجنوب شرق آسيا. وبذلك ندعم الخطوة السعودية المباركة، ونشجع بعضنا بعضًا على مزيد من السحب، وثالثًا: باستخدامنا لعملة «اليورو» الأوروبية بدلاً من الدولار فى تعاملاتنا الدولية مما يؤدى إلى خفض الطلب على الدولار، فينخفض سعره فى أسواق الصرف، مما يكبد الاقتصاد الأمريكى خسارة لا يستهان بها. ورابعًا: باستخدام سلاح النفط، ولا يعنى ذلك وقف ضخه، وإنما بفرض رسم، ولو يسيرًا، على كل برميل، وليكن (٥٠) سنتًا، تذهب لصندوق لإعمار ما دمرته آلة الحرب الشارونية المجرمة. وخامسًا: وقف كافة الخدمات الفنية، والتعليمية، والبحثية مع العدو الأمريكى الإنجليزى الصهيونى، واستبدالها بخدمات مماثلة أوروبية، أو آسيوية، وسادسًا: مقاطعة حقيقية لكافة المنتجات الأمريكية، والإنجليزية، والصهيونية، وفقًا لبرنامج مدروس وبالتدريج، وعلى أساس قوائم سلع، يحدد فيها البدائل، ويعمم نشرها فى كافة أرجاء العالم العربى والإسلامى، والعمل على تشجيع البديل الوطنى كأساس لاتباع استراتيجية «إحلال الواردات»، لتحقيق تنمية مستدامة، تحتاج إليها اقتصادياتنا النامية.

إذا ما قمنا - على المستوى الشعبى أساسًا، والرسمى إن أمكن - بهذا الجهد الممكن، والمطلوب، والمأمول، فسوف نشعر العدو بأن مصالحه تهدد حقيقة فى منطقتنا، مما قد يضطره إلى انتهاج سياسة متوازنة - ولا أقول عادلة - على الأقل، بالنسبة لقضايانا المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وحتى لو لم تؤثر هذه الجهود من الناحية الاقتصادية - فى الفترة القصيرة - رغم أنها أثرت، وستؤثر أكثر

-بمشيئة الله - فإننا حقيقةً فى أمس الحاجة إلى استبدال ثقافة المقاطعة (ولا أقول ثقافة «الكراهية» لهذا العدو الغاصب، رغم أن كراهيته «عبادة») بثقافة السلام، التى خدرتنا، ولا أقول غيبتنا ما يقرب من ثلث قرن، كدنا نفقد خلالها حسنا الوطنى، وإحساسنا بالانتماء العربى والإسلامى، ومن ثم كدنا لا نرتفع لمستوى المسئولية المطلوبة للحفاظ على أرضنا، ومقدساتنا، وكرامتنا. فهل نحن فاعلون؟ آمل من الله تعالى ذلك وصدق سبحانه إذ يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

***

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية:
مخططات، ومؤتمرات، ومؤامرات

[١] تفصيل كلمة مختصرة فى تظاهرة الإستاد.

[٢] قرارات القمم وإرادة الشعوب.

[٣] خريطة الطريق المراوغ التصفوى المسدود.

[٤] قمتا شرم ،والعقبة ،وطريق التصفية.

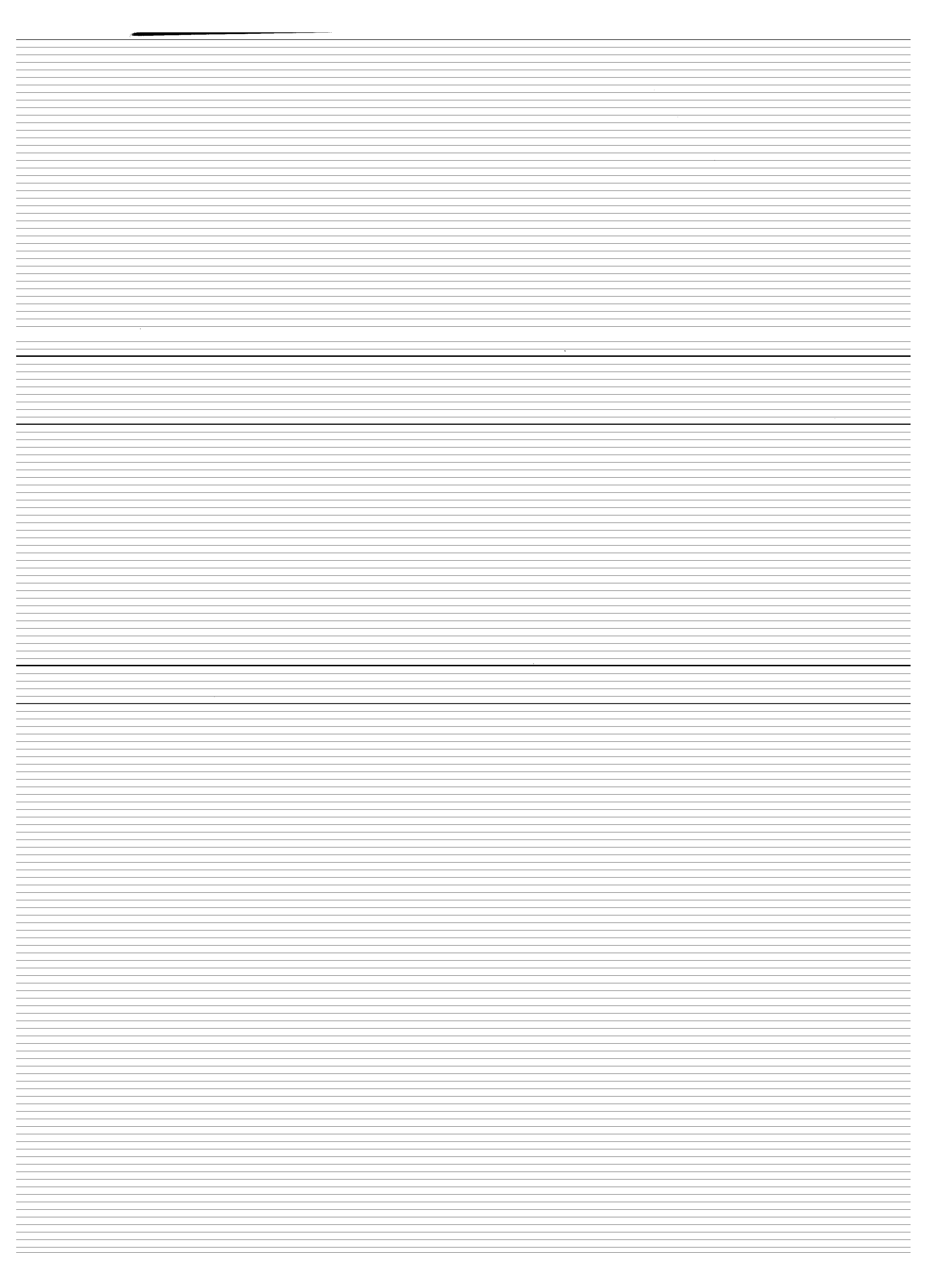
[٥] من هو الإرهابى؟

[٦] قمة دافوس الاستثنائية حلقة من حلقات فرض الهيمنة.

[٧] المشهد الفلسطينى : تهدئة مسئولة أمام إصرار على الإرهاب.

[٨] ياسين وعرفات - محاولتان للاغتيال والطرد.

[٩] اتفاق جنيف، وثوابت القضية.



تقديم

يتصـدى هذا الفصل - من خلال تسع مـقالات- استكمالاً لما جـاء فى الفصل السابق، وإحـساسـًا بنبض الشارع الفلسطينى، والعـربى، والإسلامى، وترجـمةً للضمير الإنسانى، والرأى العام العالمى الحىّ، لما تحويه قرارات، وتوصيات القمم، والمؤتمرات والمخططات، ولا أقـول المؤامرات، من ظلم واضـح بالحق الفلسطينى، وتحيز فـاضح للباطل الصهيـونى. فبينما تعـمل الفصائل الفلسطينية المـقاومة على التهدئة، يصر الكيـان الصهيونى على الاستمرار الإجرامى لعـمليات، ومحاولات الاغتيـال والقتل، والتشريد، والتجـريف، والدمار، والتدميـر، بصورة إرهابية لا نظير لها. ثم تأتى القـرارات لتسوى الجانى بالضحية، والمحـتل المغتصب بصاحب الأرض، بل تعتبر المقـاومة المشروعة إرهابًا، وإرهاب الكيان الصهـيونى دفاعًا عن النفس. وفى ظل هذا الجو الموبوء، وأمام هذا الوضع المعـكوس، وفى ضوء عجز الأنظمة العربية والإسلامية المهين، لا مفر من رفض هذه المخططات الاستسلامية، ابتداءً من مـدريد، فأسلو، مرورًا بواى ريفر، وتنت، ومـيتشل، وانتهـاءً بخريطة الطريق، واتفاق جنيف. ومن ثم، لابديل عن اسـتمرار الانتفاضة، ودعـمها بكل السبل تحريرًا للأرض، ودفاعًا عن العـرض، وذودًا عن المقدسات، وحفاظًا لكرامة الأمة.

وعليه، يتضمن هذا الفصل المقالات الآتية:

(١) تفصيل كلمة مختصرة فى تظاهرة الإستاد.
(٢) قرارات القمم، وإرادة الشعوب.
(٣) خريطة الطريق المراوغ التصفوى المسدود.
(٤) قمتا شرم، والعقبة، وطريق التصفية.
(٥) من هو الإرهابى؟
(٦) قمة دافوس الاستثنائية حلقة من حلقات فرض الهيمنة.
(٧) المشهد الفلسطينى: تهدئة مسئولة أمام إصرار على الإرهاب.
(٨) ياسين وعرفات - محاولتان للاغتيال والطرد.
(٩) اتفاق جنيف، وثوابت القضية.

[١] تفصيل كلمة مختصرة فى تظاهرة الإستاد(*)

الحمد لله، نجحت التظاهرة الحاشدة فى استاد القاهرة يوم الخميس الماضى. وكانت نموذجًا حضاريًا - فكرًا وسلوكًا، وانضباطًا وتنظيمًا. ولعل هذا يكون حافزًا للجهات المسئولة أن تترك جموع الشعب تعبر عما يجيش فى صدورها تجاه قضاياها، وقضايا أمتها. ولكثرة المتحدثين من الأحزاب، والقوى السياسية، والنقابات المهنية، وهيئات المجتمع المدنى، كان الوقت محدودًا، ومحددًا بدقائق قليلة لكل متحدث. وعليه، قدمت مختصرًا لكلمتى باسم جموع التجاريين فى نحو دقيقتين، ورأيت أن يشاركنى القارئ الكريم تفصيلها، الذى كنت قد أعددته مسبقًا. فإليك عزيزى القارئ كلمتى:

بسم الله الرحمن الرحيم. إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونثنى عليه الخير كله. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وتابعيه، وسلم تسليمًا كثيرًا. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فبداية، باسم سبعمائة وخمسين ألف تجارى، وبعائلاتهم نحو ثلاثة ملايين، أتوجه بالشكر للجهات المسئولة على موافقتها على عقد هذه التظاهرة الحاشدة، والتى تعكس مشاعر شعبنا الحبيب الحقيقية تجاه قضاياه المصيرية فى فلسطين

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٦ من مارس ٢٠٠٣م.

والعراق، وتبرهن للعالم أجمع أن شعبنا مهتم، ومهموم بقضايا أمته، ويعبر عن ذلك بشكل راق، وأسلوب حضارى ينبثق، ويتسق مع هويته الإسلامية.

أيها الإخوة والأخوات:

لست فى حاجة إلى تفصيل ما نعيشه جميعًا. فما يحدث فى العراق من اعتداء سافر ومستمر منذ أكثر من اثنى عشر عامًا، ومن تفتيش مهين ينتهك السيادة الوطنية، ومن تهديد حقيقى بالغزو الشامل والتدمير، يعد جزءًا من مخطط متكامل تم إعداده فعلاً منذ أكثر من عقد من الزمان - أى قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر بكثير - وذلك لفرض الهيمنة على المنطقة، بهدف السيطرة الكاملة على ثرواتها، -وبالذات الثروة البترولية- وتصفية القضية الفلسطينية، وإعادة تشكيل وترتيب المنطقة - كما أكد وزير الخارجية الأمريكى - وفقًا للمصالح الأمريكية. كل ذلك لتحقيق غاية نهائية وهى السيطرة الكاملة على مقدرات العالم ومستقبله.

أيها الإخوة والأخوات:

لا شك أن الحقيقة أصبحت شديدة الوضوح. ولا شك أن هذا المخطط الإجرامى - الذى يتم تنفيذه الآن من قبل الإدارة الأمريكية بحق أمتنا وثرواتها ومستقبلها - أصبح شديد التحديد والظهور لكل ذى بصر وبصيرة. فتصفية الشعب الفلسطينى لتمكين العدو الصهيونى من أرضنا الفلسطينية كرأس حربة للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة تجرى على قدم وساق. ويكتمل ذلك أساسًا بضرب العراق، والسيطرة الكاملة على بتروله، ثم إعادة تشكيل المنطقة برمتها- كجائزة كبرى - تعضد الهيمنة الأمريكية على العالم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى رفع درجة تشغيل الصناعات الحربية، وتجربة أسلحة دمار شامل جديدة على أشقائنا فى العراق، لإنعاش الاقتصاد الأمريكى.

وبالقطع، ليست القضية تهديد العراق للسلام العالمى، وللأمن الأمريكى، وليست القضية الحرص الأمريكى على نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان فى المنطقة -وبالذات العراق- أو تصحيح ما تدعيه الإدارة الأمريكية من انحرافات فى تعليم،

وتطبيق الإسلام! وبالطبع، ليست القضية أسلحة دمار شامل، خاصة بعد أن استمع العالم كله إلى ما ادعاه وزير الخارجية الأمريكية ثم إلى تقريرى مفتشى الأسلحة - بليكس والبرادعى - فى مجلس الأمن، وأيضًا لعلم العالم أجمع أن لدى الكيان الصهيونى كل أنواع هذه الأسلحة، وأيضًا لعلم العالم أجمع أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ترسانات من هذه الأسلحة. هذا، بالإضافة إلى حالة كوريا الشمالية، والسياسة الأمريكية شديدة الهدوء أو الخنوع تجاهها، والمعروفة للكافة!

أيها الإخوة والأخوات:

يحدث هذا، وغيره الكثير، وفى مناطق كثيرة أخرى - كدول البلقان، والشيشان وكشمير - وفقًا لمخطط مرسوم- ولا تحرك أنظمتنا ساكنًا. وكأن ما يحدث شىء طبيعى أو أمر عادى، أو كأننا فى كوكب آخر بعيد تمامًا عن كوكب الأرض.

يحدث هذا، وأمامنا أمثلة حية على الصمود الحقيقى من داخل أمتنا. فأفغانستان بلا إمكانيات اقتصادية، أو عسكرية تذكر، وقفت أمام أعتى ما أنتجته الترسانة العسكرية الأمريكية من أسلحة دمار، وتدمير لفترة ليست بالقصيرة. بل يُعتقد أنها مازالت تقاوم، وإن كان التعتيم الإعلامى الرهيب يحجب عنها الكثير من الحقائق.

وفلسطين، بلا إمكانيات بالمرة، سوى الحجر والجسد، استطاعت أن تفرض توازن الرعب، على العدو الصهيونى المدجج بأحدث أسلحة الدمار والتدمير الأمريكية، ومازالت صامدة ببسالة لا نظير لها!

أيها الإخوة والأخوات:

هذا ينقلنا مباشرةً إلى المخرج الوحيد من حالة العجز التى تعيشها أنظمتنا، ألا وهو: إجراء فورى، وحقيقى، وشامل «لمصالحة وطنية» بين الأنظمة وشعوبها. فهذا هو الحل الناجع بل الوحيد لأزمة الأمة. فبهذا الحل، وبه وحده، يكون للأنظمة السند الفعلى الذى تفتقده، والمصداقية الحقيقية التى تعينها على أن تعكس فعلاً نبض شعوبها. ومن ثم، تمارس إرادتها، وتفرض احترامها على الآخر،

وتحفظ للأمــة كرامتهــا، وحقوقــها المشروعة، وثوابتــها الأساســية. وتتطلب هذه المصالحة ابتداءً وانتــهاءً أن تكون فى إطار من هوية الأمة، أى بالعودة الحقــيقية إلى إسلامها العظيم ليحكم حركة حياتها، ويضبط علاقات أفرادها.

فلا مخرج للأمة إلا بالعودة إلى صحيح الإسلام، والعض عليه بالنواجز، وصدق الحق تـبارك وتعالـي إذ يقول: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه: ١٢٣، ١٢٤]. وصدق رسولنا ﷺ إذ يقول: «تركت فيكم مـا إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا كـتاب الله وسنتى».

أيها الإخوة والأخوات:

دعونى أقولها صريحـة واضحة لقادتنا فى مؤتمر قمتهم القادم . . لتـقفوا وقفةً تليق بإسلامنا العظيم على قلب رجل واحد، تؤكد رفض ضرب العراق، والوقوف معـه بكل إمكانات الأمة، إحيـاءً لاتفاقية الدفـاع العربى المشتـرك، وتؤكد رفض المجازر الوحشيـة اليومية على شعبنا فـى فلسطين بهدف إبادة هذا الشعب البطل، وتؤكد الدعم الـكامل للمقاومـة المشروعـة، والانتفاضـة الباسلة دفـاعًا عن الحق والكرامة، دفاعًا عن الأرض والعرض.

ولنحى جميعًا فريضة الجهـاد، ولننبذ ذل «الهوان». فشعوبنا تطلب الشهادة فى سبيل الله، وتحرص على عزتها وإيمانها. مـصداقًا لقول الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقـون: ٨] . ولتعِ الأمة جمـعاء - قادة وشـعوبًا - أن النصر مع الصبر، وأن النصر من عند الله. ولقـد وعد سبحانه المؤمنين بالنصر فى قوله جل من قائل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم: ٤٧]، وقوله جل وعلا: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥].

فلنتق الله ، ونقم بحق العبادة، ونحي فريضة الجهاد، ونرفض الإسلام الأمريكي، والهوية المعدلة، والعقيدة المودرن، والخطاب العصري، والهوى الغربي. ولنبدأ -كشعوب- بتفعيل سلاح المقاطعة لكل ما هو صهيوني أمريكي بريطاني أسباني، ويرفض المعونة المذلة فنحن قادرون بعون الله على العيش بدونها، ويرفض التعامل بالدولار، ونعيد لعملتنا هيبتها بزيادة حقيقية في الإنتاجية والإنتاج، وبكفاءة عالية على التصدير، ولنفعّل التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي، ثم مع الدول الصديقة. . هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أدعو هذا الحشد الكريم أن يستمر في المواظبة على صلاته في أوقاتها، وأن يحرص على صلاتي العشاء والفجر في المسجد، قانتًا بالدعاء إلى الله تعالى بأن ينصر هذه الأمة، وتعود إلى خيريتها.

أيها الإخوة والأخوات:

أخيرًا، أكرر ضرورة أن نحرص جميعًا على أن يستمر هذا الجمع الحاشد وينتهي بهذه الصورة الحضارية الرائعة، لنؤكد أننا كشعوب لا نقل حرصًا على سلامة أوطاننا، ولا نقل تحضرًا - فكرًا وسلوكًا - عن بقية شعوب الأرض، فنحن حفدة محمد ﷺ الذي قال فيه الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤].

حفظكم الله ورعاكم. . وحفظ أمتنا ورعاها وحماها من كل اعتداء أو مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

***

[٢] قرارات القمم.. وإرادة الشعوب(*)

أمام المجازر الوحشية المستمرة للشعب الفلسطينى من قبل الكيان الصهيونى بقيادة عصابة شارون المجرمة، وأمام الانتهاكات البربرية المتصاعدة لأبسط حقوق الشعب العراقى، والتهديدات اليومية بضربه، وتغيير نظامه، بل إعادة تشكيل المنطقة برمتها، من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة عصابة بوش المتعطشة للحرب، والسيطرة والاستغلال، كل ذلك بهدف تنفيذ المخطط الإجرامى للتحكم فى مقدرات المنطقة، ومستقبل الأمة الإسلامية - العدو الأخضر - كمدخل أساسى لفرض الهيمنة على العالم بأسره. أمام تفاصيل هذا المخطط شديدة الصفاقة، والغطرسة، والوضوح، هبّت مظاهرات عارمة، ومسيرات حاشدة غير مسبوقة فى التاريخ الحديث فى كافة أرجاء العالم، قدرت فى الأسابيع الأخيرة بأكثر من خمسين مليوناً، ترفض بشدة هذا المخطط، وتشجب بكل وسائل التعبير المشروعة تفاصيله الواضحة والفاضحة، وتندد وتدين واضعيه، ومنفذيه إلى حد التدهور السريع فى شعبياتهم، بل التهديد الحقيقى بزوال حكمهم، وحكوماتهم عبر صناديق الانتخاب. امتدت هذه المظاهرات والمسيرات من معظم الولايات الأمريكية، فانجلترا، فإيطاليا، فأسبانيا، فأستراليا - وهى دول تقوم أنظمتها بتنفيذ المخطط أو المعاونة فى تنفيذه -، كما شملت هذه الغضبة بقية دول العالم فى أمريكا الوسطى، والجنوبية، وآسيا، وأفريقيا.

وشملت هذه المظاهرات، والمسيرات، خاصة فى الأيام القليلة الماضية، الدول العربية والإسلامية، وعلى رأسها مصر، والأردن، وتركيا، وإيران.

وكان من نتيجة ذلك أن تحركت الأنظمة من خلال دبلوماسية القمم، خاصة بعد الإحساس المتزايد لدى الشارع العربى والإسلامى بأن فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا وروسيا، والصين تحارب من أجل قضيتنا (بغض النظر عن أن هذا الموقف بالطبع للحفاظ على مصالحهم الحيوية). فبعد مؤتمر قمة دول عدم الانحياز، انعقد مؤتمر

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ١٣ من مارس ٢٠٠٣م.

القمة العربية فى شرم الشيخ، ثم مؤتمر القمة الإسلامية فى الدوحة. وأصدرت هذه القمم بيانات، ومقررات أو قرارات تكاد تكون متماثلة فى الشكل والمضمون. إذ أعلنت هذه القمم الرفض القاطع للحرب على العراق، والرفض القاطع لتهديد أمن، وسلامة أى دولة عربية أو إسلامية، والرفض القاطع للتدخل فى الشئون الداخلية للمنطقة، والرفض القاطع لتجاهل مصالحها، وقضاياها العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. كما أكدت هذه البيانات، والقرارات على تعاون العراق المتزايد مع المفتشين الدوليين، وضرورة إتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية والسلمية لحل نزاعات المنطقة، وضرورة نزع كافة أسلحة الدمار الشامل من جميع دول الشرق الأوسط. وشددت البيانات، والقرارات على ضرورة مواصلة دعم الشعب الفلسطينى بكافة السبل فى نضاله المشروع. ففى قمة شرم الشيخ - وبغض النظر عن الخلافات الجانبية «المؤسفة» بين بعض القادة - والتى كان يتمنى رجل الشارع العربى والإسلامى ألا تظهر أصلاً، ناهيك أن تظهر علنًا على شاشات الفضائيات، والحق تبارك وتعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، كما يقول عز من قائل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأعراف: ٤٦]، . . بغض النظر عن هذه الخلافات، فلقد تكلم معظم القادة العرب عن الوضع الذى تعيشه الأمة العربية والإسلامية، والمخططات والأخطار الحقيقية التى تحدق بها بوضوح شديد، وصراحة تامة، وفهم دقيق، وعمق سابر، وإلمام كامل من حيث التشخيص، والتحليل، والنتائج العامة والطرق العامة للمعالجة. ففى كلمته، أكد الرئيس المصرى أن «. . مستقبل الأمة العربية أصبح فى الميزان مما يفرض علينا جميعًا الوقوف فى خندق واحد». وشدد ولى العهد السعودى بالقول بأننا: «. . نجابه أزمة خطيرة لن تقف آثارها عند العراق وحده». وأوضح نائب الرئيس العراقى أن: «أمريكا لا تبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وإنما تتخذها ذريعة لتدمير العراق واستعمار الدول العربية». وأكد الرئيس السورى أن: «الجميع يشعرون بالخطر المحدق بالمنطقة والعراق، ولكن ليس بالقدرالكافى». وألمح الرئيس الجزائرى إلى أن: «عدم التحرك ليس خيارًا متاحًا للعرب وشعوب العالم تنتظر موقفنا لمؤازرتها». وأكد الرئيس الليبى على: «ضرورة خروج القمة بشىء ملموس

فى حل الأزمة العراقية». وذكَّر الرئيس الفلسطينى المؤتمرين بأن الكيان الصهيونى يجد فى الأزمة العراقية فرصته السانحة «لتقويض السلطة وترحيل الفلسطينيين».

وأخيرًا، أكد الرئيس السودانى فى رسالة بعثها للمؤتمر أن: «التضامن العربى ضرورة للدفاع عن الأمن القومى ودفع شرور الحرب وتداعياتها». وعليه، اتخذ المؤتمر، بعد تدارس التهديدات الخطيرة التى يتعرض لها العراق، واحتمال تطورات الموقف إلى مواجهة عسكرية، وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن القومى العربى، وبعد متابعة - بقلق بالغ - للأوضاع الخطيرة التى يعيشها الشعب الفلسطينى جراء العدوان «الصهيونى» المستمر، والمتصاعد، اتخذ عدة قرارات، أهمها: تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن، وسلامة، ووحدة أراضى أى دولة عربية، باعتباره تهديدًا للأمن القومى العربى، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية فى إطار الشرعية الدولية - استكمال العراق تنفيذ القرار رقم «١٤٤١»- وإعطاء مهلة كافية للمفتشين لإتمام مهمتهم بموضوعية كاملة. وتأكيد امتناع أى دولة عربية عن المشاركة فى أى عمل عسكرى يستهدف أمن وسلامة، ووحدة أراضى العراق أو أى دولة عربية. والتأكيد على أن الوقت قد حان لرفع العقوبات عن العراق فى إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والتأكيد على أن شئون الوطن العربى وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق ومصالحها الوطنية والقومية بعيدًا عن أى تدخل خارجي. وفى هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة أو التدخل فى شئونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة. والتأكيد على اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل فى العراق جزءًا من نزع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة بما فى ذلك «الكيان الصهيونى».

والتأكيد مجددًا على مواصلة كل أشكال الدعم السياسى والمعنوى والمادى للشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال. ثم كانت القمة الإسلامية فى الدوحة. -وبغض النظر عن بعض الخلافات الجانبية «المؤسفة» بين بعض القادة-، اتخذ المؤتمر قرارات تكاد تكون متماثلة شكلاً ومضمونًا، وبصورة حرفية، مع قرارات مؤتمر قمة شرم الشيخ فيما يخص المسألة العراقية،

والقضيـة الفلسطينية. إذ جاءت القـرارات مباشرة، وصـريحة، وعميـقة، وقوية. فلقد أكـد زعماء الـدول الإسلاميـة الرفض المطلق لضرب العـراق، أو تهديد أمن وسلامـة ووحدة أراضى أى دولة إسلاميـة، وضرورة حل الأزمة العراقـية بالطرق السلمـية - بما فى ذلك رفـع الحصـار عن الشعب العـراقى - فى إطار الشـرعيـة الدولية. كمـا أكد الزعماء على ضـرورة نزع أسلحة الدمار الشامـل من كافة دول منطقة الشرق الأوسط، وامتناع الدول الإسلامية عن المشاركة فى أى عمل عسكرى ضد العراق أو أى دولة إسلامية، ورفض كل مـحاولات تهدف إلى فرض تغييرات فى المنطقة أو التدخل فى شئونها الداخلية، وتجـاهل مصالحها، وقضاياها العادلة. وأكد الزعماء على ضـرورة التحرك الفورى لوقف العدوان الغاشـم والمستمر على الشعب الفلسطينى ووقوف الأمة الإسلامية كافة إلى جانبه من أجل استرداد حقوقه المشروعة وفق قـرارات الشرعية الدولية وإقامة دولـته المستقلة، وعاصمـتها القدس الشريف، كما يؤكـدون مجدداً على مواصلة تقديم كافـة أشكال الدعم السياسى، والمعنوى، والمادى للشعب الفلسطينى فى نضاله المشروع فى مقاومة الاحتلال.

وعليه، فلقد رددت القيادات العربية والإسلامية، من خلال هذه القرارات - بالتزام كامل - مـا يردده بالضبط الشارع العربى والإسـلامى. ولذلك انتقدت - بحق- مـصادر دبلومـاسيـة أمريكيـة جوهر هذه القـرارات بالقول أنهـا تصلح للمظاهرات، وليس لحل أزمة أو معـالجة قضية. صـحيح أن هذه القرارات تعكس نبض هذا الشارع، وصحـيح أنها تشكل حدّاً أدنى وبداية إيجابية للتـضامن العربى والإسلامى، ولكن صحـيح أيضًا أن رفض ضرب العراق، ورفض تصفيـة القضية الفلسطينية يصلحان أن يكونا شعارين يهتف بهما الشارع العربى والإسلامى. فهذا هو كل مـا يملكه هذا الشارع، وينتظر من قـياداته أن تتـرجم هذه الشعـارات إلى برنامج عمل تشغيلى قابل للتنفيذ، وتحقيق النتائج، وبالتالى، وقوف القيادات عند حد أو سقف ترديد هذه الشعارات فقط، يُعد أمـرًا غير مقبول، لأن المسألة ليست مسألة تشخيص، ولا هى اقتراح طرق عامة للمـعالجة. فهذه مسائل يعرفها الرجل العادى أكثر من خبير أو متخصص.

وعليه، يكمن الخلل فى هذه القـرارات فى غياب أو شبه غيـاب «إرادة التنفيذ» وفى غياب أو شبـه غياب «آلية عملية للتنفـيذ». ومن ثم، لا تعدو هذه القرارات سوى عبارات لإبراء الـذمة. ولا تخرج عن كونها تفكيراً مـبنيًا على الأمنيات. أو هى مسكنات للشارع العربى والإسلامى الذى ينتظر من قيادته موقفًا يرتفع لمستوى الحدث، موقفًا ينبثق من عقيدته، ويتماشى مع هويته.

هذا الموقف، الذى كان يتـمناه الشارع العربى والإسلامى من قـياداته، يتلخص فى كلمات قـليلة، بسيطة وواضحـة، ولكنها قـاطعة، وهى: «أن الدول العـربية والإسـلاميـة جمـيعـها تقف صـفًا واحـدًا، على قلب رجل واحد، مع العـراق وفلسطين، وأى اعتـداء عليهمـا يعد اعتـداء سافرًا ومـباشرًا على كل دولة عـربية وإسلامـية، وعلى الأمة جـمعاء». وهذا يذكرنا - شـعوبًا وقيـادات - بأحد أهم ثوابت هذه الأمة الذى حفظ عليـها عزتها، وكرامـتها، وصان أرضها وعـرضها، وحمى عقيدتها وهويتهـا. . ألا وهو «الجهاد»، ذروة سنام الإسلام. فالخالق تبارك وتعالى يأمـرنا أن نعد للعدو «ما اسـتطعنا»، إيمانًا بالله سبحانه، وثقـة فى نصره. فيقول: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] ثم يذكرنا جل وعلا بأن القتال فـرض علينا، وفيه خيـر لنا، فى قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البـقرة: ٢١٦]. ثم يؤكـد سبحـانه أن النصرحليفنا فى قوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]. ثم يكون شـرط نصره أن نؤمن به، ونتـمسك بـشرعـه، مصـداقًا لقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]. فهل نسمع ونطبق - شعوبًا وقيادات - ما جاء فى دستور هذه الأمة، ففيه عـزتنا وكرامتنا فى هذه الدار، والسعادة الحقة فى الدارين؟ أدعو الله العلى القدير ذلك، إنه سبحانه سميع مجيب.

***

[٣] خريطة الطريق المراوغ التصفوى المسدود.(*)

تمثل «خريطة الطريق» آخر المبادرات لمحاولة حل القضية الفلسطينية. ولقد وضعتها، وأعلنتها اللجنة الدولية «الرباعية» والتى تضم: الولايات المتحدة، والإتحاد الأوربى، وروسيا، والأمم المتحدة، وإن كانت اليد الطولى فى الصياغة، والإعلان للولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الخريطة لا تختلف من حيث الجوهر عن اتفاق «أوسلو» وتوصيات «ميتشل»، وخطة «تينيت»، وتعانى من العيوب نفسها التى أدت فى النهاية إلى فشل، بل موت هذه المبادرات. وعلى رأس هذه العيوب: «المرحلية» و«المراوغة»، و«الغموض»، خاصة فيما يتصل بالتزامات الجانب الصهيونى، وذلك لضمان تحقيق هدفه فى إفشال المبادرة، واستحالة التوصل إلى تسوية نهائية. ومن ثم، العمل على ترسيخ الوضع القائم كخطوة لتحقيق المشروع الصهيونى القائم على اغتصاب كامل التراب الفلسطينى، وامتداده فى صورته النهائية من النيل إلى الفرات!

وهذا - بالضبط - منطق وموقف التحالف الاستعمارى - الصهيونى منذ بداية الوجود الصهيونى على أرض فلسطين. فلقد فرض على الشعب الفلسطينى (والأمة العربية والإسلامية) معركة «وجود»، يستحيل الوصول فيها إلى تسوية تلبى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة. ومن ثم، أسس استراتيجيته على ركيزتين: الأولى، ضربات استباقية لكسب المزيد من الأرض- كلما كان ذلك ممكنًا- والثانية، طرح مبادرات غير جادة لتجميل صورته من ناحية، ولإثارة الإرباك، والبلبلة، والانقسام فى الجانب الفلسطينى، والعربى، والإسلامى بادعاء تلبية بعض المطالب من ناحية أخرى. فأمام هذه المبادرات، ينقسم هذا الجانب إلى فريقين: فريق «متشدد» يرفض هذه المشروعات المشبوهة، وآخر «معتدل» يقبلها على أساس «الواقعية» أو «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ٥ من يونية ٢٠٠٣م.

وتعد «خريطة الطريق» مثالاً فجًا وواضحًا لهذه الاستراتيجية، فهى كما وصفها - بحق - أحد قادة «حماس»، خطة «شارونيــة» بإخراج أمريكى. ويمكن الإضافة إلى ذلك القول: فى إطار «وهمى» من الشرعية الدولية، متمثلاً فى «الرباعية».

فالخــريطة ليست «اتفاقـية» بالمعنى القــانونى المحدد والملزم، والمدعومـة من قبل الأطراف التى طرحتها بضــمان تنفيذ ما تضمنته، وإنما هى مجـرد مبادرة «التحريك المفاوضات بين الجـانبين الفلسطينى، والصهيونى - بعـد التأكد من تصفيـة المقاومة المشروعة والوقف التام للانتـفاضة. ولقد ثبت بالتجربة - على حـد قول أحد قادة «حماس» بحق - أن وقف المقاومة يقابل بمزيد من الإبادة والتدمير لكل مظاهر الحياة للشعب، والأرض الفـلسطينية. كمـا أن الجميع يعلـم مآل مثل هذه المفـاوضات. فالعديد من السنوات السابقة للانتفاضة شاهدة على فشل مثل هذه الآلية!

وبالرغم من قبول السلطة الفلسطينية للخريطة دون شـروط أو تحفظات مسبقة، وبالرغم من أن السلطة نفذت جزءًا كبيرًا من مرحلتها الأولى (الإصلاحات الإدارية والأمنية)، فإن الشـارع الفلسطينى له رأى آخر. فلقد سأل أحد الصحـفيين العرب قطاعًا متنوعًا من الناس فى نابلس (طبيب، ونجـار، وبقال، وإمام مسجد، وناشط سابق فقد يده اليمنى فى انفجار) عن رأيهم فى «خريطة الطريق». وكانت إجاباتهم دقيقة وموجزة: «إنها أوسلو جديدة»، «لا معنى لها»، «تجربة فاشلة أخرى»، «لحم فاسـد»، «لن يقبلها حتى عـميل متـعاون مع قوات الاحتــلال»! (الخليج، العدد: ٨٧٥٧، ١١/٥).

إذًا، ما هى هذه المبادرة؟ باختـصار شديد، تنقسـم هذه المبادرة أو الخريطة إلى ثلاث مراحل: الأولى يفترض أنها انتـهت فى ٣٠ من مايو ٢٠٠٣م، والثانية تمتد من أول يونيو ٢٠٠٣م إلى نهاية العام، والثالثة تبدأ بـبداية عام ٢٠٠٤م وتنتهى عام ٢٠٠٥م.

وجوهر المرحلة الأولى يتـمثل فى تصفيـة المقاومة، ووقف تام للانتفـاضة، مع قطع كافة أشكال الدعم لهـما من الدول العربية والإسلاميـة، فى مقابل أن يفكك

---

(١) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٥ من يونية ٢٠٠٣م.

الكيان الصهيونى «مراكز استيطانية متقدمة أقيمت منذ مارس ٢٠٠١م! وجوهر المرحلة الثانية يتلخص فى أن تنزع السلطة الفلسطينية سلاح المقاومة، وتفكك بناها التحتية وتلاحق عناصرها، وتجمع الأسلحة غير المرخص بها، وأن تدخل الدول العربية فى مفاوضات إقليمية مع الكيان الصهيونى وفى مقابل ذلك، «تركز الجهود على خيار إقامة دولة فلسطينية لها حدود مؤقتة، وخواص السيادة». فهذه المرحلة لا تتحدث عن دولة، وإنما عن «جهود» فقط، وعن «خيار» وليس عن إقامة دولة فلسطينية ذات حدود «دائمة». وجوهر المرحلة الثالثة والأخيرة يتركز فى إجراء «مفاوضات» من خلال مؤتمر دولى يفضى إلى حل نهائى حول قضايا الحدود والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، وفى المقابل تعترف الدول العربية اعترافًا كاملاً بالكيان الصهيونى، وتقيم علاقات طبيعية معه فى إطار سلام شامل.

وبالرغم من أن هذه المبادرة تعد أساسًا «شارونية التوجه»، «ليكودية الفكر»، «صهيونية الصياغة»، إلا أن الكيان الصهيونى رفضها فى البداية. ثم عاد تكتيكيًا وقبلها بتحفظات بلغت أكثر من مائة، ثم أُدمجت فى أربعة عشر تحفظًا، لعل من أهمها عدم القبول بمبدأ التوازى فى تنفيذ الالتزامات، وإنما الأخذ بمبدأ التوالى، على أن يبدأ الجانب الفلسطينى والعربى المطلوب منه أولاً!

وبالرغم من اعتراف «شارون» لأول مرة بأن هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون فلسطينى تحت الاحتلال، وبالرغم من اعتراف حكومته اليمينية المتشددة بوثيقة تنص صراحةً على إنهاء الاحتلال الذى وقع عام ١٩٦٧م، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة «قابلة للحياة»، فإن «خريطة الطريق» قد تم نسفها عملاً قبل أن توضع موضع التنفيذ من قبل الكيان الصهيونى، وذلك من خلال التحفظات الصهيونية عليها، من ناحية، وقرار حكومة الكيان الصهيونى برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم فى فلسطين ١٩٤٨م، من ناحية أخرى، وإعلان «شارون» نفسه أن القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيونى، من ناحية ثالثة.

وحتى إذا افترضنا جدلاً تنازل الكيان الصهيونى عن تحفظاته الأربعة عشر، وعن تركه قضايا اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود لمفاوضات المرحلة الثالثة، فإن المرحلتين الأولى، والثانية تحتويان على شروط تعجيزية، والتزامات

يصعب أن يتحقق بعضها، فضلاً عن مجموعها، وحتى مع فرض تحققها فلن يكون هناك انتقال إلى المرحلة الثالثة إلا بإجماع اللجنة الرباعية!

وحتى مع فرض الانتقال إلى المرحلة الثالثة، فلا وجود لدولة فلسطينية مستقلة، ذات حدود دائمة، وإنما مجرد إجراء مفاوضات حول هذه الدولة المرتقبة أو الموعودة، والقضايا الحساسة (الحدود، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات). وعليه، تكون هذه المبادرة قد نجحت فى إجهاض المقاومة، ووقف الانتفاضة، وتحقيق الأمن للكيان الصهيونى، والدفع بالشعب الفلسطينى إلى نزاعات، إن لم تكن حربًا أهلية. هذا بالإضافة إلى عودة القضية إلى نقطة البداية من جديد، وإجهاض المكاسب الدولية التى حققها الشعب الفلسطينى طوال أكثر من نصف قرن من اعتراف المجتمع الدولى بحقوقه المشروعة، وتعطيل القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة أرقام: ١٩٤، ٢٤٢، ٣٨٣، ٣٩٧، أو جعلها مادة للتفاوض من جديد!

وعليه، يتعين رفض هذه المبادرة - جملةً وتفصيلاً- والتمسك بخيار المقاومة والانتفاضة حتى يحصل شعبنا الفلسطينى على كامل حقوقه المشروعة. بل على الأمة جمعاء أن تدعم هذا الخيار المشروع، بكافة أشكال الدعم. ولا يجب أن تركن أبدًا إلى صمت مشين، وعجز مهين، أو تعاون مع العدو لتحقيق مخططاته. وليكن شعارها تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. ولتتذكر دائمًا أنه ليس فقط احتلال فلسطين.. بل أيضًا احتلال العراق يعد حالة كاملة لجهاد الدفع. فهو فرض عين على كل مسلم ومسلمة إلى أن تتحرر أرضنا فى فلسطين، والعراق من دنس المحتل الغاشم. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

***

[٤] قمتا شرم والعقبة وطريق التصفية(*)

هناك حقائق ثابتة، وثوابت راسخة لا يختلف عليها اثنان عاقلان فى الأمة العربية والإسلامية، بل العالم بأسره، وليس فقط فى الشعب الفلسطينى، وهى:

- أن القضية الفلسطينية هى قضية الأمة العربية والإسلامية.
- أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق الأصيل فى أرض، كل أرض، فلسطين.
- أنه لا يوجد عاقل يرفض سلامًا عادلاً، وشاملاً، ودائمًا فى المنطقة التى يعيش فيها، بل فى العالم أجمع.
- أنه لا يوجد عاقل يفضل القتل، والتدمير، والإبادة على العيش فى عزة وكرامة وأمن وسلام.
- أنه لا يوجد عاقل يرفض الحصول على جزء من حقه فى أرضه عن طريق التفاوض السلمى بدلاً من القتل، والتدمير، والتجريف، والتشريد.
- أنه لا يوجد أحد لا يدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره بصفته عملاً يخالف كل القوانين، والشرائع، والأديان، والأعراف، وكل القيم الإنسانية.
- أنه يتعين التشديد على ضرورة التفرقة المحددة، والواضحة بين المقاومة المشروعة للمحتل «الصهيونى» والتى تكفلها كل القوانين، والشرائع، والأديان، والأعراف، وبين الإرهاب.

ووفقًا لهذه الحقائق؛ وعلى أساس هذه الثوابت رفضت منظمات المقاومة الفلسطينية، ومعها كل القوى الحية فى الأمة العربية والإسلامية، خطة «خريطة الطريق» لإقامة دولة فلسطينية بجوار الكيان الصهيونى، من منطلق أن هذه الخطة لا تختلف من حيث الجوهر عن اتفاق «أوسلو»، وخطة «تنيت» وتوصيات «ميتشل»، وتعانى من العيوب نفسها التى أدت، فى النهاية، إلى فشل، بل موت هذه المبادرات. وعلى رأس هذه العيوب: «المرحلية»، و«المراوغة»، و«الغموض»،

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ١٢ من يونية ٢٠٠٣م.

واحتمال «التأويل» العبرى، وإمكانية «التفسير الصهيونى». فهى بحق «شارونية التوجه»، «ليكودية» الفكر، «صهيونية» الصياغة، «أمريكية» الإخراج!

وبالرغم من قبول السلطة الفلسطينية للخطة دون شروط أو تحفظات مسبقة، وبالرغم من اعتراف حكومة «شارون» بوثيقة تنص صراحة على إنهاء الاحتلال الذى وقع عام ١٩٦٧م وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة «قابلة للحياة»، فإن خطة «خريطة الطريق» قد تم نسفها عملاً، قبل أن توضع موضع التنفيذ، من قبل الكيان الصهيونى، وذلك من خلال التحفظات الصهيونية عليها من ناحية، وقرار حكومة الكيان الصهيونى برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين من ناحية أخرى، وإعلان «شارون» نفسه أن القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيونى من ناحية ثالثة.

وحتى لو افترضنا جدلاً تنازل الكيان الصهيونى عن تحفظاته الأربعة عشر على الخطة، وعن تركه قضايا اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود لمفاوضات المرحلة الثالثة من الخطة، فإن المرحلتين الأولى، والثانية منها تحتويان على شروط، والتزامات يصعب -إن لم يكن مستحيلاً- أن يتحقق بعضها. ومن ثم، يستحيل الوصول إلى المرحلة الثالثة. وحتى مع فرض تحقق هذه الشروط، والالتزامات، فلن يكون هناك انتقال إلى المرحلة الثالثة إلا بإجماع اللجنة «الرباعية»، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد جاءت قمتا شرم الشيخ، والعقبة لتؤكدا ما أعلنته المنظمات الفلسطينية والقوى الحية فى الأمة حول هذه الخطة، ونوايا الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيونى بصددها. فأكدت قمة شرم الشيخ رفض ثقافة التطرف، والعنف فى أى شكل من الأشكال ومن أى مصدر، أو انطلاقًا من أى مكان بصرف النظر عن التبريرات والدوافع. وعليه، لم يفرق المجتمعون -عن قصد- بين المقاومة المشروعة وبين الإرهاب. وبالتالى، اعتمد الجانب العربى خطة «خريطة الطريق» جملةً وتفصيلاً. وفى مقابل ذلك، التزم الجانب الأمريكى بالعمل على تنفيذ الخطةِ، وتأكيد مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وبالرغم من رفض الجانب العربى للمطلب الأمريكى بالتطبيع الجماعى مع الكيان الصهيونى وفقًا لمبادرة السلام العربية بقمة بيروت (٢٠٠١م) على أساس أن

هذه الخطوة تأتى بعد التوصل إلى سلام شامل على كل المسارات، وبالرغم من أن الرئيس الأمريكى لم يحصل من «أبو مازن» على اعتراف بالكيان الصهيونى كدولة «يهودية» لأن هذا يـعنى التخلى عن حق العـودة.. جاءت قمـة العقـبة بتنازلات حقيقـية، وواضحة لصالح الكيـان الصهيونى. فى مقابل «لا شىء يذكـر» بالنسبة للحق الفلسطينى.

فلقد فاجأ بوش الجميع بتأكيده أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة أمن الكيان الصهيونى «كـدولة يهودية». ولقد وصف وزير خارجية الكيان الصـهيونى تصريح بوش بأنه «أهم ما جاء فى قمة العقبة» لأنه «سـيحول فى المستقبل دون طرح قضية عودة اللاجئـين..»، وأضاف أن هذا الالتزام لم يرد فى مسودة البـيان الأمريكى، وأن الرئيس بوش أضاف هذه الفقرة بناءً على طلب شخصى منه «أى من الوزير»، وتابع القـول: «إنه إنجاز حـقيـقى، بل الإنجاز الأبرز». ثم خـتم حديثـه الإذاعى بالقول: «إن التقدم فى المسار التفاوضى «أى المرحلة الثالثة» رهن بتنفيذ الفلسطينيين الشق الأمنى الوارد فى خريطة الـطريق..»، وشدد قائلاً: «إن الوفاء بالالتـزامات ينبغى أن ينعكس أولاً بوقف الإرهاب «الفلسطينى»!

وشدد «شـارون» على رفض عودة اللاجـئين من ناحـية، وعلى التـخلص من فلسطينيى الداخل للتوصل إلى الصبغة اليهودية الصرفة للكيان الصهيونى من ناحية أخرى. كما التزم بتفكيك بعض المستوطنات العـشوائية «غير المصادق عليها»، دون غيـرها من المستوطنات التى تعـج بها الضفـة والقطاع. ولقد علق وزير خارجـية الكيان الـصهيـونى على هذا الالتزام بالقـول: «إن النقاط الاسـتيطانيـة التى وُعد بتـفكيكها عـددها قليل، وإن الغالبـية العظمى من المـستوطنـات أقيمت بـقرارات اتخذتهـا الحكومات المتعـاقبة»، كمـا التزم «شارون» بالاسـتعداد للاعـتراف بدولة فلسطينيـة ذات «تواصل جغرافى» وليـست وحدة جـغرافيـة متمـاسكة، أى دويلة كنتونية «مؤقتة» ذات ممرات بين أجزائها المقطعة. ولقد أكد الرئيس عرفات -بحق- القـول بأن «شارون» لم يقـدم شيـئًا ملـموسًـا للفلسطينيـين. وعن تفكيك بعض المستوطنات، قـال عرفات: «إن تعهـد شارون بإزالة بعض المواقع الاستيطانيـة غير

المشروعة لا يشكل تنازلاً». واستطرد متسائلاً: «ما أهمية إزالة كرفان متنقل، ثم الادعاء بأنه تمت إزالة مستوطنة؟»!

بينما قدم «أبو مازن» كل التعهدات، والالتزامات التى يلح على تنفيذها الكيان الصهيونى منذ فترة طويلة، مشدداً -أى أبو مازن- على تصفية العنف، والإرهاب ضد «الإسرائيليين» أيًا كان مصدره، بالعمل على إنهاء الانتفاضة المسلحة. مما يعنى العمل على تصفية المقاومة المشروعة، والوقف التام للانتفاضة مقابل مجرد إجراء مفاوضات -مراوغة كالعادة- حول الدويلة الموعودة، وبعض القضايا الحساسة كالحدود، والمياه بعد أن حسم «شارون» قضايا اللاجئين، والقدس، والمستوطنات.

وفى أول رد فعل لحركتى حماس، والجهاد، أعلنت الحركتان رفضهما دعوة «أبو مازن» إلى وقف الانتفاضة المسلحة. وقال أحد قياديى حماس: «سنقف إلى جانب الشعب الفلسطينى ومع البندقية، ولن نسمح لأحد بأن يتنازل عن أى شبر من أرض الوطن: فلسطين». ومن جهته، قال أحد قادة الجهاد: «لقد قدم «أبو مازن» مسائل مجانية، وتعهد بإنهاء العمل المسلح، بينما الانتفاضة المسلحة هى الورقة الوحيدة فى يد المفاوض الفلسطينى».

وفى تعليقه على بيان «محمود عباس» أكد نائب رئيس حكومة الكيان الصهيونى القول بأن المطلوب من الفلسطينيين الآن هو «تنفيذ الخطة الأمنية، بالقيام بإجراءات صارمة ضد التنظيمات الإرهابية وفقًا للخطة التى وضعها الوزير محمد دحلان، واعتبرها الرئيس بوش جيدة». وأخيرًا، يؤكد محرر الشئون العربية فى القناة الثانية لتليفزيون الكيان الصهيونى الهدف الرئيس من قمة العقبة بقوله: «إن المراسم الاحتفالية فى العقبة هى مراسم دفن للانتفاضة»!

وعليه، تتضح جلية الغاية من خطة «خريطة الطريق» ومن قمتى شرم الشيخ والعقبة فى: إجهاض المقاومة، ووقف الانتفاضة، وتحقيق الأمن للكيان الصهيونى، والدفع بالشعب الفلسطينى إلى نزاعات -إن لم تكن حربًا أهلية- فلسطينية/ فلسطينية، بل عربية/ عربية (بعد الزج بمصر والأردن فى ترتيبات الخطة الأمنية)، ومن ثم، العودة بالقضية إلى نقطة البداية، والاتجاه الحقيقى إلى تصفية القضية!

وعليه، يتـعين على الفلسطينيين، والقـوى الحية من الأمـة العربية والإسلامـية رفض هذه المخططات الصهيونية جملةً وتفصيلاً، والتمسك بخيار المقاومة المشروعة والانتفاضـة المباركة حتى يحصل شـعبنا الفلسطيني على كامل حقوقـه المشروعة.

وعلى الأمة جمعاء أن تدعم هذا الخيار العادل بكافة أشكال الدعم، وليكن شعارنا جميـعًا: «تحرير فلسطين من النهـر إلى البحر». ولنعلي ونعلن جهـاد الدفع حتى تتحـرر فلسطين من دنس المحـتل الغاشم. وصـدق الحق تبارك وتعالـى إذ يقول: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

***

[٥] من هو الإرهابى(*)

من مسلمات العلاقات الإنسانية بعامة، والعلاقات الدولية بخاصة، أن «الاحتلال» عمل غير مشروع، وأن «مقاومة المحتل» عمل مشروع، تكفله كل القوانين، والشرائع، والأديان، والأعراف، وأن «الإرهاب» بكافة أشكاله وصوره عمل غير مشروع، يخالف كل القوانين، والشرائع، والأديان، والأعراف، وكل القيم الإنسانية. وعليه، يتعين التفرقة الواضحة فى الحكم على تصرفات وأعمال الأفراد والجماعات والحركات، والدول بين المقاومة المشروعة، والإرهاب.

وبالرغم من هذا الوضوح والتحديد، خلطت قمتا شرم الشيخ والعقبة - عن قصد واضح وفاضح - بين مقاومة المحتل «الصهيونى»، والإرهاب. فأكدتا بعبارات صريحة، ومباشرة تحت ضغط أمريكى مهين، ومشين، على تبنى كامل، وشامل لوجهة النظر الأمريكية، والصهيونية فى رفض ثقافة التطرف، والعنف، فى أى شكل من الأشكال، ومن أى مصدر، أو انطلاقًا من أى مكان «بصرف النظر عن التبريرات والدوافع»! وكان هذا مكسبًا صهيونيًا صرفًا، لأنه مَثَل، ولأول مرة ، تغيراً جوهريًا وكاملاً فى ثابت من ثوابت الموقف الرسمى العربى، والفلسطينى تجاه القضية الفلسطينية. ومن ثم ، جاءت بيانات «بوش»، و«شارون»، و«أبو مازن»، كبيانات ختامية لقمة العقبة شديدة الوضوح، والإفصاح فى هذا الاتجاه. وكان بيان «أبو مازن» الأشد وضوحًا، والأفدح ظلمًا للحق الفلسطينى، إذ شدد على «الالتزام» بتصفية العنف، والإرهاب ضد «الإسرائيليين» أيًا كان مصدره، «بالعمل على إنهاء الانتفاضة المسلحة»!

حدث ذلك، والعدو الصهيونى مازال مستمرًا فى عملياته الإجرامية من قتل وتشريد، وتجريف، وتدمير، وإبادة لكل مظاهر الحياة فى الأرض الفلسطينية المحتلة. استمر مسلسل العمليات الإجرامية اليومى، وخطة «خريطة الطريق» بكل عوراتها عربيًا وسوءاتها فلسطينيًا، لم توضع بعد من الجانب الصهيونى موضع

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٩ من يونيو٢٠٠٣م.

التنفيذ. بل إن هذا الاستمرار الإجرامى قصد به العدو - كعادته - نسف هذه الخطة، تمامًا كما حدث لسابقاتها من المبادرات «الهزلية» - اتفاق «أوسلو»، وخطة «تينت» وتوصيات «ميتشل»!

وقبل أن يرجع صدى تصريحات القادة العرب، والرئيس الأمريكى، ورئيس حكومة العدو، ورئيس حكومة السلطة الفلسطينية، وقبل أن تجف مداد بياناتهم فى قمتى شرم الشيخ والعقبة، توج «شارون»، وعصابته مسلسل عملياتهم الإجرامية المستمر فى الأرض المحتلة بمحاولة غادرة آثمة لاغتيال القيادى البارز فى حركة المقاومة الفلسطينية «حماس» الدكتور «عبد العزيز الرنتيسى»، يوم الثلاثاء الماضى (١٠/٦/٢٠٠٣م)، وذلك بإطلاق ستة صواريخ (جو - أرض) من مقاتلتين صهيونيتين على السيارة الجيب التى كان يستقلها - هو ورفاقه - فى أحد شوارع مدينة غزة. وأسفر الحادث الإجرامى الوحشى عن استشهاد فلسطينيين ، وإصابة نحو (٣٥) فلسطينيًا آخر، من بينهم الدكتور الرنتيسى، ونجله . وإذ نحمد الله تعالى على نجاة الدكتور الرنتيسى، ونجله، لنؤكد أن العدو الصهيونى لم ولن يتغير، وإنه مستمر بتصميم إجرامى، وإصرار آثم على تنفيذ مخططه الهمجى لتحقيق حلمه غير المشروع فى الأرض الفلسطينية، وإنه لابديل عن استمرار ودعم المقاومة المشروعة والانتفاضة المباركة أمام شعبنا الفلسطينى الصامد البطل!

وبالرغم من الإدانة «الهادئة الخجولة» للغارة الإجرامية من قبل الرئيس الأمريكى ، بقوله: «إنه مصمم على مواصلة العمل على تنفيذ خطته للسلام فى الشرق الأوسط على الرغم من محاولة اغتيال الرنتيسى، وأنها (أى الغارة)قد تقوض الجهود الفلسطينية لإنهاء العنف، وإنه قلق من أن هذه الهجمات ستجعل من الصعب أكثر على القيادة الفلسطينية وقف الهجمات (الإرهابية) بالرغم من هذه الإدانة الهادئة الخجولة، إلا أنها تعد استثنائية وغير مسبوقة. ومع ذلك، لم يعرها رئيس حكومة العدو الصهيونى انتباهًا، بل تبجح واعترف باستهداف اغتيال الرنتيسى، مؤكدًا أنه سيواصل التحرك «ضد كل أعداء السلام». وفى وقت لاحق من اليوم نفسه، شنت مروحيات صهيونية هجومًا همجيًا بالصواريخ على مدينة «جباليا» مما أسفر عن استشهاد ثلاثة فلسطينيين وإصابة (٤٠) آخرين!

من جهة أخرى، صرح الشيخ أحمـد ياسين ، مؤسس حركة «حماس»، بحق «أن، الكيان الصهيونى ، كله بات مستهدفًا، وإن المعاملة يجب أن تكون بالمثل». وفعـلاً، بعد ظهر اليوم التـالى لمحاولة الاغتيـال، أى الأربعاء (١١/٦/٢٠٠٣م) انفجرت حافلة صهيونية فى القدس الغربيـة، فى عملية فدائية، كرد انتقامى سريع لمحاولة الاغتـيال، أسفرت عن مقتل (١٦) صـهيونيًا، وإصابة نحـو مائة آخرين، واستشهد منفذها، وهو فلسطينى. وعلى الفور، رد الكيان الصهيونى على العملية بغارة من مروحياته «الأباتشى» على سيارة مدنية فى حى «الشجاعية» بغزة، فقتلت سبعة فلسطينيين ، بينهم اثنان من كوادر كتائب عز الدين القسام هما: الشيخ «تيتو مسعود» مـساعد الشهيد صـلاح شحادة، و«سهيل أبو نحل» مرافق الـشيخ أحمد ياسين، كما أصيب فى القصف الوحشى (٣٠) آخرون .

ولعل فـورية الرد تؤكـد أنها كـانت مخـططة مسـبـقًا! وجـاءت إدانة الرئيس الأمريكى للعـملية الفدائيـة فى القدس شديدة القـسوة، شديدة الانحيـاز للجانب الصهيـونى ، شديدة الظلم للجانب الفلسطينـى. كما لم يشر من قريـب أو بعيد بالمرة لعمليـة حى «الشجاعـية» الإجرامـية الجبـانة، وما تلاها من عمليـات آثمة! واستخدم فى إدانته عبارات غير مسبوقة قد شملت الشعوب العربية كافة. إذ قال: «إنه من الواضح أن الشـعوب فى الشرق الأوسط يكرهون السـلام، وإنهم يريدون أن يُقتلوا ليحققوا هدف عـدم توفير الأمن لإسرائيل». وأعرب عن أمله فى «وقف التـمويل الذى يصل إلى مـنظمات مـثل «حمـاس»، والعـمل على عزل كـارهى السلام»!

ولنا أن نتـساءل: من هو الإرهابى؟ الإنسـان، أو الحركات، أو المنـظمات، أو الشـعب الذى يقاوم المحـتل الغـاصب، أم المحتل الذى يسـتـمر بعناد، وإصـرار منقطعىّ النظير فى قتل، وتشريد، وتجريف، وتدمير، وإبادة كل مظاهر الحياة على الأرض التى احتلهـا واغتصـبها ظلمًـا وعدوانًا وإجرامًـا؟ كيف يمكن أن يوصف الشعب الذى يقاوم عمليات الإبادة والتدمـير من قبل المحتل الغاصب بأنه إرهابى؟ بينما توصف العملـيات الإجرامية المسـتـمرة من قبل المحتل بأنها دفـاع مشروع عن النفس؟! كيف توصم حركات أو منظمات المقاومـة المشروعة بأنها «إرهابية»، بينما

العدو الصهيونى يمارس يوميًا وبصفة مستمرة، وبأحدث الأسلحة فتكًا وتدميرًا «إرهاب» غير مسبوق، ثم يقال إن قيادته المجرمة «تهدف إلى السلام»؟ لىٍّ واضح للحقائق، وقلب متعمد، ومقصود لطبيعة الأمور! لا يخدم أبدًا إقامة العدل وإشاعة الحق واستتباب الاستقرار، ونشر السلام فى منطقة عانت، وتعانى الكثير من المظالم والآلام؟!

ومن ثم، لا مخرج للفلسطينيين، والقوى الحية من الأمة العربية، والإسلامية إلا التمسك بخيار المقاومة المشروعة، ورفض المخططات التى تحاك لشعبنا الفلسطينى جملةً وتفصيلاً، حتى يحصل هذا الشعب الصامد البطل على كامل حقوقه المشروعة. وأكرر - كما سبق أن ذكرت فى مقالات سابقة - إن على الأمة جميعها واجبًا أخلاقيًا، ودينيًا، وإنسانيًا يحتم دعم هذا الخيار العادل بكافة أشكال الدعم إلى أن تتحرر فلسطين من «الماء إلى الماء» أو من «النهر إلى البحر». ولنعلى، ونعلن بصوت قوى وأفعال جادة فريضة «جهاد الدفع» لطرد هذا المحتل الغاشم من أرضنا، ولنتدبر قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٠٤] ، وقوله جل من قائل: ﴿أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ⑬ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ⑭ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ⑮ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلا رَسُولِهِ وَلا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٣- ١٦].

***

[٦] قمة دافوس الاستثنائية

حلقة من حلقات فرض الهيمنة(*)

هناك عدد من الحقائق التى نشهدها ونعيشها، تبدو منفصلة، ولكنها فى واقع الأمر شديدة الترابط، والتواصل، تحدد فيما بينها الملامح الرئيسة لمخطط «الهيمنة» الأمريكية الصهيونية على منطقتنا، ثم على العالم أجمع. هذه الحقائق نجملها فيما يلى:

الحقيقة الأولى: تتمثل فى أن عملية «العولمة»، والتى تعنى حرية انتقال ليس فقط السلع، والخدمات، وعناصر الإنتاج من أيدى عاملة، ورءوس أموال، وإنما الأفكار والمفاهيم، والمدركات، والمصطلحات، بل التصرفات، والسلوكيات، عبر الحدود والسيادة، والجنسيات، والخصوصيات، والأيديولوجيات، بلا شروط أو قيود، وبغض النظر عن الظروف، والمراحل التى تعيشها أو تمر بها دول العالم. هذه العولمة هى نفسها «الأمركة».

ويؤكد ذلك: ما قاله رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق «كلينتون» من «أننا نريد أن نسيِّر العالم وفقًا لنمط الحياة الأمريكية». كما يؤكد الشىء نفسه: ما قاله الرئيس الحالى «بوش» من أن: «أسلوب الحياة الأمريكى غير قابل للتفاوض، ولا تنوى أمريكا التخلى عنه حتى، ولو اقتضى الأمر خوض الحروب». ويستطرد قائلاً: «ويقوم هذا الأسلوب بشكل شبه كلى على إتاحة النفط الرخيص»!

إذًا، العولمة تعنى ببساطة فرض النموذج الحضارى الأمريكى، وتنميط حياة البشر، فى العالم وفقًا له، ومن ثم توحيد وتجانس السوق العالمية لضمان منافذ شاسعة لتصريف المنتجات الأمريكية من ناحية، وضمان مصادر متنوعة وغنية للمواد الخام، ومصادر الطاقة، وعلى رأسها النفط من ناحية أخرى.

الحقيقة الثانية: تتركز فى أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق ظهرت القوة الأمريكية الغاشمة، والطائشة كقوة أحادية القطبية تعمل على فرض سيطرتها على

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٠ من يوليو ٢٠٠٣م.

العـالم من خلال عـملية الـعولمة، أو الأمـركة للحـفاظ عـلى المستـوى المعيـشى الأمريكى. وزادت وتيرة هذا «الفرض» واتضحت معالمه الفجة بعد أحداث الحادى عشر من سبتـمبر، فاختارت بلا دليل، أو سبب، أو شرعـية أضعف الحلقات فى المنظومة الدولية، وهى الحلقة الإسـلامية، فأعلنت عليها حربها العجـيبة الغريبة، الحرب ضد مـا يسمى «بالإرهاب»، لضمان سـيطرتها على منابع النفط، وخطوط توصيله إلى الأسـواق العالمية. ومن ثم، نـفذت استراتيـچيتـها المسمـاة «بالحرب الاسـتبـاقيـة»، فدمـرت واحتلت أفـغانـستـان، والعراق بلا سند، أو شـرعيـة. وساعدت، وتساعد الكيان الصهـيونى فى تنفيذ مخططه الإجرامى فى العمل على تصفية القضية الفلسطينية.

الحقيـقة الثالثة: تتـمحور حول محـاولات العدو الأمريكى الصهـيونى الدائمة والدائبة لترسيخ احتلاله، وتنفيـذ مخططاته فى أفغانستان، والعراق، وفلسطين من خلال تـكوين «تحالفـات» شكلية من بعض الدول (ومنهـا بكل أسف دول عربـية وإسلامـية)، ومن خلال طرح مبـادرات غير جادة كـتحرير الشعب الأفـغانى من رجعية نظـام طالبان، وسطوة، وسيطرة تنظيم القاعدة، وتحرير و«دمـقرطة» العراق من نظام صدام الاستبدادى، ووهم قيام دويلة فلسطينية كنتونية؛ كل ذلك لتجميل صورته القبـيحة الفجـة من ناحية، ولإثارة الإرباك والبلبلة والانقـسام فى الجانب العربى والإسلامى بادعاء تلبية بعض المطالب الأسـاسية من ناحية أخرى، و لإنقاذ ماء وجه الأنظمة العميلة فى المنطقة من ناحية ثالثة.

الحقـيقة الرابعـة: تتمثل فى أن خطة «خـريطة الطريق» لا تعدو أن تكون مـحاولة آثمة، وخبيثة لتخدير الجانب العربى، والإسلامى، ومحاولة لوقف المقاومة الفلسطينية المشروعة، ووأد الانتفاضـة الباسلة، وذلك ليتفرغ العدو الصهـيونى لعملية ترسيخ الوضع القائم كـخطوة لتفريغ الأرض من أصحـابها، ومن ثم تحقيق مـشروعه فى اغتصاب كامل التراب الفلسطينى، كجـزء من حلمه غير المشروع فى كيان يمتد من «النيل إلى الفرات»، خاصةً بعد الاحتلال الآثِم، والغاشم الأنجلوأمريكى للعراق.

ويؤكد هذا المنحى الخطير فى حاضر، ومستقبل القضية والمنطقة: اعتماد الجانب «الرسمى» العـربى والفلسطينى فى قمتى شـرم الشيخ، والعقبـة المطلب الأمريكى

الصهيونى فى اعتبار حركات حماس، والجهاد، وحزب الله منظمات «إرهابية»، من ناحية؛ والتزام الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان رئيسها، بأمن الكيان الصهيونى «كدولة يهودية»، من ناحية أخرى؛ والتزام رئيس حكومة السلطة الفلسطينية بتصفية العنف، والإرهاب ضد «الإسرائيليين» أيًا كان مصدره، بالعمل على إنهاء الانتفاضة المسلحة من ناحية ثالثة.

إن هذه الخطة، وما تلاها من بيانات، تعد بحق، شارونية التوجه، ليكودية الفكر، صهيونية الصياغة، أمريكية التنفيذ، فى ظل تسليم، أو استسلام، فلسطينى «رسمى» مشين، غير مفهوم، وغير مسبوق!

الحقيقة الخامسة: تتمثل فى التأكيد أن كل القوانين، والشرائع، والأديان، والأعراف، بل كل القيم الإنسانية النبيلة، تكفل وتحض على المقاومة المشروعة للمحتل، كما أن تاريخ شعوب العالم بعامة، وشعوب المناطق العربية، والإسلامية بخاصة، يشير إلى أن المحتل لابد وأن يرحل، وتعود الأرض، والحقوق، والثروات إلى أصحابها الشرعيين. ولقد بدأت المقاومة المشروعة كحقيقة وحق فى الأراضى الفلسطينية والعراقية، والأفغانية، وغيرها من الأراضى الإسلامية، حتى يتم التحرير الكامل من براثن المحتل الغاصب!

أمام هذه الحقائق، انعقد مؤتمر «دافوس» الاستثنائى بالأردن فى منطقة الشونة على البحر الميت، على مدى ثلاثة أيام (٢٢-٢٤/٦/٢٠٠٣م)، بمشاركة نحو (١٩٠٠) من قادة دول، وحكومات، ورجال أعمال أكثر من (٦٥) دولة، تحت شعار «رؤية لمستقبل مشترك»، ومن خلال مبادرات حول دور المرأة، و«حكماء» العالمين الغربى، والإسلامى، ومجلس لرجال الأعمال العرب، واستخدام المياه. كل ذلك بهدف الاستقرار السياسى، والازدهار الاقتصادى فى المنطقة.

وواضح من توقيت المؤتمر، وتشكيله، وأعضائه، والموضوعات التى طُرحت فيه للبحث، والمناقشة أنه تجمُع «ما بعد تدمير واحتلال العراق» فهو فى واقع الأمر فعالية مفروضة من المحتل الأنجلوأمريكى للجمع بين الجانب الأمريكى البريطانى الصهيونى «المنتصر»، والجانب العربى الإسلامى «المنهزم» واقعيًا! والأدلة على ذلك كثيرة ومؤلمة، منها: أن الجانب السياسى طغى على الجانب الاقتصادى - خريطة

الطريق، الوضع فى العراق، السلام مع الكيان الصهيونى، . . . إلخ. وأن «بول بريمر» الحاكم الأمريكى للعراق، قام بتمثيل العراق. وأن الكيان الصهيونى، على خلاف كافة المؤتمرات السابقة، كان عضوًا أساسيًا وبارزًا فى المؤتمر. وأن موضوع «الشرق أوسطية»، وفى قلبه الكيان الصهيونى، والذى رُفض فى مؤتمرات سابقة، تم فرضه تحت مسمى «منطقة تجارة حرة شرق أوسطية»، وكأن القتل الإجرامى الصهيونى اليومى للفلسطينيين قد توقف! وأن إعمار العراق يعد مسألة داخلية، وشأنًا من شئون المحتل الأنجلو أمريكى. وأن الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة قد زاد تهميشهما بشكل واضح وملحوظ.

وبدون انتظار تحقيق اتفاق سلام أو تسوية بين الكيان الصهيونى، والدول العربية، قدم الوفد الصهيونى (١٢٥) مشروعًا للتعاون الإقليمى تصل تكاليفها إلى أكثر من عشرة مليارات دولار، وتُمول أساسًا من دول الخليج والمؤسسات الدولية لتكوين نواة لسوق شرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية، التى تم تناسيها حتى على مستوى الدراسة والتفكير. كما يعمل الكيان الصهيونى على تكوين تجمع استثمارى يضم أكبر ثلاث شركات أمريكية صهيونية متعددة الجنسيات (بوينج، هولويت باكارد، سيتى بانك) لإنشاء شركات صهيونية فرعية فى الدول العربية الموقعة «سلامًا» مع الكيان الصهيونى أو تتمتع بعلاقات جيدة معه (قطر، المغرب) للدخول فى الأسواق العربية من خلال ما تطرحه هذه الشركات من مشروعات طويلة الأجل.

ومن أخطر المشروعات الصهيونية: إقامة بنك للمياه فى الشرق الأوسط، بخبرة وتكنولوجيا صهيونية، للاستفادة من حصص مياه أنهار النيل، والحصبانى، واليرموك؛ وإقامة شركة عربية صهيونية لتحلية المياه العربية الجوفية، ونقلها من خلال محطات ضخ، وأنابيب عملاقة لاستصلاح صحراء النقب؛ وإقامة قناة لربط البحرين الميت والأحمر بديلاً عن قناة السويس؛ وإقامة كيانات اقتصادية نفطية لنقل النفط العراقى إلى الكيان الصهيونى، مع فتح المجال لنقل النفط الخليجى إلى موانئ أشدود وإيلات إلى الخارج؛ وإقامة شركات وفقًا لنظام المناطق الحرة فى

عمان والعقبة وإيلات، وإقامة عدة بنوك شرق أوسطية تتمتع فيها العملة الصهيونية «الشيكل» بحرية التحويل وفقًا للعرض، والطلب مما يدعم الاقتصاد الصهيونى؛ وأخيرًا إقامة مؤسسات لتوظيف رءوس الأموال العربية فى داخل المنطقة وخارجها!

ولقد اتفق فعلاً ممثلو الأردن، والكيان الصهيونى والسلطة الفلسطينية على ضرورة البدء الفورى فى تنفيذ قناة الربط بين البحرين الميت، والأحمر، و«عدم تسييس الموضوع أو ربطه بالوضع المتأزم فى الشرق الأوسط»! كما وقعت الأردن، والكيان الصهيونى اتفاقية بإقامة المزيد من المناطق الصناعية لإنتاج سلع يتم بيعها فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتم كل ذلك، تحت رعاية الجانب الأمريكى!

وهنا، يحق للإنسان العربى المسلم أن يتساءل: متى تخرج أنظمتنا من حالة «الانهزامية» التى تعيشها، وتعرف حقيقةً صديقها من عدوها، ومن ثم تعود الأمة العربية، والإسلامية إلى خيريتها؟ الإجابة على هذا التساؤل تكمن فطريًا ومباشرة فى ضرورة وسرعة العودة الحقة، والصحيحة إلى هويتها. فلن ينصلح حال هذه الأمة الآن، وفى أى وقت، إلا بما انصلح به أولها: بالإسلام، فتتصالح الأنظمة مع شعوبها، وتتوحد كلمتها، وتتكامل اقتصادياتها، وتتقدم مجتمعاتها. ومن ثم، تستطيع أن تسترد حقوقها، وتحمى أرضها، وتصون عرضها، وتحافظ على ثرواتها، وتذود عن معتقداتها ومقدساتها، وتخرج فى النهاية من الضلالة التى تحياها. وصدق رسولنا ﷺ إذ يقول: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله وسنتى». وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

***

[٧] المشهد الفلسطينى

تهدئة مسئولة أمام إصرار على الإرهاب(*)

بعد مرور أكثر من شهر على إعلان الفصائل الفلسطينية عن مبادرة تعليق العمليات العكسرية لمدة ثلاثة أشهر مقابل شروط محددة، يعلم الجميع الآن بالاستجابة المسئولة من قبل هذه الفصائل، وعلى رأسها «حماس» و«الجهاد» للجهود المصرية المتواصلة لتثبيت وقف العمليات العسكرية خلال مدة المبادرة، والإعلان مجددًا عن الالتزام الكامل بالتهدئة، وضبط النفس. ومع ذلك، يواصل المحتل الصهيونى ممارساته الإرهابية ضد شعبنا فى فلسطين من قتل واغتيال واعتقال وتشريد، وتجريف، وتخريب، ليل نهار. بل يؤكد الكيان الصهيونى مجددًا على لسان وزير دفاعه ورئيس أركان جيشه، بأنه يعطى الحكومة الفلسطينية، ممثلة فى «أبو مازن» و«دحلان» الفرصة -أو المهلة- للقضاء على الإرهاب وبنيته التحتية، وإلا.. ستتحرك قواته بمفردها ضد حركات «الإرهاب» يقصد المقاومة الفلسطينية، فى حرب تصفية شاملة!

وفى هذا السياق، أرسلت «حماس» -منذ أيام قليلة- رسالة إلى قادة كل القوى الحية فى الأمة العربية، والإسلامية تحدد فيها بوضوح الالتزام الفلسطينى المسئول بالتهدئة والإصرار الصهيونى على مواصلة الإرهاب، لتضع الجميع أمام مسئولياتهم نصرة لشعبنا الفلسطينى، ودفاعًا عن حقوقه الثابتة، ودعمًا لصموده الباسل ومقاومته المشروعة.

تقول الرسالة: «لقد انطلقنا فى هذه المبادرة من الاعتبارات والبواعث التالية:

١- الحرص على تحصين الوحدة الوطنية، وحماية الجبهة الداخلية الفلسطينية من ويلات الاقتتال، والصراع الداخلى، وقطع الطريق على جهود العدو الصهيونى ومكائده، وكذلك الضغوط الأمريكية، الهادفة إلى تفجير الساحة الفلسطينية داخليًا.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٧ من أغسطس ٢٠٠٣م.

٢- إعطاء الاعتبار -فى أية خطوة نأتيها- للمصالح والحقوق العامة لشعبنا الفلسطينى والاجتهاد فى تخفيف معاناته، وذلك من خلال الإصرار -كشرط لمبادرتنا بتعليق العمليات - على وقف العدوان الصهيونى عن شعبنا وعن مقدساته، وحماية أبنائه من القتل، والاغتيال، وبيوته، وأراضيه من الهدم، والتجريف، والتخريب، وإنقاذ الآلاف من مجاهديه وقادته من قيود الأسر، والاعتقال، والموت البطىء فى سجون الاحتلال البغيضة.

٣- الدفاع عن الموقف الفلسطينى المستند إلى التمسك بالحقوق، واستعادة الأرض والمقدسات، وحقه فى المقاومة، والدفاع المشروع عن النفس فى مواجهة الاحتلال الظالم، وذلك من خلال كشف حقيقة الموقف الصهيونى بقيادة شارون، ومناوراته المضللة التى تريد خداع العالم عبر قلب الحقائق، وتحميل الموقف الفلسطينى مسئولية ما يجرى. فجاءت مبادرتنا لتقول للعالم، وللعقلاء، والأطراف المنصفة فيه: إن المشكلة ليست عند الشعب الفلسطينى ومقاومته المشروعة دفاعًا عن النفس، ولكن المشكلة الحقيقية هى عند العدو الصهيونى الذى يصر على مواصلة الاحتلال، والاغتيال والاعتقال، والتنكيل، والهدم وكل أشكال العدوان والإرهاب ضد شعبنا الفلسطينى.

٤- مساعدة الموقف العربى الرسمى على الصمود أمام الضغوط الخارجية (وخاصة الأمريكية) ورفض مطالبها المجحفة، والظالمة التى تريد من العرب والمسلمين أن يحاصروا المقاومة، والانتفاضة الفلسطينية المشروعة، تحت عنوان مساواتها الظالمة بالإرهاب، بدلاً من أن توجه الضغوط الدولية، والإقليمية نحو العدو الصهيونى الذى هو أساس المشكلة والبلاء، والذى يمثل الإرهاب الحقيقى من خلال استمراره فى احتلال الأرض وتدنيس المقدسات، وعدوانه اليومى المتصاعد على شعبنا.

٥- تشجيع العقلاء فى العالم، ومنهم بعض الأطراف الأوروبية، على الابتعاد عن الموقف الأمريكى المنحاز والمعادى لحقوق شعبنا، ومقاومته المشروعة، وفصائله المجاهدة، وبالتالى أخذ مواقف أكثر اعتدالاً وتوازنًا تجاه الصراع العربى الصهيونى».

- ثم تمضى الرسالة لتؤكد أنه: «بالفعل، ورغم المبادرة الفلسطينية المسئولة.. واصل المحتل الصهيونى ممارساته الإرهابية ضد شعبنا من قتل، واغتيال، واعتقال ومداهمة، وتدنيس للمسجد الأقصى، ومصادرة للأراضى وبناء السور الواقى، ورفض للإفراج عن الأسرى إلا من أعداد بسيطة على سبيل المناورة، والخداع واستيعاب الموقف الأمريكى، واستمرت انتهاكاته وخروقاته فى وضح النهار، دون أن تجد موقفًا أمريكيًا حازمًا، أو موقفًا دوليًا، يضع حدًا لها». ثم تواصل الرسالة تشديدها بالقول: «ومع ذلك، فما زلنا ملتزمين بمقتضيات مبادرتنا، ونغلب المصلحة العامة فى قرارنا»، ثم تحذر بوضوح: «لكن استمرار هذه الانتهاكات اليومية الاستفزازية يفجر الغضب، ويزيد من حالة السخط لدى الجماهير، وربما يدفع الأمور إلى تداعيات، ونتائج سيكون العدو الصهيونى هو المسئول عنها».

- ثم تختتم الرسالة تحليلها الدقيق والأمين لموقفها المسئول من ناحية، وموقف العدو الصهيونى المستفز من ناحية أخرى، بأن تأمل من القوى الحية فى الأمة العربية، والإسلامية أن تكثف جهودها وتعزز مواقفها لمساندة، ومساعدة شعبنا الفلسطينى فى هذه المرحلة الدقيقة، وذلك من خلال:

١- الدفاع المستمر عن حقوق الشعب الفلسطينى الثابتة والمعروفة.

٢- الدفاع عن موقف المقاومة الفلسطينية، وفصائلها المجاهدة، فى طليعتها «حماس» التى تتحمل القسط الأكبر من الضغوط والتحريض.

٣- مطالبة المسئولين والحكومات العربية والإسلامية برفض الاستجابة للضغوط والمطالب الأمريكية المحرضة على «حماس» و«الجهاد»، وقوى المقاومة الفلسطينية الأخرى.

٤- العمل على توجيه الضغوط الدولية نحو العدو الصهيونى المحتل الذى هو، بحق، رأس الإرهاب ومصدر البلاء.

٥- الحث على مواصلة ومضاعفة الدعم، بكافة أشكاله، العربى والإسلامى - رسميًا وشعبيًا- لشعبنا الفلسطينى فى صموده، ومقاومته المشروعة دفاعًا عن النفس، والعرض، والأرض، والمقدسات.

- هذه رسالة واضحة، بل صرخة مدوية، من أرض حبيبة من أراضى الإسلام، التى تتعرض لعدوان إجرامى آثم، شأنها شأن أراضٍ حبيبة أخرى، على رأسها: العراق، وأفغانستان، والشيشان، وكشمير، تدعو القوى الحية فى أمتنا العربية والإسلامية أن تهب لنجدتها، وأن تتحرك لنصرتها، وأن تدافع عن كرامتها وكرامة أمتها.. بأن تحيى فريضة «جهاد الدفع».. حتى لا ينطبق عليها الناموس الإلهى.. فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ (٣٨) إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩].

***

[٨] ياسين وعرفات - محاولتان للاغتيال والطرد(*)

شهدت الأيام الأخيرة من التاريخ الدامى للقضية الفلسطينية إصرار العدو الصهيونى على تصعيد همجى غير مسبوق، والتزام صارم بتنفيذ مخططه الإجرامى الأثيم لتحقيق المشروع الصهيونى «غير المشروع»، عن طريق تصفية القضية الفلسطينية. فحكم، بتواطؤ صريح من حلفائه، بالموت على خطة خارطة الطريق، تمامًا كما تخلص بالكامل من اتفاقات «أوسلو». وبالرغم من أن هذه المشروعات لا تقدم إلا الوهم أو الفتات من الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطينى، فإن العدو الصهيونى لا يريد أن تقف أمام عملية تنفيذ مخططه أية عقبة، حتى ولو كانت دويلة «كانتونية» تقوم على نحو «خمس» مساحة الضفة، والقطاع.

وبالرغم من قبول «الهدنة» والالتزام الكامل «بالتهدئة» من قبل الفصائل الفلسطينية المقاومة، تعمد العدو الصهيونى مواصلة، وتكثيف الاحتلال والاغتيال والاعتقال والتنكيل، والهدم، والتجريف، والتشريد، والمحاصرة، وكل أشكال العدوان وصنوف الإرهاب التى لم تترك حجرًا ولا شجرًا ضد شعبنا الفلسطينى، بصورة يومية همجية فى حرب إبادة فاضحة، وتصفية واضحة، وشاملة. يقع هذا الإجرام فى ظل عجز شبه تام للعالمين العربى والإسلامى، وتواطؤ شبه تام لأوروبا وأمريكا، وصمت عجيب غريب لبقية دول العالم.

فمن ناحية، استمر العدو فى عملية بناء الجدار العنصرى الفاصل والذى يعادل ثلاثة أضعاف حائط برلين وضعف ارتفاعه، ليمزق الضفة الغربية، ويبدد نصف مساحتها، ويغتصب معظم أراضيها الصالحة للزراعة. مما أدى إلى تأثيرات مفجعة على حياة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وشلل شبه كامل للاقتصاد الفلسطينى. كما أكد تقرير منظمة العفو الدولية، الذى حمل الكيان الصهيونى مسئولية البطالة المتفاقمة، والفقر المدقع، والمشكلات الصحية الخطيرة التى يعانيها الفلسطينيون. وكتعبير شديد التهذب لرفض هذا الاعتداء الإرهابى على الحق

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٥ من سبتمبر ٢٠٠٣م.

الفلسطيني، قالت رئيسة فريق البحث الذى أعد التقرير: «لو كانوا بنوا الحاجز وفق حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م، لما كان أمامنا شيء نقوله عنه، ولكنهم يبنونه داخل الأراضى المحتلة مما يؤدى إلى عزل المجتمعات الفلسطينية». ونحن نقول إنه حتى لو كان هذا البناء وفق حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م، فإنه سيظل مثالاً صارخًا على الإجرام، والإرهاب، والاغتصاب، بل الخسة والجبن. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ [الحشر: ١٤].

ومن ناحية أخرى، استمر العدو فى مسلسل اغتيال قيادات الحركات، والمنظمات الجهادية، وعلى رأسها حركة المقاومة «حماس». وبدأ هذا التصعيد الإرهابى بمحاولة اغتيال أحد القيادات السياسية البارزة لحماس، وهو الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، ثم تلى هذه المحاولة المجرمة اغتيال الشهيد المهندس إسماعيل أبو شنب، أحد أبرز القادة السياسيين للحركة. واستمر مسلسل الإرهاب الصهيونى، الذى يدعى محاربة «مملكة الإرهاب» الفلسطينى، فكانت محاولة الاغتيال الآثمة لزعيم ومؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، ومعه أحد أبرز قادة الحركة إسماعيل هنية، ثم تبعتها بأيام قليلة محاولة اغتيال أحد رموز القيادة السياسية للحركة، وهو الدكتور محمود الزهار، والتى استشهد فيها ابنه الأكبر وحارسه.

ومن ثم، كان لابد أن ترد الفصائل الفلسطينية، اتساقًا مع شروط الهدنة التى التزمت بها، وجاء الرد عنيفًا وموجعًا، مؤلمًا ومؤثرًا فى ثلاث عمليات استشهادية كبيرة، اثنتان منها بالقدس الغربية، وثالثة بتل أبيب. وكانت هذه العمليات بمثابة رسالة واضحة لهذا العدو المتغطرس مؤداها أنه لا أمان لأحد فى قلب الكيان الصهيونى، ولا ملاذ لأحد خلف جدار أو وراء ترسانة أسلحة دمار أمريكية طالما أن الدم الفلسطينى يُسال، والأرواح الفلسطينية الطاهرة تُزهق، والحقوق الفلسطينية تُهدر؛ وأن «توازن الرعب» قائم ومستمر ، تفرضه أجساد الشهداء الفلسطينيين.

وعليه، عادت دوامة العنف اللعينة بفعل وسبق إصرار من العدو، وانتهت «الهدنة»، وجُمدت أو ضربت خطة خارطة الطريق، وظهر الموقف الأمريكى – كالعادة – شديد التحيز للجانب الصهيونى. واتفق «التحالف» الصهيونى–

الأمـريكى على «تصـفيـة المقاومـة المسلحـة» و«تفكيك البنى التـحـتـيـة للإرهاب الفلسطينى» - على حد زعمهم-، أى الفصائل الفلسطينية المقاومة. وها هو الاتحاد الأوروبى ينضم إلى هذا التحالف فيصدر قراره -غـير الشرعى- باعتبار «حماس» بجناحيـها العسكرى والسيـاسى، منظمة إرهابية - رغم أن كل الشـرائع والقوانين والأعراف تحض على مقاومة المحتل بكل الوسائل، والإمكانات!

وبالرغم مما قامت به الحكومـة الفلسطينية من محاولات للتهـدئة، وعلى رأسها وقف العمليات العسكرية للفصائل المقاومة، وبالرغم من تنفيذ معظم ما التزمت به من تعهدات، بما فى ذلك حملتها لضبط ومصادرة الأسلحة غير المرخصة، واعتقال تجار السلاح، لم تلتـزم حكومة الكيان الصهيونى بشىء. وأعلنت اسـتمرارها فى «سياسة الاغتيالات ضـد الإرهابيين بلا هوادة». كما لم تبذل الإدارة الأمريكية أى جهـد يذكر للضغط على حكومـة الكيان الصهـيونى، مما اضطر أمامـه - بجانب أسبـاب داخلية أخـرى - رئيس الحكومة الفلـسطينية «أبو مـازن» إلى الاستـقالة. فأضاف بذلك تعقـيدًا إلى المشهد الفلسطينى المعقد أصـلاً. ولكن، اختيار الرئيس عرفات والمجلس التشريعى الفلسطينى لأحمد قريع (أبو علاء) لرئاسة الحكومة حل أزمة الاستقالة بشكل مؤسسى مسئول، خيب ظن، بل آمال، العدو الصهيونى فى أن تحدث هذه الاستقالة خللاً خطيرًا فى الصف الفلسطيني!

ومع استمـرار العدو فى مسلسل الاغتـيالات، والهدم، والتجـريف، صعد فى استفـزازاته لأشقائنا الفلسطينيين - أصـحاب الأرض - تصعيدًا خـطيرًا بأن أصدر مجلس وزراء الكيان الصـهيونى قرارًا «مبدئيًـا» بطرد الرئيس عرفات من الأراضى الفلسطينية، مما أشعل المظاهرات فى شتى المدن، والبلدان، والمخيمات الفلسطينية، مسـتنكرة هذا القرار الهمـجي، ومستـهجنةً هذا التصـرف غير المشروع، ورافـضة ومقـاومة أى محـاولة لتنفيذه. ولقـد أدى هذا القرار إلى مـزيد من وحدة الصف الفلسطينى بـكافة فـصائـله، وإلى مزيد من القـناعة بأنه لا خـيـار أمام الشـعب الفلسطينى سوى خيار المقاومة المشروعة للمحتل الغاصب. كما أدانت معظم الدول والمؤسسات الدوليـة، والإقليمية - بما فى ذلك الإداراة الأمـريكية وإن كانت إدانة على استحياء - هذا القرار غير المشروع، ونصحت بعدم تنفيذه.

وأمام هذا الصلف غير المسبوق، والاستكبار الفج، لا تملك الأمة العربية والإسلامية، أنظمةً وشعوبًا، إلا أن تقف على قلب رجل واحد لمساندة المقاومة الفلسطينية المشروعة، دفاعًا عن الأرض والعرض، دفاعًا عن المقدسات والمعتقدات، دفاعًا عن الحقوق المشروعة.

ولتكن وقفة فى سبيل الله، إحياءً لفريضة جهاد الدفع، نصرة لأشقائنا الفلسطينيين.. ونصرة لأشقائنا فى العراق.. حتى نطهر أرضنا الإسلامية من دنس المحتل الصهيونى - الأمريكى - الإنجليزى الغاشم. ولنثق بأن النصر مع الصبر، وأن النصر من عند الله سبحانه. ولنؤمن يقينًا بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (١٧٣) فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٤) إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٣ - ١٧٥].

***

[٩] اتفاق جنيف وثوابت القضية(*)

فى وسط الاعتداءات اليومية الإجرامية المستمرة لشارون وعصابته على الشعب الفلسطينى من قتل واغتيال، وتشريد واعتقال، وهدم وتجريف، وتدمير وإبادة لكل مظاهر الحياة، كان أحدثها مجزرة «حيفا»؛ وبعد الاعتداء الآثم على سوريا، والذى قوبل برد فعل دبلوماسى مستكين من قبل النظام السورى، وصمت مهين من قبل العالمين العربى، والإسلامى؛ وفى خضم الشجب الهادئ، والاستنكار المؤدب والصراخ «الصامت» للأنظمة العربية، والإسلامية لما يحدث للأمة، وعقيدتها، كما اتضح مؤخراً فى القرارات العاجزة للقمة الإسلامية التى عقدت فى «ماليزيا»؛ وفى ضوء بطولات المجاهدين الفلسطينيين بعامة، والاستشهاديين، أمثال «هنادى» وأخواتها وإخوانها، بخاصة، ظهر لنا «التمرين الفكرى»، أو «تفاهم» ومحصلة النوايا والأمانى الخاصة ببعض المهمومين والمهتمين بالصراع العربى الصهيونى، فيما يُسمى «باتفاق جنيف» حول التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

ولقد تم التوصل إلى هذا التفاهم من خلال مفاوضات «غير رسمية» بين شخصيات «غير رسمية»، تتكون من مجموعتين من الفلسطينيين والصهاينة من السياسيين والمفكرين والمتخصصين. وكانت المجموعة الأولى برياسة الوزير الفلسطينى السابق «ياسر عبدربه»، والمجموعة الثانية برئاسة الوزير الصهيونى السابق «يوسى بيلين». وتأسست المفاوضات، وبدأت ودارت من حيث انتهت كافة المفاوضات، والأفكار الرسمية، وغير الرسمية، التى تمت وطرحت بين الجانبين الفلسطينى والصهيونى، ابتداءً من مدريد وأوسلو، وكامب ديفيد، ووثيقة أبومازن - بيلين، واتفاقات واى ريفر وشرم الشيخ، وانتهاءً بمشروع كلينتون «٢٠٠٠م»، ومفاوضات طابا «٢٠٠١م». وتركزت هذه المفاوضات على المسائل الشائكة والخاصة بالحل النهائى، وهى: القدس وحق العودة، والأمن، والحدود، وكان الاتفاق الذى تم التوصل إليه أكثر «دقة» و«تحديدًا» من كافة الاتفاقات، والمبادرات السابقة. ويعد فى الوقت نفسه خطوة «متقدمة» عما جاء فى خطة خارطة الطريق

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» الخميس: ٣٠ من أكتوبر ٢٠٠٣م.

«٢٠٠٣م»، والتى أرجأت هذه المسائل للتفاوض بين الجانبين إلى المرحلة الثالثة من هذه الخطة.

فبالنسبة للحدود، أكد اتفاق جنيف أن: «الحدود بين إسرائيل وفلسطين ستكون طبقًا لقرارى مجلس الأمن رقمى «٢٤٢» و«٣٣٨»، على أساس حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، مع إدخال تعديلات متبادلة بنسب متساوية». وعليه، وفقًا لهذا الاتفاق، يحصل الفلسطينيون على «١٠٠٪» من مساحة الضفة الغربية، وأى مساحة سيضمها الكيان الصهيونى من أراضى الضفة، يحصل الفلسطينيون على مساحة «مماثلة» تعويضًا لها. وبهذا التحديد، يعد هذا الاتفاق خطوة أفضل من كل من مشروع كلينتون ومقترحات مفاوضات طابا. إذ اقترح المشروع حصول الفلسطينيين على مساحة تتراوح بين «٩٤٪» و«٩٦٪» من الضفة، ويعوضون فى المقابل بمساحة تتراوح بين «١٪» و«٣٪». كما اقترح أيضًا إمكان تبادل الأراضى وتأجيرها. بينما اقترحت مفاوضات طابا حصول الفلسطينيين على (٩٤٪) من الضفة، و(٣٪) تعويضًا عن النقص (أى ٦٪) من المساحة.

وبالنسبة للقدس، نص الاتفاق على أن الحرم الشريف، وجبل الهيكل، واللذان أسماهما «بالمجمع»، ستكون مسئولية الأمن، والسيادة عليه فلسطينية، بينما «حائط المبكى» فستكون السيادة عليه للكيان الصهيونى. ويعد هذا تطوراً بالمقارنة بمشروع كلينتون ومفاوضات طابا، حيث اقترحا «سيادة فلسطينية» على الحرم فقط، وسيادة صهيونية على الحائط الغربى وما خلفه، أى ما تحت الحرم الشريف. وكان هذا الاقتراح محل خلاف، واختلاف شديدين ومثار مشكلات معقدة حول السيادة أسفل الحرم الشريف، لارتباطها بالذات بقضية الهيكل. كما نص الاتفاق على وجود دولى لمراقبة تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بالنسبة للقدس.

أما بالنسبة لحق العودة، فقد نص الاتفاق على «اتفاق الطرفين على أن قرارىّ الجمعية العامة رقم (١٩٤) ومجلس الأمن رقم (٢٤٢)، والمبادرة العربية (المتعلقة بحقوق اللاجئين) ستكون أساس حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين». ويعد هذا الجزء من الاتفاق متسقًا مع مشروع كلينتون ومفاوضات طابا برفض التعامل الصريح والدقيق مع «حق عودة» اللاجئين الفلسطينيين، اتساقًا مع موقف الجانب

الصهيونى الذى يرفض بشدة هذا الحق على أساس أن الكيان الصهيونى «دولة يهودية». وعليه، لم ينص الاتفاق على حق العودة. كما أن العودة إلى أراضى ١٩٤٨م همشت فى قضية «سماح إسرائيل بدخول عدد من الفلسطينيين» وفق قرارها السيادى.

وأخيراً، بالنسبة لقضية الأمن، فقد نص الاتفاق على أن «الدولة الفلسطينية ستكون غير مسلحة وتكون لها قوة أمنية فقط لمراقبة الحدود والقيام بمهام الشرطة والاستخبارات ومنع الإرهاب». كما نص الاتفاق أيضًا على «تشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون بمثابة قوة رادعة لضمان أمن الطرفين واتخاذ إجراءات مؤداها حماية دولة فلسطين». كما وافق الجانب الفلسطينى على وجود عسكرى صهيونى «صغير» تحت إشراف القوات الدولية فى وادى الأردن لمدة ستة وثلاثين شهراً، مع النص على إمكان مراجعة هذه المدة من جانب الطرفين إذا ما استجدت تطورات إقليمية. كما وافق الجانب الفلسطينى على وجود محطتى إنذار مبكر للكيان الصهيونى فى الضفة الغربية، ووضع قيود وحدود لاستخدامهما وإدارتهما. أما عن الأجواء الفلسطينية، فقد نص الاتفاق على السماح للكيان الصهيونى باستخدامها فقط للتدريب. ويعد هذا البند من الاتفاق أقل البنود إيجابية من حيث السيادة الفلسطينية على أرض الدولة المقترحة!

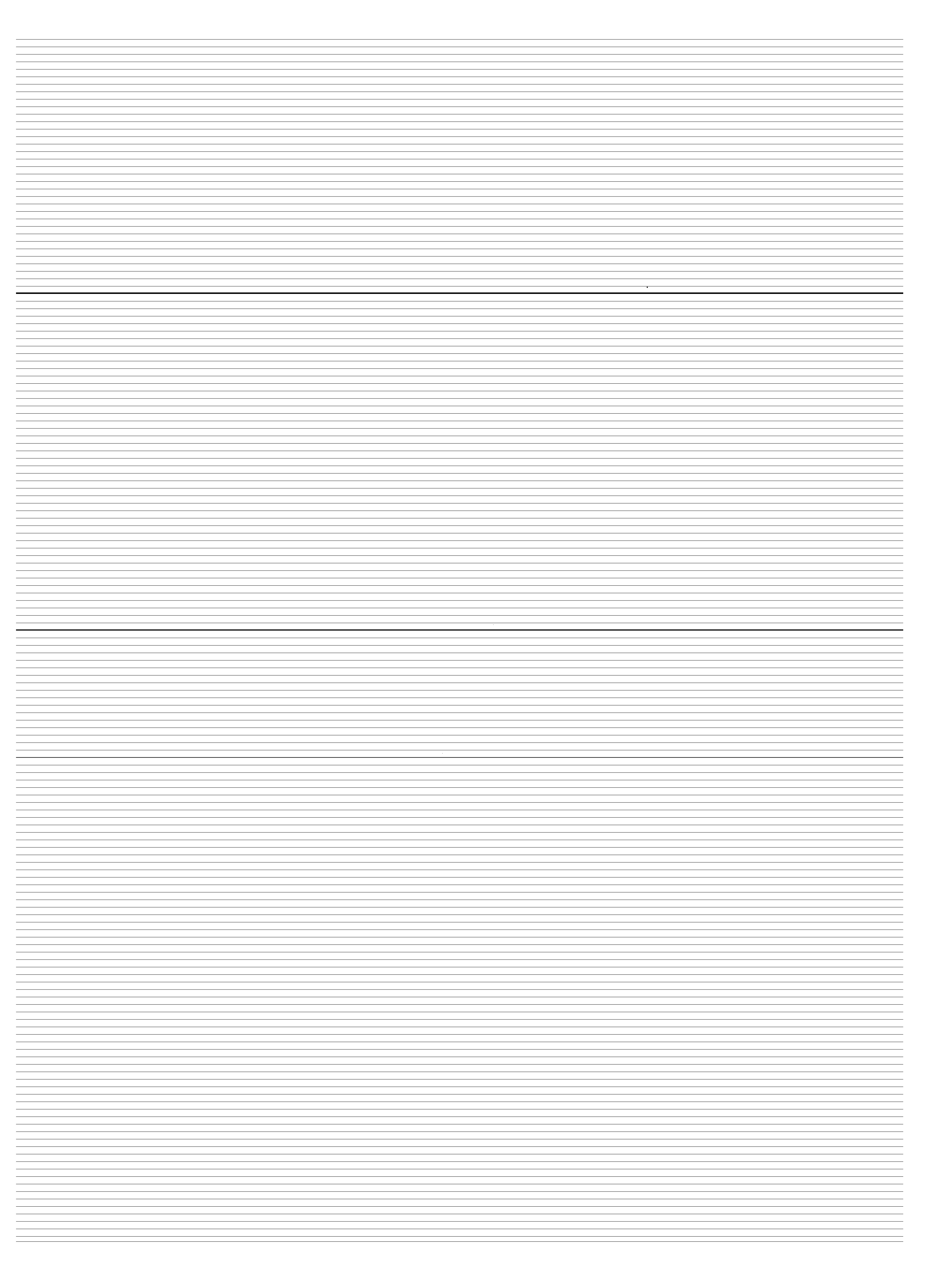
وبصفة عامة، وبالرغم من أن هذا الاتفاق أو التفاهم غير الرسمى يشكل نقلة نوعية إيجابية مقارنة بما سبقه من اتفاقات، ومفاوضات، إلا أنه فى واقع الأمر لا يمت بصلة إلى الحقيقة على الأرض. ففى الجانب الصهيونى، نعلم جميعًا كم من الاتفاقات الرسمية لم تحترم! وكم من القرارات الدولية الخاصة بالشأن الفلسطينى لم تنفذ، بل ضرب بها عرض الحائط. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فور الإعلان عن هذا الاتفاق، سارعت حكومة الحرب الشارونية برفضه رفضًا تامًا وباتًا.

بل اعتبر شارون الذين وقعوه من الجانب الصهيونى «خونة» تتعين محاكمتهم. ومن ناحية ثالثة، لا يمثل أعضاء الجانب الصهيونى المفاوض، رغم أهمية أسمائهم، الكتلة الأساسية فى الكيان الصهيونى بعامة، ولا يشكلون بالقطع جزءًا

من المعارضة الفاعلة بخاصة. وعليه، يعد هذا الاتفاق ضربًا من الأمانى غير القابلة للتحقيق، ونوعًا من أحلام اليقظة لدى بعض أفراد هذا الكيان الذين استيقظت ضمائرهم جزئيًا، وفى وقت شديد التأخير.

أما بالنسبة للجانب الفلسطينى، فيمثل هذا الاتفاق اعترافًا جزئيًا بجزء من الحقوق الفلسطينية المشروعة من قبل سياسيين، ومثقفين، ومتخصصين من الكيان الصهيونى، ومن ثم، يعد هذا عاملاً إيجابيًا لدعم موقف الرأى العام العالمى المتعاطف مع القضية الفلسطينية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يرفض الفلسطينيون بكافة فصائلهم، أى مساس بثوابت القضية، وعلى رأسها القدس الشريف وحق العودة والسيادة على الأراضى الفلسطينية. ومع ذلك تكتيكيًا، لا ترفض الفصائل المجاهدة أى اتفاق يقود إلى أخذ جزء من الأرض الفلسطينية المغتصبة. فهذا يعد خطوة إيجابية. ولكن أمام الإجرام الشارونى، وصلف الكيان الصهيونى برفض أى تسوية عادلة يظل الهدف الاستراتيجى قائمًا، والمتمثل فى كامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى كامل أرضه، من الماء إلى الماء، أو من البحر إلى النهر، دون تفريط فى ذرة من تراب هذه الأرض. ولن يتم تحقيق ذلك إلا باستمرار المقاومة المشروعة للمحتل الغاصب، إحياءً لفريضة «جهاد الدفع»، وبدعم حقيقى من قبل القوى الحية فى أمتنا لهذه المقاومة الباسلة. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

***



الفصل الخامس

القضية العراقية: حتى الاحتلال

[١] ضرب العراق ضرب للأمة.

[٢] صمت هنا ومظاهرات هناك.

[٣] الشرعية الدولية المهدرة والدعوة إلى الجهاد.

[٤] وإسلاماه.. لبيك بغداد البطولة.

[٥] الصمود المعجز أمام تتار العصر.

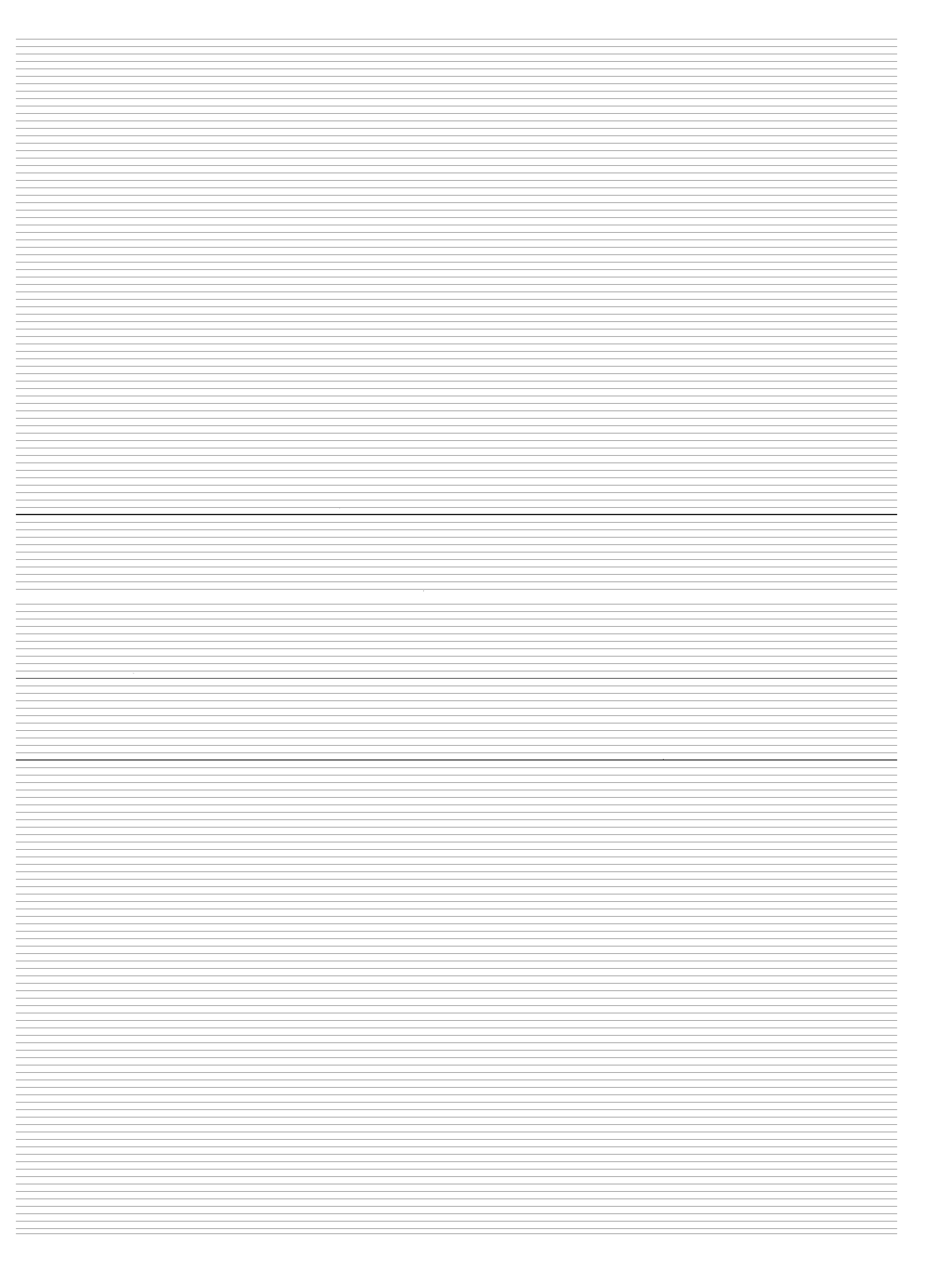
[٦] مواقف قانونية عجيبة فى حرب العجب.

[٧] سقوط بغداد.

[٨] الاحتلال الأمريكى.

[٩] البعد النفطى لاحتلال العراق.

[١٠] الوهم الأمريكى فى ظل غياب مؤقت للوعى العربى والإسلامى.



تقديم

يعرض هذا الفصل من خلال عشر مقالات للمأساة العراقية. أو قل مأساة الأمة في العراق. فبالرغم من التسليم بأن ضرب العراق هو ضرب للأمة الإسلامية بأسرها، تم الترتيب الإجرامي والإعداد الآثم من قبل الإدارة الأمريكية لضرب العراق في سابقة تمثل بلطجةً دوليةً لا نظير لها، ونموذجًا فريدًا لشريعة أبشع وأشنع من شريعة «الغاب». وبالرغم من شبه الإجماع الدولي على كافة المستويات - الشعبية والحكومية -، وفي ظل خرق متعمد للشرعية الدولية وامتهان شديد لمنظمة الأمم المتحدة، تم الغزو الإجرامي الوحشي للعراق، أمام صمت العالم العربي والإسلامي، وعجزه المهين، بل تواطؤ بعض دوله المشين، ضاربًا عرض الحائط بفتوى «جهاد الدفع»، والتزامات إتفاقية الدفاع المشترك، وواجبات الأمن القومي. وبالرغم من الصمود المعجز خلال الأيام الأولى للغزو، مع عدم التكافؤ الحاد بين القوتين، سقطت بغداد، وتم احتلال العراق. ومن ثم، عادت ظاهرة الاستعمار من جديد، بصورة أبشع وأشنع من الصور التي عانت منها البشرية من قبل. ودمر المستعمر الجديد «كل» شيء، باستثناء ما يتعلق بالنفط، باعتباره «الجائزة الكبرى»، التي خطط بإجرام لا مثيل له، للاستحواذ عليها. ويختتم الفصل عرضه بالتنبؤ - فطريًا - بأن قوات الاستعمار الأمريكي سوف تجابه بمقاومة حقيقية وشرسة، إن لم تكن قد جابهت فعلاً، نتيجة أن هذا الاستعمار يجعل «جهاد الدفع» من أوجب الواجبات على كل مسلم ومسلمة.

وعليه، يتكون هذا الفصل من المقالات التالية:

(١) ضرب العراق ضرب للأمة.
(٢) صمت هنا ومظاهرات هناك.
(٣) الشرعية الدولية المهدرة والدعوة للجهاد.
(٤) وإسلاماه.. لبيك بغداد البطولة.
(٥) الصمود المعجز أمام تتار العصر.
(٦) مواقف قانونية عجيبة في حرب العجب.
(٧) سقوط بغداد.
(٨) الاحتلال الأمريكي.
(٩) البعد النفطي لاحتلال العراق.
(١٠) الوهم الأمريكي في ظل غياب مؤقت للوعي العربي والإسلامي

[١] ضرب العراق ضرب للأمة(*)

إذا كانت شريعة «الغاب» هى شريعة القوة المجردة الغاشمة بغض النظر عن الحق أو الباطل، بل أساسًا لمساندة «الباطل»، بلا وازع من عُرف، أو قانون، أو خلق أو دين، أو ضمير، على أساس أن «البقاء للأقوى».. فإن النظام الدولى الراهن «أحادى القطبية» يعيش الآن وفقًا لشريعة أبشع بكثير من شريعة «الغاب»، شريعة تخجل منها الحيوانات المفترسة، وتتبرأ منها وحوش الغابة! والمثال الصارخ والفاضح على هذه الشريعة النكراء هو ما يحدث فى الوقت الراهن لأمتنا بعامة ولعراقنا على وجه الخصوص من قبل بعض الدول الأوروبية بعامة، والعدو الأمريكى بخاصة.

فبعد أحداث سبتمبر الماضى، والتى لم يعرف حتى الآن على وجه اليقين من قام بها، وقبل أن يبدأ أى تحقيق جاد، استغل العدو الأمريكى الظرف لبسط سيطرته على العالم، وفرض سطوته على منابع الثروات فيه. فأعلن حربه غير المحدودة ضد «الإرهاب» بإرهاب لا نظير له فى تاريخ البشرية، موجهًا القسط الأكبر من هذه الحرب إلى «العدو الأخضر» أى إلى العرب والمسلمين فى «صليبية» شرسة، تصغر أمامها تمامًا صليبية القرون الوسطى!

وبدأ هذا العدو المستكبر حربه العجيبة غير العادلة بإرهاب كافة دول العالم معلنًا «أن من ليس معنا فهو ضدنا»، وبالرغم من هرولة جُل دول العالم لتكون معه، وفى مقدمتها جُل الدول العربية والإسلامية، كان التركيز أساسًا على الدول العربية والإسلامية. فتم تدمير أفغانستان، وتحجيم باكستان، ووصم حركات المقاومة المشروعة فى فلسطين، وكشمير ،ولبنان، والشيشان بالإرهاب، وتهديد جل الدول العربية، والإسلامية بأنها تؤوى أو تشجع الإرهاب! ثم حدد العدو المتغطرس الدفعة الأولى لدول «محور الشر» فى ثلاث وهى: العراق، وإيران، وكوريا الشمالية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٢ من أغسطس ٢٠٠٢م.

فبعد ضرب العراق فى عام ١٩٩٠م فى حرب أو «كارثة» الخليج الثانية لأسباب معروفة، عربيًا (تحرير الكويت)، وأمريكيًا وصهيونيًا وأوروبيًا (تدمير القوة العسكرية العراقية)، ظل العدو الأمريكى - مع حلفائه - يحاصر العراق لأكثر من عشر سنوات، وحتى الآن، وظل الطيران الأمريكى، والبريطانى يضرب العراق بصورة دورية شبه منتظمة طوال هذه الفترة، فارضًا إرادته باسم «الشرعية الدولية» أو قسرًا عن هذه الشرعية!

وتحت دعوى تطوير أسلحة الدمار الشامل، ومساندة الإرهاب، وخلال الأسابيع القليلة الماضية وحتى الآن زادت وتيرة التهديدات الأمريكية للعراق. فلقد أكد بوش (الابن) وأركان إدارته بصورة شبه يومية أن الإعداد لغزو شامل جديد للعراق يجرى على قدم وساق، بهدف تغيير قيادته بالقوة. وفى هذا السياق، أعلن الجنرال فرانكس أن الرئيس الأمريكى قام بمراجعة، ومناقشة أحدث خطط وسيناريوهات الحرب المرتقبة للإطاحة بالقيادة العراقية. وتأكيدًا لهذا الاتجاه، ذكرت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية فى عددها الصادر يوم الأحد الموافق الرابع من الشهر الجارى «أن الرئيس الأمريكى. . . سيعلن فى غضون الأسابيع القليلة المقبلة اعتزامه بالفعل الإطاحة بالنظام العراقى بالقوة، فى خطوة تمهد لشن هجوم على العراق خلال فصل الشتاء المقبل».

وبالرغم من الدعوة التى وجهها العراق لرئيس مفتشى الأسلحة الدوليين لإجراء مباحثات فنية فى بغداد، وبالرغم من دعوة رئيس البرلمان العراقى إلى الكونجرس لإرسال وفد من أعضائه ومن مفتشى الأسلحة إلى بغداد للتأكد من عدم تطويرها أسلحة دمار شامل، فإن رفض واشنطن للمبادرتين، يشير إلى أن النية انعقدت على ضرب العراق. ولقد تعرض الإصرار الأمريكى، والدعم البريطانى لضرب العراق لتحذيرات من عسكريين سابقين، وسياسيين، وصحفيين، بل لتحذيرات من جُل الدول العربية، والإسلامية، والأوروبية. ومع ذلك، يبدو أن هذه التحذيرات لم تؤثر شيئًا فى التصميم الأمريكى! إنها حالة كلاسيكية لقصة «تعكير المياه بين الذئب والحمل»! بينما العدو الصهيونى فى المنطقة نفسها يمتلك ترسانة ضخمة، ومتنوعة من أسلحة الدمار الشامل!

وعليه، أليست هذه التهديدات تمثل قمة البلطجة الدولية، وتعد نموذجًا فريدًا لشريعة أبشع وأشنع من شريعة الغاب؟ ثم، أليست هذه التهديدات تشكل إعلانًا صريحًا بالحرب؟ وهنا، يحق التساؤل: أين العرب، والمسلمون من كل هذا؟ أليس هذا تهديدًا واضحًا، ومباشرًا لجزء من الأمة، ومن ثم يعد إعلانًا واضحًا، ومباشرًا بحربها؟ وأخيرًا، متى تستيقظ الأمة وتخرج من حالة العجز المشين التي تشل حركتها وتبعدها عن حريتها؟ متى تعود أمتنا إلى إيمانها، والله سبحانه وتعالى يقضي: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]؟ ومتى تحيي أنظمتنا ذروة سنام الإسلام - كما أسماها إمام المجاهدين ﷺ وهي فريضة الجهاد، والحق جلَّ وعلا يفرض: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؟ [البقرة: ٢١٦] .

***

[٢] صمت هنا.. ومظاهرات هناك(*)

شهد العالم أجمع، ومازال يشهد، مظاهرات، ومسيرات حاشدة ترفض العدوان على العراق، وتندد بالمجازر، والممارسات الوحشية على الشعب الفلسطيني. وبلغت هذه الظاهرة، التي تعكس الضمير الإنساني الحيّ، ذروتها في الدول التي أيدت أنظمتها الموقف الأمريكي الغاشم، وهي إنجلترا، وأسبانيا، وإيطاليا، وأستراليا. كما انتشرت في معظم المدن في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها! هذا يحدث في شتى أنحاء العالم، بينما تحجّم أو تمنع المظاهرات والمسيرات في جُل العالم الإسلامي ذي المليار ونصف مليار نسمة!!

فلا شك أن الحقيقة المرة أصبحت شديدة الوضوح، ولا شك أن المخطط الإجرامي الذي يتم تنفيذه الآن من قبل الإدارة الأمريكية بحق أمتنا، وثرواتها ومستقبلها أصبح شديد الظهور للعيان. فتصفية الشعب الفلسطيني لتمكين العدو الصهيوني - كرأس حربة للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة - يجري على قدم وساق. ويكتمل ذلك أساسًا بضرب العراق والسيطرة الكاملة على نفطه - كجائزة كبرى!

فالعراق لديه أكبر احتياطي نفطي في العالم. يقدر حتى الآن بنحو مائتي (٢٠٠) بليون برميل، بينما الاحتياطي الاستراتيجي لدى الولايات المتحدة الأمريكية لا يكفيها إلا لعشر سنوات، كما أن الاحتياطي لدى أي دولة نفطية في العالم - بما في ذلك المملكة العربية السعودية سينفد في مدة أقصاها خمسين عامًا. بينما الاحتياطي العراقي سيمتد، وفقًا لأحدث التقديرات، إلى أكثر من خمسمائة (٥٠٠) عام. ومن هنا، يحرص أباطرة النفط المسيطرون على الإدارة الأمريكية على تواجد فَعَّال، بجانب الكيان الصهيوني، من خلال قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على أكثر من (٦٥٪) من الاحتياطي العالمي (نفط الخليج، والعراق، والسودان، وإيران). تمامًا، كما تواجدوا في منطقة بحر

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٧ من فبراير ٢٠٠٣م.

قزوين، بعد تدمير أفغانستان! ومن ثم، يتحقق للإدارة الأمريكية السيطرة على نفط العالم، وبالتالى التحكم فى مصير دوله ومستقبلها!!

وبالقطع، ليست القضية تهديد العراق للسلام العالمى، وللأمن الأمريكى، وليست القضية الحرص الأمريكى على نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان العراقى. وبالقطع، ليست القضية أسلحة دمار شامل، خاصة بعد أن استمع العالم إلى ما ادعاه «باول»، ثم إلى تقريرىٍّ مفتشى الأسلحة - بليكس والبرادعى، وأيضًا لعلم العالم أجمع أن لدى الكيان الصهيونى كل أنواع هذه الأسلحة - النووية والكيماوية، والبيولوچية، والجرثومية، وأيضًا لعلم العالم أجمع أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ترسانات من هذه الأسلحة جميعًا. هذا، بالإضافة إلى وضع كوريا الشمالية، والسياسة الأمريكية تجاهه، والمعروفة للكافة!!

من هنا، كانت مواقف دول أوروبا الثلاث: فرنسا، وألمانيا، وبلچيكا، ومواقف كل من روسيا، والصين، مواقف شجاعة، وواضحة، وصريحة لوقف هذا المخطط المجرم، والمحموم للسيطرة على نفط العراق، وتدمير دولة العراق، وإبادة شعب العراق، ثم إعادة تشكيل المنطقة بما يتسق مع أهداف هذا المخطط، أى بما يحقق المصالح الأمريكية. صحيح أن هذه الدول تنطلق - طبيعيًا - من منطلق الحفاظ على مصالحها الحيوية. وهذا أمر مشروع - من وجهة نظرهم. ولكن السؤال الحزين هو: أين أصحاب المصلحة المباشرة: المادية، والمعنوية، والاقتصادية، والعقيدية، وهم العرب والمسلمون؟!!

لقد انتفض العالم فى مظاهرات ضخمة، قُدِّرت يوم السبت ٢/١٥ بأكثر من ثمانية ملايين فى أكثر من ٦٠٠ عاصمة، ومدينة من القطب الشمالى وحتى القطب الجنوبى فى كوكبنا، شاملة معظم العواصم، والمدن الأوروبية، والأمريكية، والآسيوية، والأسترالية، مندِّدةً بالعدوان المرتقب على العراق، ومناديةً برفض إراقة الدماء مقابل النفط، ومهدِّدةً شعبية دعاة الحرب الأمريكان، والإنجليز، والأستراليين - بوش، بلير، وهوارد- وباعتراف الجميع، كانت هذه المظاهرات غير مسبوقة لدرجة أنها فرضت تغييرًا تكتيكيًا على بوش، وبلير فى صورة ادعاء الارتكان إلى «الشرعية الدولية»، وإلى التأكيد - لاستعادة شعبية فُقدت - على أن خيار الحرب هو الخيار الأخير!!

ولقد أكدت هذه المظاهرات حقيقة قوة الأنظمة الغربية التى تقوم على احترام مشاعر الجماهير، وعلى احترام حقوقهم فى التعبير، حتى وإن كانت مخالفة تمامًا للسياسة الرسمية -كما هو الحال فى أمثلة الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأسبانيا، وإيطاليا، وأستراليا. بل، لم تقف هذه الأنظمة لتمنع الكثير من مواطنى هذه الدول للسفر إلى العراق فى موجات لم تنقطع، ليكونوا دروعًا بشرية تقف أمام الدمار، والتدمير الذى يتهدد شعب العراق، وكل مظاهر الحياة فيه.

فى مقابل ذلك، نتساءل ويتساءل المتعاطفون الغربيون معنا: أين العالم العربى والإسلامى؟! والإجابة المحزنة والمهينة، هذا العالم الذى كاد يتخلى عن كبريائه وكرامته يغط فى سبات عميق. وتعيش دوله - شعوبًا وحكومات - صمتًا حزينًا مشينًا، تساق إلى مجهول تحدده الصهيونية العالمية، والصليبية الجديدة، تمامًا كما تساق «خراف» الأضحية للذبح فى عيد الأضحى. حتى الخراف، يمكن أن تقاوم. أما نحن، فمستسلمون، بلا أدنى مقاومة، بل هناك من كبار مثقفينا وصحفيينا من يروج إلى ما بعد تدمير العراق. وكأن هذا التدمير قدر لا فكاك منه. أما أنظمتنا، فحدِّث ولا حرج. سمحت أن يكون على أرضنا، الأرض الإسلامية، أكثر من خمس وعشرين (٢٥) قاعدة عسكرية أمريكية لكى يشن منها الحرب المرتقبة على العراق. لدينا فى مياهنا الإقليمية - الإسلامية - بوارج، وحاملات طائرات لضرب العراق. بل أشنع من ذلك، هناك من بدأ فعلاً فى التفاوض، والمساومة للحصول على بضعة مليارات من الدولارات نظير تقديم تسهيلات للقوات الغازية. هل هناك عار، وخزى أبشع مما نعيشهما؟! لا أعتقد!

انتهكت الولايات المتحدة الأمريكية حقوقنا المشروعة، قبل نهب، واغتصاب ثرواتنا. انتهكت كرامتنا، قبل استخراب اقتصادياتنا. تجرأت على تفكيك كل ثوابتنا من جغرافيا، وتاريخ، وهوية، وعقيدة، وخطاب! وتنادى جهاراً نهاراً بأنها ستعيد تشكيل المنطقة بعد ضرب العراق، وستنسينا تاريخنا، وتؤكد بصفاقة لا نظير لها بأنها بسبيلها لفرض «إسلام أمريكى»، و«هوية معدَّلة»، و«عقيدة مودرن» و«خطاب عصرى»!!!

تهدد بضرب العراق بكل الأسلحة بما فى ذلك السلاح النووى، تحت دعاوى أنه لا يطبق قرارات الأمم المتحدة، وأقطاب الأمم المتحدة، ومفتشوها يؤكدون إلى

حد الصراخ أن العراق تتعاون بشكل جاد في تطبيق قراراتها والاستجابة إلى مطالبها، وفتحت «كل» مصانعها، ومنشآتها الإنتاجية، والبحثية، والتعليمية، وحتى الدينية (المساجد)، وسمحت بمسح دقيق، وشامل لكل أراضيها من خلال طائرات التجسس (اليو تو) دون قيد، أو شرط! بينما الكيان الصهيوني صدر بالنسبة له أكثر من ١٥٠ قرارًا، ولم ينفذ منها قرارًا واحدًا، والولايات المتحدة الأمريكية نفسها تخرق ليل نهار قرارات الأمم المتحدة، بل تؤكد أنها ليست ملزمة بالانصياع إلى هذه القرارات، وستضرب العراق سواء صدر بذلك قرار، أو لم يصدر!!

ألا تعي أنظمتنا ما تعيشه الأمة من ذل وعار، ومهانة، وامتهان؟ ألا ترغب هذه الأنظمة أن تنفض - حقيقةً - عن كاهلها تراب الخزي، وغبار الهوان؟ ألا تقف ولو لمرة واحدة مع شعوبها أمام هذا الظلم الأمريكي، أمام هذا الإجرام الأمريكي، أمام هذا الطاغوت الأمريكي؟ ألا تفهم أبسط مسلمات عقيدتنا.. بأن الله سبحانه وتعالى أكبر؟ ألا تتيقن بأن النصر حقيقةً من عند الله فتلتحم مع شعوبها التواقة إلى التضحية والجهاد؟ ألا تعتقد أن الحالة التي تعيشها الأمة في فلسطين، والعراق، والشيشان، وأفغانستان.. وغيرها، هي حالة «كاملة» لتطبيق وإعمال فريضة الجهاد؟ أسئلة كثيرة.. كثيرة، تدور في ذهن كل مسلم في الشارع الإسلامي تبحث عن إجابة، ولا مجيب! ومع ذلك، لا مخرج لأنظمتنا سوى أن تبدأ في مسيرة المصالحة مع شعوبها، فتترك هذه الشعوب تعبر عن مشاعرها وأحاسيسها تجاه قضايا أمتها، وسوف ترى هذه الأنظمة أن هذا التعبير لن يخرج عن مضمون الأحداث التي نعيشها من ناحية، وسوف ترى أن هذه الشعوب لا تقل حرصًا على سلامة أوطانها، ولا تقل تحضرًا - فكرًا وسلوكًا - عن بقية شعوب الأرض، ولا تقل «عروبة» وإسلامًا عن الإنجليز، والفرنسيين، والإيطاليين، والأستراليين، ! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ولنتدبر قول الخالق جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

***

[٣] الشرعية الدولية المهدرة.. والدعوة إلى الجهاد(*)

حشدت الإدارة الأمريكية أكثر من ربع مليون جندى، وترسانة رهيبة من أسلحة الدمار والتدمير، بعضها يُجرب لأول مرة، لضرب بات قريبًا وأكيدًا للعراق.

وإصرار هذه الإدارة المتعطشة للحرب على المضى قدمًا فى عدوانها الإجرامى لن يوقفه أى موقف سواء فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى أوروبا، أو الصين، أو روسيا، أو فى مجلس الأمن، أو فى الدول العربية والإسلامية، رسميًا كان هذا الموقف أو شعبيًا. وتصميم هذه الإدارة، الخاضعة لأباطرة النفط ومافيا صناعة أسلحة الدمار والصهيونية العالمية، واليمين الصليبى المتطرف، على شن هذه الحرب غير المشروعة، لن يغيره رأى عام دولى، أو مسيرات احتجاج، أو مظاهرات شجب، أو رفض دولى من خلال مجلس الأمن.

فلقد أكد بوش ومعاونوه وحلفاؤه الإنجليز والإسبان والأستراليون أن ضرب العراق لا يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن. ومهما كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار الأمريكى الذى يخول لها ضرب العراق، وحتى إذا استخدمت فرنسا، أو روسيا، أو الصين، أو هذه الدول مجتمعة، حق النقض «الفيتو» لهذا المشروع، فستُضرب العراق. وكما قال المتحدث الرسمى للبيت الأبيض فنهاية الطرق الدبلوماسية أصبحت وشيكة.

إذن، فلقد تقرر العدوان الغاشم على العراق تحت ذرائع واهية ووهمية، وتحت ادعاءات خاطئة، وواضحة، وفاضحة، لا يصدقها عاقل، ولا يقبلها عقل مثل تهديد العراق للأمن القومى الأمريكى، وللسلام العالمى، ومثل امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ومثل عدم احترام العراق للشرعية الدولية، وعدم تطبيقها لقرارات مجلس الأمن، خاصةً القرار الأخير (١٤٤١).

بينما الكيان الصهيونى مستمر ليل نهار فى إبادة الشعب الفلسطينى، وتهديد أمن المنطقة بأسرها، ويمتلك ترسانة كاملة من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل،

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ٢٠ من مارس ٢٠٠٣م.

ورفض، ويرفض تطبيق أكثر من (١٥٠) قراراً لمجلس الأمن. كما أن كوريا الشمالية تعلن امتلاكها لأسلحة دمار شامل، وتطرد المفتشين الدوليين، بل تهدد الولايات المتحدة الأمريكية صراحة، وجهاراً نهاراً، ولا تملك الإدارة الأمريكية المستأسدة علينا إلا الإصرار على الطرق الدبلوماسية فى معالجتها للحالة الكورية!

وبالرغم مما جاء فى عرض المفتشين الدوليين الأخير فى مجلس الأمن من موقف إيجابى فى صالح العراق ، وبالرغم من الرفض القاطع للحرب من قبل فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، وسوريا وغيرهم من أعضاء المجلس، فإن تبرير هذا «السطو المسلح»، كما جاء على لسان وزير الخارجية السورية، جاء من خلال ادعاءات باول وافتراءات تابعيه - وزير خارجية انجلترا ووزيرة خارجية أسبانيا - بالتأكيد أنه لا بديل عن «خيار الحرب»!

إذن، المخطط واضح، والإصرار والتصميم على تنفيذه أصبح حقيقة واقعة. ولقد أعد هذا المخطط منذ نحو ربع قرن، وأعطت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م الفرصة لتنفيذه، وكانت البداية بإلصاق التهمة قبل أى تحقيق وبدون أى دليل بالعرب، والمسلمين، ثم تدمير أفغانستان، ثم جاء دور الهدف الأكبر.. وهو ضرب العراق لفرض السيطرة الكاملة على المنطقة، والسطو المنظم على ثرواتها، وبالذات النفط، وإعادة رسم وتقسيم أراضيها بما يتفق والمصالح الحيوية الأمريكية والصهيونية، كمدخل لفرض الهيمنة على العالم بأسره، والتحكم فى مقدراته ومستقبله.

وبالرغم من المواقف المتخاذلة لمعظم الأنظمة العربية والإسلامية تجاه هذا الخطر المحدق بالأمة ومستقبلها، وبالرغم من قرارات الإدانة والشجب الصادرة عن مؤتمرات القمم الأخيرة، والتى لا تعنى شيئاً يذكر إزاء هذه الأحداث الجسام، والتى لا يعيرها العدو الأمريكى الصهيونى وحلفاؤه أدنى انتباه، أو أهمية.. بالرغم مما سبق لا تملك شعوب هذه الأمة فى هذه المرحلة العصيبة من تاريخها إلا بالعودة الحقة إلى هويتها، والتمسك بإسلامها العظيم حقيقةً، وليس شعارات، فعلاً، وعملاً وليس قولاً، وعبارات.

وهنا، أود أن أسجل أنه بالرغم من رفضى القاطع للفتوى الشاذة التى أصدرها مجمع البحوث الإسلامية منذ أسابيع بخصوص الفوائد المصرفية، وتخريجها على أنها «وكالة استثمارية» لاصطدامها بثوابت الشريعة الغراء، ولكونها من الربا المحرم تحريمًا قطعيًا بنص الكتاب الكريم، والسنة المطهرة -على تفصيل ليس هذا مكانه-، وبالرغم من التوقيت المريب، والعجيب لإصدار هذه الفتوى فى هذا الوقت بالذات، وكأنها جزء من مخطط فرض ثقافة غريبة علينا لمحو خصوصيتنا، وتهديد ثوابتنا تماشيًا مع حركة العولمة الشرسة أو الأمركة المتوحشة. . بالرغم من ذلك، فإننى أؤيد بكل قوة فتوى المجمع نفسه، والتى أصدرها منذ أيام قلائل والتى تدعو إلى الجهاد إذا شُنت الحرب الظالمة على العراق.

فهذا بحق هو رد الفعل الكريم، الذى يليق حقًا بحملة هذه الرسالة الخاتمة، شريطة أن نعود أفرادًا، وشعوبًا، وأنظمةً إلى صحيح إسلامنا العظيم، فيكون الله سبحانه وتعالى غايتنا، فنعبده حق عبادته، ولا نشرك به شيئًا أو أحدًا. ويكون الرسول ﷺ أسوتنا، وقدوتنا، فلا نتخذ سواه أسوة، أو قدوة. ويكون القرآن الكريم دستورنا، يحكم حركة حياتنا، ويضبط إيقاعها، ولا نجرى وراء الدساتير الوضعية التى أسهمت إسهامًا أصيلاً فى تراجعنا، وتخلفنا. ويكون الجهاد سبيلنا، وحمايةً لحقوقنا، وصونًا لمعتقداتنا، ومقدساتنا، وذودًا عن أرضنا وعرضنا، ودفاعًا عن عراقنا وفلسطيننا، وحفاظًا لعزتنا وكرامتنا، واستمرارًا لخيريتنا. ولننبذ «الهوان»، وهو حب الدنيا وكراهية الموت، حتى نستطيع أن نقاوم تكالب الأكلة المجرمين على قصعتنا، وحتى نعالج حقيقةً ما نحن عليه من «غثائية». ويكون الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا. وبالتالى، نفوز بإحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة.

ولنثق فى النهاية بحقيقة أن النصر مع الصبر، وأن النصر من عند الله سبحانه مصداقًا لقوله: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠] . وأن نثق فى أن بعد العسر يسرًا، مصداقًا لقوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦].

ولنحرص على زيادة إيماننا حتى نستحق وعد الخالق تبارك وتعالى فى قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] ، وقوله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] . وأخيرًا، لنثق بدفاع الحق سبحانه عن الذين آمنوا . . فى قوله جل من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٣٨].

***

[٤] وا إسلاماه.. لبيك بغداد البطولة(*)

الآن، تشن الإدارة الأمريكية وحلفاؤها حربًا غاشمة على شعبنا فى العراق. الآن تضرب الإدارة الأمريكية وحلفاؤها مدننا العراقية بأشد الأسلحة فتكًا وتدميرًا. الآن، تقوم الإدارة الأمريكية وحلفاؤها بأقذر مهمة فى تاريخ البشرية، تحت دعاوى حماية البلد، وتحرير الشعب والعمل على رخائه، ورفاهيته. الآن، تتم عملية السطو المسلح، وهذه الجريمة البشعة من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها لتنفيذ مخطط إجرامى، أصبحت معالمه شديدة الوضوح والتحديد، لإخضاع العراق واستغلاله، وفرض الهيمنة على المنطقة العربية كمدخل لبسط السيطرة الأمريكية، فالصهيونية، على مقدرات العالم ومستقبله.

إذن، وقعت الواقعة الأمريكية الظالمة، وقامت الحرب «البوشية» المجرمة، بتخطيط صهيونى - صليبى يسيطر على الإدارة الأمريكية، يتشكل من أباطرة البترول، وتجار السلاح، وبادعاء تجنيب العالم شرور أسلحة الدمار الشامل، والتى تهدد الأمن الأمريكى والبريطانى والأسبانى، بل الاستقرار العالمى وسلام الإنسانية جمعاء، وبادعاء الحفاظ على حقوق الشعب العراقى، وإشاعة الديمقراطية فى حياته، بتخليصه من «ديكتاتور» العراق!

فلقد شلت هذه الحرب غير المشروعة، والآثمة، إن لم تكن دمرت، منظمة الأمم المتحدة، وعطلت تمامًا فعالية مجلس «أمنها»، إذا كان لها الآن مجلس «أمن» يُذكر. وضربت الشرعية الدولية فى مقتل، وانتهكت القانون الدولى انتهاكًا صارخًا. فهذه الحرب الدائرة الآن، تدور ضد إرادة معظم دول العالم على الصعيد الرسمى، وضد إرادة الرأى العام العالمى على الصعيد الشعبى. إنها صورة بشعة لاعتداء سافر بل سافل غير مسبوق فى تاريخ البشرية على دولة ذات سيادة، بلا سبب معقول أو مبرر مقبول، يهدف إلى اغتصاب ثرواتها، والتدخل فى شئونها وإلغاء سيادتها، بالخروج التام، والكامل على القانون الدولى والشرعية الدولية !

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ٢٧ من مارس ٢٠٠٣م.

فبعد اجتماع الرئيس الأمريكى مع حلفائه فى جزر الآزور، قامت حليفته المملكة المتحدة بسحب مشروع قرار الحلفاء من مجلس الأمن، والذى كان يخول التدخل العسكرى فى العراق، وذلك بعد أن تأكدوا من استحالة الموافقة عليه من المجلس. ثم وجه بوش إنذاراً للقيادة السياسية للعراق بالرحيل منه خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وذلك فجر يوم الثلاثاء، الثامن عشر من شهر مارس الحالى. ثم اتبعه فى اليوم التالى (الأربعاء) بتصريح بأن الرحيل المطلوب لن يمنع من العدوان على العراق، بذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل المزعومة. وهذا تصرف غير مسبوق فى العلاقات الدولية، وانتهاك واضح وفاضح لسيادة الدول، وللشرعية الدولية، حيث ينذر رئيس دولة أجنبية رئيس دولة أخرى ذات سيادة، وعائلته، بالطرد من دولته، ثم الإصرار - بعد الطرد - على العدوان عليها!

وبعد انقضاء فترة الإنذار، بدأ العدوان الآثم على العراق الحبيب فجر يوم الخميس الماضى، العشرين من الشهر نفسه. بدأ هذا العدوان الخارج على كل الأعراف، والشرائع، والأديان فى ظل التقارير المؤيدة لموقف العراق، وتعاونه الصادق مع المفتشين الدوليين إلى آخر لحظة قبل الأمر بمغادرتهم العراق، بعد الإنذار الأمريكى، وبضغط من الإدارة الأمريكية. بدأ هذا العدوان الظالم بالرغم من الموقف الصلب لمعظم أعضاء مجلس الأمن الدائمين، والمؤقتين المعارضين لهذا العدوان، بدليل فشل الإدارة الأمريكية، وحلفائها، وضغوطهم فى الحصول على الحد الأدنى للأصوات لتمرير قرار العدوان فى صيغته المعدَّلة. بدأ هذا العدوان الإجرامى بالرغم من الموقف الشجاع، والعادل لمعظم دول العالم ورفضها القاطع لاقترافه، وعلى رأس هذه الدول: فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وبلجيكا والصين. كما رفضت كافة شعوب العالم الإنذار والعدوان، وعلى رأسها شعوب الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وأسبانيا، وأستراليا، وإيطاليا واليابان أى شعوب الدول المعتدية أو المؤيدة للعدوان. كما رفض الأمين العام للأمم المتحدة هذا العدوان بتأكيد رفضه القاطع لمعالجة المسألة العراقية خارج إطار القانون الدولى والمنظمة الدولية.

يتم هذا العدوان الغـاشم، اللاإنسانى، والذى لا يمت بصلة لعـرف، أو قانون أو شريعـة، أو عقل، أو دين، على شعب أنهكتـه الحروب، وحوصر لأكـثر من اثنى عشر عامًا، ويُعتدى عليه طوال هذه الفـترة بصورة مستمرة، ومنظمة، ولكنها غيـر مشروعة -مـن الإدارة الأمريكية، والحكومـة البريطانية. يحـدث هذا، بينما العدو الصهيونى المدجج بكافة الأسلحة الحـديثة، ومنها كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيـولوجية، مستمر فى الاعتداء الإجـرامى اليومى على شعبنا الفلسطينى بهـدف الإبادة الشاملة، والتـدميـر الكامل لكل مظاهر الحـياة، دون أن تحرك الإدارة الأمريكية ساكنًا، بل تؤيد وتساند هذا العدوان الصهيونى ليس بالمال، والعتاد فحسب، وإنما بالمواقف السياسية، والدبلوماسية، والتصريحات أيضًا.

وعليـه، أمام هـذا الظلم، والصلف، والاسـتكبار الأمـريكى، لا تملك الأمـة العربية والاسلامية، ذات الخـيرية، وذات العزة والكرامة. . إلا أن ترفض بكل قوة هذا العدوان الآثم الذى يستنـد إلى منطق القوة الغاشمة، بل إلى شـريعة الغاب ، ويضرب عرض الحائط بكل القوانين، والشرائع، والأديان، والمواثيق. وتهيب بأنظمتها وقياداتها أن ترتفع فـعلاً لا قولاً، عملاً لا كلامًا إلى مـستوى هذا الحدث الجلل، بإحياء فريضة الجهاد ليس ذودًا عن عراقنا فقط، وإنما دفاعًا عن كل القيم والثوابت السـامية التـى ينادى بها، ديننا العظيم. فـحى على الجـهاد. . دفاعًـا عن الأرض والعرض، ودفاعًا عن المقدسات، والمعتقدات أمام هذه الهجمة الشرسة والمجرمة.

ولنفعّل جـميعًا - أنظمةً وشـعوبًا - فتوى مـجمع البحوث الإسـلامية بالأزهر الشريف، والتى تنص على أنه «إذا نزل العدو أرض المسلمـين يصبح الجهاد فرض عيـن على كل مسلم ومـسلمة. وأن هذه الحـرب تستـهدف الأرض، والـعرض، والعقيدة والـوطن. وبناء عليه فإن المجمع يدعو جمـيع العرب، والمسلمين فى كل أنحـاء العالم أن يكونوا عـلى استـعداد للدفـاع عن أنفـسهم، وعـقيـدتهم، وأن يعتصموا بحبل الله جميعًا ولا يتفرقوا». ثم تختم الفتوى بتأكيد أن «الإصرار على ضرب العـراق ما هو إلا مقدمـة لضربات أخرى تسـتهدف بقيـة الوطن العربى»، وأضيف: والإسـلامى، فعلينا كشعـوب. . أن نؤيد أشقاءنا فى العراق ونشـعرهم بأننا حقيقةً معهم بالتظاهرات الحاشدة المنظمة، والمنضبطة، وبالتبرع، أو بمعنى أدق

وأصبح بالجهاد المالى، وأيضًا بالجهاد الاقتصادى بتفعيل حقيقى للمقاطعة لكل منتجات الدول المعتدية على العراق.. وأخيرًا وليس آخرًا، بتكثيف الدعاء.. ثم، وهذا هو الأهم، نطلب من أنظمتنا أن تعود إلى شعوبها، وتعقد مصالحة حقيقية معها، ونتماسك معًا كجبهة واحدة، ونقف صفًا واحدًا على قلب رجل واحد لصد هذا العدوان البربرى التتارى الظالم. ونطالب أنظمتنا بفتح باب الجهاد، وإقامة معسكرات تدريب استعدادًا لحرب طويلة مع العدو.

وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]، وإذ يقول سبحانه: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤].

***

[٥] الصمود المعجز أمام تتار العصر(*)

لا أحد يجهل ما تعرض له العراق من قتل وتدمير ، ومعاناة وتشريد خلال حربين كبيرتين: حرب الخليج الأولى (العراق وإيران) ، وحرب، أو كارثة الخليج الثانية (العراق وأمريكا والحلفاء) لتحرير الكويت. ونتيجة لهذه الكارثة، وبالرغم من تحرير الكويت، فُرض حصار دولى شامل، وظالم على العراق، وارتهن نفط العراق لتوفير الغذاء، والدواء، وفق برنامج (النفط مقابل الغذاء).

ثم، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية -القطب الأوحد - وتابعتها بريطانيا مناطق حظر جوى فى شمال وجنوب العراق، دون موافقة مجلس الأمن وخروجًا صارخًا على الشرعية الدولية.

ووفقًا لهذا الحظر، أو الانتهاك للسيادة العراقية، ظلت الطائرات الأمريكية والبريطانية بصورة مستمرة، ومنظمة تضرب المواقع العسكرية فى الشمال والجنوب، وأحيانًا فى الوسط. ثم ، ضُربت العراق ضربًا شاملاً ومكثفًا فى عام ١٩٩٨م بحجة عدم التعاون مع المفتشين الدوليين. ثم، عاد المفتشون منذ شهور لمسح العراق مسحًا شاملاً وبتفصيل مشبوه من ناحية، ومهين من ناحية أخرى، بحثًا عن أسلحة الدمار الشامل دون جدوى، وذلك حتى خروجهم - بعد تقديمهم تقارير إيجابية فى صالح العراق - قبيل بداية الحرب الآثمة التى نعيش أحداثها المفجعة الآن.

إذًا، فى ظل هذه الظروف اللاإنسانية من الحصار والحظر والضرب والتفتيش، نحن أمام عراق منهك تمامًا اقتصاديًا ،وتكنولوجيًا ،وعسكريًا. عراق محروم من تنمية اقتصاده، وتطوير جيشه، وتحديث سلاحه. وعلى الجانب الآخر، أمامنا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. معسكر شديد التقدم اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا معسكر مدجج بأحدث ما أنتجه العقل البشرى من أسلحة دمار وتدمير «تقليدية» أو ذات قوة تدميرية شاملة.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس : ٣ من أبريل ٢٠٠٣م.

هذا المعسكر بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بالأصح هى متفردة ، تعد منذ زمن ليس بالقصير لتنفيذ مخطط لفرض الهيمنة التامة على ثروات العالم، ومقدراته وتشكيل مستقبله. واتخذت هذه العملية زخمًا متزايدًا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق على كافة المستويات.

فعلى المستوى الفكرى، كانت أفكار: صراع الحضارات، ونهاية التاريخ، والجغرافيا، والسيادة، بل الأيديولوجيا. وعلى مستوى تنميط المفاهيم والسلوكيات، كانت دبلوماسية المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر الأرض، فالطفل، فحقوق الإنسان، فالتنمية المستدامة، فالسكان والتنمية، فالتنمية الاجتماعية، فالمرأة.

وعلى المستوى السياسى، كانت كتابات وتصريحات قادة هذا المعسكر من «نيكسون» وحتى «بوش الصغير»، والتى أكدت تحديد «الآخر» الجديد، حتى تظل الحضارة الغربية على توهجها وازدهارها. هذا الآخر هو الخطر الأخضر، أى الإسلام.

وعلى المستوى الاقتصادى، كانت اتفاقيات «الجات» وتحرير التجارة، سلعًا وخدمات. وعلى المستوى المؤسسى كان ثلاثى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية. وعلى المستوى العسكرى، كان حلف الأطلنطى (الناتو) ، وصيغة «التحالف» عند شن الحروب، والقوة العسكرية الأمريكية الرهيبة هذه العملية، أخذت ثوبًا قشيبًا، أطلق عليه مصطلح «العولمة»، أو إن شئت، مباشرةً، «الأمركة».

ثم، حدثت أحداث الحادى عشر من سبتمبر (٢٠٠١م). فكانت الفرصة التى انتهزها واضعو ومنفذو هذا المخطط. فألصقت هذه الأحداث - بعد أيام من حدوثها، وقبل أن يبدأ التحقيق ، وبدون أى دليل أو قرينة إلى الآن- بالعرب والمسلمين. ثم، أعلنت الحرب الغربية العجيبة ضد ما يسمى «بالإرهاب» . وكمرحلة أولى ، تم تدمير إجرامى لكل مظاهر الحياة تقريبًا فى «أفغانستان»، وما زال التدمير مستمرًا. وفى الوقت نفسه. استنسخ العدو الصهيونى بقيادة «شارون» المجرم هذه الحرب بمفرداتها -شكلاً ومضمونًا- وبأسلحتها الأمريكية لإبادة وتدمير

شعبنا فى فلسطين، بمباركة ودعم كامل، وشامل من الإدارة الأمريكية، وما زال شعبنا صامدًا صمودًا بطوليًا - بالحجر والجسد - أمام هذا الإجرام الصهيونى.

ثم، كانت مسرحية التفتيش والمفتشين. إذ بالرغم من التقارير الإيجابية لصالح العراق من «بليكس» و«البرادعى» ، وبالرغم من شبه الإجماع الدولى - شعبيًا ورسميًا- بضرورة إعطاء المفتشين الوقت الكافى لكى تتم مهمتهم، ضربت الإدارة الأمريكية (وحلفاؤها) بالشرعية الدولية، ومبدأ «سيادة» الدول والرأى العام العالمى عرض الحائط، بعد فشلها فى انتزاع قرار بالحرب على العراق من مجلس الأمن، فوجهت - كما نعلم جميعًا - إنذارًا للقيادة العراقية «بالطرد» من وطنها، وأكدت أنه لو تم هذا الطرد، فلن يمنع ذلك من العدوان على العراق، بذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل المزعومة. وبعد انقضاء الإنذار، بدأ العدوان المجرم والآثم على العراق الحبيب.

وحشدت هذه الإدارة المجرمة أكثر من (٣٠٠) ألف جندى، واستخدمت أحدث وأشد الأسلحة فتكًا وتدميرًا بأعداد هائلة من حاملات طائرات، وسفن حربية، وطائرات مقاتلة من أحدث الأنواع، وصواريخ «كروز» و«توماهوك» الرهيبة، ودبابات ومدرعات حديثة، وقنابل مختلفة الأوزان، والأغراض، معظمها «محرم دوليًا»، وعلى رأسها: «أم القنابل» و«القنابل العنقودية» و«قنابل اليورانيوم المستنفد» و«القنابل الخارقة والمدمرة للمخابئ»، وأحدث الأسلحة الأوتوماتيكية. حُشدت هذه الآلة الحربية الرهيبة لإحداث «الصدمة والرعب» فى جيش منهك بلا سلاح طيران، أو بحرية، أو دفاع جوى يُذكر، ومسلح بأسلحة تقليدية بعضها شديد التقادم أمام التطور التكنولوجى المتسارع فى صناعة السلاح.

وبالرغم من أنه لا توجد مقارنة تذكر بين الطرفين، ومع سقوط أكذوبة أسلحة الدمار الشامل، وادعاء تحرير العراق، وفرية إشاعة الديمقراطية ، حيث يريد أباطرة النفط: «النفط مقابل القتل»، وبعد مرور أكثر من عشرة أيام، يشهد العالم كافة صمودًا بطوليًا، وأسطوريًا معجزًا لعراقنا - شعبًا وجيشًا ونظامًا. يتجسد هذا الصمود فى مقاومة باسلة ذودًا عن كل شبر من أرض العراق الحبيب، لدرجة أن كل هذه الجيوش الجرارة بأسلحتها شديدة التدمير، والتى يجرب الكثير منها لأول

مرة، لم تستطع أن تسيطر على مدن صغيرة على الحدود العراقية الكويتية. وملاحم «أم القصر» و«الفاو» و«الناصرية» و«النجف» و«البصرة» وغيرها من مدن الجنوب خير شاهد على ذلك.

هذا، بجانب إلقاء آلاف الأطنان من القنابل، والصواريخ بصورة مستمرة على مدار الأربع والعشرين ساعة خلال هذه الأيام على المدن العراقية، وبالذات بغداد «الرشيد». والشعب والجيش، والنظام صامدون صمود الأبطال. بل يكيلون للعدو المجرم الغاشم ضربات موجعة. فيدمرون آلياته، ويسقطون طائراته، ويصطادون صواريخه، ويقتلون ويأسرون جنوده المعتدين، لدرجة أوقعت فى إعلام العدو تخبطًا واضحًا، وأحدثت فى جنوده «صدمة» ودهشة، بل «رعبًا» فى قلوبهم، وارتباكًا واضحًا لدى قياداتهم، فأسرعوا يطلبون النجدة، فى صورة (١٢٠) ألف جندى إضافى، ومزيدًا من الأسلحة والعتاد!

ولا يملك المرء إزاء هذا الصمود المعجز، إلا أن نكثف الدعاء - جميعًا - بأن يثبت الله أشقاءنا فى العراق، ويربط على قلوبهم، ويمدهم بجند من عنده. ولتستمر التظاهرات الحاشدة، والمنضبطة رفضًا لهذا العدوان المجرم، ودعمًا معنويًا لعراقنا الحبيب. ولنسارع بالجهاد بالمال، والغذاء، والدواء.

ولنفعّل سلاح المقاطعة لكل منتجات العدو وحلفائه. ولندعو الله أن يغير ما بأنظمتنا من خور وخنوع، بل انبطاح، إن لم يكن تواطؤًا! حتى ترتفع إلى مستوى هذا الحدث الجلل، وتقف فعلاً لا قولاً، حقيقةً لا بيانات مع العراق الحبيب. ومن ثم، تتوحد إرادتها مع إرادات شعوبها التواقة إلى الشهادة دفاعًا عن جزء عزيز من أرضها، وفئة عزيزة من أبناء أمتها، فَتُحيى فريضة الجهاد، ذروة سنام الإسلام. ولنسأل الله العلى القدير أن يخرج من هذه الأمة «قطز» جديد ليرد هذه الهجمة التتارية الجديدة، دفاعًا عن الأرض والعرض، وذودًا عن المعتقدات والمقدسات، وحفاظًا لعزة وكرامة، وشرف، وخيرية هذه الأمة. ولنثق جميعًا فى أن النصر مع الصبر، وأنه من عند الله سبحانه: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠].

***

[٦] مواقف قانونية عجيبة.. فى حرب العجب!(*)

نعم، نحن نعيش حرب العجب، حربًا عدوانية استعمارية «استخرابية»، غير شرعية، غير متكافئة، غير نظيفة، غير إنسانية، شديدة التدمير، والوحشية. بينما يصر المعتدى الأنجلو أمريكى على أنها حرب «تحرير العراق»، و«تأمين» العالم من أسلحة الدمار الشامل، و«حماية» الأمن الأمريكى، والاستقرار العالمى، و«إشاعة» الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والرخاء فى ربوع العراق، حرب «نظيفة» تمامًا، و«إنسانية» مطلقًا، تلتزم بالقوانين، والأعراف الدولية، والتقاليد العسكرية، والمصداقية الإعلامية. وتستخدم أسلحة فائقة التقدم، «ذكية» تميز بين العسكرى والمدنى، وتحافظ على حياة «الأخير»، وتضرب المنشآت العسكرية، وتبتعد عن الهياكل الأساسية والبنية التحتية، والمصالح الحكومية، والأسواق، والأحياء السكنية. لا تتعاطى الأسلحة، والقنابل، والممارسات «المحرمة دوليًا»، وبالطبع، أسلحة «الدمار الشامل»، لأنها قامت أساسًا «لانتزاعها». وأخيرًا، تحافظ على مخازن «الغذاء»، وتسارع باستقدام سفن «الغذاء» لاعتبارات إنسانية. يصر المجرمون الذين خططوا لها وشنوها على أنها لصالح العراق، وشعب العراق، وتقدم العراق. كما يصرون على أن «نفط العراق» للعراقيين، الذين يهيمون بهم حبًا إلى حد القتل، والنهب والإذلال!

أمام هذه الادعاءات، والافتراءات، والأكاذيب المكشوفة، والمفضوحة، والتى تمثل حالة «مثالية» لمفردات قاموس محتل غاشم، ومستعمر، أو مستخرب جبان، وغاز وحشى، ومعتد آثم، وقرصان غاصب، ولص دنىء، لا يملك الإنسان إلا أن يؤكد أنها حقيقةً «حرب العجب»، حلقة عجيبة فى سلسلة «الحرب العجيبة الغريبة» ضد ما يسمى «بالإرهاب». تلك الحرب التى تنفذ مخططًا أضحى واضحًا تمامًا للجميع لاستنزاف ثروات الشعوب، وفرض «الهيمنة» على العالم بأسره، لصالح أباطرة النفط وصناع السلاح فى الإدارة الأمريكية ذات التوجه الصهيونى

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٠ من أبريل ٢٠٠٣م.

الفاضح. وليسمح لى القارئ العزيز أن أقدم له ثلاثة أدلة على ما أقول. فى ضوء هذا المخطط، وعلى أساس أنها حرب «صليبية جديدة»، بدأت كمرحلة أولى بتدمير «أفغانستان» وباستمرار «إبادة» الشعب الفلسطينى، ثم انتقلت إلى المرحلة الثانية بشن هذه الحرب الظالمة، والمتوحشة، تناقلت وسائل الإعلام، ووكالات الأنباء ثلاث رسائل:

الرسالة أو الدليل الأول: تصريح وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة «إيباك» اليهودية، وهى منظمة صهيونية تعمل لحساب الكيان الصهيونى، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخوض الحرب ضد الإرهاب بعامة، والحرب العراقية بخاصة لحماية «إسرائيل»، خدمةً للصهيونية العالمية!

والرسالة أو الدليل الثانى: التصريح بأن الغزاة سوف يحصلون على «كامل» تكاليف حربهم المجرمة من إيرادات نفط العراق. أليس هذا أبشع نهب استخرابى؟! وإذا أضيف لذلك فاتورة إعمار ما دمروه، وجميع التكاليف وفقًا لتقديراتهم، تتضح جليةً صورة السطو المسلح على ثروة العراق. أى أن النهب بدأ بالبرنامج «المعدّل»، بإشراف سكرتير الأمم المتحدة، وليس الحكومة العراقية، «النفط مقابل الغذاء»، لينتهى إلى برنامج «النفط (كله) مقابل القتل والتدمير، ثم الإعمار»!

والرسالة أو الدليل الثالث: التصريح بأن حكومة ما بعد الحرب، ستكون عسكرية أمريكية -لا قدر الله- برئاسة أمريكية، ووزراء أمريكيين، مع التأكيد - من خلال قرار مجلس النواب الأمريكى وتصريح مستشارة الأمن القومى «كونداليزا رايس» - بحرمان فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وسوريا من المشاركة فى إعادة إعمار (أو قل نهب) العراق!

إذن، نحن نعيش حربًا قامت على كل ما يمكن تصوره من استخفاف بعقول البشر، واستغفال لكل العقلاء. ولا يهم الغزاة ما يمثله ذلك من جريمة نكراء فى حق البشر، ومن إهانة للإنسانية جمعاء. فلقد ضربوا بكل المبادئ والقيم، والأعراف، والشرائع، والأديان عرض الحائط، واعتمدوا «أقذر» الوسائل لتحقيق

غايتـهم الإجراميـة. ولا أدل على ذلك من خرقهم المتـعمد لكل عـرف وقانون، وشـريعة، ودين. ويدخل تحت هـذا الموضوع الكثـير مـن المواقف القانونيـة، أو الأصح اللاقانونية، العجيبة، التى ارتبطت بهذه الحرب الآثمة.

أولى هذه المواقف شن هذه الحـرب نفـسهـا، والذى مـثَّل خروجًـا واضحًـا، وفاضحًـا على الشرعية الدولية، وامـتهانًا كاملاً، إن لم يكن تدمـيرًا لمنظمة الأمم المتحدة ومـجلس أمنها. فبعـد فشل الغزاة فى انتزاع قرار يـبـرر لهم هذا العدوان، قاموا به مخالفـةً لكل قواعد القانون الدولى، والشرعية الدوليـة، من خلال تفسير خاطئ لنص القرار (١٤٤١) الصادر من مجلس الأمن!

ثانى هذه المواقف أن تتذكر الإدارة الأمـريكية، اتفاقيات جنيف الخـاصة بمعاملة أسرى الحرب عندما بث التليفزيون العـراقى مقابلة مع بعض الأسرى الأمريكيين، فى بداية أيام هذه الحرب. بينمـا هذه الإدارة لا تعتبر الإساءة اللاإنسـانية للأسرى العراقيين، وعلى شاشات التليفزيون، انتهاكًا صارخًا لهذه الاتفاقيات!

ثالث هذه المواقف يتمثل فى انتهاج أسلوب «الحـرب القذرة» الذى يطبقه الكيان الصهـيونى فى فلسطين ، أسلـوب الأرض المحروقة، والإبادة والتـدمـير الشامل، وضرب كل شىء مدنـيًا كان أم عسكريًا، مسـتشفى أم مدرسـة أم ثكنة عسكرية، وقتل البشر عشوائيًا، سواء أكان جنديًا أم مدنيًا، شيخًا أم طفلاً أم امرأة. بل، نجد الغزاة يحتجـون بفرية أن الجنود العراقيين يتخفون فى مـلابس مدنية! ولا يعلمون أنها مقـاومة مشروعة من الجـميع، دفاعًا عن الأرض والعـرض! ولعل أبشع مثال لجرائم هؤلاء المعتدين يتـمثل فى مقتل سبع سيدات عـراقيات وطفلين، لدرجة أن صحيـفة أمريكية هى «ديلى نيـوز»، رغم عسكرة الإعلام الأمريكـى، أكدت أنها «مجزرة بشعة»!.

أما رابع هذه المواقف، فـذو شقين. يـتمثل الشق الأول فى حـقيقـة أن العراق شعب عربى مسلم. ومن ثم، فالأمن العربى والإسلامى سياسيًا، وفتاوى المجامع الفقـهية فى الـعالم الإسلامى الخـاصة بوجوب الجـهاد فى الحالة الـعراقيـة دينيًا، واتفاقية الدفاع العربى المشترك قانونيًا، تحتم أن تقف الدول العربية، والإسلامية مع العراق لرد هذا العدوان الظالم عليهـا. ولكن، بكل الأسى والحزن، لا يزال العجز

العربى والإسلامى قائمًا أمام هذه الهجمة الشرسة على عراقنا. بل الأفظع والأمرَّ أن هذا العجز تحول - منذ البداية - إلى عامل مساعد، أو قل صراحةً، مشارك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وبشكل صريح أو مستتر، فى صورة قواعد وتسهيلات أمنية ومرور، برًا، وجوًا، وبحرًا. ولا نملك إزاء ذلك إلا أن نكثف رفضنا كشعوب لهذا التوجه الخاطئ فى حق أمتنا، وفى حق عقيدتنا، وفى حق مستقبلنا!

ويتمثل الشق الثانى فى مسألة حرية المرور فى قناة السويس.. صحيح أن مصر ملتزمة باتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م، التى وقعتها الدولة العثمانية فى ذلك الوقت، ببقاء القناة مفتوحة للملاحة أمام جميع السفن فى وقتى السلم والحرب. ولا يجوز لمصر أن تمنع المرور إلا فى حالة وقوع عدوان عليها أو دخولها فى حرب، ومن ثم يكون لها حق منع سفن الدول التى هى فى حرب معها (أى مع مصر). وأتساءل هنا: أليس مصر - حقيقةً - فى حرب مع الدول المعتدية على العراق، طبقًا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك؟ وأتساءل ثانيةً: ألا يمكن أن نقول كنظام.. لأصدقاء النظام.. إن الشارع المصرى ملتهب، والحد الأدنى الذى يقبله هو ألا نتعاون مع من يعتدى على أشقائنا العراقيين؟ وأتساءل ثالثة: متى احترم المعتدون الاتفاقيات الدولية، أو الشرعية الدولية، حتى نحترم نحن الآن اتفاقية تمرر أدوات الموت لأشقائنا؟ وأتساءل أخيرًا: ألا يجوز لنا، كحد أدنى، أمام هذه الحرب غير الشرعية، أن نغلق فى وجه سفن المعتدين قناتنا؟

تساؤلات تعتمل فى صدورنا، ودعاء إلى الله أن تغير أنظمتنا من هذا الموقف العاجز قبل أن يجرفها الطوفان، ويبقى المقاتل العراقى البطل صامدًا يدافع عن شرف الأمة، وكرامتها أمام هذه الهجمة «التكساسية» المجرمة التى تجرى وراء النفط بخلفية صليبية خاطئة، لفرض هيمنة أمريكا على العالم؟

ولنتذكر جميعًا - شعوبًا وأنظمة - قول الخالق تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ (٦) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (٧) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ (٨) وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ (٩) وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ (١٠) الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ (١٢) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ (١٣) إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[الفجر: ٦-١٤].

***

[٧] سقوط بغـــداد(*)

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. لا إله إلا الله الكريم العظيم، سبحانه، تبارك الله رب العرش العظيم. الحمد لله رب العالمين. توكلت على الحى الذى لا يموت. يا حى يا قيوم برحمتك نستغيث. لا حول ولا قوة إلا بالله. إنا لله وإنا إليه راجعون. اللهم عندك نحتسب مصيبتنا، فأجرنا فيها وأبدلنا منها خيراً.

سقطت بغداد. هل حقًا سقطت بغداد، بغداد الحضارة، بغداد التاريخ، بغداد العلوم والفنون، بغداد الدين، والثقافة، نعم.. قيل: سقطت بغداد.. فجأة، دون مقاومة تذكر. هل انهارت دفاعاتها بعد ضربها بكل أنواع الصواريخ، والقنابل على مدار الساعة طوال الأسابيع الثلاثة؟ صدمة السقوط أشد وطأة من صدمة الحرب الآثمة نفسها. جريمة السقوط أشد إجرامًا من جريمة الحرب الهمجية نفسها!

أين القوات المدافعة عن بغداد الخلافة، بغداد القيم؟ أين آلاف الدبابات والمدرعات، والمركبات العسكرية التى استخدمتها هذه القوات؟ أين القيادات العراقية؟ يا إلهى.. هل يعقل أن تصمد «أم قصر» معظم فترة هذه الحرب الإجرامية، بينما لا تصمد عاصمة الرشيد؟ هل يعقل أن تصمد البصرة جل فترة هذه الهجمة البربرية من أجلاف العصر بينما لا تصمد بغداد العريقة؟ هل.. وهل.. أسئلة كثيرة، محزنة، بل دامعة، إن لم تكن دامية!

سقطت بغداد بعدد محدود من الآليات العسكرية المعتدية، والتى دخلت إلى قلبها دون أى مقاومة! يا إلهى، إنها كارثة أفدح من كارثة هذه الهجمة التتارية نفسها. هناك بالقطع شىء غريب، بل شنيع، قد حدث لتسقط بغداد بهذه السرعة وبهذه السهولة. صحيح، أمام اختلال القوى الشديد بين الجانبين، لم يكن هناك من يعتقد باستمرار المقاومة لفترة طويلة. ولكن، بالتأكيد، كنا جميعًا نعتقد أن الصمود المعجز للمقاتل العراقى، المدافع عن وطنه، رغم الفارق الرهيب فى

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٧ من أبريل ٣ ٢م.

التسليح، سوف يستمر لبعض الوقت، وبالذات فى معركة بغداد. وكنا نأمل جميعًا أن هذا الصمود قد يحرك الرأى العام العالمى بعامة، والأمريكى بخاصة، بل قد يحرك الأنظمة العربية، والإسلامية العاجزة والمتواطئة، فيضغط الجميع لوقف هذا القتال الوحشى!

فهل مجزرة الصحفيين فى اليوم السابق، والتدمير الكامل لمبنى كان يُعتقَد أن به قيادات عراقية، بأربع قنابل زنة الواحدة منها ما يقرب من طن (٩٠٠ كيلو جرام)، كان هو السبب؟ أى أن القوات المدافعة أصبحت بلا قيادة، أو حتى النظام كله فقد كل قيادته من جراء هذا التدمير الإجرامى؟ أم هل تمت صفقة لتجنيب بغداد دمارًا شاملاً، وإبادة كاملة للبغداديين، ففضل العسكريون العراقيون التسليم حمايةً لما بقى من بغداد وأهلها؟ عدنا - ثانيةً - إلى الأسئلة الحزينة التى تبحث عن إجابة!

ومع ذلك، تظل الحقيقة المؤلمة جاثمة على صدورنا وعقولنا وهى «سقوط بغداد». صحيح، سقطت بغداد الرشيد. ولكن سقط معها، بل قبلها، سقوطًا ذريعًا الهيبة الأمريكية، والعسكرية الأمريكية، والقيم والمبادئ الأمريكية، والادعاءات الأمريكية الفاضحة بتحرير العراق، والافتراءات الأمريكية الواضحة بإشاعة الديمقراطية، والأكاذيب الأمريكية الدنيئة بحماية ثروة العراق للعراقيين، والعمل الجاد على تحقيق تقدم العراق، ورخاء العراق. إنه ببساطة شديدة استعمار سافر أشنع بكثير من استعمار القرن التاسع عشر. ويكفى أن حاكم العراق، الذى عُين فعلاً هو الجنرال المتقاعد «جاى غارنر»، وثيق الصلة بالكيان الصهيونى!

إذًا، سقطت بغداد، وسقطت معها، بل قبلها، مصداقية الأنظمة العربية، التى وقفت عاجزة تمامًا أو مساعدة فعلاً للمعتدين. سقطت بغداد، وسقطت معها، بل قبلها، فعالية النظام الدولى، والقانون الدولى، والشرعية الدولية. سقطت بغداد، وسقطت معها، بل قبلها، مصداقية الأمم المتحدة، ومجلس أمنها وجمعيتها العمومية. سقطت بغداد، وسقطت معها، بل قبلها، أى إيجابية للنظام العربى والنظام الإسلامى، متمثلين فى الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

سقطت بغداد، وسقط معها، بل قبلها بكثير، الادعاء بإمكانية استمرار أنظمة القتل، والتعذيب دون اجتثاث.

سقطت بغداد، وسقط معها؛ بل قبلها بكثير الادعاء باستقرار الأنظمة الديكتاتورية المستبدة. سقطت بغداد، وسقط معها، بل قبلها بكثير، الادعاء بأن اغتصاب حقوق الشعب، واغتصاب السلطة، لا أثر له طالما يمتلك الحاكم الفرد الجيش والبوليس والإعلام!

سقطت بغداد. . فماذا بعد؟ لنحذر ألا تفقدنا الصدمة المروعة القدرة على التفكير السليم. ولنحترس ألا تفقدنا الكارثة البشعة القدرة على تحديد المسار الصحيح فى الفترة العصيبة المقبلة. وفى هذا الصدد، هناك عدد من الحقائق لا بد من توكيدها. تتمثل الحقيقة الأولى فى ضرورة التيقظ التام لما يحاك للعراق. وعلينا، شعوبًا وأنظمة، أن نشدد بكل ما نملك من وسائل على: وحدة تراب العراق، وعراقية الحكومة العراقية، وأن ثروات العراق للشعب العراقى وحده. وعليه، يتعين رفض «السطو المسلح» على نفط العراق، وبالذات رهنه لسنوات بتحميل العراق «تكاليف الاعتداء عليه»، وتكاليف إعمار «ما دمره المعتدون»، وفقًا لتقديراتهم!

وتتركز الحقيقة الثانية فى ضرورة الإسراع، أولاً وقبل أى شىء، فى أن تتخلص الأنظمة العربية من السبب الرئيس لعجزها المشين وتواطؤها المهين، وهو غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية، حتى تستطيع، مع شعوبها كوحدة واحدة، أن تحافظ على أرضها، وحقوقها، ومعتقداتها، ومقدساتها، بل استقلالها وعزتها وكرامتها.

وتتمثل الحقيقة الثالثة فى أن الحرب ضد ما يسمى بـ«الإرهاب»، لم تنته. بل بدأت، وستزداد وتيرتها ضد الإسلام والمسلمين. وما يحدث فى أرضنا فى فلسطين جزء لا يتجزأ من هذا المخطط، والذى تنفذه بصرامة، وإجرام الإدارة الأمريكية التى تسيطر عليها طغمة من غلاة الصهاينة، واليمين المتطرف، والذين يتشكلون من أباطرة النفط، وصناع السلاح.

استنادًا إلى هذه الحقائق، يتعين أن تعود كل دولة عربية، وإسلامية إلى شعبها. وتعمل جادة لتحرير إرادتها، والتخلص من التبعية. وتبدأ حقيقةً، وليست كلامًا أو شعارات، في بناء دولة عصرية تقوم على ديمقراطية حقيقية، وتنمية جادة ومستدامة، ومعالجة فعلية لقضايا الفقر، والتهميش الاجتماعى، والتشديد على تعليم، وإعلام وثقافة تتسق مع هويتنا وتنبع من إسلامنا، آخذةً بروح العصر معلوماتيًا وتكنولوجيًا.

بعد هذا التحديث الضرورى، ومعه، نبدأ فى مسيرة تعاون عربى إسلامى مدروس على أساس الواقع، والمصلحة المعتبرة للأطراف المتعاونة. كما نبدأ فى تصحيح جذرى للنظام العربى، والإسلامى القائم حتى يرتفع إلى مستوى الأخطار الحقيقية المحدقة بالأمة فى الفترة المقبلة. وأخيرًا، نعمل فى الوقت ذاته على طمأنة الآخر، من خلال خطاب صادق متوازن ينبثق من إسلامنا، والذى جاء لصالح البشرية جمعاء، يؤكد على ضرورة التعايش، والتعاون فى عصر الاعتماد المتبادل على أساس من الندية، وليس على أساس علاقة التابع بالمتبوع، لخير الجميع.

ولنتذكر فى هذه اللحظات المحزنة، قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣٩) إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (١٤٠) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ - ١٤١].

***

[٨] الاحتلال الأمريكى(*)

تم احتلال عراقنا. ومن قبله، احتُلت أفغانستاننا، . ويجرى الآن احتلال فلسطيننا. ويبدأ التمهيد لاحتلال سوريتنا. والبقية تأتى تنفيذًا لمخطط شديد الوضوح، شديد الشفافية، شديد العدوانية، وشديد الإجرام، ينفذ بصرامة متناهية «لاستعمار المنطقة»، كمدخل لفرض السيطرة على العالم، وفرض الهيمنة على مقدراته، من خلال التحكم الكامل فى كل إمكاناته وثرواته.

بدأت هذه العملية الإجرامية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، باسم «العولمة»، أو «الأمركة»، بغطاء مشروع فى البداية، تحت ادعاءات حرية التجارة، وتنميط السياسة، وتوحيد الثقافة، لإشاعة اقتصاديات السوق، ونشر الديمقراطية، وتطبيق الفكر والسلوك الغربى، وفقًا لمفاهيم واحدة، ومصطلحات واحدة، ومدركات واحدة، من خلال النموذج الحضارى الغربى، والمنظومة الثقافية الأمريكية كأساس «للقرية الكونية» الواحدة، «المحررة» من الجغرافيا ومن التاريخ ومن السيادة ومن الأيديولوچيا، ومن الدين!

ثم انكشف الغطاء. وظهر المستور واضحًا سافرًا كالحًا، بلا خشية أو حياء أو ضمير، ليعلن منفذو هذه العملية الإجرامية مولد مبدأ بشع، وتطبيق منهج أبشع وهو: أن القوة «الغابية» الغاشمة تؤدى حتمًا إلى ظاهرة «الاستعمار».

فالقوة المنفلتة تؤدى إلى الاستعمار، ومزيد من هذه القوة يولد مزيدًا من الاستعمار. وعليه، يتم التنفيذ الآن على قدم وساق بعيدًا عن أى اعتبار للقانون الدولى، وبعيدًا عن أى احترام للشرعية الدولية، وبعيدًا عن أى مراعاة لمبادىء أو شرائع، أو أعراف، أو أخلاق، أو أديان، تحديًا للرأى العام العالمى، وامتهانًا للضمير العالمى، فى فرعونية وهامانية وقارونية لا نظير لها فى تاريخ البشرية الطويل، تردد على لسان «فرعون» القرن الحادى والعشرين: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٤ من أبريل ٢٠٠٣م.

[النازعات: ٢٤]، و﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، وتؤكد على لسانه أيضًا: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩].

فبسقوط «بغداد» المدوى والمفاجئ، بل المذل، والمهين، بلا أدنى مقاومة، نتيجة قتل قيادة النظام الديكتاتورى من خلال قصف وحشى، أو نتيجة تصفية هذه القيادة جسديًا على أيدى بعض الخونة، أو نتيجة صفقة من قبل هذه القيادة نفسها، أيًا كانت نهاية النظام، احتُلت العراق، واستُبدل الاحتلال الأجنبى على يد المعتدين الأنجلوأمريكيين بالقهر الوطنى على يد زمرة من بنى جلدتنا!

والاحتلال هو الاحتلال، فالجوهر واحد لم يتغير. وهو استعباد الشعوب، واغتصاب مواردها، و نهب ثرواتها، واستنزاف خيراتها. إنه حقيقةٌ سطو مسلح، وسرقة بقوة السلاح أو بسلاح القوة الغاشمة. كنا نظن أن ظاهرة الاستعمار قد انتهت مع نهاية القرن العشرين بفعل حركات التحرر، ولكنها على عكس كل التوقعات، عادت - إن لم تكن لم تغادرنا أبدًا - بصورة أشنع وأبشع، بل أبغض وأقبح، مستخدمةً التقدم التقنى والمعلوماتى الذى أحرزته البشرية لتدمير حق الشعوب فى حياة كريمة.

تم احتلال العراق بطريقة جهنمية، وتخطيط شيطانى، إذ استدرج المحتل الأنجلوأمريكى النظام العراقى فى حروب مستمرة قرابة ثلث قرن. فبعد حرب «الأكراد»، أدخله فى حرب «إيران»، ثم قاد تحالفًا ضده فى حرب «تحرير الكويت»، المسماة بـ«عاصفة الصحراء»، ثم شن عليه حربًا جوية أسماها «ثعلب الصحراء». هذا، بالإضافة إلى حصار «عالمى» ظالم باستخدام الشرعية الدولية، وحظر جوى غير شرعى على شمال، وجنوب العراق، لمدة ثلاثة عشر عامًا.

وبتطويع الشرعية الدولية، استخدم المعتدون «لعبة التفتيش» عن أسلحة الدمار الشامل لانتهاك السيادة العراقية، ولمسح منظم وشبه كامل لقدرات العراق العسكرية وغير العسكرية. بل أكثر من ذلك، اضطر العراق، تحت التهديد، أن يقدم أكثر من اثنى عشر ألف صفحة من الوثائق عن هذه القدرات إلى المنظمة الدولية، التى سلمتها بدورها للمعتدين، وقدم قائمة بأسماء علمائه، وسمح لطائرات التجسس

(يو: ٢) أن تنتهك أجواءه، بل سمح للمفتشين أن يدمروا جزءاً من قدراته العسكرية - «صواريخ صمود ٢».

تم هذا الإضعاف المقصود، والمنظم لقوى العراق الذاتية، شعبًا وجيشًا ونظامًا. . تم هذا بالإضافة إلى شبه إلغاء للعمق الاستراتيجي للعراق، وهو المحيط العربي والإسلامي من خلال إضعاف النظام العربي، والإسلامي القائم عن طريق اتفاقيات «السلام» بين مصر ثم الأردن من ناحية والكيان الصهيوني من ناحية أخرى، ثم حرب إيران، فحرب تحرير الكويت. ومن ثم، وبمنطق المستعمر «فَرِّق تَسُد»، تم تحييد وتجنيد القوة العربية والإسلامية. فبعض الدول اتخذ موقفًا سلبيًا مريبًا، والبعض الآخر تعاون مع المعتدين بشكل مباشر أو غير مباشر بحجة القضاء على النظام العراقي!

إذن بعد كل هذا الإضعاف، وبعد كل هذا الانكشاف، وبعد السماح باستخدام المحيط العربي والإسلامي براً وبحراً وجواً لضرب العراق، نضجت الثمرة، وحان قطافها. وتم فعلاً قطفها من خلال هذه الحرب الإجرامية الآثمة، في ظل غياب أو غيبوبة العالم العربي والإسلامي!

فتم إلقاء آلاف الأطنان من القنابل على كافة أجزاء العراق، وبالذات بغداد على مدار الساعة منذ اليوم الأول للحرب، وحتى اليوم العشرين، وزحف أكثر من أربعمائة ألف معتد بأسلحة دمار رهيبة، لإحداث تدمير منظم لكل مقومات وفعاليات الاقتصاد، والمجتمع العراقي. ولاستكمال عملية التدمير - بعد سقوط بغداد المريب - استحدث المحتل عمليات سلب، ونهب «منظمة» لكل شيء، ابتداءً من المكاتب الإدارية، ومنازل المسئولين، وقصور الرئاسة، وانتهاءً بالوزارات والجامعات، بل المستشفيات، والمتاحف، والآثار، لإلغاء قدرات شعب وتاريخ مجتمع وسجلات بشر، وحضارة أمة، بتدمير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والصحية، والثقافية، والحضارية. الشيء الوحيد الذي استُثني من هذه العملية التتارية البربرية هو «النفط»، كهدف رئيس من أهداف هذا الاحتلال. فلقد تم حماية وزارة النفط، وتم حماية آبار النفط!

إذن، نحن أمام حـالة بشعة من حـالات الاحتلال الأجـنبى البغيض، يصـغر أمامها أشد حالات استعمار القـرن التاسع عشر بشاعة. إنهاك، وإضعاف مدروس ومنظم، ثم انقضاض وتقتيل وتشـريد، وتدمير وإبادة، وسلب ونهب أكثر تخطيطًا وتنظيمًا. كل ذلك على حساب الشعـب المحتل، وفقًا لفاتورتين: الأولى، فاتورة القتل، والتدميـر، والإبادة، والسلب، والنهب، والثانية: فاتورة التعـمير، وإعادة البناء على أساس أجندة المعتدين، وبناءً على تقديراتهم.

ولكن، ليعلم المستعـمر أنه لن يبقى فى عراقنا طويلاً، فشعبنا العـراقى سيفيق سريعًـا، بعون الله تعالى من هول الصـدمة ووحشـية الاحتـلال، ويشعل الأرض مقاومةً واسـتبسالاً حتى يطهرها من دنـس المحتلين. وكما دُحِرَ التتـار، سيدحر، بإذن الله سبحانه، العدو الأنجلو أمريكى.

إن هذا الشعب الصـابر المحتسب يتـجه الآن إلى هويته، إلى إسـلامه، وهذا، بحق، هو طريق النجاة، بل طريق النصر، فـقد قال الله جل وعلا: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ [النساء: ١٤١]. ولنتـذكر جـميعًـا، أنظمة وشعـوبًا، قوله جل مـن قائل: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]. فلنتق الله سبـحانه حق تقـاته، ولنقف مع عـراقنا وفلسطيننا، ولنجدد الثقة فيه تعالى، ولنثق فى نصره، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

***

[٩] البعد النفطى لاحتلال العراق(*)

من نواميس الحياة البشرية أن الاقتصاد يمثل العصب الرئيس لهذه الحياة. ولذلك، جاء المشروع الإسلامى مخصصًا نصف الشريعة الغراء «للمعاملات»، وجعل «العبادات» تدعيمًا لها، وإعدادًا وتجهيزًا للفرد لكى يؤديها فى حدود الاستطاعة على أكمل وجه ممكن.

وقام النظام الإسلامى على تحقيق غاية عبادة الخالق تبارك وتعالى، والتى تعد عملية إعمار الأرض جزءًا أصيلاً منها، تحقيقًا لحياة طيبة كريمة للإنسان.. ومن هنا، كان العمل فى الإعمار عبادةً لله سبحانه وتعالى - بالإنسان ومن أجل الإنسان.

إذن الاقتصاد عصب الحياة. ولعل أحد أهم الموارد الاقتصادية هو «الطاقة». ويتمثل أهم مصدر للطاقة على الإطلاق فى عصرنا الحديث فى النفط. والحروب التى خضناها ضد العدو الصهيونى (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣م) كانت ترتبط مباشرة، أو بشكل غير مباشر بالنفط. وحرب الخليج بين العراق وإيران، وغزو العراق للكويت، وحرب تحرير الكويت كانت تتمركز حول النفط.

فالثروة النفطية تهم العالم أجمع، وبالذات دوله الصناعية: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا، واليابان، وكندا، وأستراليا، وروسيا، والصين، فالهدف الأول والأخير لهذه الدول هو ضمان تدفق شريان الحياة النفطى فى جسد آلتها الصناعية بسعر زهيد، لضمان تقدم اقتصادياتها، ورفاهية إنسانها، فبعد أن كانت تحصل على النفط منذ اكتشافه وحتى عام ١٩٧٣م بسعر رخيص للغاية، أو يكاد يكون مجانًا (٢,٨ دولار للبرميل)، جربت وعانت من صدمتين (١٩٧٣، ١٩٧٩م) أدتا إلى ارتفاع حقيقى - وعادل - فى الأسعار، لتتراوح بين (٤٠) و(٥٠) دولارًا للبرميل، مما انعكس مباشرةً على اقتصادياتها بالكساد الحاد والشامل.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٨ من مايو ٢٠٠٣م.

ومن ثم، فهى لا تريد أن تظل عرضةً لهذه الموجـات الركودية المفاجئة، بسبب وجود «سياسة نفطيـة متقلبة إنتاجًا وتسعيـرًا». أو قل إن شئت، هى تريد استمرار الاستقرار، فى استغلالها لهذه الثروة لصـالحها، أى عند مستوى سعرى منخفض. وذلك لأن ارتفاع أسعار النفط يؤدى مباشـرةً إلى ارتفاع تكاليف إنتاج وتوزيع كافة السلع والخـدمات، مما يؤدى إلى صـعوبات مـتـزايدة فى التصـريف والتسـويق. وبالتالى، حدوث مـوجات ركودية متزايدة فى النشاط الاقـتصادى. وينعكس ذلك على أسعار الأسهم والسندات، وعملات هذه الدول، بالانخفاض، وعلى الذهب - كمخزن للقـيمة - بالارتفاع، وعلى العاملين بانتشار البطالة فى صـفوفهم، وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية، واجتماعية عديدة، ومتشابكة.

وجـاءت إدارة بوش الصغـيـر، المكونة أساسًـا من صـقور اليـمـين المتطرف، والمتصهين وعلى رأسـهم تشينى، ورامسفيلد، ووفلويتز، لتنفذ رؤيتـها التى عبرت عنها فى ٣ من يونية ١٩٩٧م فى وثيـقة المبادئ التى نشرت ضمن «مـشروع القرن الأمريكى». ونصت بوضوح على أن «تاريخ هذا القـرن علمنا أن نتبنى هدف قيادة أمريكا للعالم». وعُرف عن بوش الصغيـر قوله أن: «أسلوب الحياة الأمريكى غير قابل للتفاوض، ولا تنوى أمريكا التخلى عنه حتى ولو اقتضى الأمر خوض الحروب»، و«يقوم هذا الأسلوب بشكل شبـه كلى على إتاحة النفط الرخيص» (توم هارتمان، مجلة سطور، أبريل ٢٠٠٣م).

ومع تزايد نضـوب مـخـزون النفط الأمـريكى والـتزايـد الكبـيـر فى تكاليف استـخراجـه، توقع الخبراء أن تبـدأ الحروب من أجل السـيطرة على النفط، وعن طريق تصوير معظم أنحاء العالم بالأشعة السينية رقميًا باستخدام الأقمار الصناعية، قُدر احتيـاطى النفط العالمى بنحو تريليون برميل. بالسعـودية حوالى (٢٥٩) بليونًا منها، وبالعـراق (٤٣٢) بليون برمـيل، جُهزت (١١٢) منهـا فقط للسـحب. أما الباقى، فبالإمكان سـحبه بتكلفة قدرها (١,٥) دولار فقط للبـرميل، بينما تكلفة سحب البرميل فى حقول النفط الأمريكية تصل إلى (٢٥) دولارًا. ومن ثم، يعتبر نفط العراق، الأقل تكلفـة، والأكثر وفرة، بالإضافـة إلى كونه الأعلى جودة، فى العالم.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، انتهزت إدارة بوش فرصة أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، للتنفيذ الفوري لفكر «الهيمنة» الامبراطوري على العالم، بإعلان «الحرب ضد الإرهاب»، واختيار - ظالم بلا دليل - لأضعف حلقات المنظومة العالمية، وأكثرها أهمية من الناحية الاستراتيجية، وهي الحلقة الإسلامية، أو الخطر الأخضر. فضربت، ودمرت، واحتلت أفغانستان، وحرصت على نشر قواتها العسكرية في جورجيا، وأوزبكستان. ومن ثم، تم للإدارة الأمريكية الاقتراب من نفط آسيا الوسطى، بتأمين طريق إلى بحر قزوين. وفي سبتمبر ٢٠٠٢م، أعلن البيت الأبيض عن «الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» والتي تقوم على الحرب «الاستباقية» أو الوقائية ضد عدو محتمل. ودُشن تطبيق هذه الاستراتيجية بالحرب على العراق، كجائزة كبرى من الناحية النفطية، ولدعم الكيان الصهيوني، ولفرض الهيمنة على المنطقة، فالعالم بأسره.

فعن طريق السيطرة على نفط العراق تكتمل منظومة نفطية تضم نفط الخليج ونفط آسيا الوسطى، بجانب السيطرة على خطوط الأنابيب التي تنقل النفط إلى الأسواق العالمية، ومن ثم تفرض أمريكا هيمنتها على العالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يتحرر الاقتصاد الأمريكي من الصدمات السعرية للنفط أو الخوف من انقطاع تدفقه. كما أن استغلال نفط العراق من قبل المحتل الأنجلو أمريكي يهدف إلى إضعاف النفوذ النفطي السعودي، بتقليل الاعتماد على السعودية في هذا المجال الحيوي. ومن ثم، تتصور الإدارة الأمريكية أنها بذلك تحيد النفط العربي كورقة ضغط للحد من تحيزها للكيان الصهيوني. هذا، بجانب إغلاق خط أنابيب النفط العراقي المار بسوريا، وإعداد خط جديد يصل إلى حيفا، مما يعني إثراء الكيان الصهيوني نفطيًا واقتصاديًا، وإفقار سوريا نفطيًا واقتصاديًا.

أما من ناحية التأثير في السوق العالمية للنفط، فإن تحكم الإدارة الأمريكية في نفط العراق، سوف يجعلها تتحكم - من خلال خبراء «معهد النفط الأمريكي» الذي يمثل كل شركات النفط الأمريكية - في الأسعار - انخفاضًا أو ارتفاعًا - عن طريق التحكم في كمية المعروض من هذه السلعة الاستراتيجية، ومن ثم تلغي

-عملاً- دور منظمة «أوبك» فى ضبط عملية التسعير، خاصةً إذا ما انسحبت العراق، من خلال حكومتها المرتقبة، من المنظمة.

ولكن، يبقى السؤال: من يدير نفط الشعب العراقى، لضمان استخدامه لمصلحة الشعب العراقى؟ هل يُترك للولايات المتحدة الأمريكية، أم الأمم المتحدة، أم شركة النفط العراقية الوطنية، أم تتم خصخصة قطاع النفط العراقى تحت إشراف أمريكى؟ كلها احتمالات لم تحسم بعد. وإن كان استعجال المحتل الأمريكى رفع العقوبات المفروضة على العراق قبل تشكيل حكومة وطنية عراقية يثير الكثير من الشكوك حول تصميم الإدارة الأمريكية على نهب الثروة النفطية للعراق. ولقد فُرضت العقوبات الاقتصادية الشاملة على العراق نتيجة قيامه بغزو وضم الكويت. واستمرت هذه العقوبات بعد حرب تحرير الكويت، بإصرار من الولايات المتحدة، مما عرّض الشعب العراقى إلى معاناة رهيبة فى الحصول على احتياجاته الأساسية، وتحويله من شعب غنى إلى شعب يعيش تحت خط الفقر. وتحت الضغوط الدولية استثنت برنامج «النفط مقابل الغذاء» لمقابلة الاحتياجات الضرورية للشعب العراقى من الغذاء والدواء، وذلك بتصدير كميات محدودة من النفط توضع إيراداتها فى حساب خاص بالأمم المتحدة لتمويل هذا الغرض، ولقد كان هذا البرنامج مثالاً صارخًا لانتهاك سيادة الدولة العراقية ونموذجًا فاضحًا لنهبها تحت إشراف الأمم المتحدة. فلقد صدّر العراق نفطًا قيمته (٤٣) مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠١م)، سُمح له باستيراد سلع قيمتها (١٣) مليار دولار، بينما دفع عنه (٩) مليارات دولار مرتبات لموظفى الأمم المتحدة، وتعويضات مفروضة عليه من قبل أعدائه وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وبقى له (٢١) مليار دولار لم تستخدم أساسًا بسبب عرقلة الولايات المتحدة لكثير من الصفقات كنوع من الحرب الاقتصادية على الشعب العراقى. ورغم تصاعد الدعوات لإنهاء هذه العقوبات الظالمة، خاصة على أطفال العراق، أصرت الإدارة الأمريكية على استمرار تلك العقوبات.

ولكن، بعد أن تم تحقيق ما خططت له، واحْتُلت العراق، تطالب الإدارة الأمريكية الآن برفع الحظر عن العراق فورًا، قبل تشكيل حكومة وطنية من قبل

الشعب العراقى، وذلك بهدف إضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال، ومن ثم، نهب ثروته النفطية فى صورة فاتورة هذا العدوان الإجرامى من ناحية، وفاتورة إعمار ما دمره المعتدون من ناحية أخرى، وفقًا لتقديراتهم، أو ما أسميه: «برنامج النفط مقابل القتل، والتدمير، والتعمير»!

فهل تستيقظ الأمة العربية، والإسلامية، بل دول العالم أجمع، لهذا السطو المسلح على ثروة الشعب العراقى؟ وهل تقف المنظمة الدولية أمام هذا النهب الفاضح لنفط العراق؟ وهل يقف الرأى العام العالمى ضد هذه الهجمة الاستعمارية الشرسة؟ نأمل ذلك. ولكن الدور الأساسى فى مقاومة هذا الاحتلال الغاشم، ومنعه من سرقة الثروة النفطية موكول للشعب العراقى، ومن ورائه شعوب الأمة العربية والإسلامية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

***

[١٠] الوهم الأمريكى
فى ظل غياب مؤقت للوعى العربى والإسلامى(*)

بعد أن اتضح للجميع أن مـا تقوله الإدارة الأمريكية اليمينية الصهـيونية المتطرفة غيـر ما تفعله، وبالرغم مما تأكـد للكافة أن مـا تقوله هذه الإدارة بالنسبـة للعراق وللمنطقة ليس شـأنًا أمريكيـًا، وأن ما تفـعله يصطدم تمامًا مع حقوق، ومـصالح العراق بخاصة والمنطقة العربية بعامة، فإننا كعرب، ومسلمين يتعين علينا أن نرتفع إلى مسـتوى الأحداث المصيرية التى تمر بنا، والتى أثرت وتـؤثر وسوف تؤثر فى واقع المنطقة وفى مستـقبلها. وعلينا أن نعى حقيقة مـا يحاك لنا وبنا من مؤامرات تصب مباشرة فى صـالح العدو الأمريكى، والعدو الصهيـونى، وتضر ضرراً بالغًا بقضايانا وثرواتنا ومقدراتنا ومستقبلنا.

فالمستعمر الأمريكى جاء بادعاء تحرير العراق، فاحتل العراق. وجاء حاملاً لواء العمل لصـالح الشعب العراقى، فبـدأ فعلاً فى استغـلال، ونهب ثروات العراق. وجاء للحفاظ على وحدة العراق، فعمل فعلاً على تفتيت العراق. ونادى بالشرعية الدولية، فخرق كل شرعية، وقانون، وعرف، ودين!

وعليـه، أصبح جليـًا لكل ذى بصـر، وبصيـرة أن هذه الإدارة المتطرفة تعـمل جاهدةً على تثبـيت استعمـارها الاستيطانى للعراق كمـقدمة لفرض هيـمنتها على المنطقة بأسرها، والتحكم الكامل فى نفطها. ومع التحكم فى المعروض من النفط، ومن ثم فى أسعاره، تتحكم فى اقتصاديات العالم ككل، وبالتالى تشكل مستقبله.

وعليه، تعمل هذه الإدارة على فرض نظام سياسى تابع لإرادتها، وعميلاً يعمل وفق مصالحها، يقدم لها الغطاء الشكلى لكى تحقق أهدافها الاستعمارية، ويوفر لها الشرعية الاستعمارية، إن كان للاستعمار شرعية، لكى تنفذ مخططاتها تجاه العراق والمنطقة، تحقيقًا للمصالح الاقتصادية، والسياسية الأمريكية، والصهيونية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٢ من مايو ٢٠٠٣م.

ومن ثم، تعمل هذه الإدارة على إقامة دولة عراقية ذات شكل ديمقراطى وديكور اقتصاد حر، ولكنها تابعة تمامًا للمستعمر الأمريكى، وفاقدة تمامًا لسيادتها الوطنية، وخاضعة كليةً لإرادة هذا المستعمر، أى لتعليمات واشنطن، ومن ورائها - أو بجانبها - تل أبيب. هذه الدولة سوف تكون مرتعًا للشركات الأمريكية والصهيونية، ولا تستطيع إلا أن تأتمر بأمر الإدارة الأمريكية، كما لا تستطيع أن تعترض على أى سياسة تقوم هذه الإدارة بتنفيذها.

إن الإدارة الأمريكية تفترض أن العراق قد انتهى كشعب كما انتهى كنظام. وأنها تستطيع أن تفعل فيه ما تشاء. ونسيت أو تناست أن الشعوب - طبيعيًا - لا بد أن تقاوم المستعمر، وتحرر أرضها من دنسه، وتفك أسرها من استغلاله، وتعمل بكل ما أوتيت من قوة، ووسائل على استرداد حريتها وحقوقها، والحفاظ على أرضها وعرضها، ومقدساتها، ومعتقداتها!

فمهما حاولت الإدارة الأمريكية أن تعزل العراق، فسوف تجابه بمقاومة داخلية أشرس بكثير من «انتفاضة» الأقصى، وستقابل «بجهاد دفع» أشد وطأة بكثير على العدو من المقاومة الفلسطينية، بل إن بوادر فشل «خريطة الطريق»، سوف تزيد الانتفاضة، والمقاومة قوةً واشتعالاً. ومن ثم، سوف تتوحد المقاومتان، ومن خلفهما سوف يتسع الرفض الشامل، وجهاد الدفع للاستعمار الأمريكى، ليشمل كافة العالم العربى والإسلامى، بل بقية دول العالم، بما فى ذلك القوى المعارضة داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. تلك القوى التى تنادى بضرورة إسقاط هذه الإدارة «المتطرفة» التى تهدد فعلاً الأمن العالمى، وتضر عملاً بالسلام العالمى. ومن ثم، تنادى هذه القوى بضرورة التعايش السلمى بين الدول، والشعوب لصالح البشرية جمعاء.

وعليه، سوف تجابه قوات الاستعمار، الأمريكى بمقاومة حقيقية وشرسة، إن لم تكن قد جابهت فعلاً، نتيجة أن هذا الاستعمار يجعل «جهاد الدفع» من أوجب الواجبات على كل مسلم، ومسلمة فى كافة أرجاء العالم العربى، والإسلامى. ومن ثم، باشتداد المقاومة، وارتفاع تكاليفها البشرية والمادية على العدو، لن يملك

هذا العدو المستعمر إلا أن يرحل إلى غير رجعة، كما حدث له من قبل فى حالات كثيرة، على رأسها فيتنام. بل الصومال مثال حى فى أذهان أبناء هذه المنطقة!

صحيح أن الدول العربية، والإسلامية تمر - بسبب أنظمتها - بصفة عامة بحالة من «القابلية للاستعمار»، ولكنهـا فى الوقت ذاته ترفض على مستوى الشعوب أن تستمر هذه الحالة.

ومن ثم، لابد أن يحـدث لهـا تغـيـيـر جـذرى، يُوحِّد الإرادة بيـن الشعـوب والأنظمة، وبالتالى تهب هذه الدول، لتـعلن رفضها القاطع لعودة الاسـتعمار من جديد، ولتؤكد أنها عصية على استمرار هذا الاستعمار، خاصةً بعد أن تنبهت إلى حقيقة أن هذا الاستعمار جاء ليسلبـها من كل حقوقها المشروعة، وثرواتها الوطنية وأهدافها العادلة، بل ليسلبها من كل أحلامها وآمالها، ويصفى تمامًا قضاياها وعلى رأسها القضية الفلسطينية!

فكيف يمكن تصور أن تسكت الشعوب العـربية، والإسلامية على النهب المنظم لثرواتها؟ وكيف يمكن تـصور أن تستكين هذه الشعوب لامتهـان كرامة شعب من شعوبها، بل كرامتها جميعًـا؟ وكيف يمكن أن تصمت هذه الشعوب لعملية تفتيت دولها إلى دويلات «كانتـونية» تابعة ومستغلـة؟ وكيف يمكن أن تقف هذه الأنظمة عاجزة أمام التنفيذ الصارم، والآثم لمخططات إجرامية ضد كل حقوقها ومصالحها، بل ضد مـشروعـها الحضـارى ذاته؟ وكيف يمكن تصـور أن تقبل هذه الشـعوب والأنظمة أن يترك العـدو الصهيونى، ليحـقق حلمه غير المشروع فى إقـامة «دولته الكبرى» من النيل إلى الفرات؟ إنها أمور ضد طبيعـة الأشياء. إنها افتراضات ضد الفطرة الإنسـانية. إنها مـحاولات تصطدم بكل مـا جاء من أجله القـانون الدولى والشرعية الدولية، بل كل الأعراف، والمبادئ، والقيم، والأديان.

وعليه، فلتعـد هذه الإدارة الأمريكية المتطرفة إلى رشـدها. ولتنس منطق القوة الغاشـمة. فمـهما كـانت القوة، فالحق دائمًـا أبدًا، وعمـلاً فى النهاية، فوقـها. ولتـسقـط هذه الإدارة فكرة السيطرة على العـالم، وادعاء «القـرن الأمـريكى»، واسـتراتيـجـيـة «الحرب الاسـتـباقـيـة». فالعـالم الذى يعـيش ثورة المعلومـات

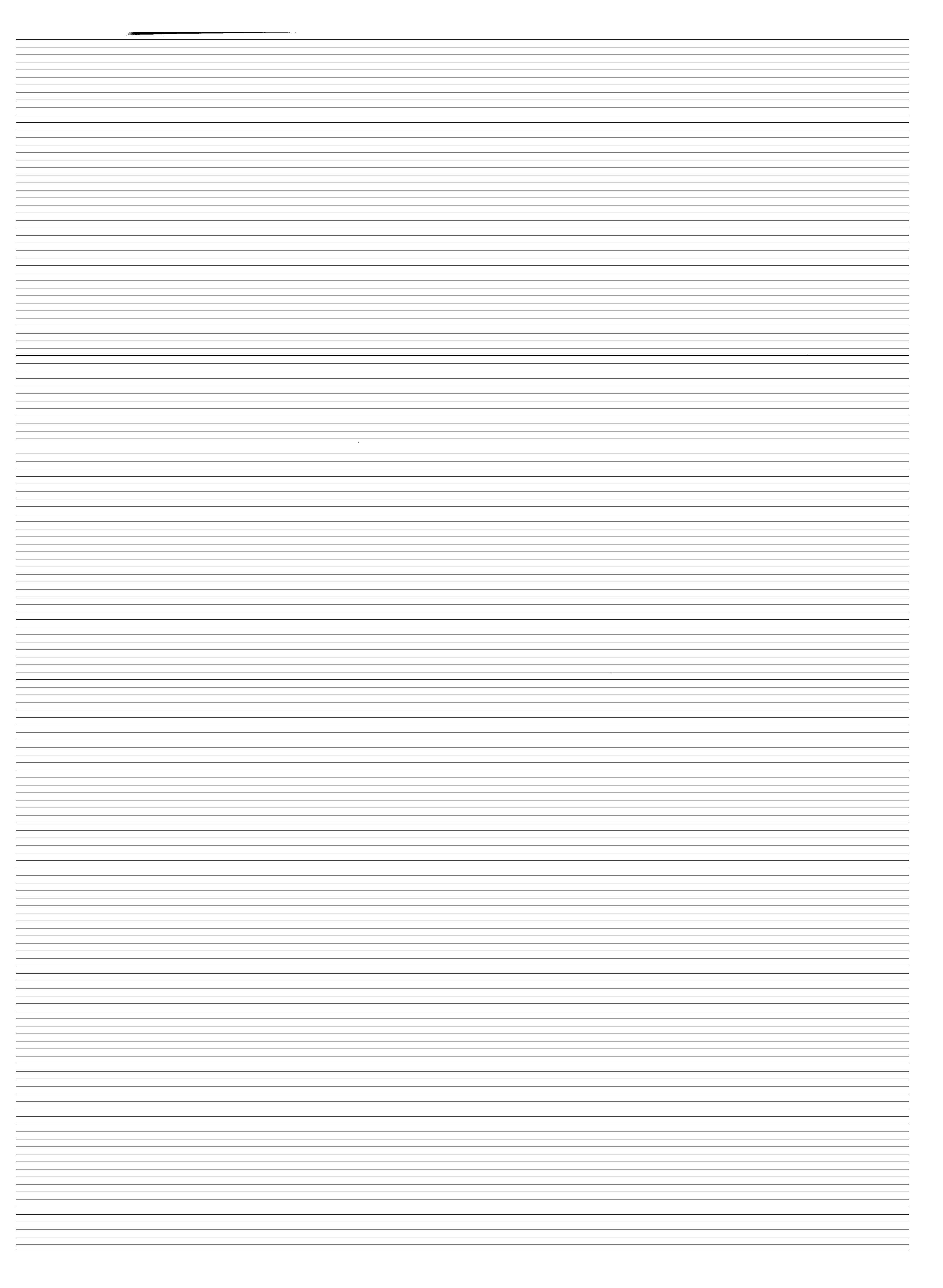
والاتصالات، و«القرية الكونية»، لا يمكن أن يقبل هذا المنطق الاستعمارى القديم ليحكم العلاقات الدولية من جديد. ولتنس هذه الإدارة مسألة «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات»، ولتسلم بالخصوصيات الثقافية، وتلاقح وتواصل الحضارات، ولتعلم أن الوحدة العالمية فى التنوع، وأن السلام العالمى فى الاختلاف الثقافى، وأن الشعوب خُلقت لتتعارف لأمنها وخيرها!

وفى النهاية، ليعلم الجميع فى هذه الإدارة المتطرفة أن كل ما يقومون به معروف تمامًا للكافة، ليس فى العراق فقط، أو فى العالم العربى، والإسلامى فحسب، بل فى العالم أجمع، فلا أحد يصدق أن العراق قد تم تحريره. ولا أحد يصدق أن الإدارة الأمريكية تعمل جادة على إشاعة الديمقراطية، وحقوق الإنسان فى العراق. ولا أحد يصدق أن هذه الإدارة ما جاءت إلا لكى تحافظ على نفط العراق لرفاهية الإنسان العراقى. ولا أحد يصدق أن هذه الإدارة جاءت «بخريطة الطريق» لكى تعيد فعلاً، وعملاً الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطينى، وإنما جاءت بهذه الخريطة كجزء من مخططاتها غير المشروعة، أساسًا لتصفية القضية الفلسطينية، وإخضاع المنطقة بأسرها لهيمنتها، ولنهب ثرواتها.

وأخيرًا، لا بد من التشديد على حقيقة أن الشرط الوحيد، الذى يحقق لهذه الأمة العودة الجادة إلى خيريتها، ودفع هذا الاعتداء الصارخ والظالم على كل ما قامت، ووجدت من أجله هذه الأمة، هو الرجوع الحق، والكامل إلى دينها، إلى هويتها، إلى إسلامها.

ومن ثم، تُحيى فريضة الجهاد، وتقاوم بل تطرد هذا الاستعمار. ومن ثم، تنعم بدفاع الخالق تبارك وتعالى عنها. وينطبق عليها قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله عز من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٣٨].

***



الفصل السادس

القضية العراقية: مقاومة الاحتلال

[١] القرار ١٤٨٣ قرار عودة الاستعمار.

[٢] الكذب للاحتلال والكذب لإجهاض المقاومة.

[٣] انتصار الفالوجة واعصار المقاومة المشروعة.

[٤] البعد الخارجي لميكيافيلية الديمقراطية الغربية.

[٥] أوروبا تعلن بقوة عن الحقيقة.

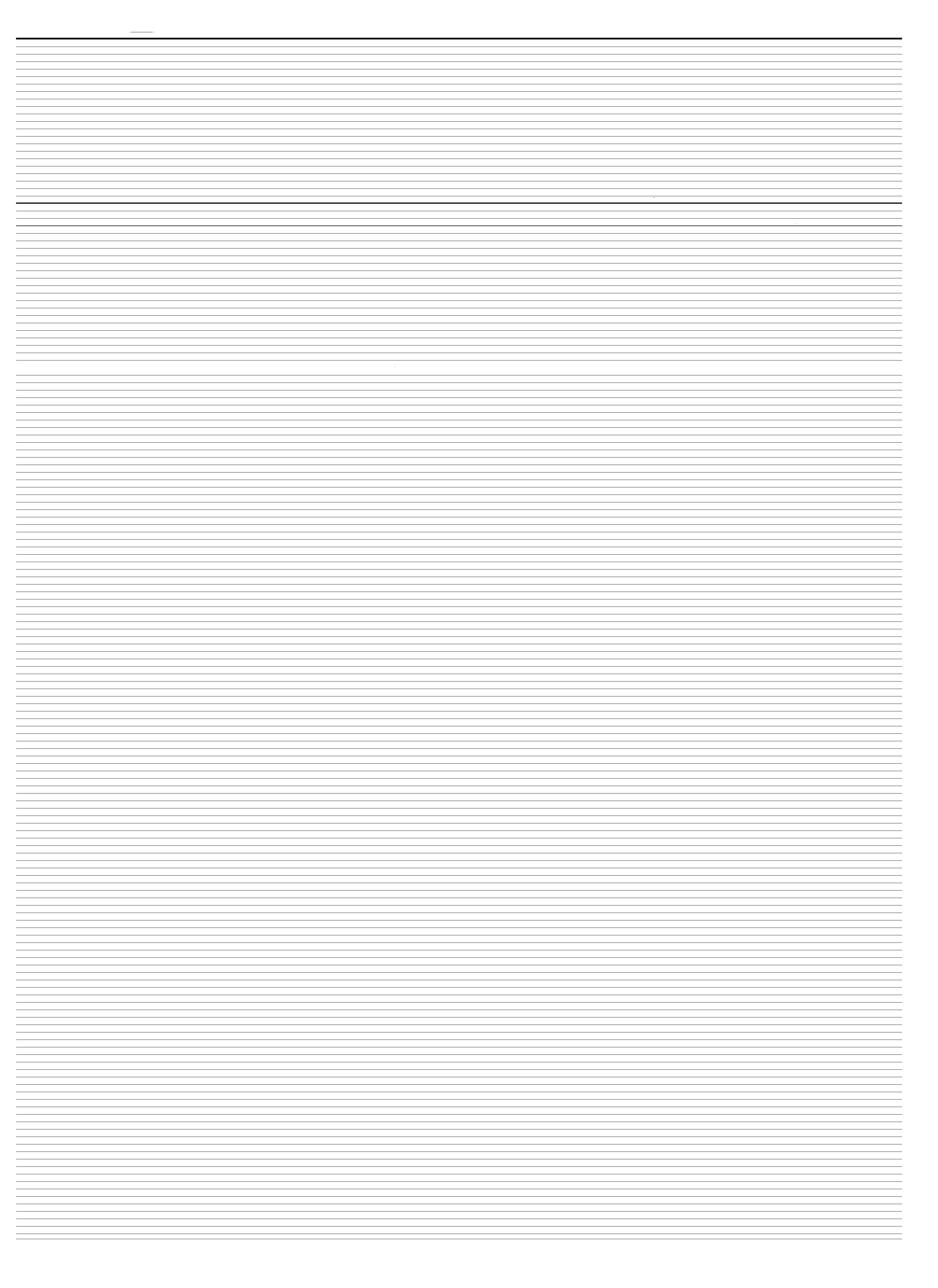
[٦] تساقط الطائرات، والسقوط الإمبراطوري.

[٧] تجليات المقاومة العربية.

[٨] نماذج من البشر الشرفاء.

[٩] أسر ومحاكمة رئيس دولة سابق.

[١٠] أما آن للطواغيت أن تتعظ؟



تقديم

يرصد هذا الفصل من خـلال عشر مقالات توابع زلزال احتـلال العراق. فيبين كيـفية حصـول العدو الغازى، عن طريق الضـغوط والإغراءات، على «شرعـية» وجوده غير الشرعى، كسلطة احتـلال، متمثلة فى القرار رقم: ١٤٨٣. وهنا، كان طبيعيًا أن تشـتعل المقاومة وتتنامى عملياتها، كمًا وكيـفًا، فى شتى أرجاء العراق. وكان هذا الاشتعـال أسرع من أى تصور لدرجة أجبرت قـادة القوات المحتلة على الاعتراف به، والتـسليم بضراوته، خاصةً فـى مدينة الفالوجة. ثم كـانت مساءلة الإدارتين الأمريكيـة، والبريطانية من قبل مـجالسهمـا النيابية حول تقـديم أسباب «كاذبة» للقيام بهذا الغزو، ليس لأنه «غير شرعى»، وإنما «لعدم الشفافية» الداخلية حول ماتم. ثم جاءت لحظة الصدق، إذ رأت أغلبية الشعوب الأوروبية، من خلال عينة ممثلة، أن الحرب على العراق كانت غير مـبررة، كما شاركت نماذج من البشر الشرفـاء فى الحملة ضـد احتلال العـراق. ومع كثـافة عمليـات المقاومـة وتساقط الطائرات، وتحت وطأة تزايد الخسائر المادية والبشرية، لم يـجد العدو الغازى مفرًا من قبول ما كان يرفضه من قبل، خاصةً فيما يتصل بتدويل القضية، ونقل السلطة للعراقـيين قبل إجراء انتخـابات عامة. ويختـتم الفصل بعمليـة أسر رئيس النظام السابق، الذى لم يهـرب إلى خارج البلاد، وأكد الفصل عـلى ضرورة أن يحاكم من قـبل الشعب العـراقى، وفى داخل العـراق. وأخيـرًا، شدَّد الفـصل على أن الصمود المعجز أمام الغزاة كان صمود شعب مقاوم، بينما السقوط المفاجئ والمدوى لبغداد كـان انهيار نظام مسـتبد. وهذه عبـرة بليغة لكل الطواغيت، لعلـها تتعظ!

وعليه، يشمل الفصل المقالات التالية:

(١) القرار١٤٨٣ قرار عودة الاستعمار.

(٢) الكذب للاحتلال والكذب لإجهاض المقاومة.

(٣) انتصارالفالوجة وإعصار المقاومة المشروعة.

(٤) البعد الخارجى لميكيافيلية الديمقراطية الغربية.

(٥) أوروبا تعلن بقوة عن الحقيقة.

(٦) تساقط الطائرات والسقوط الإمبراطورى.

(٧) تجليات المقاومة العربية.

(٨) نماذج من البشر الشرفاء.

(٩) أسر ومحاكمة رئيس دولة سابق.

(١٠) أما آن للطواغيت أن تتعظ؟

[١] القرار ١٤٨٣ قرار عودة الاستعمار(*)

بدون إغراق في التنظير السياسي، تعنى كلمة «الاستعمار» معنيين متضادين تمامًا. فالمعنى اللغوي يعنى طلب التعمير، أو الإعمار. بينما المعنى الاصطلاحي فيُقصد به التدمير، أو الاستخراب لصالح عدو أجنبي محتل. ولذلك يطلق عليه: «الاستعمار الاستيطاني». ومن ثم، فالاستعمار - في صورته القديمة - كان يعنى خاصية مزدوجة مع إلغاء السيادة، وهي الاحتلال العسكري، والاستغلال الاقتصادي. فكان الاحتلال العسكري شرطًا للاستغلال الاقتصادي. فاستُغلت الدول المستعمَرة لتوفير متطلبات «الثورة الصناعية» في الدول المستعمِرة استغلالاً مزدوجًا، شديدًا ومنظمًا، كمصدر رخيص للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى. ومن ثم، رُبطت هذه الدول كوحدات «تابعة» متخلفة بالدول الصناعية، ومُنعت، عن قصد، من أي محاولة جادة لتحديث، وتنمية اقتصادياتها.

واستمر الاستغلال، بدرجات مكثفة ومخططة، من خلال الاستثمارات الأجنبية التاريخية، من زاويتين: طبيعة هذه الاستثمارات، وطبيعة تمويلها. فمن حيث طبيعتها، تركزت هذه الاستثمارات في تنمية - مشوهة غير متوازنة - لبعض الهياكل الأساسية (النقل والمواصلات)، أساسًا لتسهيل الارتباط بالخارج، وتعميق التبعية، وتكثيف الاستغلال في النهاية. ومن حيث تمويلها. مُولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية مجحفة الشروط، باهظة الخدمة، في صورة عمولات، وفوائد وأقساط ، في وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة أن تمولها ذاتيًا من فوائضها، وذلك لإرباك هذه الدول ماليًا، ولاستنزاف البقية الباقية من «الفائض الاقتصادي» لديها.

ولضمان هذا الاستنزاف، فُرض على الدول المتخلفة تقسيم عمل دولي مجحف وتخصص دولي غير عادل. إذ فُرض على هذه الدول التخصص في إنتاج المواد

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٦ من يونيه ٢٠٠٣م.

الخام والأولية (وهى ذات عرض وطلب غير مَرِنَيْن)، بينما تخصصت الدول المتقدمة فى المنتجات الصناعية أساسًا (وهى ذات عرض وطلب شديديً المرونة). ومن ثم، كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولى (أى الأسعار النسبية للمنتجات المتبادلة) فى غير صالح الدول المتخلفة فازدادت تخلفًا وتبعية، وفى صالح الدول المتقدمة فازدادت ثراءً واستغلالاً.

ولقد تصور المجتمع الدولى أن الاستعمار القديم قد ولى - بسلبياته - إلى غير رجعة. لكنه، فى الواقع ، غيّر جلده. أو قل حل محله استعمار «جديد»، تَمثَّل فى تحقيق غاية «القديم»، وهى الاستغلال الاقتصادى دونما حاجة إلى الاحتلال العسكرى، وذلك من خلال التجارة غير العادلة بعامة، و«العولمة» الشرسة بخاصة من ناحية؛ ومن خلال «فخ» المديونية الخارجية عن طريق أداة «المساعدات الأجنبية» من ناحية أخرى. ومن هنا، جاءت صرخة الدول المتخلفة مجسدة فى شعار: «التجارة وليست المساعدة Trade Not Aid»، أى أنها لا تريد مساعدة، ولكنها تريد نصيبًا عادلاً فى التجارة الدولية. ثم تحولت الصرخة ، فى ظل العولمة إلى شعار: «تجارة عادلة وليست تجارة حرة Fair Trade Not Free Trade» ، لتعنى الشىء نفسه، وهو الرغبة، أو الطلب، بل الحق، فى نصيب مناسب من التجارة الدولية!

ولقد ارتبط مصطلح «الاستعمار»، عضويًا وموضوعيًا، بمصطلحات أخرى تعبر عن الشىء نفسه، أو تشترك، ولو جزئيًا، فى هدفه الرئيس وغايته النهائية. من هذه المصطلحات: «الكولونيالية» ، و«الإمبريالية» ، والنزعة «الإمبراطورية». وما حدث، ويحدث لعراقنا الشقيق، يجسد هذه المصطلحات، والمفاهيم فى أبغض صورها على النفس، وأبشع حالاتها على القلب، وأشنع أشكالها على الضمير. إنه عودة شاملة، وكاملة للاستعمار القديم بأقدامه الثقيلة، وأسلحته المدمرة، وممارساته البشعة من نهب ،وسلب، واستغلال، وقتل، وإهانة، وإذلال. وكانت هذه العودة لسبب أصيل، وهو السيطرة على الثروة النفطية العراقية، لما تمثله من أهمية مالية واستراتيجية للمستعمر. وتم تدشين هذه العودة البغيضة، بشرعية دولية زائفة متضمنة ومتمثلة فى القرار رقم ١٤٨٣. فمن خلال هذا القرار، حصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عن طريق الضغوط، والإغراءات، على

شرعـية وجودها «غـير الشرعى» فى العـراق، كسلطة احتـلال. ومن ثم، أُلغيت سيادة العراق، وانتهى استقلاله، وأصبح تحت الوصاية إلى أجل غير مسمى.

ونص هذا القرار «الاستعمـارى» على «رفع جميع العـقوبات التجـارية والمالية المفروضة على الـعراق منذ ١٩٩٠م، باستثناء واردات السلاح. وفـى غياب سلطة وطنية، وكيان سيـادى، ومؤسسات حكومية، أصبح للمسـتعمر الأنجلو أمريكى - فى أخطر سابقـة فى العلاقات الدولية، من خـلال عدوان عسكرى غاشـم، وغير شرعى - السلـطة الكاملة والولاية المطلقة على العـراق، من حيث إدارة شـئونه، واستغلال موارده وعلى رأسها النفط، وإعـادة تعميره، وتكوين حكومته، وتشكيل نظامه، وتحديد حـجم وطبيعة جيـشه -بعد قرار إلغاء الجـيش العراقى- وتوصيف مهام قوات أمنه بعد تفكيك وتلاشى القوات السابقة! أى أن ما حدث ويحدث هو ببساطة إلغاء تام، من خلال إبادة وتدمير مخططين، ومنظمين، لوجود دولة ونظام ومؤسسات، ثم محاولة بناء مجـتمع، ودولة، ونظام، ومؤسسات من جديد، من البـداية، من «لاشىء» على أسـاس «شـرعـيـة» القـرار ١٤٨٣، بالقطع بما يتـفق ومخططات وأهداف المستعمر!

ولقد تمت الموافقة على هذا القرار بإجمـاع أعضاء مجلس الأمن فى حالة شديدة الشذوذ فى تاريخ المنظمة الدولية، لتقنين وضع مرفوض، نـتيجة عمل غير شرعى. فكما نعلـم جميـعًا، رفض المجلس نفسـه بشكل حاد، وقـاطع المحاولات الأنجلو أمريكيـة لاستصدار قـرار بشن الحرب على العراق. ولكن تحت ضغـوط «الترهيب» وإغراءات «الترغـيب»، سلمت الدول - أعضاء المجلس - بالأوضـاع والنتائج التى ترتبت على هذه الحـرب غير المشـروعة، ببسـاطة لأنها جمـيعًا، ومنهـا دول دائمة العضـوية (فرنسا وروسيـا والصين)، لا تملك القدرة على تغييـر «الأمر الواقع» من ناحية، ولأنها وُعـدت من القطب العالمى (الإمبراطورى) الأوحد بتحقيـق مصالحها النفطية، والاقتـصادية فى العراق وخارجه! ومن ثم، كـانت هذه الموافقة، فى واقع الأمر، بمثابة «شهادة وفاة» لمنظمة الأمم المتحدة، وإحلال عملى ونهائى للإمبراطورية الأمريـكية مـحلها! وعليـه، أعطى القرار ١٤٨٣ الشـرعيـة الدولية المطـلقة (غـير الأخلاقية) لسلطة الاحتلال الاستعمارى لإدارة شئون العراق، وبالذات ثروته النفطية الهائلة، والتحكم فى عملية إعادة تعميره، وتشكيل حاضره، ومستقبله بعامة.

ففى ظل غياب سيادة عراقية، وحكومة عراقية، يعد هذا القرار جريمة دولية فى حق الشعب العـراقى، وفى حق الأمة العربية، والإسلامـية جمعـاء؛ فهو تواطؤ دولى مع سلطات الاحتـلال الاستعمـارى لتسهـيل نهب ثروات العراق، وتفكيك بنيته الاجـتماعية، وإلغـاء قدرته العسكرية، وضياع فـعاليته السيـاسية. ومن ثم، يعمل هذا القرار على إيجاد حقيقة جديدة من الضعف، والهوان، والإذلال. وهذا أمر مطلوب، وهدف مخطط لمصلحة الكيان الصهيونى.

ولا شك أن الإجراءات والممـارسات التى اتخذها المستـعمر حتى الآن لتـرسيخ احتلاله من إلغاء للجـيش العراقى، ووزارة الإعلام، واللجنة الأوليمبيـة العراقية، وتأجيل ثم إلغاء عقد مؤتمر وطنى لاختيار حكومة مؤقتة، وتنصيب حاكم بريطانى للبصـرة، وعمليـات المداهمات، والقتل، والتـرويع شبه الـيوميـة، إلى آخر هذه الممارسـات.. كلها تصب فى حقيـقة أن «الخيار الوحـيد» والمشروع أمام أشـقائنا العراقيين بخاصة، والقـوى الحية من أمتنا العربية، والإسلامية بعـامة، هو مقاومة المستـعمر الأنجلوأمريكـى، والعمل بكل الوسائل، والإمكانات على طرده تطهـيرًا للأرض، وحماية للعرض وصونًا للمقدسات، وذودًا عن المعتقدات.

ورغم التـعتـيم الإعـلامى، ورغم مظاهر الخلاف، والاخـتـلاف بين الفئـات والفصـائل العراقية، والتى خـفّت حدتها كثـيرًا، فإن المقاومـة العراقية بدأ يـشتد عودها. وما تبثه وكالات الأنباء، والفضـائيات من عمليات فى مناطق مختلفة من الأراضى العراقية هو قليل نسبيًا مقارنةً بما يحدث فعلاً. فحىّ على الجهاد من أجل حرية العراق واستقلال العراق، وكرامة العراق، وعزة العراق. ولنتدبر جميعًا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله جلَّ من قائل: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محـمد: ٣١]، وقوله سبـحانه: ﴿فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد ٣٥].

***

[٢] الكذب للاحتلال ..
والكذب لإجهاض المقاومة(*)

يعلم الجميع الآن كيف دخلت العراق -بعد حرب دامت ثماني سنوات مع إيران- كارثة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م. دخلت هذه الكارثة بأكذوبة صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقدمتها من خلال سفيرتها في العراق، مما أدى إلى جريمة غزو الكويت، وأعطى الولايات المتحدة الأمريكية المبرر لتشكيل «تحالف» دولي، واستخدام الشرعية الدولية لضرب العراق، وتدمير قدراته المادية، والعسكرية. ثم كان الحصار الآثم، والضرب المنظم على أساس أكذوبة أن العراق يهدد جيرانه، وأن القيادة العراقية تنوي تدمير شمال العراق وجنوبه. فكان الحظر الجوي، والضرب المنظم لما تبقى من قدرات عراقية على مدى ما يقرب من ثلاثة عشر عامًا.

وجاءت الأكذوبة الكبرى، وهي «أسلحة الدمار الشامل». فبالرغم من التعاون شبه الكامل للعراق مع المفتشين الدوليين، وبالرغم من التقارير الإيجابية لهؤلاء المفتشين في صالح العراق، قدم «باول» مجموعة من الأكاذيب لمجلس الأمن، ليقنع المجلس بأن العراق لديه هذه الأسلحة، ويطورها باستمرار خلال الزمن، حتى يصدر المجلس قرارًا يتيح للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها ضرب العراق. ولما فشلت المحاولة، كان الإنذار الغريب العجيب للقيادة العراقية بالطرد من العراق خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وإلا ستضرب العراق!

ثم كان التصريح الأغرب، والأعجب بأنه حتى مع خروج هذه القيادة من العراق، فسوف تُضرَبُ العراق. وفعلاً تم الضرب في ٢٠ من مارس الماضي. وتم احتلال العراق!

إذن، بالكذب تم التدمير المنظم للقدرات العراقية منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن. واستُخدم صدام كعنصر هام في هذا التدمير، ليس فقط للقدرات وللشعب

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٧ من يوليو ٢٠٠٣م.

العراقى، وإنما أيضًا للقدرات، وللشعب الإيرانى من خلال حرب لا معنى لها، ولا مبرر لإشعالها بين العراق وإيران، دامت ثمانى سنوات، كتقديم لكارثة الخليج الثانية (١٩٩٠م). ثم استُخدم صدام لمزيد من التدمير للقدرات العراقية، ولإبادة الشعب العراقى فى حصار دولى وحظر جوى، داما ثلاثة عشر عامًا، وأديا إلى إنهاك الجيش العراقى وقتل أكثر من مليون ونصف طفل عراقى. واستخُدم صدام كمخلب قط لإرهاب دول الخليج، ولاستنزاف المزيد من البقرة الخليجية الحلوب، بإجبار دول الخليج فى المساهمة فى أعباء العمليات العسكرية، لدرجة أن دولاً كالكويت والسعودية، رغم ثرائهما النفطى، تحولت إلى دول تعانى عجزًا متزايدًا فى ميزانياتها العامة، بل إلى دول مقترضة من الخارج! ثم استُخدم صدام أخيرًا للاحتلال الآثم والغاشم للعراق.

الشىء نفسه تم بالنسبة للمشهد الفلسطينى. ولكن بطريقة أكثر خبثًا، وأشد دهاءً، من خلال مبادرات، ومناورات مدريد، وأوسلو، وواى ريفر، وكامب ديفيد، وشرم الشيخ، ثم شرم الشيخ، والعقبة، ثم أخيرًا خطة خريطة الطريق، مرورًا بمناورات ومبادرات «ميتشل»، و«تينت». فالذى يحدث على الأرض هو مزيد من الإبادة والتدمير لكل مظاهر الحياة من قتل، واغتيال، وطرد، وتشريد، وهدم وتجريف، بصورة مستمرة، وإجرامية حتى الآن، تكريسًا للاحتلال، وتنفيذًا صارمًا للمخططات الصهيونية غير المشروعة فى اغتصاب الأرض، وسرقة الحق، وصولاً للوطن القومى من النيل إلى الفرات.

ثم قامت المقاومة المشروعة، والانتفاضة المباركة، واستطاعت بالحجر، والجسد أن تفرض توازن الرعب على العدو الصهيونى، فكان لابد من مبادرة، أو مناورة لإجهاض هذا الحق المشروع. ومن ثم كانت خطة خريطة الطريق، التى رفضتها بحق الحركات، والمنظمات الفلسطينية الجهادية. ولكنها بحس وطنى، وبحرص صادق على الوحدة الفلسطينية، وتفويتًا لهدف العدو فى قيام اقتتال فلسطينى - فلسطينى من خلال اشتراط تصفية المقاومة المسلحة، وفقًا لخريطة الطريق، وافقت هذه الحركات والمنظمات المسلحة على وقف مؤقت لعملياتها الجهادية بشروط محددة وواضحة تتلخص فى أن يوقف العدو الصهيونى كل عملياته الإجرامية من

قتل واغتيال، وطرد، وتشريد، وهدم، وتجريف، وقفًا تامًا، وأن يتم الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين. وبالرغم من مرور أكثر من أسبوع على هذا الالتزام الفلسطيني، وبالذات من قبل حركتي حماس، والجهاد، مازال العدو الصهيوني مستمرًا بصورة شبه يومية في عملياته الإجرامية. وكل ما يردده شارون وعصابته هو مجموعة من الأكاذيب تؤكد استمراره في مخططاته الإجرامية!

والشيء نفسه يحدث بالنسبة للمشهد العراقي. فالاحتلال البغيض يجثم على عقول، وصدور الشعب العراقي، والقتل والتدمير مستمران بشكل يومي. ويكفي أنه مازال في العراق أكثر من (١٤٠) ألفًا جندي أمريكي وإنجليزي، وفي بغداد وحدها منهم أكثر من (٥٥) ألفًا، يجوبون بدباباتهم، ومدرعاتهم، وطائراتهم كل شبر في العراق، وما يتضمنه ذلك من إهانة، وإذلال للشعب العراقي الأبي. وأمام ذلك، كان طبيعيًا ومشروعًا أن تشتد المقاومة، وتعمل على تنظيم صفوفها. وبدأت فعلاً توقع خسائر بشرية، ومادية متزايدة في قوات العدو المحتل. ويبلغ متوسط عمليات المقاومة يوميًا حوالي (١٤) عملية، في مناطق مختلفة من العراق. كما وصل عدد القتلى «المعلن عنهم» زهاء (٧٠) قتيلاً منذ بداية الاحتلال (أي ٩ أبريل الماضي) وحتى الآن، أي أكثر مما تكبده المحتل من قتلى «معلن عنهم» أثناء عملية الغزو!

وهنا، بدأت ماكينة صناعة الأكاذيب. فبعض قادتهم يصرح بأن هذه مقاومة محدودة، تنتمي لفلول من أعضاء نظام صدام السابق. وأن هذه الفلول تحاول أن تجهض عملية «تحرير» شعب العراق مما كان يعانيه من استبداد. كما تحاول أن توقف عملية «إعمار» العراق. ولكن الحقيقة التي يعيشها الآن شعب العراق بعامة هو أنه استبدل «احتلالاً أجنبيًا» بغيضًا، وغاشمًا «باستبداد محلي» قاهر، وظالم، وأن التحرير ما هو إلا استعمار سافر، وأن الإعمار هو مزيد من النهب، والسلب والتدمير. ومن هذا المنطلق، يأتي الشريط، الذي بثته «قناة الجزيرة»، بصوت صدام، لكي يصب في خدمة، وخانة المحتل، فيطفي على أكاذيبهم مسحةً من الحقيقة!

فبالرغم من إيجابية ما جاء به، وبالرغم من النبـرة الوطنية، والإسلامية المقاومة للمحتل التى لا يخطئها عاقل، فإن أى إنسان ذى بصر وبصيرة لا يمكن أن يصدق أن ما يحدث مـا هو إلا مناوشات محدودة لبقـايا فى سبيلها للانتـهاء لنظام انتهى فعلاً بلا رجعة.

فالذى يحدث حـقيقةً هو مقاومة شـعبية بدأت فى تنظيم صفوفـها بهدف طرد المستعمر، حمايةً للأرض والعرض، وحفاظًا على الثروات والحقوق، وصيانةً للعزة والكرامة الوطنية، وذودًا عن المعتقدات والمقدسات.

والشىء نفسـه يحدث فى المشهد الأفغـانى. فهبى يارياح المقاومـة هبى، حتى تطهـرى -ومعك كل القـوى الحـية من أمـتنا العربـية، والإسـلاميـة- أرضنا فى أفغانستان وفلسطين، والعراق، والشيشان، من دنس المحتل الأجنبى الآثم والغاشم والمستغل. ولتتـذكروا أيها المقاومون، الأبرار، الأطهار قـول الخالق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله سـبحانه: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣) قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣، ١٤].

***

[٣] انتصار الفالوجة وإعصار المقاومة المشروعة(*)

كان الغـزو الأنجلو أمريكى لعـراقنا جريمة عالميـة بكل المقاييس، وكـان صمت الأنظمة العربية والإسلامية بعامة، وتواطؤ بعضها بخاصة كارثة إسلامية لا تغتفر، وكان سقوط بغداد الرشـيد بلا أدنى مقاومة أمام الغزاة صدمـة مروعة لا للعراقيين فحسب، وإنما لأبناء الأمة العـربية، والإسلامية جميعًا، وكـان إعطاء شرعية زائفة للاحتلال الأنجـلو أمريكى بمقتضى القـرار (١٤٨٣) وصمة عار فى جبـين المجتمع الدولى، وإعادة مـخزية لظاهرة «الاستعـمار» عن طريق إذعان مـهين، ومشين من قبل المنظمة الدولية للضغط الفج، والأثم الأنجلو أمريكى.

وكان أمرًا فطريًا أن يصدق تحليلنا حول حتمية قـيام المقاومة العراقية، وكان أمرًا طبيعـيًا أن يشتد عود هذه المقاومـة، وتنتشر فى شتى أرجاء العـراق، بعد أن يفيق العراقيون من صدمة السقوط المروع ويستيقظوا من هول الاحتلال الإجرامى لبلدهم تحت دعاوى الحرية، أو التحرير، أو الديمقراطية. ولكن، كان قيام المقاومة العراقية الباسلة، والمنظمة، والمدربة، أسرع بكثير مما كـان يتصور الشقيق، أو الصديق قبل العدو!

لقد أخطأ المحتل الأنجلو أمريكى عندما تصـور من فرط غبائه، وغطرسة غروره أن غزوه للعراق واحـتلاله لأراضيه، وتخطيطه لنهب ثرواته واسـتمراره فى سلب حقوق شعبه، أمـور سوف يتقبلها العراقيون عن طيب خاطر وأريحية غـير مسبوقة تحت مزاعم التحرير والديمقراطية، والرخاء الموعود.. ونسى هذا المحتل الغاشم - أمام نصـر زائف ومعركـة لم تتم - أن العراقيين وطنيـون حتى النخاع، مـقاتلون أشاوس حـتى آخر قطرة من دمـائهم، مجـاهدون محـتسـبون فى سـبيل الأرض والعرض، مدافعون بعناد مشهـود لهم عن المعتقدات والمقدسات. ومن هنا، قامت المقاومة، واشتعلت فى شتى أرجاء عراقنا الأبى، شماله وجنوبه، وشرقه، ووسطه وغربه. ولقـد ساعد فى اشتـعال المقاومـة الباسلة عجـز المحتل عن فهم «نفسـية»

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٤ من يوليو ٢٠٠٣م.

العراقى، الذى يرفض الاستبداد الخارجى كرفضه - أو أكثر - للاستبداد الداخلي.
كما ساعد فى اشتعالها أيضًا عجز المحتل عن تفهم التركيبة السياسية للعراق، وعن إدراك «كرامة» العراقيين، التى امتُهنت من خلال القذف المستمر، إبان الغزو الآثم، بآلاف الأطنان من القنابل والصواريخ، ومن ثم نشر الخراب، والدمار، ومن خلال إلغاء كل مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش وقوات الأمن، وتدمير شبه كامل للهياكل الأساسية دون أمل فى إحلال أو إصلاح سريع، ومن خلال عمليات البحث والتفتيش والملاحقة، وما يصاحبها من نهب، وسلب، وإهانة، وإذلال، التى تقوم بها قوات الاحتلال بغطرسة، ووحشية منقطعتىّ النظير!

ولقد دأبت الإدارة الأمريكية، ابتداء من بوش، ورامسفيلد، وفرانكس وحتى القادة الميدانيين فى العراق، على إصدار تصريحات تقلل من شأن المقاومة، وتستخف بعملياتها، وتعتبرها أعمالاً فردية عشوائية غير مؤثرة من فلول النظام الصدامى البائد. ولكن، تحت ضراوة المقاومة وتصاعد عملياتها، وارتفاع خسائر العدو البشرية والمادية، اضطرت الإدارة الأمريكية أن تعترف بخطورة الموقف، وبأنها تجابه مقاومة حقيقية منظمة، ومتنامية، لدرجة أنها رصدت مكافآت للإبلاغ عن رجال المقاومة، وأسرعت فى تشكيل «مجلس حكم» يكرس الطائفية، وبرئاسة «حقيقية» للحاكم الأمريكى «بول بريمر» كمحاولة يائسة لإضفاء «شرعية» و«وطنية» على الاحتلال الأنجلو أمريكي. وأخيراً رضخت إلى «تدويل الاحتلال» بأن دعت إلى تشكيل ائتلاف عسكرى يضم العديد من الدول، وعلى رأسها أعضاء حلف شمال الأطلنطى، لإرسال قوات إلى العراق، أسماهم البعض - بحق - «بالمرتزقة»، لتخفيف الضغط على القوات الأنجلو أمريكية. ولقد وجهت الدعوة إلى (٩٠) دولة -وافقت (١٩) دولة منها حتى الآن - من بينها دول من آسيا وأوروبا الشرقية!

ولقد اعترف «بوش» لأول مرة - خلال جولته الأفريقية - بأن عمليات المقاومة العراقية قد «أوجدت قضية أمنية». كما اعترف وزير دفاعه «رامسفيلد» بأنه «يتوقع صيفًا صعبًا للجنود الأمريكيين فى العراق». واعترف فرانكس بأن القوات الأمريكية «تتعرض لنحو (٢٥) هجومًا يوميًا». وأخيرًا، اعترف الجنرال جون أبى

زيد، القائد الجديد للقيادة المركزية الأمريكية، والذى خلف فرانكس، بأن «قواته تواجه حرب عصابات منظمة، ومعقدة، وذات كفاءة عالية»!

ولقد قدمت مدينة «الفالوجة» النموذج العملى لدحر الاحتلال، وتكبيده خسائر بشرية ومادية يومية مستمرة لدرجة إجباره على الانسحاب من المدينة، ونقل قيادته خارجها. ولقد حذت بقية المدن العراقية حذو الفالوجة، وبالذات فى بغداد، والمحمودية، والرمادى، والأنبار، و الحلة، والبصرة، وتكريت، وبلد، وكركوك. ويُعتقد أن عمليات المقاومة تقوم بها منظمات «جهادية» عديدة، عُرف عدد منها حتى الآن، وهى منظمات: «شباب المسلمين»، و«المقاومة الإسلامية الوطنية العراقية»، و«سرايا المقاومة العراقية». وهذه المنظمات لا صلة لها بنظام صدام، وتتبرأ منه ومما قام أو يقوم به بعض أتباعه - كما تذكر البيانات الصادرة عنها. هذا، بالإضافة إلى منظمة فدائيى صدام، والتى دعت فى بياناتها أعوان النظام السابق ليكونوا «قدوة، حتى يغفر الشعب ما فعله بعضكم فى حقه»!

ولقد استخدمت هذه المنظمات فى عملياتها الأسلحة الحديثة المختلفة الثقيلة منها والخفيفة: ابتداءً من العبوات الناسفة، والقنابل، والألغام، والأسلحة الرشاشة، ومدافع الهاون، وحتى الصواريخ المضادة للدروع «آر. بى. جى»، وصواريخ «أرض - جو»، والدبابات. ونتيجة لهذه العمليات، أكد مسئول عسكرى أمريكى، أن القوات الأمريكية تقوم بأوسع عملية إغاثة للجرحى منذ حرب فيتنام و«أن سريته تقوم أحيانًا بنحو (١٩) مهمة إجلاء للجرحى فى اليوم الواحد». ووفقًا لآخر التقديرات «المعلنة»، بلغ عدد القتلى من جراء عمليات المقاومة (٨٥) جنديًا أمريكيًا. وبالرغم من تضارب الإحصاءات المعلنة حول هذا الموضوع، فإنه من المؤكد أن عدد القتلى من جراء المقاومة يعادل، إن لم يفق عددهم من جراء عمليات الغزو وحتى بداية الاحتلال (٩ أبريل الماضى)، حيث إن الأرقام المعلنة تتراوح بين (١٥٠ و٢١٥) قتيلاً منذ بداية الغزو وحتى الآن.

ومن ناحية الخسائر المادية، تقدر تكاليف القوات الأمريكية خلال السنة الأولى للاحتلال بنحو (٦٠) مليار دولار، كما أن تكلفة الإدارة المدنية فى العام نفسه تصل إلى ما يقرب من الرقم ذاته، إذ تقدر بنحو (٥٨) مليار دولار. وهذا يشير

إلى حقيقة أن مستنقع فيتنام الذى يصعب إزالته من الذاكرة الأمريكية، كان يعد نزهة إذا ما قورن بمستنقع العراق. وهذا ما عبر عنه سيناتور أمريكى لصحيفة «نيويورك تايمز» بالقول: «إن ارتفاع التكلفة إلى هذا الحد دليل على غوص القوات الأمريكية فى مستنقع موحل فى العراق». وأكدت «واشنطن بوست» المعنى نفسه، إذ تقول: «إن إدارة الرئيس بوش تورطت فى مستنقع خطير»!

ولا أدل على هذا المستنقع «النفطى»، من اعتزام الإدارة الأمريكية استدعاء نحو عشرة آلاف من جنود الحرس الوطنى بحلول الشتاء المقبل لسد النقص فى صفوف قوات الاحتلال فى العراق، والبالغ عددها (١٥٠) ألف جندى، بالإضافة إلى الدعوة - السابق ذكرها - لنحو (٩٠) دولة للمشاركة فى ائتلاف عسكرى. كل ذلك أمام تصاعد حدة المقاومة العراقية الباسلة!

فهل تتحرك القوى الحية فى الأمة العربية والإسلامية، لتقدم الدعم المفروض عليها، إحياءً لفريضة «جهاد الدفع»، ونصرةً لأشقائنا فى العراق الحبيب لدحر هذا الاحتلال الإجرامى الآثم، وتطهر أرض عراقنا من دنسه، ونجسه، ورجسه؟ آمل ذلك. ولنثق جميعًا فى قول الخالق تبارك وتعالى: ﴿**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ**﴾ [الحج: ٣٩].

***

[٤] البعد الخارجى

لميكيافيلية الديمقراطية الغربية(*)

دون إغراق فى التنظير، وبعيداً عن الجدل الأكاديمى، يُعرّف علم السياسة مصطلح «الديمقراطية» بأنه حكم الشعب بالشعب، وللشعب. كما يُعرّف مصطلح «الميكيافيلية» بأنه عملية التوصل إلى الغاية بكل الوسائل، أو بغض النظر عن الوسائل، أو بمعنى آخر: أن الغاية تبرر الوسيلة. فالديمقراطية، إذن، هى المشاركة الفاعلة للمواطن العادى - لتحقيق مصالحه - فى الشأن والعمل العام. وفى الدولة الحديثة، يتم ذلك من خلال ممثلى الشعب المنتخبين عن طريق الاقتراع السرى العام، ومن خلال مراقبة المواطنين لهؤلاء الممثلين عن طريق العرض الكامل والدقيق، والواضح لأدائهم بشفافية تامة.

والديمقراطية الإسلامية، أى الشورى، هى الديمقراطية الحديثة بعد تنقيتها من شوائبها الغربية، ومثالبها الواضحة، وعلى رأسها استخدام المبادئ، والقيم استخداماً مخلاً ومشوهًا من خلال «ازدواج المعايير» أو الكيل بمكيالين أو أكثر وفقًا لما تقتضيه المصلحة الذاتية، أى الغاية الميكيافيلية. فالشورى الإسلامية إطار ملزم لإدارة المجتمع الإسلامى إدارة رشيدة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، بمعنى المشاركة الحقيقية فى العمل العام وفى عملية صناعة القرار بوضوح كامل وشفافية تامة، فى إطار من الضوابط الإسلامية، وفى نطاق محدد عام يحكم الجميع مؤداه أنه: «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق».

ومع ذلك، نعيش هذه الأيام تطبيقًا فجًا، ومنحرفًا للديمقراطية الغربية، ويطبق فى عالم اليوم شريعة عجيبة هى أقرب لشريعة «الغاب» منها لشريعة البشر، أى بشر! نعيش الميكيافيلية فى أجلى صورها وأقبح أشكالها فها هى الإدارة الأمريكية، وتابعتها الحكومة البريطانية - قلاع أو منبع الديمقراطية الغربية - تستخدم الإطار

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٣١ من يوليو ٢٠٠٣م.

الديمقراطى لتشن حربًا غير مشروعة، بل إجرامية، على دولة ذات سيادة وعضو فى الجماعة الدولية، وتحتلها، ضاربةً عرض الحائط بالشرعية الدولية، ومنتهكةً حتى النخاع القانون الدولى، ومسخرةً المنظمة الدولية لمآربها الميكيافيلية، بلا وازع من قانون، أو عرف، أو دين، أو ضمير، وبلا مبرر، أو سند، أو دليل مشروع!

قدمت، بكل صلف وجسارة، مجموعة من الأكاذيب، والافتراءات، على رأسها أكذوبة أسلحة الدمار الشامل، وأكذوبة علاقة النظام العراقى بتنظيم القاعدة، وأكذوبة تهديد النظام العراقى - محدود الإمكانات ومنهك القوى - للأمن الأمريكى بل للأمن الدولى، وأكذوبة تحرير العراق، وأكذوبة «دمقرطة العراق»! واستخدمت المجالس النيابية (الكونجرس الأمريكى والبرلمان البريطانى) على أساس هذه الأكاذيب لتبرير غزو واحتلال العراق. بل أكثر من ذلك، أصدر الكونجرس الأمريكى قبل الغزو بشهور «قانون العراق»، والذى بمقتضاه يحق للإدارة الأمريكية اتخاذ كافة التدابير، بما فى ذلك التدخل العسكرى، لنزع أسلحة الدمار الشامل المزعومة وتحرير العراق! وهنا، استخدمت الديمقراطية استخدامًا بشعًا ضد جزء من البشر، وهم العراقيون، رغم أنهم ليسوا رعايا أمريكيين!

ثم جاء الاحتلال الأنجلو أمريكى، وثارت المساءلة حول دقة البيانات، والأدلة التى قامت على أساسها هذه الحرب، بعد اكتشاف أكذوبة أسلحة الدمار الشامل. فهنا، تُحاسب الإدارتان - الأمريكية والبريطانية - ليس «لعدم شرعية» الغزو والاحتلال، ولكن تحاسبا لأنهما لم يقدما أسبابًا صحيحة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. فليست القضية المثارة الآن أن ما حدث أصلاً «غير شرعى»، بل جريمة فى حق المجتمع الدولى، والإنسانية جمعاء، حتى لو امتلك العراق أسلحة دمار شامل! وإنما القضية تتمثل فى أن الإدارتين قدمتا أسبابًا غير حقيقية لهذا العمل المشين. إذن المسألة هى مسألة «شفافية» داخلية، وليست بالقطع - من وجهة النظر الأمريكية والبريطانية - شرعية الغزو والاحتلال من عدمها!

أكثر من ذلك. إذا كان «تملُّك» العراق لأسلحة دمار شامل مبررًا لغزوه واحتلاله، فما الموقف من كيان مغتصب، وهو الكيان الصهيونى، الذى يعلم

الجميع أنه يمتلك ترسانة أسلحة دمار شامل - بيولوچية وكيماوية ونووية - ويهدد ليس فقط «كل» دول المنطقة، بل العالم أجمع، ولا تحرك الإدارتان حياله ساكنًا! بل تنحاز انحيازًا واضحًا وفاضحًا إلى جانبه في كل مواقفه غير المشروعة وغير الشرعية. وهنا تتضح الميكيافيلية الخارجية للديمقراطية الغربية، فالغاية تبرر الوسيلة، أيًا كانت هذه الوسيلة. وفي الغالب، هي وسيلة غير مشروعة وغير شريفة بل وسيلة إجرامية آثمة، تتنافى مع كل المبادئ، والقيم التي تحكم الفكر السوي، والسلوك الإنساني الرشيد!

ولعل أبشع مثال على هذه الميكيافيلية، والازدواجية في المعايير أو الكيل بأكثر من مكيال، هو ما يتصل بمعاملة الجنود الأمريكيين، ومعاملة جنود «الآخر»، خاصةً من العرب والمسلمين. فلقد أصرت، ونجحت الإدارة الأمريكية على استثناء جنودها من المحاسبة أمام المحكمة الجنائية الدولية على ما يمكن أن يرتكبوه من جرائم خلال الحروب. ومن أسف، وافقت بعض الدول العربية والإسلامية على هذا الاستثناء الغريب!

بل أكثر من ذلك، يحق للأسرى الأمريكيين أن يرفعوا - بعد تحريرهم - أمام القضاء الأمريكي قضايا تعويض - بعد تعديل القانون الأمريكي الخاص بحصانة السيادة الأجنبية - ضد الدول التي أسرتهم في الحرب. وآخر هذه القضايا، قضية التعويض التي رفعها سبعة عشر جنديًا أمريكيًا، كانوا قد أسروا في حرب الخليج الثانية - المسماة بحرب تحرير الكويت - (١٩٩١م) في العراق. وحكم لهم من محكمة أمريكية بتعويض ما يقرب من مليار دولار، أي بواقع أكثر من (٥٦) مليون دولار لكل واحد منهم، يُقتطع من أرصدة العراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية. هذا يحدث، بينما المقاتلون العرب، والمسلمون يعذبون ليل نهار في معتقل «جوانتنامو» الرهيب أمام سمع وبصر العالم بلا محاكمة، أو قانون، أو حقوق، كما أن الجنود العراقيين يعذبون، ويهانون، ويقتلون بالمئات، إن لم يكن بالآلاف، حتى الآن، ودون ذنب اقترفوه سوى الدفاع المشروع عن بلادهم، وليس لهم أو لذويهم الحق في محاكمة عادلة أو تعويض. بل هناك الآلاف من الأسرى العراقيين، تشهد منظمات حقوق الإنسان أنهم يعاملون معاملة غاية في السوء والوحشية، ولا أحد يعترض أو يطالب حتى بمعاملة إنسانية لهم. ناهيك عن

المطالبة بتعويض - بعد فك أسرهم - لما تحملوه من معاملة غير إنسانية من إهانة وامتهان وتعذيب.

هذه إذن هى ديمقراطية المعايير المزدوجة. يُسأل رئيس الدولة - أو الحكومة - إذا حجب معلومة عن المجالس النيابية، أو زور معلومة، وأسس على هذه المعلومة المزورة قرارًا يتعلق بسيادة الدولة. وهذا أمر مشروع وصحيح. ولكن، لا يُسأل أبدًا، بل يُشجع، إذا قدم معلومة صحيحة، بغض النظر عن مشروعية هذه المعلومة أو عدم مشروعيتها، إذا تعلق الأمر بإمكانية تحقيق مصلحة قومية لهذه الدولة الديمقراطية! فالغاية تبرر كل الوسائل، شريطة أن تعلم المجالس النيابية بشفافية كاملة وتفصيل تام «كل» هذه الوسائل. وهذا هو الإجرام بعينه، والإثم البيِّن فى حق المجتمع الدولى!

فبقية دول العالم، فى نظر الإدارتين الأمريكية والبريطانية، وبالذات الدول العربية والإسلامية، يعدون خارج حزام الإنسانية، وخارج نطاق الشرعية الدولية، وبعيدًا عن إطار حقوق الإنسان، أو قل بمعنى أوضح، الإنسان الأمريكى! ومن ثم، فلا مانع أن يُعامل أبناؤهم بوحشية زائدة، وهمجية مفرطة، وظلم فادح، استنادًا إلى القوة الغاشمة الباطشة، دون ما حاجة إلى شرعية، أو قانون، أو عرف أو دين أو ضمير. وإنما يكفى معهم شرعية «الغاب»!

ولست فى حاجة إلى تأكيد أن المخرج الوحيد من هذا الوضع المشين والمهين، ومن هذه القابلية للامتهان والإذلال، هو العودة إلى هويتنا الأصيلة والأصلية، والعض عليها بالنواجذ. ومن ثم، نقف بحزم وإصرار لكل محاولات العدو أن يبعدنا عنها. نقف أمام تغيير مناهجنا التعليمية والتربوية بما يتفق وتوجهاته. ولتتصالح أنظمتنا مع شعوبها فى إطار صحيح من هذه الهوية، بإصلاح سياسى حقيقى يحس المواطن من خلاله أنه يشارك فعلاً فى الحياة العامة، وليس من المنبوذين خارجها. بهذا، وبهذا وحده، نستطيع أن نقف أمام هذه الهجمة الشرسة ضد كل ما هو إسلامى، حمايةً لأرضنا وعرضنا، وحفاظًا على حقوقنا، وصيانة لمعتقداتنا ومقدساتنا. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

***

[٥] أوروبا تعلن بقوة عن الحقيقة(*)

أجرت المفوضية الأوروبية، من خلال معهد متخصص تابع لها، استطلاعًا للرأى العام الأوروبى، شمل (٧٥٠٠) شخص من مختلف أنحاء القارة الأوروبية، حول السلام العالمى. وجاءت نتيجة هذا الاستطلاع، والتى أعلنت اليوم الإثنين (الموافق الثالث من نوفمبر ٢٠٠٣م)، لتؤكد الحقائق العارية والدامغة حول السلام العالمى، ومَن من دول العالم يهدده ليل نهار، ويعمل جاهدًا وباستمرار على تقويضه، ضاربًا عرض الحائط بالشرعية الدولية، ومنتهكًا حتى النخاع القانون الدولى، ومسخرًا، بل ساخرًا، من المنظمة الدولية، بلا وازع من قانون، أو عرف، أو دين، أو ضمير، وبلا مبرر أو سند أو دليل مشروع. جاءت نتيجة الاستطلاع لتحدد بشفافية شديدة وشجاعة أشد أن الذى يهدد فعلاً وعملاً السلام العالمى هما أساسًا الكيان الصهيونى، والإدارة الأمريكية، ومن يسير فى ركابهما من الحكومات التابعة.

فالكيان الصهيونى يواصل وبإصرار إجرامى ممارساته الإرهابية وانتهاكاته الآثمة ضد شعبنا فى فلسطين المحتلة من قتل واغتيال واعتقال ومداهمة، وتجريف وتدمير، وتدنيس للمسجد الأقصى، ومصادرة للأراضى والممتلكات، واستمرار بناء الجدار العنصرى الذى يضع أشقاءنا الفلسطينيين عملاً فى سجن كبير. استمرت هذه الانتهاكات والخروقات بصورة يومية، وفى وضح النهار، فى عبثية غير مسبوقة، وغرور منقطع النظير، واستكبار لا مثيل له، واستخفاف بكل القرارات والمواثيق والقوانين الدولية، وإفشال متعمد لكل مشروعات التسوية من مدريد وأوسلو إلى خطة خارطة الطريق، وعدم اكتراث بالرأى العام الإقليمى والعالمى، وعدم احترام فاضح للحقوق الثابتة، والمشروعة للشعب الفلسطينى. وكانت، ومازالت، هذه الأعمال الإجرامية تُرتكب من قبل عصابة الكيان الصهيونى الشارونية بأسلحة أمريكية، وبمباركة واضحة، وفاضحة من الإدارة الأمريكية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٣ من نوفمبر ٢٠٠٣م.

وبالنسبة للإدارة الأمريكية، وتنفيذًا لخططها الإمبراطورية فى الهيمنة على العالم، وبادعاء الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب فى مرحلتها الثانية -بعد تدمير أفغانستان فى المرحلة الأولى- شنت هذه الإدارة، مع تابعتها الحكومة البريطانية، حربًا غير مشروعة، بل إجرامية، على دولة ذات سيادة وعضو فى الجماعة الدولية، وهى العراق. تم ذلك، كما يعلم الجميع، على أساس مجموعة من الأكاذيب والافتراءات، وبالرغم من الرفض القاطع من المنظمة الدولية (فى مجلس أمنها)، والرفض القاطع من جل المجتمع الدولى على كافة المستويات الشعبية والرسمية. تم إذن مع سبق الإصرار والترصد الغزو الإجرامى والوحشى للعراق من قبل القوات الأنجلوأمريكية أمام سمع وبصر ودهشة العالم بعامة، والعالم العربى والإسلامى بخاصة، وصمتهما العاجز وعجزهما المهين. ومن ثم، عادت، كما ذكرت فى عدة مقالات سابقة، ظاهرة الاستعمار القديم من جديد، بصورة أبشع وأشنع لم تعهدها البشرية من قبل!

أمام هذين المشهدين - الفلسطينى والعراقى -، وأمام الإجرام الشارونى والصلف البوشى، جاء هذا الاستطلاع، وجاءت نتائجه الكاشفة والمؤيدة لحقائق المشهدين بكل موضوعية، وبكل شفافية، وبكل شجاعة. إذ وفقًا لهذه النتائج، يرى معظم الأوروبيين أن «الكيان الصهيونى» يمثل أكبر تهديد للسلام العالمى، حيث صوت (٥٩٪) من عينة الاستطلاع فى هذا الاتجاه الصحيح. وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل المرتبة الثانية بجدارة، بعد الكيان الصهيونى، كأكثر الدول تهديدًا للسلام العالمى، تليها كوريا الشمالية، ثم إيران من بين خمس عشرة دولة. ويعد هذا انقلابًا جذريًا فى الرأى العام الأوروبى الذى ظل حاضنًا، ومدافعًا لفترة طويلة عن سياسات الكيان الصهيوني، وكان متعاطفًا، بل مؤيدًا إلى حد كبير سياسات الإدارة الأمريكية، خاصةً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وبالنسبة للتصويت على مستوى كل دولة - من العينة - نجد أن اليونان صوتت بنسبة (٧٥٪) فى هذا الاتجاه، وألمانيا بنسبة (٧٠٪)، وبريطانيا بنسبة (٦٠٪)، وبقية الدول الأوروبية بين هذه الحدود.

وبالنسبة للحرب على العراق واحتلاله، ترى نسبة كبيرة من العينة (٨٠٪) أن هذه الحرب كانت غير مبررة، وترفض هذه النسبة أن تشارك حكوماتها فى عملية إعمار ما دمره الأمريكيون والإنجليز. إذ يعتبرون أن هذه العملية هى مسئولية القوات الغازية. وبالنسبة للتصويت على مستوى كل دولة، كانت اليونان أعلى النسب (٨٨٪)، وألمانيا (٦٣٪)، وبقية الدول الأوروبية بين هذين الحدين.

وبالرغم من الاحتجاج الغاضب لوزارة خارجية الكيان الصهيونى، والمتحدث باسم الخارجية الأمريكية، وبالرغم من تشديد إيطاليا، التى تترأس حاليًا الاتحاد الأوروبى، أن الاستطلاع لا يعكس موقف الاتحاد الأوروبى «الرسمى» من الكيان الصهيونى، وبالرغم من تصريحات بعض المسئولين الأوروبيين فى الاتجاه نفسه.. تظل نتائج هذا الاستطلاع حقائق ناصعة ودامغة لهذه الممارسات الإجرامية والوحشية التى تتنافى مع الشرائع، والأعراف الدولية وتصطدم مع الضمير العالمى، وتتسق مع إرادة الشعوب الأوروبية، بل شعوب العالم أجمع!

وتبقى هذه النتائج مؤشرًا للحكومات الأوروبية لكى تساند الحق وتؤيد الشرعية فى فلسطين والعراق، بل مؤشرًا لحكومات العالم أجمع لكى تنهج النهج نفسه. أما الأنظمة العربية، والإسلامية، فتعد هذه النتائج رسالةً قويةً لها كى تخرج عن صمتها المشين، وعجزها المهين، وتقف بقوة، وحزم مع الحق الفلسطينى، والحق العراقى، وتدعمهما بكل ما أوتيت من إمكانات، وهى كثيرة! كما تشكل هذه النتائج فرصةً أمام الإعلام العربى والإسلامى لكى يفسح مساحةً لائقةً لهذا الموضوع، الذى يمس قضايا مصيرية سوف تحدد ليس فقط حاضر الأمة، وإنما مستقبلها أيضًا، بين ما يبثه وينشره من غثاء المسابقات والفوازير والمسلسلات فى هذا الشهر الفضيل، الذى يُفترض أن يكون شهرًا للعبادة والجهاد!

إن نتائج هذا الاستطلاع تؤكد حقيقة أن الحق لابد أن يسود فى النهاية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

***

[٦] تساقط الطائرات والسقوط الامبراطورى(*)

عند إتمام الاحتلال الإجرامى للعراق، كتبت تحت عنوان: «الاحتلال الأمريكى» أقول: «نحن أمام حالة بشعة من حالات الاحتلال الأجنبى البغيض، يصغر أمامها أشد حالات استعمار القرن التاسع عشر بشاعة». ثم قلت: «ولكن، ليعلم المستعمر أنه لن يبقى فى عراقنا طويلاً، فشعبنا العراقى سيفيق سريعًا، بعون الله تعالى من هول الصدمة ووحشية الاحتلال، ويشعل الأرض مقاومةً واستبسالاً حتى يطهرها من دنس المحتلين، وكما دُحر التتار، سيُدحر، بإذن الله سبحانه العدو الأنجلوأمريكى» [آفاق عربية، العدد ٢٠٤، ٢٤ من أبريل ٢٠٠٣م].

ثم كتبت تحت عنوان «الوهم الأمريكى فى ظل غياب مؤقت للوعى العربى والإسلامى»، أقول: «إن الإدارة الأمريكية تفترض أن العراق قد انتهى كشعب كما انتهى كنظام، وأنها تستطيع أن تفعل فيه ما تشاء، ونسيت، أو تناست أن الشعوب - طبيعيًا - لابد أن تقاوم المستعمر، وتحرر أرضها من دنسه، وتفك أسرها من استغلاله، وتعمل بكل ما أوتيت من قوة ووسائل على استرداد حريتها وحقوقها، والحفاظ على أرضها، وعرضها، ومقدساتها، ومعتقداتها». ثم قلت: «وعليه، سوف تجابه قوات الاستعمار الأمريكى بمقاومة حقيقية، وشرسة، إن لم تكن قد جابهت فعلاً، نتيجة أن هذا الاستعمار يجعل جهاد الدفع، من أوجب الواجبات على كل مسلم ومسلمة فى كافة أرجاء العالم العربى، والإسلامى....» [آفاق عربية، العدد ٦٠٨، ٢٢ من مايو ٢٠٠٣م].

ثم كتبت تحت عنوان «الكذب للاحتلال... والكذب لإجهاض المقاومة»، أقول: «... كان طبيعيًا ومشروعًا أن تشتد المقاومة، وتعمل على تنظيم صفوفها، وبدأت فعلاً توقع خسائر بشرية، ومادية متزايدة فى قوات العدو المحتل..». ثم قلت: «وهنا، بدأت ماكينة صناعة الأكاذيب.. فبعض قادتهم يصرح بأن هذه مقاومة محدودة، تنتمى لفلول النظام السابق. وأن هذه الفلول تحاول أن تجهض

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٧ من نوفمبر ٢٠٠٣م.

عمليـة «تحرير» شـعب العراق.. كمـا تحاول أن توقف عمليـة «إعمـار» العراق. ولكن، الحقيقة التى يعـيشها الآن شعب العراق بعامة أنه استبـدل «احتلالاً أجنبيًا» بغيـضًا وغاشمًـا باستبداد مـحلى قاهر وظالم، وأن التحـرير ما هو إلا استعـمار سافر، وأن الإعمار هو مزيد من النهب، والسلب والتـدمير». [آفاق عربية، العدد ٦١٦، ١٧ من يوليو ٢٠٠٣م].

ثم كتبت تحت عنوان «انتصار الفالوجة وإعصار المقاومة المشروعة»، أقول: «لقد أخطأ المحتل الأنجلو أمريكى عندما تصور من فرط غبائه، وغطرسة غروره أن غزوه للعراق، واحتلاله لأراضيه، وتخطيطه لـنهب ثرواته، واستمراره فى سلب حقوق شعبه، أمور سوف يتـقبلها العراقيون عن طيب خاطر، وأريحية غـير مسبوقة تحت مزاعم التحرير ،والديمقراطية، والرخاء الموعود.. ونسى هذا المحتل الغاشم - أمام نصر زائف ومعركة لم تتم - أن العراقيين وطـنيون حتى النخاع، مقاتلون أشاوس حتى آخـر قطرة من دمائهم، مجـاهدون محتسـبون فى سبـيل الأرض والعرض، مدافعون بعناد مشهود لهم عن المعـتقدات، والمقدسات. ومن هنا، قامت المقاومة، واشـتـعلت فى شـتى أرجـاء عـراقنا الأبـى...» ثم قلت: «ولقـد دأبت الإدارة الأمـريكية، .... على إصـدار تصريحـات تقلل من شـأن المقاومـة، وتستـخف بعمليـاتها، وتعتبرها أعـمالاً فردية عشـوائية غير مـؤثرة من فلول النظام الصدامى البائد. ولكن، تحت ضراوة المقاومة وتصاعد عملياتها وارتفاع خسائر العدو البشرية والمادية، اضطرت الإدارة الأمريكية أن تعترف بخطورة الموقف، وبأنها تجابه مقاومة حقيقية منظمة ومتنامية». ثم قلت: «ولقد قدمت مدينة «الفالوجة» النموذج العملى لدحر الاحتلال، وتكبيـده خسائر بشرية ومادية يومية مستـمرة لدرجة إجباره على الانسحاب من المدينة، ونقل قيادته خارجها. ولقـد حذت بقية المدن العراقية حذو الفالوجة...». [آفاق عربية، العدد ٦١٧، ٢٤ من يوليو ٢٠٠٣م].

وظل المحـتل الأنجلـو أمـريكى يرفض أى تدخل مـن دول أخـرى فى الشـأن العراقى، ويرفض «تدويل» المسـألة العراقية للاستـثمار بعمليـة «الإعمار» أو النهب المنظم لثروات العراق وإمكاناته. ولكن «تحت وطأة الخسائر المادية والبشرية لم يجد العدو الغـازى مفـرًا من قبول مـا كان يرفـضه بإباء وشمم فـى الأيام الأولى بعد

الغزو، وهو «تدويل» المسألة. . وأخـذت الإدارة الأمريكية تستجـدى المساعدة من المجتمع الدولى - كـدول فرادى - وتجمعات إقليـمية (عربيـة وأوروبية)، ومنظمة دولية. . » [آفاق عربية، العدد ٦٢٧، من ٢ أكتوبر ٢٠٠٣م].

وخـلال الأسابيع، بـل الأيام، القليلة الماضـية وحـتى الآن، اشـتدت ضـراوة المقـاومة «المشـروعة» والبـاسلة، وارتفـعت كفـاءتها تخـطيطًا وتنفيـذًا، وتطورت عملياتها كمًا وكيفًا، عدةً وعتادًا، أهدافًا ونتائج فى شتى أرجاء العراق، لدرجة أن عدد القـتلى الأمريكيين فـقط، والذى تجاوز حـتى (يوم الأربعاء: ١٩من نوفمـبر ٢٠٠٣م)، (٤٢٠ قتـيلاً)، أى خلال تسـعة شهـور، فاق بكثـير عدد مـا تكبدته القوات الأمريكيـة خلال الثلاث سنوات الأولى فى حربها فيـتنام. هذا من ناحية. ومن ناحيـة أخرى أحجـمت الدول التى أبدت استعـدادها لإرسال قوات لمسـاعدة المحتل عن إرسال قواتها، بعـد ما كبدت المقاومة القوات «المتحـالفة» خسائر بشرية موجعة، كما حدث فى صفوف القوات الإيطالية والبولندية والإنجليزية!

ولقـد شهـدت الأيام القليلة الماضـيـة نجاح المقـاومـة فى إسـقاط العـديد من الطائرات، وما تـضمنه ذلك من عشـرات القتلى، والجـرحى فى صفـوف القوات المحتلة مما أجـبر الإدارة الأمريكية على تغـيير موقـفها تغـييرًا جذريًا بالنسـبة لنقل السلطة، وإعادة السيادة إلى العراق. فبعد الرفض القاطع والصارم فيما يتصل بنقل السلطة للعراقـيين قبل إجراء إنتـخابات أو وضع الدستور، وفـيما يتعلق بتـحديد جدول زمنى لنقـل السيادة إلى العـراق، فاجأت الإدارة الأمـريكية الجـميع، تحت وطأة اشـتداد المقـاومـة، بعكس ذلك تمامًـا، وهو التـسليم ببـدء نقل السلطة إلى العراقيين قبل إجراء انتخابات أو وضع الدستور، وإعادة السيادة إلى العراق بحلول شهر يونيو المقبل (٢٠٠٤م)!

وبالرغم من أن المستـعمر لا يؤمن جانبه، ولا تنضب مـناوراته ومؤامراته، ولا تنتهى أطماعه فى السيطرة والنهب والسلب، خاصـةً إذا ما اقترن ذلك بتصريحات قادة الإدارة الأمريكية بأن هذا التغيـير فى الموقف الأمريكى لا يعنى مغادرة القوات الأمريكية للعراق، وإذا ما قُرئَ ذلك أيضًا فى إطار الإعداد للانتخابات الأمريكية، إلا أن ما حدث يعد إنجازًا، بل نصرًا، لا شك فيه لقوى المقاومة العراقية الباسلة،

سيتوج، بعون الله وتوفيقه، مع تصاعد ضرباتها، وتنامى «جهاد الدفع»، بأن يُجبر المحتل الأنجلو أمريكى، ومَن تحالف معه من الدول التابعة، أن يحمل عصاه، أو معداته، على كاهله ويرحل إلى غير رجعة!.

وهذا نداء إلى الأمة - أنظمةً وشعوبًا -، أو على الأقل القوى الحية فيها، أن تهب لدعم أشقائنا فى العراق، وكذلك فى فلسطين، والشيشان، وأفغانستان، بكل ما أوتيت من إمكانات لنصرة المجاهدين الذين يدافعون عن الأرض، والعرض والمقدسات، والمعتقدات، ولنثق فى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠].

***

[٧] تجليات المقاومة العربية(*)

لا خلاف على أن المقاومة المشروعة ضد المحتل الغاصب شىء، والإرهاب شىء آخر تمامًا، ولاشك أن الأرض لأصحابها، وأن المحتل لابد أن يندحر ويرحل فى النهاية، مهما تغطرس وتجبر وتكبر، ولا إنكار لمسلم، يفهم إيمانيًا صحيح إسلامه، أن «جهاد الدفع» فرض عين على كل مسلم ومسلمة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً حتى يتحرر كل شبر من دنس المحتل. أمام هذه الحقائق الإنسانية، قامت المقاومة فى الأراضى العربية، واشتد عودها، وحققت نجاحات متزايدة، كمًا وكيفًا، فى فلسطين والعراق. وظهرت تجليات هذا النجاح واضحةً قويةً خلال الأيام القليلة الأخيرة، وذلك فيما يلى:

١ - زيارة بوش السرية المفاجئة للعراق:

تمثل هذه الزيارة انتهاكًا صارخًا لسيادة العراق المنتهكة أصلاً من قبل الاحتلال الأنجلو أمريكى. وتمثل كذلك ذروة هذا الاستعمار الاستيطانى الإجرامى الغاشم. فالرئيس الأمريكى يزور العراق دون إذن أو حتى علم لجهة عراقية بما فى ذلك مجلس الحكم المعين من قبل قوى الاحتلال ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تشكل هذه الزيارة اعترافًا مباشرًا بالمأزق العراقى، الذى يصغر أمامه تمامًا المأزق الفيتنامى، والذى تعيش جحيمه القوات المحتلة، لدرجة أن خسائرها المادية والبشرية فى التسعة شهور - منذ الغزو وحتى الآن - فاقت الخسائر الأمريكية فى الثلاث سنوات الأولى فى حرب فيتنام. وجاء بوش بهدف رفع الروح المعنوية المنهارة لجنوده نتيجة العمليات اليومية الناجحة للمقاومة العراقية الباسلة، والتى وصلت إلى نحو ثلاثين عملية يوميًا. بالطبع، هناك مآرب أخرى لهذه الزيارة، على رأسها الحملة الانتخابية. ولعل التكتم الشديد والسرية التامة لهذه الزيارة يمثل فى حد ذاته اعترافًا بضراوة المقاومة العراقية. فالخوف من المقاومة، فرض على بوش أن يسرق عملاً هاتين الساعتين، ونصف الساعة ليقضيها مع بعض جنوده فى

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١١ من ديسمبر ٢٠٠٣م.

العراق. فهى ليست «زيارة» للعراق. وكانت النتيجة هى عكس ما هدفت إليه تمامًا. إذ زاد انهيار الروح المعنوية للجنود أمام ضربات المقاومة قبل، وأثناء وبعد الزيارة. تلك المقاومة الباسلة التى لم تجبر فقط الإدارة الأمريكية على تغيير جذرى لخططها حيال العراق، بل أجبرتها على أن تأخذ فى الاعتبار التعديلات التى فرضتها القوى العراقية على هذا التغيير، والمتمثلة فى أن تكون «كل» خطوات انتقال السلطة والسيادة بحلول شهر يونيو ٢٠٠٤م. عن طريق الانتخاب. بل أجبرت الإدارة الأمريكية على أن تستنجد بحلف «الناتو» أن يسهم مساهمة أكبر فى إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق!

٢ - توقيع وثيقة جنيف:

بالنسبة للمشهد الفلسطينى، ظهر العديد من المبادرات «غير الرسمية» لمحاولة التوصل إلى حل سلمى للقضية. على رأس هذه المبادرات، والتى اتخذت صورة «نهائية» تم توقيعها، مبادرة جنيف. هذا، بالإضافة إلى مبادرات: حزب العمل فى الكيان الصهيونى، ومدريد، ولندن. هذه المبادرات جميعًا ليس لها تأثير على أرض الواقع الذى يعيش مسلسلاً مستمرًا، ومتصاعدًا من الاغتيال، والقتل، والتجريف، والإبادة، والتدمير من قبل القوات الشارونية الإجرامية. والسبب فى ذلك شديد الوضوح، ويتمثل فى الرفض المطلق، والقاطع لحكومة شارون لكل هذه المبادرات. وإن كان لهذه المبادرات إيجابية تذكر، فهى أنها تشجع الرأى العام العالمى بعامة، والأوروبى بخاصة، على الاهتمام بالقضية، وبعدالة المطالب الفلسطينية، وتوضح مدى إفلاس شارون وحكومته من خلال اعتماد «الحسم العسكرى». فالجميع، فى الجانب الصهيونى- باستثناء شارون وزمرته- لايرى مخرجًا من هذا المأزق إلا بوقف آلة الحرب. فكما قال إبراهام بورج، رئيس الكنيست السابق: «فلا شارون قادر على الحسم العسكرى، ولا الفلسطينيون سوف يخضعون للاحتلال».

أما على الجانب الفلسطينى، فإن كافة الفصائل الفلسطينية المقاومة، خاصةً «حماس» و«الجهاد»، ترفض بحق مثل هذه المبادرات، والتى تشكل تخديرًا ووهمًا يؤدى إذا ما أخذ بها إلى ضياع جل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. وتأسيسًا

على ذلك، رفضت «كل» الفصائل الفلسطينية المقاومة هذه المبادرات، وعلى رأسها مبادرة أو وثيقة جنيف. وبالنسبة لهـذه الوثيقة، ترى هذه الفصائل بحق أنها تعطى الجـانب الصهـيونى كل مـا خطط له، بينمـا تحرم الجـانب الفلسطينى من مـعظم حقوقـه، وعلى رأسها «حق العودة». ومن هنا، يعتـبر بعض الفلسطينيين أن هذه الوثيقة تعد خدعة كبرى، ويمثل التوقـيع عليها خيانة عظمى، ومن ناحية أخرى، تمثل هذه المبادرات اعـترافًا ضـمنيًا بأثر الانتفـاضة المباركـة، والمقاومة الفـلسطينية الباسلة، فلولا هذا الجـهاد فى سبـيل الأرض، والعرض.. لما تحرك أحـد للبحث عن مخرج لهذا الصراع الدموى.

٣ - مباحثات الفصائل الفلسطينية بالقاهرة:

لا شك أن هذه المباحـثات أمر مـفيد من منطلـق الحفاظ على الوحـدة الوطنية الفلسطينيـة، وسلامـة الداخل الفلسطينى، شريـطة أن تدور دون مساس بـثوابت القضية، وللتـشديد على اليقظة لمحاولات العدو الصهـيونى أن يخترق تماسك هذه الوحدة، ويشعلها حربًا فلسطينية - فلسطينية. وجميع القوى الحية فى الأمة العربية والإسلامية يدعـون الله تعالى أن يُثبت الفصائل الفلسطينيـة على طريق الانتفاضة المباركـة، والمقاومة البـاسلة حتى تعـود الحقوق المشـروعة إلى شعـبنا الفلسطينى.
وبجانب الدعـاء، وتكثيـفه فى هذه الأيام المباركـة، يتعين تكثيـف الدعم - بكافة أشكاله - لأشـقـائنا فى فلـسطين، وكـذلك فى العـراق، وغـيـرها من الأراضى الإسـلامـيـة «المحـتلة». ولنثق بـنصـر الله تعـالى: ﴿أَلا إِنَّ نَصْـرَ اللَّهِ قَـرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

***

[٨] نماذج من البشر الشرفاء(*)

فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولى الثانى للحملة ضد الاحتلال الأمريكى والصهيونى، والذى انعقد يومى (١٣، ١٤ من ديسمبر ٢٠٠٣م)، بمقر نقابة الصحفيين بقاهرة المعز، تحت شعار: «لا للعولمة الرأسمالية، والهيمنة الأمريكية، ونعم للمقاومة فى فلسطين، والعراق»، تكلم العديد من ممثلى القوى السياسية، والشعبية المختلفة فى مصر، والوطن العربى، والعديد من الشخصيات العربية، والأوروبية، والأمريكية، والدولية البارزة. واتفق الجميع على ضرورة العمل على وحدة الشعوب وتماسكها أمام الهجمة الشرسة للعولمة الرأسمالية أو الأمركة المتوحشة، ودعم المقاومة الباسلة فى فلسطين، والعراق، وأفغانستان، واعتبارها رأس حربة للدفاع عن الحقوق المشروعة ليس فقط فى المنطقة العربية، والعالم الإسلامى، بل فى العالم أجمع، ضد مروجى الحروب، وتجار السلاح، وقوى الهيمنة، والاستكبار، والعنصرية الأمريكية والصهيونية والتى لا تهدد الاستقرار فى المنطقة فقط، وإنما تقوّض أسس السلام فى أرجاء المعمورة كافة. ومن هنا، كان التلاحم المصيرى بين الحركات المناهضة للعولمة، وتلك المناصرة للحق العربى، والإسلامى فى فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وغيرها من الأرض الإسلامية.

وتكلمت نماذج مشرفة من شتى أرجاء العالم، وبالذات من أوروبا، وأمريكا واليابان، وأمريكا اللاتينية. وكان على رأس هذه النماذج تونى بن، ورمزى كلارك وجون ريز، وجورج جالاوى. أجمع هؤلاء على ضرورة قيام «حركة عامة عالمية» ضد الحرب، وضد الطغيان الأمريكى. كما أكدوا أن دعمهم للمقاومة المشروعة فى فلسطين، والعراق، وتعاطفهم مع الكفاح الفلسطينى، والعراقى ضد المحتل الصهيونى الأمريكى، ينطلق من حقيقة أن هذا الكفاح المشرف هو كفاحهم، ويتأسس على أن هؤلاء الأعداء الغاصبين هم أعداؤهم أيضًا. كما شددوا على حقيقة أن اليسار الصهيونى لا يختلف كثيرًا عن اليمين الصهيونى من حيث

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣م.

الأهداف الاستراتيجية غير المشروعة والأطماع التوسعية على حساب الحق الفلسطينى. وفى الوقت نفسه أوضحوا ضرورة التمييز بين الصهيونى واليهودى؛ فليس كل يهودى صهيونيًا، وليس كل صهيونى يهوديًا. كما أكدوا أن غزو العراق يمثل جريمة العصر، جريمة مكتملة الأركان وفقًا للقانون الدولى، اقترفها المحافظون الجدد المتصهينون بحثًا عن الربح الحرام، والهيمنة الإمبراطورية من خلال إثارة القلاقل، واشعال الحروب. وأكدوا ضرورة أن نقف جميعًا، كقوى محبة للسلام فى العالم، وحدةً واحدةً أمام المؤسسة العسكرية الأمريكية التى تعتبر الحرب جذابةً لمصالحها، وأن ندعم منظمة الأمم المتحدة لكى تقوم بالدور الذى أنشئت من أجله، ومن ثم تقف أمام المخططات الأمريكية التى تهدد العالم وتقوض السلام العالمى.

وتكلم تونى بن، وهو من أبرز السياسيين البريطانيين، ومن أكثرهم تأثيرًا فى الرأى العام البريطانى والأوروبى، فأكد على ضرورة أن ينصبّ الاهتمام الأساسى للمؤتمر على أثر الإمبريالية الأمريكية على العالم بعامة، وعلى منطقة الشرق الأوسط بخاصة من غزو إجرامى للعراق، ودعم غير مسبوق لشارون فى إنكاره للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وتهديد لسوريا وإيران. وأكد على ضرورة التفكير فى استراتيجية طويلة الأجل أمام الوضع العالمى الراهن تتأسس على قيام حركة سياسية عالمية هدفها إشاعة السلام، والعدل بين البشر. ويرى، بحق، أن الإمبراطورية الأمريكية تريد أن تهيمن على العالم بآلتها العسكرية، وأفكارها البالية، ويجب على العالم أن يتحد، خاصةً من خلال تفعيل منظمة الأمم المتحدة، لنقف جميعًا ضد هذه الهجمة المتوحشة. أما الديمقراطية التى تنادى بها من على ظهور الدبابات، فهى ديمقراطية معسكرة لن تتحقق، ويرى أن الديمقراطية تتحقق. فعلاً بالشعوب المطالبة بها، والعاملة على تحقيقها، وليس من خلال قوى خارجية، أو بقوة السلاح.

ثم جاء دور رمزى كلارك، وزير العدل الأمريكى الأسبق، ليقدم بعض التفصيلات الهامة للصورة الكلية التى قدمها تونى بن. فأكد أن الحقيقة غائبة تمامًا بالنسبة للشعب الأمريكى، لأن كل شىء تقريبًا وبالذات الإعلام فى أيدى الادارة

الأمريكية، ومع ذلك، هناك حركة سلام أكثر قوة من أى وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية؛ فالمظاهرات من أجل العراق، وفلسطين تكاد تكون مستمرة فى شتى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. وقرر أن حالة الشعبين الفلسطينى، والعراقى الآن هى أسوأ ما مر به الشعبان طوال تاريخهما. ومع ذلك، يشدد كلارك بالقول إن الروح المعنوية، والرغبة القتالية هى فى أعلى مستوياتها لدى هذين الشعبين المناضلين ضد الطغاة من الصهاينة والمحافظين الجدد فى الإدارة الأمريكية. ثم يفجر حقيقة ما يعانيه الشعب الأمريكى، أو على الأقل القوى الحية منه، من هذه الإدارة، فيقول: نحن فى حاجة لمساعدتكم لتحرير الولايات المتحدة الأمريكية من هؤلاء الطغاة.

وتكلم جون ريز، الناشط فى حزب العمال البريطانى، فذكر أن بوش جاء إلى لندن، ليعلن بداية حملته الانتخابية لفترة رئاسة ثانية، فأوقفناه، وأفشلنا هدفه. وقام مئات الآلاف من أبناء الشعب البريطانى بمظاهرات عارمة ضده. وتم إسقاط تمثال بوش فى ميدان الطرف الأغر بلندن، وكان سقوطًا مدويًا، وأكثر تأثيرًا من سقوط تمثال صدام حسين فى بغداد.

وتكلم جان أجيتوا، الناشط من فرنسا، وجبرايل من إيطاليا، وأوليفان من أسبانيا، وسلمى من بريطانيا، ليؤكدوا ضرورة قيام حركة عالمية عامة ضد الاستكبار والطغيان الأمريكى، وشددوا على الأخوة الإنسانية، وإعلاء التكافل والوحدة مع التنوع بديلاً عن صراع الحضارات.

وتكلم إيساى كى جى، الناشط اليابانى، فأكد أن حرب بوش أدت إلى عدم الاستقرار ليس فى المنطقة فقط، وإنما فى العالم أجمع، وشدد على رفض قطاع كبير من الشعب اليابانى مشاركة القوات اليابانية الاحتلال الأمريكى فى العراق، حتى ولو كانت «رمزية»، وحتى لو ادعت أنها للمشاركة فى أمور إنسانية، وفى البناء، وخاصةً أن القوات اليابانية تسمى «قوات الدفاع عن النفس»، وتساءل: كيف نطلق على القوات اليابانية الذاهبة إلى العراق قوات دفاع عن النفس، وبيننا وبين العراق آلاف الأميال؟

ثم اختتمت الجلسة الافتتاحية، بكلمة من السياسي البريطاني الكبير وعضو مجلس العموم، جورج جلاوى، فأشعل القاعة حماسًا وتأييدًا للحق الفلسطيني والحق العراقي، وأشعلها استهجانًا لجرائم شارون، وبوش، وبلير، وأزنار، وختم كلمته بأن سنة البشر، وحقائق الكون تتمثل في دحر الغزاة، والتخلص من الطغاة، وما نراه في المشهدين الفلسطيني، والعراقي دليل ساطع على ذلك. فالحق الفلسطيني سيعود لأصحابه، والحق العراقي، بطرد الغزاة، سيعود لأصحابه. ثم استطرد قائلاً: إنه زار العراق قبل الغزو، وكان يمر على «الفالوجة» ولا يعيرها انتباهًا، أما الآن فهو يحلم ليل نهار بالفالوجة وبطولات الفالوجة. ثم أنهى كلمته المعبرة والصادقة بأنه يتوقع، لدرجة اليقين، السقوط الذريع لكل من شارون وبوش وبلير وأزنار وبيرلسكوني.

ومن الجانب العربي، والإسلامي، جاءت كلمة الأستاذ المستشار محمد المأمون الهضيبي – المرشد العام للإخوان المسلمين – تعبر بحق عن نبض الشارع العربي والإسلامي. فأكد على ضرورة وضع إستراتيجية للمواجهة، وآلية للتحرك ضد الهجمة الصهيونية الإمبريالية التي تتمترس خلف العولمة المتوحشة، والرأسمالية المستغلة، وشدد على أن الأمة بكل فئاتها، وطوائفها مدعوة لممارسة دورها، وأداء واجبها انطلاقًا من «جهاد الدفع» واستنادًا إلى أن أمننا القومي هو مسئولية الجميع. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

***

[٩] أسر ومحاكمة رئيس دولة سابق(*)

بدون الدخول فى تاريخ الرجل، وما فعله فى شعبه وجيرانه وأمته، والمعروف للكافة؛ وبدون الاعتماد على أحلام أو «فنتزيا» أن الذى قُبض عليه هو أحد أشباهه، وهم عدة؛ وبدون إغفال أن الذى قبض عليه هو المحتل «غير الشرعى»، وأن الذى يدعى الحق فى محاكمته «عراقيًا» هو مجلس الحكم، المعين من قبل سلطة الاحتلال، فقد تم فعلاً القبض على صدام حسين، الرئيس السابق للعراق، «فى العراق» بعد ثمانية أشهر من الغزو. وتم الإعلان عن ذلك فى شريط تليفزيونى رآه الجميع.

هذا «القبض» الذى تعده الإدارة الأمريكية انتصارًا واضحًا لقوتها العسكرية الجبارة، يثير عددًا من المسائل أو القضايا. فبعيدًا عن العاطفة، واستبعادًا للتشفى، واستدعاءً - بقدر الإمكان - لهدوء العرض، وموضوعية النقاش، ولمسًا للأبعاد القانونية للموضوع تشمل هذه القضايا: الاعتبار الإنسانى، وكرامة العراق والأمة العربية والإسلامية، وموقف الرجل من الاحتلال، والاعتبارات القانونية، والآثار على المقاومة ومستقبل العراق، ودروس «المشهد» ونتائجه.

بدايةً، يتعين التشديد على أنه لا يجب أن يشغلنا - كعراقيين وعرب ومسلمين - أسر الرئيس السابق للعراق عن القضية الرئيسة، وهى تحرير كامل التراب العراقى من براثن هذا الاحتلال الغاشم والبغيض؛ كما أن «صدام» فى النهاية «شخص عراقى» ليس- من هذه الزاوية وبهذه الصفة - أهم من الآلاف المؤلفة من العراقيين- أطفالاً وشبابًا وشيوخًا ونساءً- الذين راحوا ضحية القهر الداخلى أو الحصارات والحروب والغزوات الأجنبية، وبالذات هذا الغزو الأخير!

بالنسبة للاعتبار الإنسانى، مثَّل الشريط التليفزيونى صدمةً حقيقيةً لكل من يحمل بين جنباته إحساسًا فطريًا وموقفًا حيًا تجاه إنسانية الإنسان، تجاه الإنسان كإنسان. ولقد استهجنت كثير من الدوائر على مستوى العالم هذا الأسلوب الفج للإعلان

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٥ من ديسمبر ٢٠٠٣م.

عن عملية الأسر. وكان الفاتيكان على رأس من استنكر هذا الأسلوب غير الإنسانى. أما بالنسبة - لمعظم- العراقيين، والعرب والمسلمين، فقد كان هذا الإعلان بمثابة خدش للكرامة وإهانة واضحة. فالرجل، بجانب كونه عربيًا مسلمًا، كان قبل شهور رئيس دولة عربية إسلامية!

أما بالنسبة لموقف الرجل من الاحتلال ، فقد أثبتت عملية القبض أنه لم يهرب عند الغزو خارج البلاد، كما أنه ظل -بشهادة قوات الاحتلال- يقود ويشرف - على الأقل - على فصيل من فصائل مقاومة المحتل. بالإضافة إلى البيانات التى كان يصدرها عبر الصحف، والفضائيات لحث العراقيين على المقاومة. ومن ناحية أخرى، فَقدَ ابنيه ، وفَقد بقية أسرته بإرسالهم خارج البلاد. ولم يكن بجواره - بشهادة قوات الاحتلال - أحد يحرسه عندما تم القبض عليه. وهذا يحسب له لا عليه!

وبالنسبة للاعتبارات القانونية، نجد أن المحتل، كما نفذ الغزو، والاحتلال بعيدًا عن أى شرعية أو قانون، قام بعرض هذا الشريط الذى يتنافى مع اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى، والتى احتج بها نفسه عندما عرض التليفزيون العراقى بعض صور أسراه فى الأيام الأولى للغزو. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يرى معظم القانونيين الدوليين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يحق لها أصلاً أن تحاكم صدام. فما قام به من اشتراك أو دعم للمقاومة يعد عملاً مشروعًا فى القانون الدولى، خاصةً أن هذا الاحتلال قام على افتراءات وأكاذيب، ولم يبرره أى شرع، أو قانون، أو خلق، أو دين. أما ما قام به صدام، أو قيل إنه قام به، فى حق شعبه، فلا يحق لدولة أجنبية، وهى الولايات المتحدة الأمريكية ان تحاكمه عليه. وإنما الحق فى ذلك للشعب العراقى. وبالقطع، لا يحق لمجلس الحكم أن يقوم بهذه المحاكمة، لأنه امتداد لسلطة المحتل، ومن صناعته. كما أن الدستور العراقى القائم يعطى «حصانة» لرئيس الدولة السابق، تحميه من المساءلة. ومن ثم، يتطلب الأمر أولاً خروج المحتل، وعودة السيادة كاملة للشعب العراقى، وتعديل الدستور، ثم انتخاب حكومة وطنية، حتى يمكن عقد هذه المحاكمة، وإلى أن يتوافر ذلك، يتعين أن يعامل الرئيس السابق، على الأقل ، كأسير حرب، وفقًا لاتفاقيات جنيف!

أما من يستحق المحاكمة كمجرم حرب، فهما «بوش» و«بلير». فالجرائم التى ارتكباها فى حق الشعب العراقى، على أساس ادعاءات كاذبة، وافتراءات فاضحة، تشكل «جرائم حرب كاملة»، تبرر وفقًا للقانون الدولى أن يحاكما بسببها. فقتل الآلاف من الشعب العراقى، وتدمير الدولة الحديثة فى العراق، ومحاولة إلغاء عقل وذاكرة، وتاريخ، وحضارة الشعب العراقى.. كلها جرائم حرب بشعة يخجل منها أعتى مجرمى الحرب على مر التاريخ. فهل يستطيع العالم أن يحاكمهما؟ أم أن منطق القوة الغاشمة أو شريعة الغاب فوق منطق القانون؟! وعليه، لن يحاكم «بوش» و«بلير»، والأرجح أن يحاكم «صدام». وسواء أكانت المحاكمة عراقية أم دولية، خارج العراق أم داخله، فإن الإدارة الأمريكية سيكون لها اليد الطولى فيها، وستستخدمها لأقصى درجة لتحقيق أغراضها، وعلى رأسها الأغراض الانتخابية!

وأخيرًا، فدروس المشهد المأساوى الذى نعيشه كثيرة، وشديدة الوضوح. لعل أهمها ثلاثة: الأول أن الاحتلال الأجنبى، مهما استكبر وتجبر لابد أن يُدحر ويرحل. وما حققته المقاومة العراقية من نتائج حتى الآن خير شاهد على ذلك. والثانى، أنه يتعين على حكام هذه الأمة أن يعودوا إلى رشدهم، ويتخلوا عن استبدادهم، ويتصالحوا مع شعوبهم حتى تستطيع الأمة، وفقًا لهويتها، أن تصد هذه الهجمة الشرسة ضد ثوابتها ومصالحها ومقدراتها. والثالث، أنه يتعين دعم المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية بكل ما أوتيت هذه الأمة من إمكانات، وهى كثيرة، لأن هذه المقاومة لا تدافع فقط عن العراق وفلسطين، وإنما تدافع عن الأمة كلها، وتذود عن كرامتها وشرفها. ولعل الفرحة العارمة للكيان الصهيونى لما حدث للعراق، والوجود الصهيونى المتزايد الآن فى العراق المحتل، دليل لا يحتاج إلى إثبات لما يحاك للأمة ومستقبلها من قبل أعدائها! ولنتذكر دائمًا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

***

[١٠] أما آن للطواغيت أن تتعظ؟(*)

بعد أن بدأ تراب المعارك ينقشع، وسيل آلاف الأطنان من القنابل والصواريخ يتوقف، وآلاف الضحايا تدفن، ودماء آلاف الجرحى تجف، ودموع الأيتام والثكالى تتحجر، استمر استرجاع الأمة لهول الكارثة، واستمرت حوقلة أبنائها لفداحة الخطب، واستمر الصمت العاجز للأنظمة العربية والإسلامية، واستمر تسليم هذه الأنظمة لقهر القوة المعتدية. كما استمر الصمت المريب للرأى العام العالمى أمام هذا الحدث الجلل، واستمر شلل المجتمع الدولى، والمنظمات الدولية والشرعية الدولية أمام بشاعة ما حدث!

فلقد وقع عدوان بربرى على دولة ذات سيادة، بلا مبرر، ولا قانون، ولا شرعية. وتم شن هجوم وحشى على كل مظاهر حياة شعب بأكمله، بلا وازع من ضمير، أو عرف، أو خلق، أو دين. وتم اقتراف جريمة غزو غير مسبوقة، تحت ادعاءات باطلة وافتراءات واضحة. فتمت إبادة بشعة للمدنيين قبل العسكريين، وتدمير تتارى لكل البنى التحتية الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والصحية، والتعليمية، ، والثقافية والحضارية. ومن ثم، تم احتلال همجى لكل شىء، وسلب ونهب لكل شىء، فى ظل امتهان صارخ لكرامة الإنسان بعد تدمير منظم للأشياء، لإلغاء ذاكرة أمة، ومحو تاريخ وطن، وشطب حضارة شعب!

لقد سقطت العراق، أو بالأحرى النظام العراقى، وسقطت فى الوقت نفسه ادعاءات الحرية، والتحرير، واحترام القانون والشرعية، وإقامة الحق والعدل، وإشاعة الخير والرخاء، وصون كرامة وإنسانية الإنسان. أمام هذا السقوط، ظهرت حقيقة الكارثة جلية، وبدت المصيبة شديدة الوضوح. فشعبنا فى العراق تحمل، بصبر وجلد فاق كل تصور، الكثير من القهر الشديد من الاستبداد من نظام طاغوتى فريد، على أمل أن تدافع قوات هذا النظام وآلته العسكرية بشرف عن الوطن، وتذود عن عاصمته، فإذا بها تُخترق، وتخون، وتفر، وتتلاشى، فكان الانهيار السريع والمدوى الكامل للنظام.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: الأول من يناير ٢٠٠٤م.

ولعل السبب الأساسى فى هذه الفاجعة يرجع إلى الخلط المشوش والمشوه بين الحاكم، والوطن فى أذهان القيادات، فظنوا - كرهًا أو طوعًا - أن الحاكم هو الوطن، والوطن هو الحاكم. وعليه، إذ جد الجد، وظهر الخطر، فلا مانع من التضحية بالحاكم الفرد فى سبيل إنقاذ أنفسهم، وبقية قواتهم، وبقايا وطنهم - أو هكذا وُعدوا أو هكذا تخيلوا. ولم تفهم هذه القيادات، بل لم يكن لديها القدرة - فى ظل النظام الديكتاتورى - أن تفهم، أن التضحية لم تكن بالحاكم الطاغوت، وإنما كانت بالوطن، كل الوطن!

وهذا الفهم المغلوط يرجع بالأساس إلى طبيعة النظام، القائم على «ميكيافيلية» لدى الحاكم الفرد، تتمثل فى أن السيطرة على الدولة غاية فى ذاتها، والقبض على زمام الحكم هدف الأهداف، وقدس الأقداس، ولا داعى للاهتمام بما وراء ذلك. فأولوية البقاء فى السلطة تسبق أى شىء آخر. فما دامت كافة السلطات عملاً فى يد الأمير، أى الحاكم الفرد، وما دامت إرادة الحاكم هى القانون، وكلمة الحاكم هى الأمر الواجب التنفيذ، تُلغى عمليًا كل إرادات أفراد المجتمع، وتتدهور جذريًا الرغبة الجادة فى المشاركة، والقدرة عليها. ومن ثم، ينحصر القرار فى شخص الحاكم، وتغيب تبعًا لذلك آلية فعالة لصناعة القرار.

وعليه، يفرز هذا الوضع ولاء سياسيًا خاطئًا. فبدل أن يكون الولاء للشعب فكرًا وسلوكًا، حبًا وعملاً، تفانيًا وإنجازًا، يصبح الولاء بالترهيب أساسًا والترغيب أحيانًا، لشخص الحاكم، رياء، وتملقًا، ونفاقًا. وينشأ عن هذا الخلط المدمر للمجتمع وقدراته، أن أى خلاف مع الحاكم يعد خلافًا مع «الشعب»، ويتولد عن ذلك تداعيات خطيرة تبدأ باتهام المخالفين بالمتاجرة فى آلام وآمال الجماهير، وتنتهى بالاتهام بالخيانة العظمى!

وهنا، ينتشر الظلم بشقيه: القهر والاستغلال. فتُهضم الحقوق، وتنعدم أساسًا الحريات الفردية، وتبدد الثروات، وتهدر الإمكانات، ويتحول المجتمع تدريجيًا من كائن إعمارى حى يتكون من أحرار مشاركين، إلى صنيعة جرداء جدباء راكدة يملكها الحاكم، وتتكون من مقهورين. وفى ظل هذا الوضع الطاغوتى الظالم،

يعيش أفراد المجتمع مغيبين عن حقوقهم وقيمهم فى حالة خضوع قاتل واستسلام مميت لكل صنوف القهر وألوان الاستبداد، وضروب الاستغلال دون أى تدبر أو وعى، ودون أى مقاومة أو اعتراض أو مناقشة.

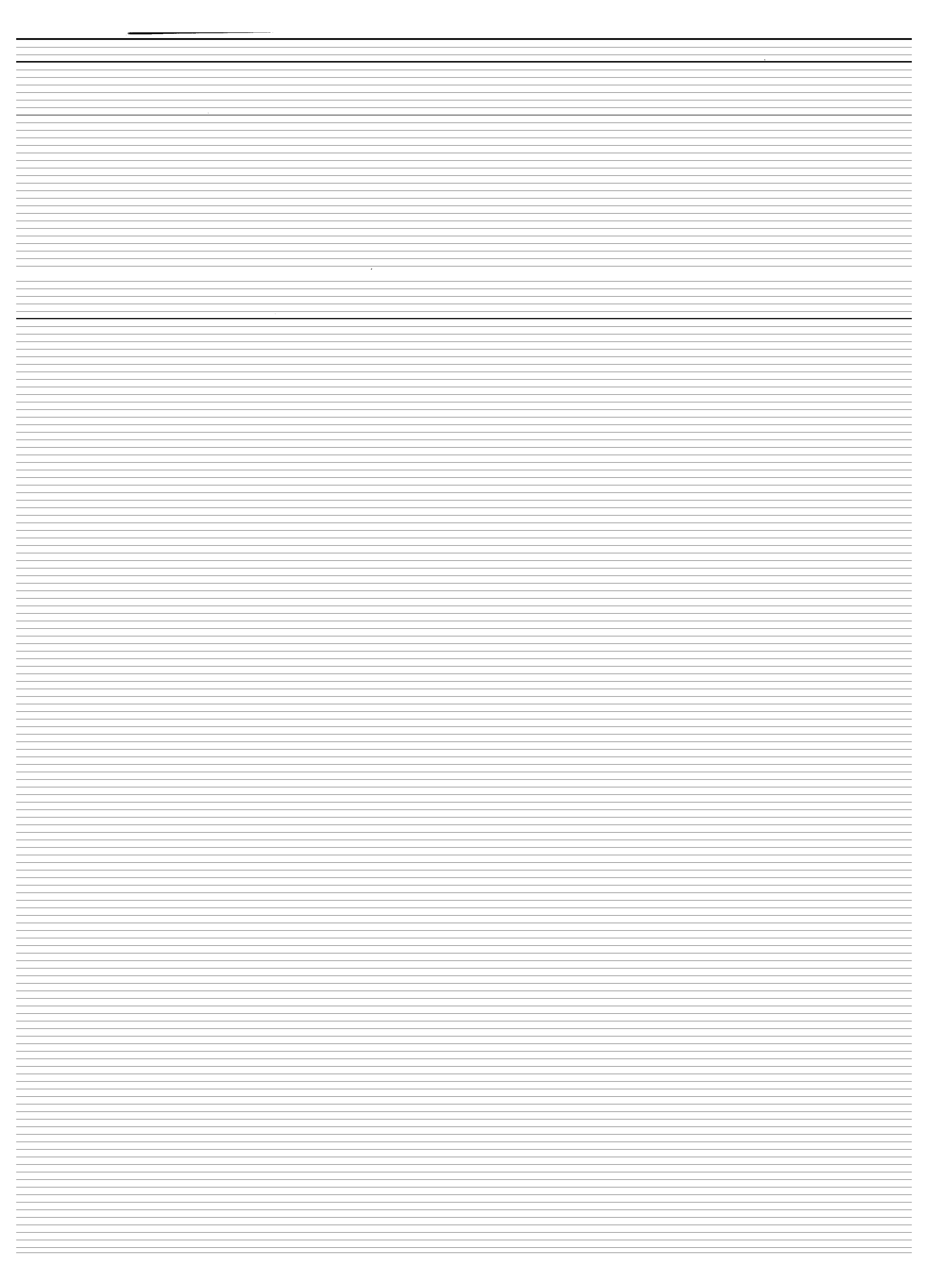
وتكون النتيجة المأساوية هى انهيار النظام تمامًا عند أول اختبار حقيقى لقوته، يتمثل فى الدفاع عن الأرض والعرض، عن الوطن والشعب، خاصةً إذا غاب أو غُيب الحاكم الفرد، متخذ القرار، ذلك لأن النظام لم يكن يملك مصدر القوة الفطرى وهو مساندة الشعب، ولم يكن لديه السند الحقيقى وهو توحد إرادته مع إرادة الشعب.

وهذا هو ما حدث بالضبط فى الحالة العراقية. فالصمود المعجز طوال عشرين يومًا فى مدن الجنوب من أم قصر حتى البصرة كان صمود شعب، بينما السقوط المفاجئ، والمدوى لبغداد، كان انهيار نظام! فلقد عاش عراقنا طوال أكثر من ثلث قرن فى حروب متواصلة يئن تحت وطأة طغيان حاكم فرد، وتحت نير استبداد داخلى شديد. وبعد أن تم إنهاكه وتجويعه وترويعه - رغم ثرواته وإمكاناته - جاء هذا العدوان الأنجلو أمريكى الإجرامى غير الشرعى - من أجل هذه الثروات والإمكانات - ليحل طغيانه محل الطغيان الداخلى، وليمارس استبداده بدلاً من الاستبداد الداخلى، ولينفذ نهبه واستغلاله امتدادًا للنهب والاستغلال الداخلى، بصورة أشد قهرًا، وخبثًا، ومكرًا.

ولكن الوضع الآن مختلف تمامًا. فنحن أمام شعب أبىّ صابر محتسب، خرج من عقاله، واتجه للتمسك الحق بهويته، والعودة الجادة إلى إسلامه. أما وقد وقعت الكارثة الكبرى وحدثت النازلة العظمى، والتى شارك فيها النظام بقهره واستبداده من ناحية، وبتصرفاته الطائشة غير المسئولة من ناحية أخرى، واحتل العدو الأنجلو أمريكى الأرض، وهتك العرض، وانتهك الحرمات، وأزهق الأرواح، ودمر الممتلكات، وفعل ما لم يفعله «هولاكو» من إبادة، وتدمير، وفساد، وإفساد، فقد أصبح جهاد الدفع، أى قتال المعتدين من أوجب الواجبات على كل مسلم ومسلمة. فهو، فى هذه الحالة، كما قال فقهاؤنا، فرض عين. إذ قالوا: «تخرج المرأة القادرة على القتال بدون إذن زوجها، ويخرج الولد بدون إذن والديه،

ويخرج العبد بدون إذن سيده». وعليه، فعلى جميع المسلمين فى العراق قتال هؤلاء المعتدين المحتلين، وإذا لم تحصل الكفاية بأهل البلد المسلم المحتل فى دفع المعتدين وإخراجهم، فإن الوجوب الشرعى العينى ينتقل إلى الدول الإسلامية الأقرب فالأقرب حتى يشمل الأمة بأسرها. فلتشتعل الأرض العراقية مقاومةً وجهادًا، طلبًا للشهادة ،وتطهيرًا من دنس المعتدين. وأننا لواثقون فى الله تعالى وواثقون فى نصره. ولنتذكر، شعوبًا وأنظمةً، النذير من الخالق تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ (٣٨) إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩]. فالواجب، إذن، على كل حاكم مسلم فى أى بلد مسلم أن يعلن النفير العام للجيش ولعامة الشعب. والمقصود بالنفير العام تهيئة كل فرد نفسه للقتال. فهل يستطيع حكامنا القيام بهذا الواجب الشرعى؟ بدايةً، يتعين أولاً وقبل كل شىء أن تتصالح الأنظمة مع شعوبها، فتتخلى الأنظمة عن قهرها واستغلالها لشعوبها، وتصون حقوقهم المشروعة: المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وذلك بحراسة ديننا، وسياسة دنيانا وفقًا لتعاليمه، فلن تنصلح دنيانا إلا بصلاح ديننا. ثم بعد ذلك، وليس قبله، نوحد صفوف الأمة، ونعمل على جمع كلمتها، لكى نقف على قلب رجل واحد أمام هذا الاعتداء الغاشم على عراقنا. ولنقل للمعتدين قولةً صريحةً مدويةً: إما الرحيل الفورى، أو القتال، ولنتذكر قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (١٧٣) فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٤) إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٣-١٧٥].

***



الفصل السابع

أمة فى أزمة: محاولة للتشخيص والمعالجة

[١] دعنا نفوت الفرصة على خصوم المسلمين.

[٢] اتفاق ماشاكوس والخيار الوحيد.

[٣] عجز الأمة.. ومخرج التقوى.

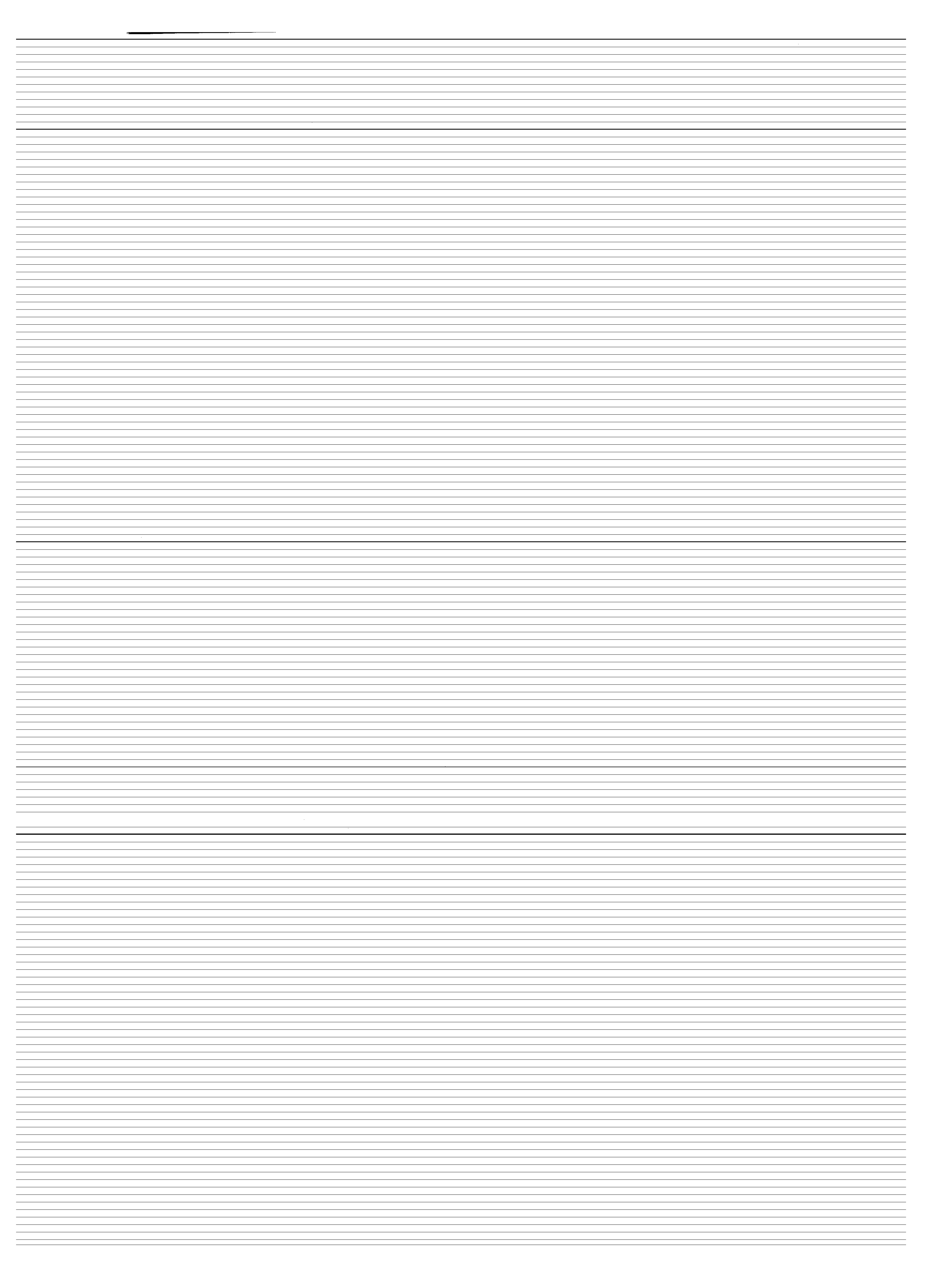
[٤] التفجيرات والإرهاب: ضرورة رفع مزدوج لظلم مزدوج.

[٥] صفحتان من دفتر أحوال الأمة.

[٦] مهاتير محمد.. درس فى الحكم.

[٧] أشخاص ومواقف تمس الأمة.

[٨] دعوة للتدبر.



تقديم

يناقش هذا الفصل من خلال ثماني مقالات، أحداث، ومواقف تجسد بدرجة أو بأخرى ما تعيشه الأمة من «أزمة» أو «ابتلاءات»، ابتداءً من البوسنة والهرسك، فالمشهد الأفغاني، فالمشهد السوداني، وما قد يحمله من احتمالات انفصالية، فتفجيرات الرياض والدار البيضاء، فالمشهد الفلسطيني، فالمشهد العراقي، مرورًا بالمشهد الليبي، فالمشهد الفرنسي، وقضية الحجاب. ويحدد الفصل مظاهر «عجز» الأمة والتدخل السافر في شئونها من قبل أعدائها، بسبب ما أصابها من ضعف، مؤكدًا أن هذا يرجع بالأساس إلى البعد عن الهوية. وانطلاقًا من حقيقة أن أمة العقيدة لا تعرف القنوط، ولا تهزم أبدًا في النهاية، واثقة بنصر الله. مستشهدًا على ذلك بالنموذج الماليزي، شدد الفصل على ضرورة التصالح بين الأنظمة والشعوب وفقًا لهوية الأمة الإسلامية، وعلى أساس ثوابت هذه الهوية كمخرج وحيد لما تتعرض له الأمة من محن وابتلاءات. ويختتم الفصل بدعوة للتدبر لتوكيد هذه الحقيقة.

وعليه، يتضمن الفصل المقالات الآتية:

(١) دعنا نفوت الفرصة على خصوم المسلمين.

(٢) اتفاق ماشاكوس والخيار الوحيد.

(٣) عجز الأمة.. ومخرج التقوى.

(٤) التفجيرات والإرهاب: ضرورة رفع مزدوج لظلم مزدوج.

(٥) صفحتان من دفتر أحوال الأمة.

(٦) مهاتير محمد.. درس في الحكم.

(٧) أشخاص ومواقف تمس الأمة.

(٨) دعوة للتدبر.

[١] دعنا نفوت الفرصة على خصوم المسلمين(*)

الوضع المأساوى فى البوسنة والهرسك معروف للكافة، ولا يحتاج إلى مزيد من العرض والتفصيل. والمحنة التى تمر بها الأمة الإسلامية عميقة الحدة، وشديدة الوضوح والتدقيق.

ولا أعتقد، يقينًا أن أحدًا على وجه هذه الأرض، حاكمًا أو محكومًا، ولديه بقية من ضمير وذرة من إنسانية، يقبل ماحدث، ويحدث فى البوسنة والهرسك من قتل، وذبح، واغتصاب، وتشريد بهدف إفناء شعب،ومن تدمير مادى، ومعنوى منظم بقصد إلغاء دولة، ومن مهانة وامتهان بهدف اغتيال أمة. هذا، بالطبع باستثناء مجرمى الصرب وحلفائهم الحاقدين، وحوش إنسانية أواخر القرن العشرين.

ولا أعتقد أن عاقلاً فى هذا العالم لا يستطيع أن يكتشف من دون جهد وعناء، أن النظام العالمى الذى يتشكل أمامنا الآن يكيل بمكيالين: كيل زائد مطفف لصالح غرب هذا العالم، وكيل ناقص مبخوس مغبون لمسلميه، فإسرائيل، والصرب مثالان حيان أمامنا، فلسطين والبوسنة والهرسك، وكشمير، وقبرص، وغيرها من قضايانا الإسلامية شاهد يومى على ظلم موقف الآخر تجاهنا، دولاً كان هذا الآخر أم منظمات أقليمية ودولية.

وعمومًا، يزيد عرض المأساة من انقباض الصدور، وتفصيل وقائعها يزيد من إدماء القلوب. كما أن بحث المحنة يصيب المرء بمزيد من الإحباط، والتدقيق فيها يقود إلى مزيد من احتمال اليأس والقنوط.

وليس هذا، بالقطع هدفنا، إذ أنه تشديدًا، لا يتماشى مع عقيدتنا. ودعنا نفوّت على أعدائنا احتمال تحقيق حلمهم الحاقد، وآمالهم غير المشروعة فى إصابة مراكز المناعة لهذه الأمة فى مقتل، وفى تهديد عناصر خيريتها بالشلل، بهدف

(١) نشرت بجريدة «الحياة» يوم الخميس: ٢٤ من يونية ١٩٩٣م. كما نشرت بجريدة «الشرق الأوسط» يوم الجمعة: ١٦ من يوليو ١٩٩٣م. تحت عنوان: مأساة شعب ومحنة أمة -محاولة للتشخيص وبداية للمعالجة.

القضاء على هويتها وإجهاض صحوتها، حتى تظل تابعة، خاضعة، ذليلة، مستغلة.

لا... لن يكون ذلك أبدًا. فدعنا نفوّت عليهم تحقيق ما يتمنون على رغم عمق المأساة وبشاعة الواقع، بتطبيق منهجنا فى مجابهة الابتلاء: بالعمل الجاد فى كل ميادين الحياة، وبالبذل، والتضحية، والفداء فى ميادين القتال، بكل الصبر والاحتساب والثقة فى نصر الله. ولكن بدايةً، لابد من تحديد واضح لطريق التغيير، المرغوب، والممكن، والمطلوب، ولا بد من التأكيد على مبدأ التدرج فى التطبيق، ولابد، أخيرًا، من التشديد على مبدأ الواقعية فى التنفيذ، حتى نستقيم على الطريق، وعندها، نخرج مما نحن فيه، سالمين غانمين.

ولكن، قبل الإشارة إلى طريق التغيير يتعين أن نتساءل عن موقفنا الراهن تجاه أوضاعنا. فموقفنا، حقيقةً، يثير الحزن والأسى، إن لم يكن الرثاء، فابتداء، ما يحدث الآن من إبادة وحشية للشعب البوسنى المسلم ومن قضاء خسيس على دولة البوسنة والهرسك، لا يهمنا كثيرًا، وكل ما نفعله، كعادتنا المعاصرة، بيانات استنكار، وحض المجتمع الدولى أن يفعل شيئًا، بل الأدهى، والأمر حض الغرب أن يفعل شيئًا إلى جانب إرسال الفتات من أدوية، وطعام، وخلافه.

وما يحدث لنا فى فلسطين، وكشمير، والهند، وقبرص، وكثير من مناطق وجمهوريات ما كان يسمى سابقًا الإتحاد السوفيتى، وغيرها، أمور بعيدة عنا، تكفى حيالها البيانات المعهودة. بل ما يحدث لنا داخل دولنا الإسلامية، ومنها أفغانستان أمور طبيعية متروكة تمامًا لأنظمتنا الرشيدة، وحكوماتنا السديدة!

العالم كله يتغير إلى الأمام، نحو الأفضل، ونحن نتغير بخطى واسعة نحو الخلف، إلى الأسوأ. وكل ما يحدث لنا، ومن حولنا يتم أمام أعيننا وكأنه يحدث فى كوكب آخر، أو عالم آخر، الجميع يأكل، ويشرب، وينام، ويستيقظ، ويمرح ويضحك، ويلعب ويعمل، أو كأنه يعمل، إلى آخر الأشياء الطبيعية فى الحياة وكأنه ليس فى الإمكان أفضل مما هو قائم، على رغم كل ما يحدث لنا ومن حولنا.

حالة من اللامبالاة غريبة، بل حالة من التبلد شديدة الغرابة حيال ما يحدث لنا ومن حولنا. والأشد غرابة أن نطلب من الآخرين أن يتولوا، نيابةً عنا، معالجة قضايانا.

ما سبب هذه الحالة؟ السبب، ببساطة شديدة، هو الوهن وهو حب الدنيا، وكراهية الموت. وهذا الوهن نتيجة مباشرة لتعطيل شرع الله، الذى جاء لإقامة الحياة الكريمة العزيزة الطيبة للإنسان. السبب، إذن، هو الغثائية التى نعيشها، وتعيشها دولنا، على رغم ما حبانا الخالق تبارك وتعالى من نعم على رأسها الإسلام، وإضافة إلى إمكانات بشرية، ومادية، ومالية هائلة ومتنوعة. فأهملنا الشريعة وبددنا نتيجة مباشرة لذلك، الإمكانات، فيما عدونا يعلم يقينًا قوة الإسلام، ولذلك يحارب فينا البقية الباقية منه.

لم نفهم ذلك حتى الآن، فكانت النتيجة وهنًا وضعفًا واستكانة ومهانة من جانبنا، وظلمًا واحتكاراً وازدراءاً وإهانةً لنا من الآخر.

السؤال المنطقى، إذن، هو: ما العمل؟ ما المخرج؟

الإجابة البسيطة هى: أن نتحرك من ركودنا لرفع هذا الظلم الذى فرضناه على أنفسنا بأفكارنا، وسلوكياتنا غير الإسلامية، وأن نستيقظ من سباتنا لرفع هذا الموقف العالمى الظالم تجاهنا، أن نثور بعد هذا الخضوع والخنوع، لآدميتنا المهددة من قبلنا وبقية دول العالم، أن نثأر لكرامتنا المداسة «بأقدامنا» وأقدام الآخرين.

وهنا، يتعين أن نقر، بواقعية، وعدالة وتشديد، حقيقة أن المسؤول الأول عن هذه المأساة، والعامل الأول فى هذه المحنة هو: نحن. فالقوى لا يهضم حقه، ونحن ضعفاء على رغم ما لدينا من أسباب القوة المعنوية، والمادية. والذى يحب الدنيا ويجعلها مبلغ همه لا توهب له الحياة.

أمة العقيدة لا تُهزم أبدًا، فى النهاية. فنحن تخلينا عن هويتنا فأصبحنا نهبًا لكل من هب، ودب، على رغم صحة عقيدتنا، وكمال شريعتنا، وتقدمية منهجنا. الحل، إذن، أن نعود إلى حقيقة إسلامنا. ولو عدنا إلى شرع ربنا لأعدنا فى أنفسنا وفى سلوكنا فرائض غائبة على رأسها الجهاد والزكاة.

ولكن، هذا حلم بعيد المنال، على الأقل فى المدى غير البعيد، المتوسط أو القريب، إذن، ما هو الحد الأدنى الممكن الآن؟ آخذين حالنا، التى لا تسر عدواً كما يقولون، ناهيك عن صديق أو مسلم، فى الاعتبار، وفى ضوء التوازنات والمصالح والأوهام؟!

أما القليل يتمثل فى موقف على الصعيد السياسى، وقرار على الصعيد الاقتصادى.

أما الموقف، فيتمثل فى إعلان كل الدول الإسلامية قطع علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية، ليس فقط مع ما تبقى من يوغوسلافيا، أى اتحاد جمهوريتى الصرب والجبل الأسود، وإنما أيضًا مع حلفاء هذا الاتحاد تدريجًا، وطبقًا لمواقف هذه الدول الحليفة من مجرمى الصرب، وبالذات المملكة المتحدة، ففرنسا، فألمانيا. أما الولايات المتحدة فكل ما قامت به هو تخدير الجانب الإسلامى. أما الشرعية الدولية، وحقوق الإنسان، وسيادة الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، فكلها أمور نظرية لا يتم التحدث عنها إذا تعلق الأمر بالمسلمين. وعليه لا تشذ هذه الدولة فلا تستثنى من القرار بل، إذا استمرت المنظمة الدولية فى موقفها الظالم لمصالح المسلمين، فيتعين الانسحاب منها، فهذا أشرف وأكرم، بدلاً من أن نساهم فى إهدار كرامتنا، وهضم حقوقنا من جانب هذه المنظمة «الأمريكية».

أما القرار. والذى يتعين أن ينفذ فوراً من قبل كل الشعوب الإسلامية، فهو أن يدفع كل فرد، رجلاً أم امرأة، شيخًا أم شابًا أم طفلاً، عاملاً أم متعطلاً، غنيًا أم فقيرًا، دينارًا إسلاميًا واحدًا (أى وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة، والتى تساوى ١,٤ دولار أمريكى) شهريًا، من الآن ولمدة عام. فإذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد المسلمين فى العالم يصل إلى نحو ١,٥ بليون نسمة، فهذا يعنى ٢,١ بليون دولار كل شهر توجه إلى المجهود الحربى فى البوسنة والهرسك. وإذا ما أعيدت الحقوق إلى البوسنويين - المسلمين - قبل انقضاء العام، وهذا أمل وتفاؤل، توجه الأموال إلى منطقة أخرى مازالت حقوق المسلمين فيها مهضومة، وما أكثرها.

كيف يدفع الفقير، والعاجز، والطفل، والمرأة، والعاطل؟ هنا، تتكافل الأسرة وإذا لم تقدر، تتكافل الأسر، فتدفع الأسر الغنية للأسر الفقيرة. وإذا لم تستطع،

تتكافل الدول، فتدفع الدول الغنية الإسلامية للدول الفقيرة. هذا هو الإسلام وهذه هي إحدى مصادر عزة المسلمين: «التكافل»

ليس هذا حلمًا، ولكنه بالقطع أقل بكثير مما يمكن تحصيله إذا ماطبقت فريضة الزكاة. إذ لا يعقل أن حجم زكوات العالم الإسلامي تصل فقط الى نحو ٢٥ بليون دولار سنوياً وهي الحصيلة السنوية لهذا المشروع. فهذا الحجم أكبر بكثير!

ومن ثم، يعد الرقم المقترح شديد التواضع، إذا ما قورن بما تكبده بعضنا - وبالتالي أمتنا- في حرب مجنونة، سببًا وتداعيات، ونتائج، والذى بلغ أكثر من ٦٧٠ بليون دولار ، ألا وهي كارثة الخليج. وإذا ما أضفنا حربًا أكثر جنونية، في تاريخنا الأليم المعاصر وهي حرب العراق -إيران، لوصل الرقم المهدر من إمكانات أمتنا إلى نحو ألف بليون دولار.

هذه. إذن، صرخة كي لا نتعامل مع من يساهم في إهدار حقوقنا وكرامتنا، وأن نساعد إخوتنا الذين يتعرضون لهذه الجريمة البشعة والظلم الفادح من قبل وحوش ينتمون، بكل أسف، إلى إنسانية القرن العشرين. فهذا من وجهة نظرنا كأمة، هو جهد المقل، والحد الأدنى المقبول، في ظل غياب مفروض واقعيًا علينا لفريضة الجهاد، حتى يمكن أن نستحق الوصف بالآدمية، ونتال شرف الانتماء إلى الجنس البشري الكريم.

***

[٢] اتفاق ماشاكوس والخيار الوحيد(*)

منذ ما يقرب من نصف قرن، حدث «انفصال» السودان عن مصر. وعن هذا الحدث الجلل، يقول السيد عبد الفتاح أبو الفضل، المسئول الأسبق عن الملف السوداني في المخابرات العامة المصرية: «إن لعبة الانفصال كان وراءها الإنجليز أثناء الحكم الثنائي للسودان، وبتمويل أمريكي، وفي غفلة من المصريين». ثم يستطرد المسئول المصري محدداً أسباب الانفصال بقوله: «.. كانت هناك عوامل خطيرة استغلها دعاة الانفصال، من أهمها عزل محمد نجيب، وحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها وعلى رأسهم المرشد العام، مما أدى إلى قيام مظاهرات سودانية، وتولد روح عامة بفقد الثقة في القائمين على الحكم في مصر.. خصوصاً بعد فشل صلاح سالم وزير شئون السودان في تحقيق أهداف الوحدة المصرية السودانية، بل دعوته داخل مجلس قيادة الثورة إلى انفصال السودان، ثم استقالته، مما أدى إلى تعجيل «الأزهري».. بإعلان استقلال السودان، متخلياً عن المتفق عليه مع المصريين من تحقيق الوحدة».

وعن رأيه في اتفاق «ماشاكوس» يقول: «بصراحة، اتفاق اليوم يدعو إلى انفصال جنوب السودان عن شماله. والأمريكان يلعبون نفس الدور الذي لعبه الإنجليز في بداية انفصال السودان عن مصر، فهذا المخطط الأمريكي جزء من دراسة وافية لرأي السلطات البريطانية وقتها في انفصال الجنوب. فقد كانت إنجلترا تمنع الشماليين من زيارة الجنوب. فالانفصال كان قائماً وقتها بالفعل». وأخيراً يقرر بأن «.. خطورة اتفاق البشير وجارانج تكمن في أنه يتم برعاية أمريكية وبعيداً عن المبادرة المصرية الليبية. وهذا معناه أن هذا الاتفاق جزء من مخطط أمريكي (صهيوني) للسيطرة على المنطقة كلها (السودان، وأوغندا، ودول حوض النيل) وبالتالي السيطرة على موارد المياه، والثروات التعدينية، والنفطية» (البيان، ٢٠/٨/٢٠٠٢م).

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٩ من أغسطس ٢٠٠٢م.

بعد هذا التحديد للتخطيط التآمرى الاستغلالى من القوى المعادية، بالقطع لا يوجد عاقل لا يؤيد بشدة وقف التقتيل، والتجويع، والتشريد للبشر، والإبادة والتدمير لكل مظاهر الحياة. ومن ثم، لا يوجد عاقل لا يبارك بصدق رفع القهر وتخفيف الظلم الذى وقع على شعب السودان بعامة، والجنوب خاصة، خلال سلسلة من الحروب المدمرة طوال ما يقرب من نصف قرن، كانت حلقتها الأخيرة الأكثر شراسة، والأشد تدميراً العشرين سنة الماضية، والتى أدت إلى أكثر من مليونى قتيل، وشردت أكثر من أربعة ملايين، ودمرت البنى التحتية والهياكل الأساسية، وأوقفت بشكل شبه كامل أى جهود للتنمية. ومن ثم، فبالرغم مما لدى السودان من موارد طبيعية غنية، ومتنوعة - من مياه متوافرة، وأرض زراعية شاسعة وشديدة الخصوبة، وثروات تعدينية، ونفطية هائلة، فإن السودان تصنف الآن ضمن دول الخمس والعشرين الأشد تخلفًا وفقراً فى العالم.

ومن هنا، كانت المحاولات والمبادرات المستمرة لوقف هذه الحرب الضروس. ومن أهم هذه المبادرات: مبادرة «الإيجاد» أى مبادرة هيئة التنمية المشتركة بين حكومات التجمع الإقليمى لدول إفريقيا الشرقية، وعلى رأسها كينيا، والمبادرة المصرية الليبية. هاتان المبادرتان قال عنهما المبعوث الأمريكى الخاص بالسودان «جون دانفورث» -فى التقرير الذى رفعه إلى رئيسه بوش- إنه: «تحدث مع الرئيسين المصرى، والكينى حول تنسيق جهودهما، وتكامل، واندماج المبادرتين بدلاً من تنافسهما، وأبدى الرئيسان ترحيبهما بذلك». ثم يقول: «وإنى أعتبر أن الالتزام المصرى بالتعاون المتزايد مع الإيجاد على أنه تقدم رئيسى». ثم يؤكد أن العمل على «كيفية إشراك مصر فى عملية التفاوض.. جهد يتوجب علينا دعمه بقوة» (تقرير دانفورث، ص١٠، ١١).

وبالرغم من هذا التقريظ، والتوصية صراحةً بضرورة إشراك مصر فى هذه المرحلة لأهميتها، استُبعدت مصر عمدًا، وتم إجراء مفاوضات السلام لمدة أكثر من شهر دون علمها - على الأقل رسميًا!- وتمخضت المفاوضات عن اتفاق إطار أو مبادئ «ماشاكوس». فتحت ضغط أمريكى على الطرفين -حكومة البشير وحركة جارانج - وفى أجواء سرية شبيهة بأجواء «أوسلو» المشئومة، تم التوصل لهذا

الاتفـاق، الذى عالج مـعضلتـين، وهما: الدين والدولة، حـيث تطبق الشريـعة الإسلاميـة فى الشمال، والعرف، والعادات فى الجنوب، وحق تقـرير المصير (أى «الانفصال») وفقًا للاتفاق، وذلك بعد هيكل السلطة ونظام الحكم المؤقت: حكومة مركزية فى الخرطوم يشترك فيها الجنوبيون، برئاسة البشير، وحكومة إقليمية ولائية فى الجنوب، برئاسة جـارانج الذى يستمـر ست سنوات بعد ستـة أشهر تمهـيدية. والطرفان، وفقـًا للاتفاق، أى الحكومة المركزية، أو القومـية و«حكومة الجنوب»، مسئولان عن توزيع الأصول الحكومية، والموارد على الولايات المختلفة.

ولا يختلف هذا الاتفاق كثـيراً عن مبادرة «الإيجاد». فبـينما جعلت «الإيجاد» حق تقرير المصـير كإجراء جـزائى إذا لم تتحقق الوحـدة فى جو من الديمقـراطية وحقوق الإنسـان، وعدالة التوزيع، والحفاظ على حـرية العبادة، والتعبـير، جعل «الاتفاق» فتـرة الانتقال مرحلة يتـعين أن يعمل فيهـا الذين يتولون الحكم على أن يكون النظام المؤقت «جذابًا» للجـنوب للاستمرار فـيه، وإلا إذا لم يتم هذا يُعطَى الجنوبيون عن طريق الاستفـتاء الحق فى الانفصال. بينما المبادرة المصـرية الليبية لم تذكر حق تقرير المصير أصلاً اتساقًا مع القوانين، والأعراف الدولية.

ومن نافلة القول، التأكـيد أن الطرفين - حكومة البشير، وحـركة جارانج- قد تيقنا أنهـما لن يستطيعا أن ينـجزا أياً من أهدافهما من خـلال الحرب، بالرغم من إعلان جارانج - قبل الاتفـاق - عن بداية إجراءات عملية لتحقـيق الانفصال على أرض الواقع فى المناطق التى يسيطر عليها من الإعـداد لإنشاء بنك مركزى وإصدار عملة، بما فى ذلك العمل على اعتراف بعض الجهات، والكنائس! وبالرغم من أن طرفى الاتفاق يؤكدان أنهـما سيعملان بصدق وجدية عـلى تكريس خيار الوحدة، فإن البـعض يرى، بحق، أن قصر الفتـرة الانتقاليـة (ست سنوات ونصف) قد لا يسعفهـا للقيام بالعمل المطلوب لبناء هياكل الدولة، وإرساء قواعـد متينة للوحدة، وإبطال الشحنة العدائية التى ترسبت بسبب الحرب، والقتل، والتشريد، والتخريب والتجويع، وتوقف التنمية وانتـشار المظالم، وذلك عن طريق التوزيع العادل للثروة والسلطة وإحداث تنمـية مسـتدامة، ومتـوازنة، وتحقيق التـواصل الحق بين أجزاء الوطن جميعًا.

وهنا، نجد البشير يلمح بعبارات غير مريحة كقوله: «إنه لا يملك ضمانًا مائة في المائة يحول دون انفصال الجنوب، وإنهم -أى الجنوبيين- بين خيارين: الوحدة الطوعية، أو الانفصال بإحسان». أو قوله: «إن هذه الحرب اللعينة يجب أن توقف.. فحتى خيار الانفصال مع السلام أفضل من خيار الوحدة مع استمرار الحرب». ويضيف جارانج فى هذا الاتجاه بقوله: «إن الجنوب إذا اختار الانفصال فسيكون ذلك بسبب فشل الشمال فى القيام بالتزاماته المتفق عليها». نأمل ألا تكون هذه العبارات إشارة إلى مخطط تقسيم السودان بين حكومة البشير وحركة جارانج!

نحن لا نعرف التشاؤم.. ولكن يبدو أن نموذج تيمور الشرقية أى «التيمورية» أو حتى الصومال أو «الصوملة» فى سبيله للتطبيق على السودان، فالكثير من الشواهد تشير إلى أن خيار «الانفصال» هو الأقوى والأرجح، بل المخطط! فغياب حكومة الخرطوم عن إدارة الجنوب خلال فترة الانتقال، واحتفاظ كل طرف بجيشه خلال هذه الفترة، والنص فى الاتفاق على مشاركة دول الجوار الجنوبية (إريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا) بالإضافة إلى جيبوتى، واستبعاد بقية دول الجوار من المفاوضات، ومحاولة جارانج توسيع رقعة إقليم الجنوب ليضم معظم أرجاء السودان جنوبًا وشرقًا وغربًا، ومن ثم السيطرة على النيل الأزرق الذى يمد مصر بنحو ٨٢٪ من نصيبها من مياه النيل المتدفقة إليها؛ كل ذلك -وغيره الكثير - يشير إلى اتجاهات انفصالية خطيرة وواضحة.

وبالرغم من كل هذا، يتعين العمل الجاد، كما يعلن الطرفان، على جمع شمل الجميع حكومة ومعارضة، أحزابًا ونقابات ومنظمات مجتمع مدنى من أجل أن يشارك الجميع فى جهود معالجة آثار الحرب، وفى العمل على تقسيم عادل للثروة والسلطة وجهود وثمار التنمية. وهنا، لا يستقيم أبدًا القول «إننا فى مصر وليبيا، لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين»، ويكون ذلك ذريعة لانعزال - مرفوض - يعمل العدو الحقيقى جاهدًا على فرضه علينا، بل نصر على نصرة ومساعدة أشقائنا السودانيين خلال هذه الفترة الحرجة التى يمرون بها حفاظًا على وحدة التراب السودانى. وعليه، يتعين على دول الجوار، وعلى رأسها مصر وليبيا، وكذلك الدول العربية الأخرى، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقى، ومنظمة

المؤتمر الإسلامى، بل المنظمات الدولية والعالم أجمع، القيام بمساعدة شعب السودان، حكامًا ومحكومين، على تجاوز هذه المحنة، والعمل بكل السبل والإمكانات.. التى تأخرت كثيراً فى الفترات السابقة!، على تكريس خيار الوحدة، بوصفه «الخيار الإستراتيجى الوحيد» بحق، للتصدى للمؤامرات والمخططات الخارجية بقيادة العدو الأمريكى الإنجليزى الصهيونى، والتى تستهدف بالأساس فصل جنوب السودان عن شماله لفرض سيطرة العدو على المنطقة واستغلاله لثرواتها. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

***

[٣] عجز الأمة.. ومخرج التقوى(*)

الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرةً وأصيلا، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، اللهم صلِّ على سيدنا محمد، وعلى آل سيدنا محمد، وعلى أنصار سيدنا محمد، وعلى أزواج سيدنا محمد، وعلى ذرية سيدنا محمد، وسلم تسليماً كثيراً.

في هذه الأيام المباركة ونحن نحتفل بعيد الأضحى المبارك أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى داعياً بأن يعيده عز وجل على الأمة الإسلامية وقد استجاب جل من مجيب لما نلهث به من دعاء علَّمنا إياه زعيم هذه الأمة وقائدها صلى الله عليه وسلم، ونردده صباح مساء، وهو: اللهم إنا نعوذ بك من الهم والحزن، ونعوذ بك من العجز والكسل، ونعوذ بك من الجبن والبخل، ونعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال.

إذ لا يشك أحد ذو بصر، وبصيرة، وعقل، وتدبر أن الأمة الإسلامية تعيش هذه الأيام هماً ثقيلاً، وحزناً أليماً، وعجزاً مشيناً، وكسلاً مدمراً، وجبناً لم تعهده من قبل، وبخلاً عن البذل والعطاء، وذل دين ثقيل، وقهر رجال، بل أنذال، إزاء ما تتعرض له أجزاء عزيزة من أرضها وفئات عزيزة من أبنائها في: العراق، وفلسطين، وأفغانستان، والشيشان، وكشمير، وغيرها، وتجاه ما تتعرض له من هجمة شرسة على معتقداتها وثوابتها ومقدساتها من قبل صهيونية متربصة وصليبية جديدة!. أليس هماً وحزناً أن يصنفنا الغرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في خانة الآخر العدو، ويطلق علينا مصطلح «الخطر الأخضر»، ويروج مفكروه أمثال فوكوياما وهنتنجتون لهذا التصنيف في كتاباتهم عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات، ويدعم ساستهم من نيكسون إلى بوش الصغير هذا الاتجاه الفكري

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٠ من فبراير ٢٠٠٣م.

المنحـرف بخطط وإجراءات من خـلال عمليـة «العولمة» المتوحـشة أو «الأمـركة» الشرسـة لفرض النمـوذج الغربى بهـدف السيطرة على العـالم واسـتغلال ثروات الشعوب، وبالذات الإسلامية؟!.

أليس عجزاً أن تُسـتغل أحداث الحادى عشر من سـبتمبر لتنفيـذ مخطط ضد الإسلام والمسلمين، فتلصق هذه الأحداث بالعرب والمسلمين، بعد وقوعها بأيام قليلة، وقبل أن يبدأ أى تحقيق جدى، ودون تقديم أى دليل، أو حتى قرينة حتى الآن. ثم تشن الإدارة الأمريكيـة، ومن جندتهم من الحلفاء!، حـربها العجيبـة الغريبة، غير المحدودة بزمان أو مكـان، ضد ما يسمى بـ «الإرهاب»، فتدمر -ومازالت- دولة إسلامية، وهى أفغانستان كمرحلة أولى؟!.

وأليس عجـزاً مشيناً أن تشتـرك كل الدول الإسلامية، بصـورة أو بأخرى، فى هذه الحرب، بل يشترك بعضها فى العـمليات العسكرية فى أفغانستان؟، بل أدهى وأمر، تشـارك بعضهـا من خلال أجهزتهـا الأمنية فى اغتـيال، أو اعتـقال بعض أبنائهـا، وهم على أرضهم، فى وطنهم بأيدٍ أمـريكية، كـما حـدث فى باكسـتان واليمن؟!، وأليس عجزاً ما حدث لأبناء هذه الأمة فى مجزرة «جانجى» بأفغانستان وما يحدث حتى الآن فى «جوانتانامو»؟!.

أليس عجـزاً وجبناً أن تصمت الأمة صـمت القبور إزاء ما يحـدث لأبنائها فى فلسطين بصورة يومية من قتل، وتجريف، وإذلال، وتعـذيب، واعتقال، وتهجير، بل دمار وتدمـير لكل مظاهر الحـياة؟! وأليس عجـزاً أن يطلق بوش الصغـير على المجرم شـارون «رجل سلام»، وعلى الحـركات الجـهادية، كحـماس، والجـهاد، وحزب الله، «جماعات إرهابية»؟!.

أليس عجزاً أن يصـدر الكونجرس الأمريكى بمجلسيـه قوانين تخص أجزاء دول إسلامـية، مـثل قانون الـقدس، وقانون الـسودان، وقانـون العراق، وكـأن الأمة الإسلامية، صاحبة الرسالة الحقة، وذات المليار ونصف المليار نسمة، أصبحت فعلاً وعملاً تحت الوصاية الأمريكية؟! وأليس عجـزاً أن ترصد الإدارة الأمريكية ميزانية لتعليـم جزء من أمتنا «الديمـقراطيـة»؟! وأليس عجزاً أن تـتدخل هذه الإدارة فى

أخص خصوصيات هذه الأمة، وهو التعليم، والإعلام، والثقافة الدينية، فتطالب بتعديل المناهج وإغلاق بعض المعاهد والمدارس، وتصحيح الخطاب الدينى، ويستجيب البعض لبعض هذه المطالب؟!. أليس عجزاً ما حدث للعراق خلال أكثر من عشر سنوات، وما يحدث له الآن من تفتيش مهين، وتهديد بغزو «حقيقى»، بغض النظر عن نتائج هذا التفتيش، مما يمثل امتهاناً ليس لكرامة العراق وحده.. بل لكرامة الأمة جمعاء؟! ألم يكن امتهاناً واستخفافاً لا نظير له بآدمية أبناء هذه الأمة؟!.

أليس عجزاً ما يحدث فى السودان وفى كشمير وفى الهند، وما يحدث لليبيا وما يحدث فى دول البلقان، وغيرها؟!.

يحدث هذا، وغيره الكثير، وفقاً لمخطط مرسوم، ولا تحرك أنظمتنا، ولا شعوبنا ساكناً، وكأن ما يحدث شيء فطرى أو أمر طبيعى، أو كأننا ـ أنظمة وشعوباً ـ فى كوكب آخر، بعيد تماماً عن كوكب الأرض.. حتى المظاهرات المنتشرة والمتزايدة فى الغرب، وفى الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة للحق الإسلامى بعامة ولشعبنا العراقى بخاصة، لا نتعاطاها بصفة عامة كشعوب، وإذا ما حاولنا ممارستها تتدخل أجهزة الأمن لقمعها، أو تحجيمها وتفريغها من مضمونها!!!.

يحدث هذا، وأمامنا أمثلة حية على الصمود الحقيقى..من داخل أمتنا: فأفغانستان بلا إمكانيات اقتصادية أو عسكرية تذكر، وقفت أمام أعتى ما أنتجته الترسانة العسكرية الأمريكية من أسلحة دمار، وتدمير لفترة ليست بالقصيرة، بل يعتقد أنها مازالت تقاوم، وإن كان التعتيم الإعلامى الرهيب يحجب عنا الحقائق!!!، وفلسطين بلا إمكانيات بالمرة، سوى الحجر، والجسد، استطاعت أن تفرض «توازن الرعب» على العدو الصهيونى المدجج بأحدث أسلحة الدمار والتدمير الأمريكية، ومازالت صامدة.

يحدث هذا وإسلامنا يحضنا على الجهاد، الذى هو ذروة سنامه، دفاعاً عن الأرض والعرض، ويطالبنا بأن نعد للعدو ما استطعنا فى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَأَعِدُّوا

لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، أى أننا أُمِرنا بالإعداد بقدر الاستطاعة، وليس بالضرورة ما يعادل ما لدى العدو أو يفوقه، ثم نثق بنصر الله مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وقوله جل من قائل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

يحدث هذا، وأمامنا مثل كوريا الشمالية، الدولة الصغيرة الفقيرة، التى استطاعت أنْ تقف أمام الجبروت الأمريكى، وتضطرّه إلى استخدام القنوات الدبلوماسية لتهدئتها! وليس الأمر ممثلاً فيما لديها من إمكانات نووية أو قدرة صاروخية أو القرب من آلاف الجنود الأمريكيين فى كوريا الجنوبية، وإنما يتمثل هذا الموقف الشجاع فى اتحاد إرادة الشعب الكورى مع حكومته، والتفافهم جميعاً حول «قضية كبرى» تستحق أن يضحوا من أجلها، ألا وهى كرامة وطنهم ومستقبله! فنحن لدينا دولة إسلامية ـ وهى باكستان ـ لديها الإمكانات نفسها، إن لم يكن أكثر، ومع ذلك تنتهك الولايات المتحدة الأمريكية سيادتها براً وبحراً وجواً بصورة شبه منتظمة، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب، أو شبه غياب شرط «اتحاد الإرادة»، بل وجود فجوة، وجفوة بين الشعب، وحكومته، ومن ثم يفقد النظام «مصداقيته»، وعليه إذا حاول أن يتخذ مواقف وطنية تفرضها الأحداث، لا يستطيع ولا يبقى أمامه سوى التبعية حفاظاً على البقية الباقية من الأهداف الوطنية، وضماناً للاستمرارية فى الحكم!!!.

وهذا، ينقلنا مباشرة إلى المخرج الوحيد من حالة العجز التى تعيشها الأمة، ألا وهو إجراء فورى وحقيقى وشامل «لمصالحة» وطنية بين الأنظمة الإسلامية وشعوبها، وليس هذا كسباً لود أحد، وإنما هو بكل أمانة الكلمة، والإيمان بها، ومن استقراء تاريخ الشعوب، الحل الناجع لأزمة الأمة.

فبهذا الحل، وبه وحده يكون للأنظمة السند الفعلى الذى تفتقده، والمصداقية الحقيقية التى تعينها على أن تعكس عملاً نبض شعوبها، ومن ثم تمارس إرادتها، وتفرض احترامها على الآخر، وتحفظ للأمة كرامتها، وحقوقها المشروعة وثوابتها الأساسية. وتتطلب هذه المصالحة عمل الأنظمة الجاد، والفورى على صيانة حقوق

المواطن العديدة والمتنوعة والشاملة لكافة جوانب الحياة المعاصرة، ابتداء من حقوق الإنسان وواجباته، وحرية الممارسة السياسية، والحرية الاقتصادية، وانتهاء بحرية الانتخابات وضمانات جديتها، والتعددية الحزبية وحرية تشكيل الأحزاب، وحرية الصحافة، وحرية العمل المدنى والنقابى، وإلغاء القوانين الاستثنائية، واحترام سيادة واستقلال القضاء، والتناوب الطوعى فى الحكم. . إلى آخر هذه العناصر المكونة لحياة مدنية سليمة، ومجتمع يحس الفرد فيه فعلاً ويمارس عملاً الانتماء إلى وطنه وإلى أمته. وتتطلب هذه المصالحة قبل ذلك، وبعده أن تكون ابتداء وانتهاء. . فى إطار من هوية الأمة. . وبالعودة الحقيقية إلى إسلامها العظيم ليحكم حركة حياتها ويضبط علاقات أفرادها، فلا مخرج للأمة الإسلامية إلا بالعودة إلى صحيح الإسلام، والعض عليه بالنواجذ عملاً قبل القول، تفصيلاً قبل الإجمال، نصًا وروحاً، ففيه عزها وكرامتها وقوتها، وأمنها، ورخاؤها.

وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (الطلاق: ٢، ٣)، ويقول سبحانه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ (طه: ١٢٣، ١٢٤) ويقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً: كتاب الله وسنتى».

صدق الله العظيم وصدق رسول الله ﷺ

***

[٤] التفجيرات والإرهاب

ضرورة رفع مزدوج لظلم مزدوج(*)

فى أقل من أسبوع، تعرضت العاصمة السعودية «الرياض»، والعاصمة الاقتصادية المغربية «الدار البيضاء»، لعدد من التفجيرات الضخمة، المعدة بتخطيط محكم وتدبير متقن، وحرفية شديدة، وتنفيذ جسور، من خلال سيارات مفخخة، كل منها مجهز بمئات الكيلو جرامات من مواد شديدة الانفجار مثل: «السيمتكس» أو «آر. فى. إكس» - كما يؤكد خبراء التحقيقات الأمريكيون - وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الضحايا والخسائر المادية. ولقد استهدفت هذه التفجيرات الرهيبة المصالح والرعايا الأمريكيين، والغربيين المتحالفين معهم، بالإضافة إلى اليهود فى الحالة المغربية.

وبالرغم من التحذيرات المسبقة من أكثر من جهة، وبالرغم من الإجراءات الأمنية المشددة لحماية الأمريكيين خاصةً، والأجانب عامةً، فقد أودت هذه التفجيرات بحياة عشرات القتلى، وأصابت مئات الجرحى، وأسفرت عن تدمير عشرات المبانى والسيارات. وكان العدد الأكبر نسبيًا من القتلى، والجرحى من أبناء البلدين الشقيقين، بمن فيهم معظم منفذى هذه التفجيرات أنفسهم.

ولقد أحدثت هذه العمليات صدمةً مروعةً واستنكارًا شديدًا فى العالم العربى والإسلامى، وفى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، بل فى دول العالم أجمع. كما أكدت هذه العمليات للجميع أن ظاهرة «الإرهاب» مازالت قائمة بيننا، بعد تدمير شبه كامل لدولتين إسلاميتين وهما: أفغانستان والعراق، وبعد التدمير الجارى حتى الآن لكل مظاهر الحياة لشعبنا فى فلسطين، وربما بسبب هذه الأعمال التدميرية غير المشروعة! بل أظهرت هذه التفجيرات أن ظاهرة «الإرهاب» على درجة لا يستهان بها من الكفاءة والفعالية من حيث التنظيم والتمويل، والتخطيط والتنفيذ، وأنها، أى هذه الظاهرة، قادرة على الضرب فى أى مكان، وفى أى زمان!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٩ من مايو ٢٠٠٣م.

وإذ نشعر بالحزن العميق لضحايا هذه التفجيرات من المدنيين الأبرياء، الذين لا يجوز المساس بأمنهم أو استباحة دمائهم نود التوكيد - فى البداية - على أن ظاهرة الإرهاب مرفوضة عرفًا، وقانونًا، وشرعًا، ودينًا. فترويع الآمنين من أبناء الوطن والمستأمنين من الأجانب محرمًا شرعًا، ذلك، لأنه يضر بأمن، وسلامة البلاد والعباد. . ودينا الحنيف يحرم «الإرهاب» لأنه يحرم قتل النفس إلا بالحق. . ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وهناك تساؤلات تموج بها الساحة موجهة لفقهائنا والمجامع الفقهية لدينا: هل الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها بلاد حرب أم بلاد عهد؟ فإذا كانت الإجابة أنها بلاد عهد، نعود ونسأل الفقهاء: ألم تصبح - هى وحلفاؤها - بلاد حرب بعد نقضها للعهد بإعانتها للكيان الصهيونى طوال أكثر من نصف قرن على احتلال فلسطين، وتقتيل، وتشريد أهلها، وتدمير، وتجريف أرضها، وبضربها للصومال، وبضربها وحصارها لليبيا، وبضربها وحصارها للسودان، وبضربها وتدميرها واحتلالها لأفغانستان، وبضربها وتدميرها واحتلالها للعراق - خروجًا على كل الأعراف والقوانين والشرائع والأديان؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهل يجوز للمسلمين أن يضروها بكافة الأضرار لأن أهلها - فى هذه الحالة - تحل دماؤهم وأموالهم وأعراضهم للمسلمين؟ وهل يجوز توقيع الضرر عليهم بأيدى «أفراد» المسلمين أو جماعة منهم؟ وما الحكم بالنسبة للمسلمين فى الدول الإسلامية، وهى الحالة الغالبة، التى تقيم علاقات دبلوماسية معها، ومن ثم تعتبرها بلاد عهد؟ وأخيرًا، ما الحكم، من زاوية قضية «الولاء والبراء» بالنسبة للدول أو بالأصح الأنظمة الإسلامية التى تعاونت مع الولايات المتحدة وحلفائها - بشكل مباشر أو غير مباشر (فى صورة قواعد أو إمدادات مادية أو معلوماتية أو تسهيلات مرور فى البر أو البحر أو الجو، أو بالاشتراك الفعلى فى العمليات الحربية) فى ضربها واحتلالها لأفغانستان والعراق؟ كلها أسئلة تستحق الإجابة من قبل فقهائنا حتى نستطيع أن نحرر، ونضبط بدقة مصطلح «الإرهاب»، ونتعرف على جذوره ونحدد أسبابه، ونفرق فعلاً وعملاً بينه وبين المقاومة المشروعة للمحتل، والتى تدخل فى باب فريضة الجهاد. وبالقطع، يتعين علينا - شعوبًا وأنظمة - أن نفرق بشكل

واضح لا لبس فيه بين «الإرهاب» المرفوض وبين «جهاد الدفع» للمستعمر الذى يحتل أرضًا إسلامية، مثل الكيان الصهيونى فى فلسطين، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أفغانستان والعراق. فمن المسلمات الفقهية، تعتبر مقاومة العدو المحتل من أوجب الواجبات على كل قادر - رجلاً كان أم امرأة - من أهل البلد المحتل، إعمالاً لفريضة «الجهاد». وإذا لم يتمكن أهل البلد من تحرير أرضهم بأنفسهم، امتد واجب الجهاد على كل مسلم ومسلمة - بشروطه - ليشمل الأمة بأسرها.

ويتعين على أولى الأمر فى الأمة - والحال هذه - العمل على إحياء هذه الفريضة، خاصة فى العصر الحاضر، حيث تدور الحروب بأسلحة ثقيلة وحديثة وشديدة التعقيد والتقدم التقنى لا يقدر على استحواذها، أو تشغيلها «الأفراد». ومن ثم، تحتاج العملية الجهادية إلى مال وتدريب ومدربين. ولا يقدر على توفير هذه العناصر الضرورية إلا السلطة المركزية، أى الدولة. وحتى تفيق الدول الإسلامية، وتقوم أنظمتها بالدور المنوط بها، والواجب عليها أن تقوم به، يمكن للشعوب العربية والإسلامية أن تجاهد بالمال، وبالكلمة وبالدعاء نصرة لإخوانهم فى أفغانستان، والعراق، وفلسطين، وكشمير، والشيشان، وغيرها من بلاد المسلمين التى تتعرض للعدوان!

إذًا، الإرهاب مرفوض. ولكن المقاومة المشروعة للمحتل، أى الجهاد، فريضة ماضية إلى يوم القيامة. وهنا، لنا أن نتساءل: ما سبب الإرهاب؟ والهدف من هذا التساؤل هو الكشف عن الأسباب لمعالجتها، ولا نكتفى بالتصدى الأمنى لإفرازات الإرهاب، فيظل معنا، بل ينمو نموًا سرطانيًا خطيرًا. والإجابة على هذا التساؤل تكمن فى الظلم «المزدوج» الواقع على شعوب الأمة العربية، والإسلامية بصفة عامة. ونقصد بالظلم المزدوج ظلمين: ظلمًا داخليًا وظلمًا خارجيًا. فالظلم الداخلى يوجد فى كل دولة عربية أو إسلامية، إلا ما رحم ربى، ويتمثل فى القهر السياسى والاستغلال الاقتصادى اللذين يتعرض لهما المواطن فى ظل أنظمة طاغوتية مستبدة، لا تعرف للفرد حقوقًا، ولا ترقب فيه إلاً ولا ذمة، تملكه عبدًا كما تملك الأشياء جمادًا أو الحيوانات أحياءً، تحتكر السلطة مغتصبةً إياها حتى الموت. يعانى المجتمع فى ظلها فسادًا مستشريًا، وإفسادًا منتشرًا، وأمنًا غائبًا،

وآمانًا ضائعًا، وثروات مـهدرةً، وبطالةً متفاقمـةً، وفقرًا مدقعًا، وقانونًا مـخترقًا. ومن ثم، يجعل هذا الظلم البيّن بدوره الدولة عرضةً لحالة «الـقابلية للاستعمار»، بسبـب الانفصام، والانفـصال الواضـحين بين الشعب والنظـام. وتكون النتيـجة ضعف النظام، وإمكانية استعماره، أو خنوعـه وخضوعه فى تبعية ذليلة للآخر - العدو - على أقل تقدير!

وهذا يقـودنا إلى الظلم الخارجي، والمتمـثل فى الهجـمة الشـرسة من القـوة الأمريكية الغاشمـة الباطشة، والغابية الطائشة، والتى أخذت كقـوة أحادية القطبية تفرض سيطرتها على العـالم من خلال عملية العولمة أو الأمركة المتوحـشة للحفاظ على مستوى معـيشى رفيع، ومرتفع لشعبها، خاصةً بعـد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، واختـارت - لعداوتها - أضعف الحلقات فى المنظومة الدوليـة بعد وقوع أحداث الحادى عشـر من سبتمبر، وهى الحلقة الإسلامـية - بسبب الظلم الداخلى المستشرى فيها كما أسلفنا.

فأعلنت عليـها حربها العـجيبة، والمسـماة بالحرب ضد «الإرهاب». ولـضمان سـيطرتهـا على مـنابع النفط وخطوط توصـيلـه إلى الأسـواق العـالميـة، نفـذت استراتيـجيتها المعتـمدة والمسماة بالحرب الوقائيـة أو الاستباقية، فـدمرت واحتلت أفغانستان بلاسند أو شرعية، ثم دمرت واحتلت العراق بلا سند أو شرعية كذلك. وساعدت مـباشرةً وبتصـميم واضح وفعـالية متنامية الكيان الصهيـونى لكى يُنفذ مخططاته، المتسقة مع مـصالحها، فى تصفية القضية الفـلسطينية. والأنظمة العربية والإسلاميـة ترقب هذا الاعتداء الإجرامى علـى أجزاء عزيزة منها، بعـجز مهين، وهوان مشين، واستكانة مخجلة!

إذًا، تكمن ظاهرة الإرهاب فى هذا الظلم المزدوج، حيث يُحاصر الشاب المسلم بين قهر داخلى لا يرى أملاً فى تغـييره، واستعمار خـارجي سافر لا يملك القدرة على دفعه. وهنا، تتولد كراهية مزدوجة: للنظام الذى يعيش فى كنفه أو يئن تحت وطأته، وللاستعمار الغاشم الذى يحـاول دحره. ومن هذه الكراهية المتزايدة يتفرخ العنف، وتنشـأ - سرطانيًا - ظاهرة «الإرهـاب» لمحاولة زعزعـة استقـرار النظام، ومحاولة الإضرار بمصالح ورعايا المستعمر فى الوقت نفسه!

والمخرج الوحيد من هذه الدوامة الإرهابية يتمثل فى أمرين: الأول وهو يكاد أن يكون شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً - بسبب نشوة وسطوة فائض القوى الغاشمة - ويتمثل هذا الأمر فى أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى رشدها، وتنبذ «إرهاب» الدولة، وتنحى الفكرة الإرهابية القائلة «من ليس معنا فهو ضدنا»، وتستخدم فائض قوتها فى خير البشرية وخيرها، فتعمل فعلاً على إشاعة الخير، والعدل، والحرية، والمساواة والديمقراطية بين الدول والشعوب، وأن تكون حقيقةً لا شعارات راعية للسلام وداعمةً لحرية الشعوب فى العالم، بعامة وبالنسبة للقضية المركزية فى الشرق الأوسط، وهى القضية الفلسطينية، وأن تحترم وعودها بتحرير أفغانستان والعراق، وليس باستعمارهما، بخاصة! وكما قلت، يكاد أن يكون هذا الأمر حلمًا صعب التحقيق، فى ظل إدارة أمريكية يمينية متطرفة، ليكودية متصهينة، يتحكم فيها أباطرة النفط وتجار السلاح!

وهذا ينقلنا إلى الأمر الثانى، والذى يدخل فى مقدورنا وقدرتنا، وهو أن تتصالح الأنظمة العربية، والإسلامية مع شعوبها. فتقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية. ومن ثم، تعيد للمواطن حقوقه المشروعة، وعلى رأسها الحقوق السياسية من خلال تحول ديمقراطى فعلى، وفاعل، وكامل. ومن ثم، تتوحد إرادتا الأنظمة، والشعوب فى إطار من هويتهما الإسلامية. ومن ثم، يمكن للأمة أن تتحد على أساس مصلحى مدروس، وليس على أساس عاطفى هش. وبالتالى، تفرض طوعًا أو كرهًا على المعتدين على أرضها، وثرواتها، ومقدساتها ومعتقداتها أن يرحلوا كمستعمرين، ومرحبًا بهم كمتعاونين فى ظل اعتماد متبادل على أساس الند للند، وليس التابع للمتبوع. ومن ثم، تعود للأمة خيريتها برفع الظلم المزدوج ويسود العالم الخير، والسلام. وليتذكر الجميع أمر الخالق تبارك وتعالى فى قوله جل من قائل: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠].

***

[٥] صفحتان من دفتر أحوال الأمة(*)

يتكوّن دفتر أحوال الأمة العربية، والإسلامية المعاصرة من مئات، إن لم يكن آلاف، الصفحات التى تحتوى على شجون، وشئون الأمة، وتعبر عن آلامها وآمالها، وتسطر جراحها وأفراحها، وتسجل معاركها، وجهادها، وتبين عجزها وحيويتها، على مستوى كل دولة من دولها التى قاربت على الستين دولة، وعلى مستوى الأمة جمعاء، على مستوى الأنظمة، وعلى مستوى الشعوب، ابتداءً من أزمات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وانتهاءً بمشكلات الحدود، والخلافات البينية ومشكلات التخلف والتنمية، مروراً بالقضايا الساخنة، وعلى رأسها قضايا: فلسطين، والعراق، والسودان، وأفغانستان، وكشمير، والشيشان.

وسوف أشير فى السطور التالية إلى صفحتين - مرتبطتين - من صفحات هذا الدفتر، الذى يعج بأحداث جسام. هاتان الصفحتان هما: الصفحة الفلسطينية، التى تتناول أخطر قضايا الأمة، لكوّن هذه القضية تمر بأخطر مراحلها؛ والصفحة العراقية، التى تعكس حالة العجز المهين للأمة أمام الغزو، والاحتلال الأنجلو أمريكى، ولكون الغازى المحتل يتوهم اعتبار العراق نموذجًا لفرض هيمنته على مقدرات وثروات العالم العربى والإسلامى بخاصة، والعالم أجمع بعامة.

الصفحة الفلسطينية

كان الهدف الأساسى من الاستجابة المسئولة لمبادرة تعليق العمليات العسكرية من قبل الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها «حماس» و«الجهاد»، والالتزام الكامل بالتهدئة، وضبط النفس الذى تحلت به هذه الفصائل المجاهدة يتمثل فى تحصين الوحدة الوطنية وحماية الجبهة الداخلية من ويلات الاقتتال والصراع الداخلى من ناحية، وإعطاء الاعتبار للمصالح، والحقوق العامة للشعب الفلسطينى باشتراط وقف العدوان الصهيونى من ناحية أخرى، وكشف حقيقة الإجرام الصهيونى أمام

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية»، على جزءين،يوم الخميس: ١١ من سبتمبر ٢٠٠٣م،ويوم الخميس: ١٨ من سبتمبر ٢٠٠٣م.

العالم من ناحية ثالثة، ومساعدة الموقف العربى والإسلامى على الصمود أمام الضغوط الأمريكية والأوروبية لمحاصرة المقاومة، ومساواتها الظالمة بالإرهاب من ناحية رابعة.

وبالرغم من قبول «الهدنة» والالتزام الكامل «بالتهدئة»، تعمد العدو الصهيونى مواصلة الاحتلال والاغتيال والاعتقال والتنكيل، والهدم، والتجريف، والتشريد والمحاصرة، وكل أشكال العدوان، وصنوف الإرهاب ضد شعبنا الفلسطينى، بصورة يومية مكثفة فى حرب إبادة فاضحة، وتصفية واضحة، وشاملة.

وكمثال بشع لهذا العدوان الإرهابى الغاشم، والصلف العنصرى غير المسبوق والاغتصاب الإجرامى الكامل، كان إصرار العدو الصهيونى - على أساس أمنى وعقيدى - على استمرار عملية بناء السور الواقى أو الجدار الفاصل. فبالرغم من إدانة العالم - المترددة - وإدانة الإدارة الأمريكية - على استحياء تآمرى - لهذه العملية، استمر بناء الجدار، بطول يبلغ نحو (٣٦٠) كيلو متراً وارتفاع ثمانية أمتار، أى ما يعادل ثلاثة أضعاف طول حائط برلين، وضعف ارتفاعه، ليفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، ويبدد نصف مساحتها، حيث تقع معظم الأراضى الصالحة للزراعة.

وبغرور منقطع النظير، واستكبار لا مثيل له، واصل العدو الصهيونى المحتل حملته الإجرامية، وممارساته الإرهابية من قتل واغتيال واعتقال، ومداهمة، وتدنيس للمسجد الأقصى فى عبثية غير مسبوقة، مدعيًا أن «هدنة» الفصائل من طرف واحد، وشأن داخلى فلسطينى، لم يلتزم بها، ولا تلزمه فى شىء، وأن كل ما يهمه من خطة خريطة الطريق هو «تصفية المقاومة المسلحة»، وتفكيك البنى التحتية «للإرهاب»، كما أكد حليفه «بوش»، أى للفصائل الفلسطينية المقاومة، وعلى رأسها «حماس» و«الجهاد» و«كتائب الأقصى»، مشدداً على أنه سيواصل «سياسة الاغتيالات ضد الإرهابيين بلا هوادة»!

وأمام الإصرار الإجرامى على استمرار حملة اغتيالات قادة فصائل المقاومة، وضربه خطة خريطة الطريق، المشوهة أصلاً والمتحيزة فعلاً لصالحه، فى مقتل،

بعـدم الالتزام بتنفـيذ أى بند من بنودها، كـان لابد أن ترد الفصـائل، تماشيًـا مع شروط «الهدنة» و«التهدئة »التى التزمت بها. وجاء الرد – فى ذروته– عنيفًا ومؤثرًا ومؤلمًا فى العـملية الاستشـهادية بالقدس الغربيـة، ليمثل رسالة شـديدة الوضوح للعـدو الصهـيونى مـؤداها أن «توازن الرعب» سـيظل قائمًـا، تفرضـه الأجسـاد الفلسطينية الطاهرة من خلال العمليات الاستشهـادية، أمام أعتى ما أنتجته الترسانة الأمريكية من أسلحة دمار وتدمير فى أيدى قوات الاحتلال الصهيونية.

وبدأت دوامة العنف اللعينة برد جبان، خسيس، دنيء للعـدو الصهيونى متمثل فى اغتيال أحد أبرز قياديى حماس السيـاسيين، وهو الشهيد المهندس إسماعيل أبو شنب ورفاقه. وهنا، أعلنت فصائل المقاومـة، وهى محقة كل الحق، انتهاء الهدنة والتـهدئة. كـما أعلنت «حـماس»، بحق، «أن الهـدنة انتهت، وخـارطة الطريق انتهت، والمقاومة والاستشهاد مستمران». كما أكدت، على لسان أحد قادتها، «أن الانتقام الـفلسطينى لاغتيال المهندس إسـماعيل أبو شنب سوف يكـون رهيبًا، وأن على الإسرائـيليين أن يلجـأوا للمخابئ أو يغـادروا فلسطين المحتـلة». ورد العدو الصهيونى بأنه: «مسـتمر فى سياسة الاغتيالات ضـد الإرهابيين بلا هوادة». وكما استنـسخ مفردات الحـرب ضد مـا يسمى «بالإرهاب»، اسـتنسخ قائمـة المطلوبين للاغتيـال أو الاعتقال التى ابتدعـها الحليف الأمريكى فى العراق، وأسـماها العدو الصهيونى قائمة «مملكة الإرهاب» لتضم (٣٤) من القادة الفلسطينيين، معظمهم من قـادة فصـائل المقاومـة، بالإضافـة إلى الشيـخ حسن نصـر الله زعيم حـزب الله اللبنانى.

وفى محـاولة للتهدئة، واصلت أجـهزة الأمن الفلسطينية فى قطاع غـزة الحملة التى بدأتها منذ عدة أيام لضبـط، ومصادرة الأسلحة غير المرخصة، واعـتقال تجار السلاح. وفى الوقت نفسـه، جددت السلطة والحكـومة الفلسطينية نداءاتهـما إلى المجتمع الدولى، والولايات المتـحدة الأمريكية على نحو خـاص بالتدخل العاجل والضـغط على حكومة الكـيان الصـهيـونى لكى توقف اعـتداءاتهـا على الضفـة والقطاع، وتعود لتنفيذ خريطة الطريق! ومازال العدو الصهيونى مستمرًا فى عدوانه الغاشم وإرهابه الإجرامى!

هذه هى الصفحة الفلسطينية، والتى تصرخ سطورها بالدعوة إلى كل القوى الحية فى الأمة - على كافة الأصعدة الرسمية والشعبية - أن تهب لمساندة ومساعدة شعبنا الفلسطينى، بكافة أشكال الدعم، دفاعًا عن الأرض والعرض، دفاعًا عن الحقوق المشروعة، بل دفاعًا عن شرف الأمة.

الصفحة العراقية

على أساس مجموعة من الأكاذيب الفاضحة، والتى يعلمها الجميع الآن، ووفقًا لحزمة من الافتراءات الواضحة، والتى سجلها بخزى تاريخ العالم المعاصر، ولتحقيق توليفة من الأهداف الداخلية، والخارجية بميكيافيلية يخجل منها صاحب «الأمير»، والتى لا تخفى على أحد، وبالرغم من شبه الإجماع الدولى على كافة المستويات الرسمية والشعبية، الأهلية، والقطرية، والإقليمية، والدولية على الرفض القاطع، وفى ظل خرق متعمد لكل القوانين والشرائع والأديان، والأعراف، والأخلاق، تصغر أمامه شريعة الغاب..تم مع سبق الإصرار والترصد الغزو الإجرامى والوحشى للعراق من قبل القوات الأنجلو أمريكية. وأمام دهشة العالم بعامة، والعالم العربى والإسلامى بخاصة، وصمتهما العاجز، وعجزهما المهين، بل تواطؤ بعض دولهما المشين، عادت ظاهرة الاستعمار القديم من جديد، ولكن بدرجة أبشع، وأشنع، لم تعهدها البشرية فى صور الاستعمار الذى عانته من قبل.

واعترف المجتمع الدولى مستسلمًا صاغرًا بالأمر الواقع، من خلال مجلس أمنه، ووفقًا لقراره رقم (١٤٨٣)، وأعطى شرعية لهذا الاحتلال البغيض. ومازالت قطاعات شعبية واسعة فى دول العالم أجمع، بما فى ذلك دولتا الاحتلال ومن تحالف معهما، ترفض بشدة ما حدث ويحدث فى المأساة العراقية. ولعل مسألة «ديفيد كيلى» فى المملكة المتحدة، وتنامى المعارضة فى «الكونجرس» فى الولايات المتحدة الأمريكية، اللذان أديا إلى الانخفاض المتزايد فى شعبية «بلير» و«بوش».. خير شاهد على هذا الرفض.

فبادعاء «تحرير» العراق مـن طاغوتية صدام، وهو مطلب عزيز وحق يُراد به كل الباطل، تم تدمـير «كل» مظاهر الدولة الحـديثة فى العـراق، بل تم تدمـير ماضى وحاضـر، إن لم يكن مستـقبل العراق. فـبالإضافـة إلى المأساة الإنسانيـة المروعة والمتمـثلة فى عشرات الآلاف من الشـهداء والجرحى، تم تدمـير شبه كـامل لكافة الهياكل الأساسية، والبنى التحتية، والمنافع العامة فى شتى المجالات، على نحو ما هو معروف للجميع. كما تم تفكيك تام للإدارة العامة، باستثناء ما يرتبط بالنفط، وتسـريح الجيش، وقـوات الأمن، والبوليس. ومن ثم حلت الفـوضى العـارمة، وقامت عمليـات السلب، والنهب المنظمة من قبل القوات الغازية، والعـشوائية من قبل بعض فئـات الشعب المطحونة. وبادِّعاء ملاحقـة فلول النظام السابق، ودعوى الدفاع عن النـفس.. قامت القوات المحـتلة باغتـيالات عشـوائية، ومـداهمات، وتفتيش، وهدم للمنازل، بل خطف، واغتصاب للنساء العراقيات.

وعلى مـدى الأربعة شهـور الماضيـة، لم تفلح الإدارة المدنية برئاسـة «بريمر»، والتى لم تفـهم أبدًا طبـيعـة الشـعب العراقى، أو حـالة شـعب تحت الاحـتلال الأجنبى، ولا تشكيل المجلس (الصورى) للحكم الانتقالى، فى التخفيف من هذه الفـوضى، وفى توفيـر حد أدنى من الأمن، والاسـتقـرار، والحاجات الضـرورية لجموع العراقيين، ناهيك عن البداية الجادة فى عملية إعادة الإعمار. فى هذا الجو، كان لابد أن تبـدأ المقاومة العـراقية «المشـروعة» على غيـر ما كان يتـوقع المحتل، وبأسرع وأشرس مما كان يتصور. فى البداية، نـسبها المحتل إلى بقايا نظام صدام، ووصـفهـا بالفردية والعـشـوائية، ثم اعـترف أخـيـرًا على لسان قـادته - بوش، ورامسفيلـد، وفرانكس، وأبى زيد - بأنها حرب عصابات منظمـة، تتطور بسرعة فائقة كمًا وكيفًا، عدةً وعـتادًا، خططًا وتكتيكات، أهدافًا ونتائج، لدرجة أن عدد القتلى والجرحى من القوات المحتلة منذ توقف المعارك فاق بكثير عددهم خلال هذه المعارك.

ثم جاء تفجيـر سفارة الأردن، ومقر الأمم المتحدة، ببغـداد، وتفجير النجف، وبالرغم من أننا - كأمـة - نرفض قتل الأبرياء، وبالرغم من أننا لا نعـرف بعدُ - تحديدًا - الدوافع وراء هذه التفجـيرات.. إلا أنها تمثل نقلة نوعية فى استـراتيجية

المقاومة العراقية تتمثل فى سياسة التدمير الشامل، أو «الأرض المحروقة» فى مواجهة المحتل، تهدف المقاومة من خلالها إلى: توجيه تحذير واضح للدول الراغبة فى إرسال قوات للعراق لمساعدة المحتل، من ناحية، ومنع «تدويل» الاحتلال حتى تكون المجابهة مباشرة بينها وبين المحتل فتجبره على الانسحاب فى النهاية تحت وطأة الخسائر البشرية والمادية من ناحية أخرى، وتوجيه رسالة شديدة الوضوح إلى المنظمة الدولية حتى لا تُستخدم كأداة لتكريس الاحتلال من ناحية ثالثة، وكشف العجز التام للمحتل فى توفير الأمن، والاستقرار للعراق من ناحية رابعة، وحث مختلف فئات الشعب العراقى على مقاومة المحتل من ناحية خامسة. وعليه، يتجه الوضع فى العراق إلى «الفتمنة» أو المستنقع الفيتنامى أمام ضراوة المقاومة مما سيجبر المحتل فى النهاية على ترك العراق للعراقيين، ومن ثم، ينهار النموذج الاستعمارى الذى يحلم به صقور الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد.

وأخيرًا، فى هاتين الصفحتين من دفتر أحوال الأمة، نجد فى القضية الفلسطينية، كما فى القضية العراقية، تلاحمًا مصلحيًا بين الإدارة الأمريكية وحكومة الكيان الصهيونى. وفى كلتا الحالتين، يريد المحتل أن يغتصب أرضًا أو موردًا طبيعيًا أو حقوقًا ليست له. ومن ثم، كان لابد - قانونًا وشرعًا - من مقاومته دفاعًا عن الأرض والعرض، والمقدسات والمعتقدات، بل دفاعًا عن كرامة وشرف الأمة. إن هاتين الصفحتين تمثلان رسالة شديدة الوضوح لكل القوى الحية فى الأمة أن تهب لنجدة أشقائنا فى فلسطين والعراق، وتتحرك بكل ما أوتيت من إمكانات لنصرتهما. ولنثق فى حقيقة أن النصر مع الصبر، وأن النصر من عند الله سبحانه وتعالى مصداقًا لقوله جل من قائل: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

***

[٦] مهاتير محمد .. درس في الحكم(*)

ماليزيا دولة إسلامية، يتألف مجتمعها من ثلاث مجموعات عرقية رئيسية، وهي: الملاى (٤٩٪)، والصينيون (٣٢٪)، والهنود (٩٪)، والباقى (أى ١٠٪) أعراق أخرى. ويشكل المسلمون نحو (٥٥٪) من السكان، والبالغ عددهم حوالى (٢٤) مليون نسمة. وماليزيا تكاد تكون الدولة الإسلامية الوحيدة التى حققت نهضة اقتصادية حقيقية، وثورة تكنولوجية فاعلة. فخلال فترة أقل من ربع قرن (من عام ١٩٨٠م حتى الآن)، تحول الاقتصاد الماليزى من اقتصاد زراعى متخلف نسبيًا إلى اقتصاد صناعى حديث، مصدر للمنتجات الصناعية، خاصةً المنتجات عالية أو كثيفة التكنولوچيا.

ففى التسعينيات من القرن الماضى، وصل متوسط قيمة الصادرات سنويًا إلى نحو (٨٠) بليون دولار، بلغ نصيب المنتجات الصناعية منها أكثر من (٨٠٪)، معظمها منتجات كثيفة التكنولوچيا - مثل الالكترونيات. ونتيجة لهذه النهضة، قفز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من نحو (٧٥٠) دولاراً عام ١٩٨٠م إلى أكثر من (٩٠٠٠) دولار عام ٢٠٠٠م. ومن ثم، احتلت ماليزيا عن جدارة مكانها بين النمور الآسيوية الصاعدة، واستحقت بموجب ذلك أن تكون من بين الدول التى تعد على مشارف التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ويعد مهاتير محمد، بحق، مؤسس النهضة التنموية الماليزية، والتى حوّلت ماليزيا إلى واحدة من أغنى دول المنطقة، وأكثرها ترشيحًا لتنمية مستدامة ومتصاعدة. ومنذ توليه منصب رئيس وزراء ماليزيا عام ١٩٨١م عن طريق الانتخاب الحر المباشر أكد قضية العلاقة بين الإسلام والتنمية، وضرورة التواصل مع المجموعات العرقية المختلفة، وعلى رأسها الملاى، وبالذات التيار الإسلامى الذى يعبر عنها. ومن هنا، كان انضمام أنور إبراهيم، رئيس حركة الشباب الإسلامى، إلى حكومة التنظيم القومى بزعامة مهاتير محمد عام ١٩٨٢م، مما أدى

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٦ من نوفمبر ٢٠٠٣م.

إلى بروز البعد الإسلامى لتصور حكومة «التنظيم القومى» لعملية التنمية. ومن ثم، كان مهندسا هذه النهضة هما مهاتير، وأنور. وانطلق فكرهما على أن تخلف العالم الإسلامى، يرجع بالأساس إلى الطائفية، والاستبداد والفساد والصراع بين القيادات، وأن المخرج يتمثل فى الاستفادة من المهارات الصناعية الغربية مع الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية. فالإسلام، فى اعتقادهما، هو الإطار المرجعى العام لإحداث تنمية مستدامة، ومتوازنة.

وعليه، قامت التجربة الماليزية فى التنمية وفقًا للنهج الرأسمالى فى الإنتاج والتنمية والتحديث المتعارف عليه، والذى لا يتعارض مع القيم الإسلامية، مع زيادة «الجرعة» الإسلامية فى عملية التنفيذ على مستوى الاقتصاد والتعليم والإعلام. فتم إنشاء مؤسسات اقتصادية، وتعليمية، وإعلامية إسلامية، جنبًا إلى جنب مع المؤسسات التقليدية المعروفة فى الاقتصاد الرأسمالى، وفق نموذج منفتح يجذب الاستثمارات الأجنبية فى المجالات التى يحتاج إليها الاقتصاد الماليزى، مع التركيز على تنمية الصناعات الموجهة للتصدير، وبالذات صناعة الإلكترونيات وصناعة المعلومات، ومع التحرك «شرقًا» للاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية. ولقد أدى هذا النهج «التوفيقى» إلى دفع عجلة التنمية الماليزية. ولكنه فى الوقت نفسه عرض الاقتصاد الماليزى، والاقتصاديات الآسيوية لهزة عنيفة إبان الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧م، والتى يؤكد مهاتير أنها كانت مدبرة لتدمير هذه الاقتصاديات الصاعدة. وهنا، يشدد على ضرورة أن تعيد آسيا روح «المنظم الآسيوى»، أى تشجع المستثمر الآسيوى الصغير والمتوسط، الذى يتمتع بروح المبادرة والانتماء لمجتمعه.

وفى لقاء لكاتب هذه السطور مع أنور إبراهيم، فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى، وكان نائبًا لمهاتير محمد، أكد هذا النهج، وضرورة تبنى الدول الإسلامية نموذج «الانفتاح» مع التمسك بالقيم الإسلامية، والعمل على تطويع التكنولوجيا بما يتفق والظروف الإنتاجية التى تمر بها الدول الإسلامية، وقال فى هذا اللقاء، بتواضع من أنجز فعلاً: «نحن لم نصل بعد إلى مرحلة «النمر» الآسيوى، وإن كنا قد حققنا بعض الإنجازات التى يلمسها المواطن الماليزى». واستطرد قائلاً: «نحن

فى حاجة إلى أيدٍ عاملة أجنبية، ليتها من دول إسلامية، بعد أن استوعبت المشروعات الصناعية الجديدة تقريبًا «كل» الأيدى العاملة الوطنية. وكانت العبارات الأخيرة خير مؤشر على ما حدث من إنجاز إنمائى، حيث يعمل الاقتصاد الماليزى عند مستوى يقرب من التشغيل الكامل للأيدى العاملة المتاحة.

وبالرغم من سلبيات رئيس الوزراء «السابق» دكتور مهاتير محمد، خاصةً فيما يتصل بقمع أى صوت معارض له، حتى لو كان نائبه، أنور إبراهيم، المهندس المشارك فى المعجزة الماليزية، والذى اعتقله، وحاكمه بتهم لا أساس لها من الصحة، كما يعلم الجميع فى الداخل والخارج؛ وبالرغم من القوانين التى صدرت فى عهده، والتى تسمح باعتقال أى مواطن دون محاكمة؛ وبالرغم من القيود المفروضة على الصحافة.. نقول: بالرغم من هذه السلبيات التى تحد بالقطع من الأداء الاقتصادى، وتعرقل مسيرة التنمية، وتثبط الاستثمارات الأجنبية، فإن وفاء مهاتير بوعده ترك السلطة بشكل ديمقراطى وانتقالها طوعيًا إلى خلفه عبد الله بدوى يشكل درسًا مفيدًا وعميقًا لكل حكام الدول النامية بعامة، والدول الإسلامية بخاصة. لقد ترك الرجل منصبه طواعية بإرادته بعد أن حقق لبلده الكثير فى المجال الاقتصادى، كما دعم ماليزيا بواحدة من أكثر البنى التحتية تطوراً فى العالم أجمع من حيث الهياكل الأساسية، والقاعدة التكنولوجية، والمعلومات.

فهل يعى حكام الدول الإسلامية الدرس، ويستمدون من إسلامنا العظيم السبيل القويم لتنمية مجتمعاتهم أثناء فترة حكمهم، ثم يترجلون كفرسان لترك المسئولية ليتحملها من هو أقدر على العطاء.. كما فعل مهاتير.. وقبله «سوار الذهب»، وما حدث فى نيجيريا والسنغال، فى عالمنا الإسلامى، وغيرهم الكثير فى العالم المتقدم؟ نأمل ذلك. ولنثق، شعوبًا وحكامًا، فى أن منهج الله سبحانه هو الحق، وهو الصحيح، وهو المخرج، متمثلاً فى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

***

[٧] أشخاص ومواقف تمس الأمة(*)

لا يشك أحد فى حقيقة أن الأحداث التى تمر بها أمتنا، وتتعرض لها - عن قصد - من قبل الآخر، أو نتيجة تصرفات خرقاء من قبل بعضنا، أو نتيجة صمتنا وعجزنا، هى جد عميقة وخطيرة. كما يتفق الجميع على أن الوعى بهذه الأحداث، وبتفاصيلها، على مستوى المواطن العادى، رغم ما يعيشه من ضغوط داخلية، يعد - فى ظل التطور الهائل فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وفى ظل السماوات المفتوحة والفضائيات - شديد الارتفاع وشديد الدقة حقًا.

ولقد عاشت، وتعيش أمتنا، خلال هذه الأيام، عددًا من الأحداث، التى تمس بشكل مباشر، وخطير، ليس حاضرها فحسب، بل قد تسهم، بالسلب إذا ما ظللنا فى حالة العجز التى نعيشها، أو بالإيجاب إذا ما اتخذنا المواقف المفروضة حيالها وارتفعنا إلى مستواها، فى تشكيل مستقبلها. هذه الأحداث وقعت فى عدد من المشاهد وارتبطت بعدد من الأشخاص، ولمعرفة المواطن العادى بتفاصيلها، سوف نعلق عليها إجمالاً، لتوكيد بعض جوانبها التى تهمنا، وللتشديد على خطورتها حتى نستطيع أن نتعامل معها بما يتناسب وهذه الخطورة. هذه الأحداث هى:

* **المشهد العراقى، صدام:** لا أعتقد أن أحدًا يختلف على حقيقة وضرورة ألا نخطئ الاهتمام بالغابة بالتركيز على شجرة بعينها، كما يقولون، خاصةً وأن هذه الشجرة قد اجتثت من ظهر الأرض العراقية، وما لها من قرار، بمعنى أننا لا يجب أن ينصب جُل اهتمامنا على «صدام» مع التوكيد على ضرورة احترام حقوقه كإنسان، والتشديد على ألا يحاكم إلا من خلال الدستور، والقوانين العراقية ومن قبل الشعب العراقى، وحكومته الوطنية المنتخبة، وننسى القضية الأساسية وهى تحرير إرادة العراق، وكامل التراب العراقى. ولقد صدقت توقعات أبناء الأمة العربية والإسلامية بالنسبة للمقاومة العراقية الباسلة بأنها لا ترتبط بشخص وإنما

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: الأول من يناير ٢٠٠٤م.

تعمل لتحرير الوطن من براثن محتل غاشم وآثم، وتشمل كافة الطوائف والأعراق فى وحدة وطنية متماسكة. ولقد استمرت المقاومة، وزادت ضراوتها بعد القبض على صدام، وارتفعت خسائر العدو المادية والبشرية. وما علينا إلا أن ندعم هذه المقاومة الباسلة والمشروعة بكل ما أوتينا من إمكانات.

* **المشهد الفلسطينى، ماهر:** مع اشتداد الإجرام الشارونى المستمر على شعبنا الفلسطينى الصامد، كانت محاولة الحكومة المصرية لوقف شلال الدماء الفلسطينية الطاهرة، بدعوة الفصائل الفلسطينية بالقاهرة لتوحيد صفها وكلمتها، وبزيارة السيد أحمد ماهر - وزير الخارجية المصرية - للكيان الصهيونى، وجاء الاعتداء الآثم على الوزير المصرى أثناء محاولته الصلاة فى المسجد الأقصى المبارك. واستنكرت الأمة العربية والإسلامية، وعلى رأسها عموم الشعب الفلسطينى، وقياداته المجاهدة هذا العمل المشين، الذى لا يخدم أحدًا سوى العدو الصهيونى، ويصب فى صالحه. وأكدت بعض القيادات الفلسطينية أن ما حدث يعد، بحق، دسيسة صهيونية. وهنا نود التشديد على أن ثوابت القضية شديدة الوضوح، والتحديد لدى كافة شعوب الأمة، وعلى رأسها الشعب المصرى، بالوقوف قلبًا وقالبًا مع الحق الفلسطينى، وبدعم مستمر، ومتزايد للمقاومة الباسلة، والانتفاضة المباركة، وبالدعوة المستمرة إلى ضرورة «جهاد الدفع» حتى يتحرر كامل التراب الفلسطينى. ونشير إلى أن عملية «تل أبيب» الفدائية ما هى إلا رد فعل مشروع للمجازر الشارونية المجرمة فى حق الشعب الفلسطينى.

* **المشهد الليبى، القذافى:** فاجأ الرئيس الليبى الأمة العربية والإسلامية. المجروحة أصلاً فى أفغانستان، وفلسطين، والعراق، والشيشان، بتنازلات «مجانية»، وذلك بإعلان التخلى الكامل عن مشروع برامج أسلحة الدمار الشامل الليبية وبالاستعداد التام والفورى لتوقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذى يسمح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة فى أى مكان فى ليبيا وفى أى وقت.. تم ذلك، كما تم الاتفاق على التعويضات السخيَّة لذوى ضحايا «لوكيربى»، وضحايا الطائرة الفرنسية، و«مغامرات» الرئيس الليبى فى أفريقيا وغيرها، دون استشارة أو استفتاء الشعب الليبى، أو قل رغمًا وقسرًا عن

إرادته. تم ذلك من خلال مفاوضات سرية مع الإدارة الأمريكية، وحليفتها الحكومة البريطانية على مدى العامين الماضيين، والثمن المعلن هو إنهاء العزلة الدولية المفروضة على ليبيا. أكثر من ذلك، تطوع الرئيس الليبي بإسداء النصح لكل من سوريا وإيران، وكوريا الشمالية بأن تتخلى عن برامجها النووية. تم كل هذا، والمواطن العربي بخاصة، والمسلم بعامة، كاد ينفد صبره من تهديدات الرئيس الليبي المستمرة «باعتزال» العرب، والخروج من الجامعة العربية، بل اقتراح بتمييع القضية الفلسطينية في مشروعه العجيب بإنشاء دولة «إسراطين»، بغض النظر عن الحقوق الثابتة، والمشروعة للشعب الفلسطيني. يتم ذلك، والكيان الصهيوني مدجج بترسانة كاملة من أسلحة الدمار الشامل الكيماوية، والبيولوجية، والنووية والهيدروجينية، تعد البرامج الليبية بالنسبة لها لعب أطفال بدائية. يتم ذلك والشعب الليبي مقهور سياسيًا ومستغل اقتصاديًا. إذ تعد ليبيا، شديدة الثراء من حيث الموارد والنفط، من الدول ذات مستوى المعيشة شديد الانخفاض نسبيًا بسبب المغامرات القذافية المبددة لهذه الموارد، والمهدرة لهذه الإمكانات. وهنا، نأمل أن تعي القيادة الليبية الدرس، وتتجه فعلاً لإصلاحات داخلية حقيقية، تعيد للمواطن الليبي حقوقه، وينعم بجزء من ثروات بلاده وإمكاناتها!

* **المشهد الفرنسي، شيراك:** أيد الرئيس الفرنسي جاك شيراك، مشروع القانون الذي اقترحته لجنة «ستازي» بخصوص صون «العلمانية» بالمساواة بين أتباع الأديان المتعددة التي يعتنقها المواطنون الفرنسيون، وذلك بمنع ارتداء «الحجاب» والقلنسوة والصلبان «الكبيرة» في المدارس الحكومية. وبالرغم من الدور الحضاري والسياسي لفرنسا، ومواقفها الدولية المعتدلة بعامة، فإننا نعتقد أن هذا المشروع بقانون يصطدم مع المبادئ الفرنسية التي تدعو إلى الحرية والمساواة، وتدافع عن حقوق الإنسان، وتحافظ على الشرعية الدولية، ومنها إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. فحرية الاعتقاد حق أساسي من حقوق الفرد. والحجاب فريضة دينية كالصلاة، والصوم وغيرها من الفرائض التي لا يجوز للمسلمة أن تتخلى عنها. فهو عبادة وليس مظهرًا للتباهي. ولا يمكن أن يسوى الحجاب مع غيره من المظاهر التي أشار إليها

المشروع، لأن هذه المظاهر ليست من العبادات وفقًا لنصوص شرائعها. وإذا ما أخذنا بالمنطق غير المقبول للجنة «ستازى» بالنسبة للمساواة العلمانية، فإن هذا يمتد إلى بقية الفرائض. فطالما هناك فرنسيون لا يصلون، ولا يصومون رمضان – لأنهم غير مسلمين – فالمساواة العلمانية إذن تقتضي ألا يصلى، أو يصوم المسلم. فحاشا لله من هذا المنطق المعوج. وهنا، يتعين التشديد على أن قضية «الحجاب»، لا تهم المسلمين الفرنسيين فقط، وإنما تهم المسلمين كافة، وعلى رأسهم العلماء والمفتون، وبالقطع، ليست شأنًا فرنسيًا داخليًا، كما يروج البعض!

* **المشهد السودانى، البشير:** يحاول الرئيس السودانى التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة «جارانج»، بعد اتفاق المبادئ فى «مشاكوس»، برعاية أفريقية وأمريكية مكثفة ومباشرة، مع اطلاع مصر «بعد الحدث» إبراءً للذمة، حيث استبعدت مصر ومشروعها – المشترك مع ليبيا – على أساس أنه لا يقوم على أساس حق تقرير المصير للجنوب، تمسكًا بوحدة السودان. ولقد توصل المفاوضون فى «نيفاشا» الكينية إلى اتفاق حول تقاسم الثروة، ومازالت المفاوضات جارية حول اقتسام السلطة والمناطق المتنازع عليها بين الشمال والجنوب. وبعد الاتفاق على هذه النقاط، بإشراف، بل ضغط أمريكى واضح، ستأتى عملية نقل الاتفاق الثنائى إلى اتفاق لكل الأطراف السودانية. وهنا، يتعين التشديد على وحدة السودان، وعلى عدم التفريط فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى ظل احترام حرية الاعتقاد، ثم التركيز على إحداث عملية تنمية جادة، ومتوازنة، ومستدامة لمجابهة ثالوث المرض والفقر والجهل، حتى يستطيع السودان الموحد أن يقف أمام ما يهدده من مخاطر حقيقية «خارجية»!

وبعد، هذه أشخاص ومواقف فى مشاهد خمسة.. تؤكد جميعًا حقيقة أن المخرج الوحيد لأمتنا مما تتعرض له من ابتلاءات يتمثل فى ضرورة أن تتصالح أنظمتنا مع شعوبها، وفقًا لهويتها وعلى أساس ثوابت هذه الهوية، حتى تعود إلى خيريتها، وتحتل مكانها اللائق بها بين الأمم. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣].

***

[٨] دعوة للتدبر(*)

تعيش الأمة الآن معيشة شديدة الضنك، تتمثل فى تخلف اقتصادى واجتماعى، وهدر للموارد والإمكانيات، وعجز وتسليم أمام التحديات، وتبعية واستسلام للآخر، وهوان وغثائية شجعت أعداءها على النيل منها بأبشع الصور وأشنع الوسائل، من قتل يومى لأبنائها، وتدمير مستمر لمنشآتها، وإبادة منظمة لمقومات حياتها، وتدنيس متعمد لمقدساتها، واحتلال إجرامى لأجزاء عزيزة من أراضيها. بل يحاول هؤلاء الأعداء، بالتهديد والوعيد، تغيير ثوابت حضارتها، وهدم أسس خصوصيتها، ومسخ ركائز تعليمها وتربيتها، وتغييب مراكز الحس السليم فى عقلها. يحدث هذا بيعدنا فعلاً وعملاً عن تعاليم ديننا الحنيف، والتى يعمل أعداؤنا بشتى السبل، والحيل على إبعادنا عنها. يحدث هذا، ولدينا نعمة القرآن، كلام الله، والذى يعمل أعداؤنا ليل نهار على أن نهجره هجراً تامًا وكاملاً.

وفى هذا الشهر الفضيل، نقرأ القرآن، ونسمع القرآن، ونعيش مع القرآن. والأحرى بنا أن نداوم على قراءته، وسماعه، والعيش معه فى كل وقت وحين. لا لقطع الوقت، وملء الفراغ والتسلية، وإنما للتعقل، والتفكر، والتدبر، ولكى يحكم ويضبط ويرشّد حركة حياتنا. ألسنا نردد القول بأنه دستورنا؟ فكيف نقرأ ونسمع ونعيش مع الدستور، الذى يُفترض أنه الحاكم لسلوكنا شهراً وحيدًا فى كل عام ثم نهجره قراءةً وسماعًا وحاكمًا للسلوك بقية العام؟ لعل هذا الخلل الواضح هو السبب الرئيس لما تعيشه الأمة على المستوى الفردى وعلى مستوى المجموع، على مستوى الحكام وعلى مستوى المحكومين!

إن كل آية من آيات الذكر الحكيم تنطق بالحق، وتهدى إلى الرشد، إلى الصراط المستقيم. ولا عجب فهى من كلام الله تعالى. والقرآن الكريم هو النور والهدى والرحمة والموعظة والتذكرة. وهو متجدد العطاء، لا تنفد عجائبه، ولا تنقضى معطياته. وهو بحق، العصمة الواقية، والنعمة الدائمة، والحجة البالغة،

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٠ من نوفمبر ٢٠٠٣م.

والدلالة الدامغة. وهو شفاء الصدور، وربيع القلوب، وغذاء العقول.. تدور آياته حول العقيدة والتقوى لتنظيم حياة البشر بقدرات البشر، عبادةً للخالق تبارك وتعالى، وإعماراً للأرض، ولضمان سعادة المخلوقات البشرية فى الدارين، إذا ما تصرفت على أساس الخوف من الجليل، والعمل بالتنزيل، والاستعداد للرحيل. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وكل آية من آيات القرآن الكريم، يتعين -إذا أردنا أن نصلح دنيانا وآخرتنا- أن نعقلها ونتفكر فيها ونتدبرها ونعمل بمقتضاها. واليوم، الحادى والعشرين من الشهر الكريم، ونحن فى معية الجزء الحادى والعشرين من كتاب الله، لنتدبر سويًا بعض آيات هذا الجزء، وهى لا تحتاج إلى مزيد شرح، أو تفسير، أو تفصيل.

يقول الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٩﴾ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٥٦- ٦٠].

ويقول سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[العنكبوت: ٦٨، ٦٩].

ويقول جل من قائل: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٢٩، ٣٠].

ويقول سبحانه: ﴿فَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ اللَّهُ الَّذِي

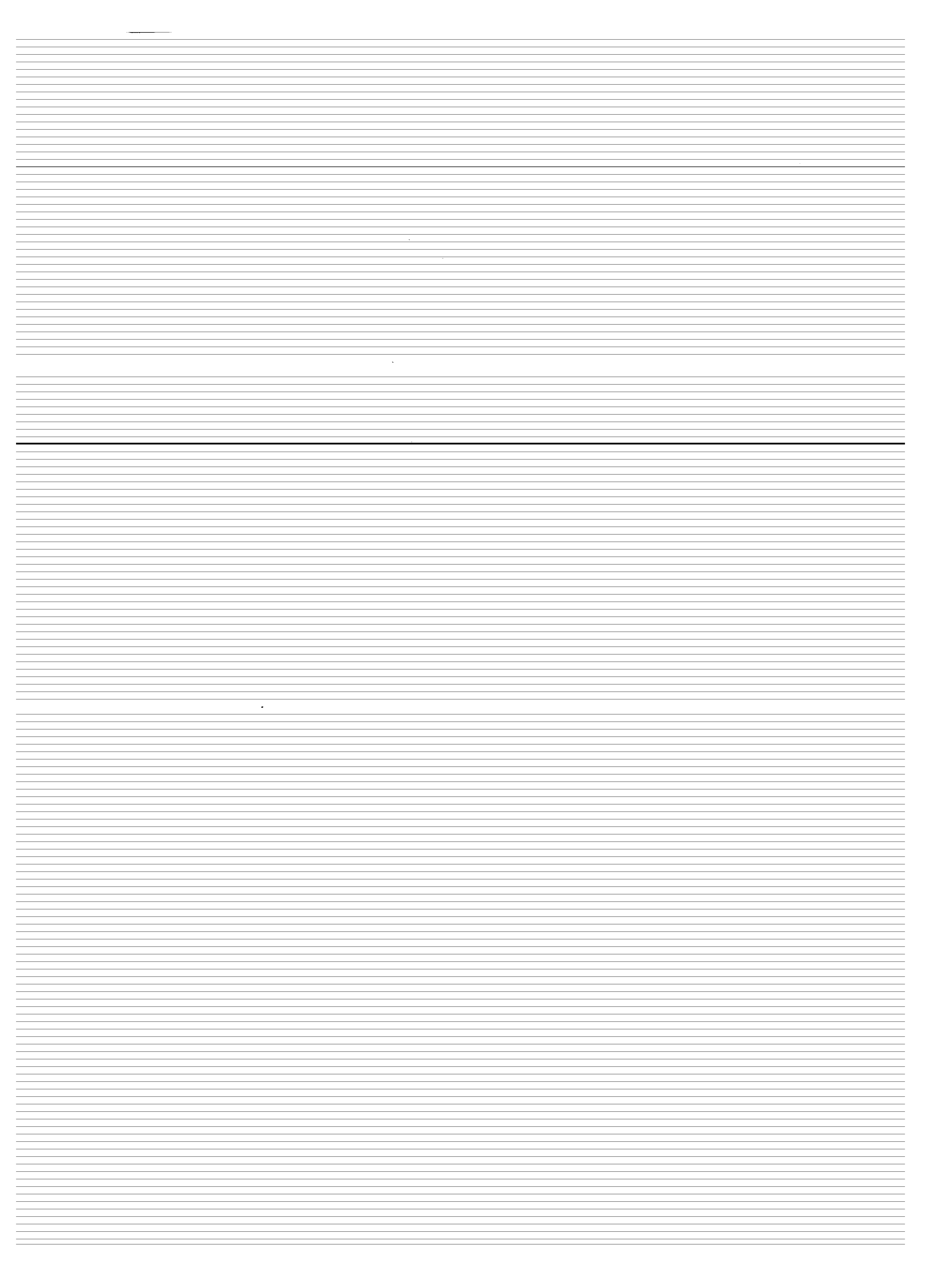
خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٤٠) ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم: ٣٨-٤١].

ويقول جل وعلا: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ [لقمان: ٣٣]. ويقول سبحانه: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ (١٨) أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٩) وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [السجدة: ١٨-٢٠].

ويقول رب العزة: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١) وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَٰذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا (٢٢) مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (٢٣) لِّيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢١-٢٤].

فلنتدبر هذه الآيات، بل كل آيات القرآن العظيم، ولنعمل بمقتضاها إذا كنا نريد حقًا الخروج من مأزق المعيشة الضنك التي نحياها، ولنكسر الأقفال التي على قلوبنا.. ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤].

***



الفصل الثامن

مصطلحات حول التخلف والتنمية

[١] مصطلحات فى قاموس التخلف السياسى للأمة.

[٢] معضلة الديمقراطية «الإسلامية».

[٣] مشكلة الفقر ومؤتمر التنمية الاجتماعية.

[٤] التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة: الواقع والمخرج.

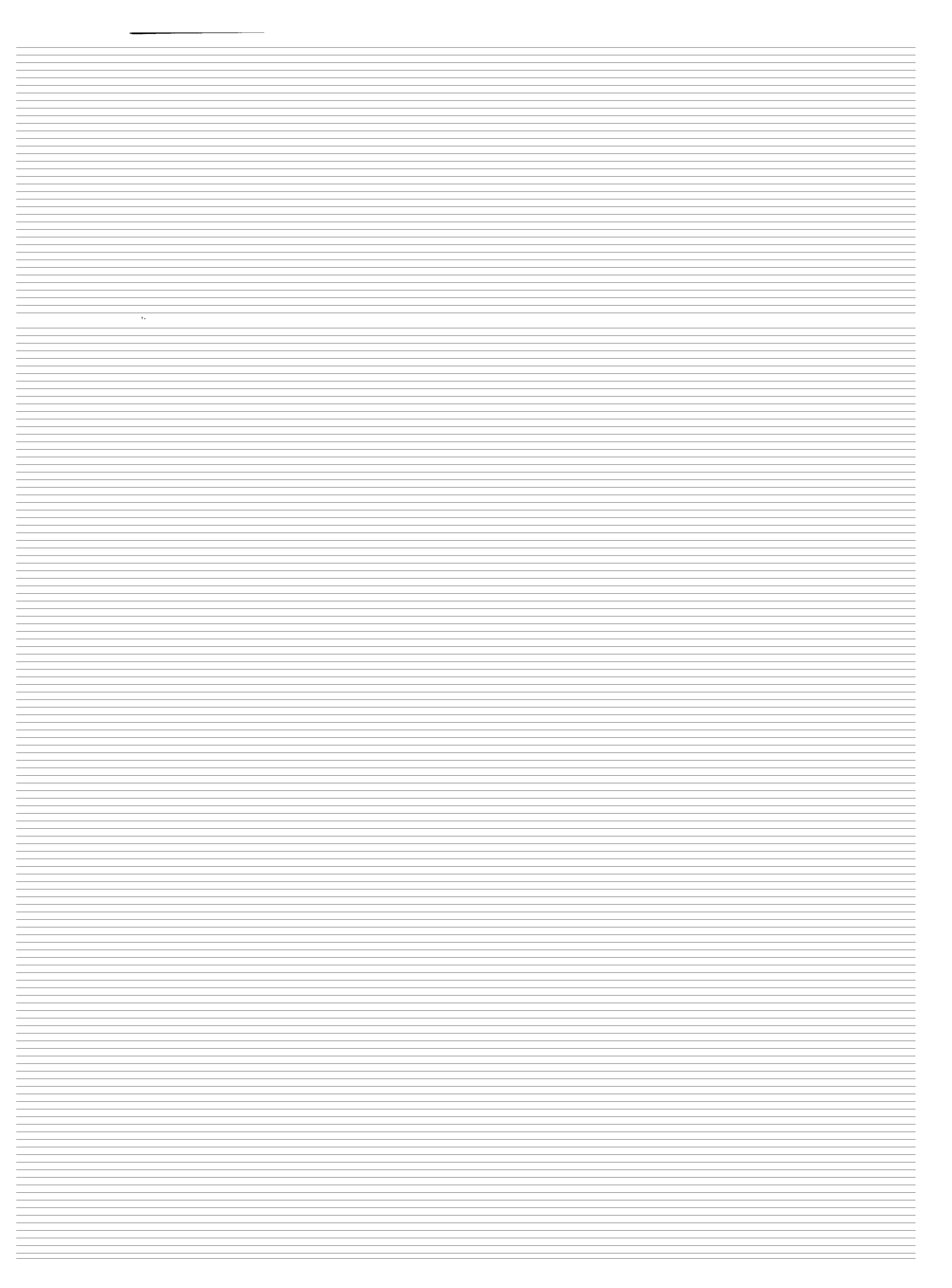
[٥] محاولة لتحرير وتدقيق مصطلح «التخلف الاقتصادى».

[٦] فشل استراتيجيات التنمية الوضعية.

[٧] المنهج الإسلامى فى التنمية.

[٨] دعوة للخروج من أزمتنا.

[٩] المشروع الحضارى الإسلامى.. مشروعنا الوحيد لنهضة الأمة.



تقديم

بالرغم من أن الفصول السابقة جميعًا تتناول الكثير من المصطلحات فى قاموس «تخلف» الأمة الحضارى، محاولةً للفهم، وبحثًا عن الأسباب، واقتراحًا للمعالجة والتصحيح، فإن هذا الفصل من خلال تسع مقالات يعالج مباشرةً، وبشكل صريح ومحدد، العديد من المصطلحات الخاصة بالجوانب المختلفة لهذا التخلف، وكيفية معالجته، ومن ثم الخروج من إساره إلى رحاب الإعمار والتقدم والحياة الطيبة الكريمة. فيتناول مصطلحات مرتبطة بالتخلف السياسى، وأخرى بالتخلف الاجتماعى، وثالثة بالتخلف الاقتصادى - والثقافى - بعامة. ثم يقدم فى النهاية المصطلحات الرئيسة الحاكمة للمخرج الوحيد، والفاعل من هذا المأزق الحضارى بالعودة الحقة، والصحيحة إلى «شرعة ومنهاج» الإسلام، من خلال: المنهج الإسلامى فى التنمية، والنظام الاقتصادى الإسلامى، والمشروع الحضارى الإسلامى.

وعليه، يتكون هذا الفصل من المقالات التالية:

(١) مصطلحات فى قاموس التخلف السياسى للأمة.

(٢) معضلة الديمقراطية «الإسلامية».

(٣) مشكلة الفقر، ومؤتمر التنمية الاجتماعية.

(٤) التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة : الواقع والمخرج.

(٥) محاولة لتحرير، وتدقيق مصطلح «التخلف الاقتصادى».

(٦) فشل استراتيجيات التنمية الوضعية.

(٧) المنهج الإسلامى فى التنمية.

(٨) دعوة للخروج من أزمتنا.

(٩) المشروع الحضارى الإسلامى. . مشروعنا الوحيد لنهضة الأمة.

[١] مصطلحات فى قاموس التخلف السياسى للأمة(*)

مازلنا - كأمة عربية وإسلامية - وسنظل لفترة ليست بالقصيرة، نعيش جو المأساة المروعة، التى ألمت بنا بغفلتنا كمستهلكى أحداث وبإرادة غيرنا كمخططين ومنفذين. وتتمثل هذه المصيبة المفزعة، التى تتوالى فصولها الآثمة فى حقنا، وحق أجيالنا القادمة فى حالة العجز شبه التام أمام الأحداث التى تدور على أرضنا فى شتى أنحاء المعمورة، ليس لتغيير مقصود للخارطة السياسية للأمة ولأنظمتها فحسب، وإنما لتغيير مناهجها التعليمية، والتربوية، ومن ثم تغيير فكرها وطمس هويتها، إن لم يكن تغريبًا كاملاً، وتغييبًا أبديًا لعقلها ووجدانها لصالح هؤلاء الأغيار. وهنا، تثور تساؤلات حزينة، وتتزاحم علامات استفهام حائرة فى عقل الإنسان العربى المسلم حول هذه الأحداث الكارثية المهينة، عن الأسباب. والإجابة المباشرة والصريحة تكمن أساسًا فى التخلف السياسى للأمة، باعتبار أن الجانب السياسى هو المدخل، والقاطرة، والمؤثر فى كافة الجوانب الأخرى من حياة البشر. فواقع الأمة السياسى بعامة شديد التخلف، وشديد الاستبداد، وشديد الفساد. وبكل تأكيد، يتناقض مع أساسيات هويتنا الإسلامية، ويصطدم مع أبجديات شريعتنا الغراء، ومن ثم لا يتماشى مع أصالة تاريخنا، ومنطق عصرنا، ومأمول مستقبلنا، وطموحات أمتنا، بل حقها المشروع، فى حياة أكرم وأطيب. فالأنظمة السياسية فى أمتنا - بصفة عامة - تقوم على التعددية الحزبية شكلاً، والديمقراطية شعارًا، والحرية مبدأ؛ وعلى الشمولية عملاً، والديكتاتورية واقعًا، والقهر ممارسة. قد تسمح بالانتخابات تشريعًا وقولاً، وتزورها فعلاً وبإصرار أمام سمع وبصر الجميع. تحترم القانون، وسيادته كلامًا، وتخرقه جهارًا نهارًا. تنادى بحرية الفرد كأساس لحرية المجتمع، وتطبق بالعصا الغليظة - فى غيبة القانون - الكبت والاستبداد.

وقبل شىء من التفصيل حول أسباب، أو مصطلحات، هذه الظواهر السياسية المتخلفة حقًا، أود التوكيد - ابتداءً - على حقيقة إيمانية وعملية، تتمثل فى أن

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٧ من نوفمبر ٢٠٠٢م.

المخرج الوحيد والمعالجة الناجعة لهذا التخلف هو العودة إلى «أصل» هويتنا، إلى «صحيح» شرع ربنا. وعليه، نقدم لشعوب أمتنا، بل للبشرية جمعاء، الحائرة الآن بين أنظمة ومذهبيات ثبت فشلها، وأنظمة ومذهبيات - تطرفت في ماديتها - مازالت في مرحلة الشك والتجريب، نقدم: «شرعةً ومنهاجًا» ربانيًا، ثبت تشغيليًا أنه: عقيدى الأساس، علمى النظرة، منفتح الفكر، مبدع السلوك، دينامیکی الحركة، كفء الأداء، إنمائى التوجه، مبهر الإنجاز، إنسانى النزعة، أخلاقى العلاقة، عالمى المحتوى. فإسلامنا العظيم يقدم مشروعًا حضاريًا متكاملاً وشاملاً، يقوم بالإنسان ومن أجل الإنسان، ويتسق تمامًا مع النظرة الإنسانية، ويحقق بالقدرة الإنسانية، وفى حدود استطاعتها، الحياة الطيبة الكريمة للإنسان.

وتأسيسًا على ما سبق، ومقابلةً بسمات المخرج الإسلامى المقترح من إسار التخلف السياسى الذى تعيشه الأمة، يمكن حصر أهم الأسباب العامة لهذا المأزق الحضارى فى «المصطلحات» التالية: «ميكيافيلية» السياسة، و«شكلية» الحياة السياسية، و«فردية» الممارسة السياسية، و«سيادية» السلطة. ولنتناول هذه الأسباب، كلاً على حدة، تباعًا وعلى الترتيب، بشىء من التحديد والتفصيل.

فالميكيافيلية، وفقًا لمؤسسها «نيقولا ميكيافيلى» فى كتابه «الأمير» تعنى أن الغاية تبرر الوسيلة. فالدولة غاية بذاتها، والقبض على زمام الحكم هدف الأهداف بالنسبة للأمير، ولا داعى للاهتمام بما وراء ذلك. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا مانع من سلوك أى سبيل يوصل إليها بغض النظر عن مشروعيته، أو أخلاقيته، ومهما تنافى مع المبادئ والقيم الدينية فى الفكر، واصطدم مع مناهج كافة الأديان وحركات الإصلاح فى السلوك. وعلى ذلك، يمارس الحاكم السياسة كأسلوب لضبط الجماهير وتوجيهها، دون مراعاة حقيقية لمطالبها الأساسية، ودون عمل جاد لتحقيق مصالحها المشروعة. وهذه الممارسة قد تضمن للحاكم البقاء فى الحكم، أو هكذا يصور له مستشاروه، وفقًا لكتاب الأمير. ولكن، بالقطع، لا تضمن للشعب التغيير المنشود لتحقيق حياة أفضل. ويقدم واقع أمتنا السياسى، على مدى ما يقرب من قرن من الزمان، مع اختلاف فى الشكل، وليس فى المضمون، وفى حدة الدرجة وليس فى طبيعة التوجه، مثالاً حيًا محزنًا على هذه الممارسة المتخلفة

عن روح وسلوكيات العصر. ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن الميكيافيلية يرفضها الإسلام. فالغاية لا تبرر كل وسيلة. وإنما مشروعية الغاية فى نطاق الضوابط والأخلاقيات الإسلامية، تستوجب مشروعية الوسيلة. وشرف الغاية يتطلب شرف الوسيلة.

أما «الشكلية» فى الحياة السياسية، فنعنى بها التلاعب اللفظى بالمبادئ والقيم والمفاهيم والمدركات السياسية، وصورية أو مظهرية السلوك، والممارسة، والمؤسسات السياسية. وهذا النمط من الحكم يفرغ الفكر من معانيه، والسلوك من مراميه. ومن ثم، تكون النتيجة الطبيعية أن يفقد الحكم ثقة أفراد المجتمع، وتنهار مصداقيته لديهم، وتصل الأمة إلى جو الأزمة الخانق الذى تعيشه. وبميكيافيلية أصيلة، تصطنع أنظمة الحكم فى أمتنا كل ما من شأنه أن يحافظ على هذه الشكلية عن طريق المسكنات الوقتية لبعض المشكلات الطاحنة، وعن طريق الكلام والخطب والبيانات غير الدقيقة، والتحليلات المغلوطة، والتعتيم الإعلامى، وحجب المعلومات الصحيحة، وعن طريق تقديم أهل الثقة على أهل الخبرة، وتقوية أجهزة الشرطة والأمن وزيادة قدرتها القمعية، وعن طريق إرهاب ووسم المجددين، ووصم المطالبين بالإصلاح، واتهام المنادين بالتغيير المأمول، بالإفلاس السياسى أو شهوة الحكم، أو التطرف، أو العمالة، أو حتى المروق أو الكفر.

وعليه، تمثل الشكلية سببًا رئيسًا لتخلف واقعنا السياسى. فهى تجسد مرضًا عضالاً فى القيم، وإفلاسًا واضحًا فى الفكر، وفشلاً ذريعًا فى السلوك. ومن ثم، لا مخرج لأمتنا من هذه المعيشة الضنك إلا بالعمل الجاد على إقامة حياة طيبة كريمة فى رحاب الإسلام.

وبالنسبة «للفردية»، فنقصد بها حصر كافة السلطات عملاً فى يد الحاكم الفرد. فيكون بذلك ديكتاتورًا، ويكون حكمه «مطلقًا». وعادةً، ما يكون الحاكم الفرد المطلق «مستبدًا»، أى لا يخضع فى تصرفاته لحكم القانون. ومن ثم، تكون إرادة الحاكم هى القانون. وهنا، ينشأ القهر والاستغلال، وتنعدم الحقوق والحريات الفردية. وهذا هو أبشع أنواع الأنظمة فى إدارة المجتمعات البشرية، وأكثرها قهرًا. فهى تجسد الديكتاتورية فى حالتها المتطرفة. إذ تُلغى ليس فقط حق البشر فى

المشاركة فى الحياة العامة، بل تُلغى أيضًا إرادته فى الحياة أصلاً! ولست مغاليًا، ولا متجنيًا، إذا قلت إن كل الشواهد تشير إلى أن الواقع السياسى للأمة يكاد بصفة عامة يقترب من هذا النوع البغيض من الأنظمة السياسية. فالمنظّرون لهذه الأنظمة وقياداتها يتشدقون بشعارات «التقييد»، أى الفصل بين السلطات، و«الديمقراطية»، أى حكم الشعب، «والقانونية» أى سيادة القانون، دون أن يكون لذلك أثر يذكر أو يستحق الذكر فى الحياة السياسية.

وعليه، تعد «الفردية» سببًا رئيسًا من أسباب تخلف الواقع السياسى للأمة. كما نشدد فى الوقت ذاته أن هذه السمة غريبة تمامًا عن الحياة «الإسلامية»، حيث أخلاقية السياسة، وجدية الحياة السياسية، وجماعية الممارسة السياسية، والشورى فى الأمر، واحترام شرع الله فكرًا وسلوكًا.

وأخيرًا، تعنى «السيادية»: سيادة رأى الحاكم سيادة عامة على أفراد المجتمع وكافة تنظيماته. فتكون إرادة الحاكم هى القانون الفعلى، وكلمة الحاكم هى الأمر الواجب التنفيذ. وعليه، تُلغى عمليًا إرادات أفراد المجتمع، وتتدهور جذريًا الرغبة فى المشاركة والقدرة عليها، وتضعف فى النهاية حاسة الانتماء. وترتبط السيادية عضويًا وموضوعيًا بالفردية، والميكيافيلية، والشكلية، فى الحياة السياسية التى تتصف بها وتعانى منها، لتفرز فى النهاية واقعًا سياسيًا شديد التسلط، وبالتالى شديد التخلف. فالفردية تركز كافة السلطات عملاً فى يد الحاكم، على أساس احتكار مطلق فى اتخاذ القرار والسلوك، بينما الميكيافيلية، والشكلية تعدان أدوات تنفيذ ضرورية لتحقيق ديكتاتورية الحكم، ومن ثم تسلط الحاكم واستحواذه على كافة السلطات بهدف البقاء فى الحكم بأى ثمن ومهما كان الثمن. ومن ثم، يتمتع الحاكم فى ظل السيادية بقوة فعلية أكبر بكثير من الأطر القانونية والأسيجة النظامية، والمؤسسية التى يعمل من خلالها، وليس بالقطع فى حدودها. بل تعد هذه الأطر، والأسيجة من صنع الحاكم نفسه، يخلعها ذاتيًا على نفسه تجميلاً لصورة غير سوية، واكتسابًا لشرعية غير قائمة، وتزييفًا لحقائق دامغة، وتجهيلاً لواقع أليم. وعليه، تفرز هذه السيادية ولاءً سياسيًا خاطئًا ومغلوطًا. فبدل أن يكون الولاء للدولة - بعد الله سبحانه - فكرًا وسلوكًا، وحبًا وعملاً، تفانيًا وإنجازًا، يصبح الولاء - بالترهيب أساسًا والترغيب أحيانًا - لشخص الحاكم، رياءً

وتملقًا ونفـاقًا. وينشأ عن هذا الخلط المدمـر للمجتمع، وقـدراته أن أى خلاف مع الحاكم يعد خلافًا مع الدولة.

وتستشرى هذه الظاهرة الخـبيثة، كحالة مرضية يعـانى منها الواقع السياسى فى معظم، إن لم يكن كل، دول العـالم الإسلامى، لدرجة أفسدت ليس فـقط الحياة السياسية للأمـة، بل كادت تفسد حياة الأمة كلها. ولسنا فـى حاجة إلى توكيد أن هذه الظاهرة السلبيـة غريبة تمامًـا عن النهج الإسلامى فكرًا وسلوكًا. صـحيح أن طاعة ولـى الأمر واجبـة، لكن فيـما شـرع الله. إذ لا طاعة لمخلوق، حـاكم أو محكوم، فى معصية الخالق.

ومن ثم، نكرر التشديد على حقيـقة أنه لا مخرج لنا من هذا الواقع المتخلف، وما يفرزه من عجز مشين، ومهين أمام كافة قضايانا الأساسية المعاصرة إلا بالعودة إلى إسلامنا، والعـض علـيه بالنـواجذ، ولنتدبر حقيقةً قول رسولنا وقائدنا وأسوتنا ﷺ، إذ يقول: «تركت فـيكم من إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا، كـتاب الله وسنتى». ولنؤمن أعمق الإيمان بمنهاج ربنـا سبحانه، ومزيته وصلاحيـته، مصداقًا لقولـه جل وعلا: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]. هذا الإيمان العميق جسـده المرشد العام الأول لجماعة الإخـوان المسلمون - الإمام الشهيد حـسن البنا، -رحمه الله - عند تحديده لطبـيعـة فكر الجماعـة بقوله: «ولكننا أيهـا الناس: فكرة وعقـيدة، ونظام ومنهاج، لا يحدده موضع، ولا يقيده جنس، ولا يقف دونه حاجز جغرافى، ولا ينتهى بأمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ذلك لأنه نظام رب العالمين ومنهاج رسوله الأمين» (رسـالة الإخوان المسلمون تحت راية القرآن). فـهل تعود الأمة إلى الطريق السوى، والصراط المستقيم، وتـعى حقًا قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؟ أدعو الله تعـالى أن يهدى أمتنا إلى سبيله، فـهو وحده سبحانه الهادى إلى صراطه المستقيم.

***

[٢] معضلة الديمقراطية «الإسلامية»!(*)

طالعتنا صحيفة أهرام الجمعة (٨/٨/٢٠٠٣م)، بقراءة دقيقة وممتعة للكاتب الصحفى الأستاذ/ رضا هلال لكتابين جديدين هامين، صدرا أخيرًا فى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه القراءة تحت عنوان: «مأزق الديمقراطية فى العالم العربى». والكتابان حول الديمقراطية الليبرالية «وغير الليبرالية» و«الإسلاميين» بعامة، وفى العالم العربى بخاصة.

والكتاب الأول: «مستقبل الحرية - الديمقراطية غير الليبرالية»، لمؤلفة الهندى المسلم (والأمريكى الجنسية) فريد زكريا، رئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة «ينوزويك». والكتاب الثانى: «مابعد الجهاد - أمريكا والصراع من أجل الديمقراطية الإسلامية»، لمؤلفه الأمريكى اليهودى دكتور نوح فيلدمان، أستاذ القانون المساعد بجامعة نيويورك.

وبالرغم من العرض الرصين والواضح للكتابين، والحرفية الشديدة والمتقنة فى بسط أفكار المؤلفَيْن، والموقف المحدد والصريح حول هذه الأفكار، من قبل الأستاذ رضا هلال، وهو من ألمع خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، التى أشرف بالانتماء إليها، إلا أننى أجد نفسى، بشكل، مباشر وقاطع، ليسمح لى الأستاذ هلال، على خلاف جذرى معه فى توظيف هذا العرض للتوصل إلى نتيجة «مسبقة»، أكدها فى بداية العرض، وفى خاتمته - تأييدًا لرأى زكريا، ورفضًا لرأى فيلدمان، كما سنرى.

ومؤدى هذه النتيجة: «أن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات حرة نزيهة، فقد تأتى الانتخابات بتيارات غير ديمقراطية، داست من قبل على الديمقراطية، وبفوزها قد تقوض العملية الديمقراطية». ثم يستطرد، فى هذا القفز المبكر للنتائج دون عرض، أو تحليل على أساس حكم مغلوط يجافى تمامًا الحقيقة حول انتخابات

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية»، على جزءين، يوم الخميس: ٢٨ من أغسطس ٢٠٠٢م، ويوم الخميس: ٤ من سبتمبر ٢٠٠٢م.

نقابة الصحفيين الأخيرة، بالقول: «وقد تجعل (هذه التيارات) من الديمقراطية «السلم، الذى تصعد عليه، ثم ترمى بـه حتى لا تصعد قوة أخرى وتنزلها من فوقه. ويكون المآل إغلاق صوان الديمقراطية»!

ويختتم عرضه بالنتيجة نفسها، قائلاً: «أما أن تكون الديمقراطية حصان طروادة الذى يخرج علينا منه غير الديمقراطيين، إسلاميين أو قوميين فاشيين، فتلك وصفة للانتحار». ولعمرى، هذا رأى جد خطير، ولا أقول أنه يمثل إرهابًا فكريًا بامتياز، فهو يهدد، بحق، بل ينفى أى إمكانية للإصلاح السياسى، ويهدم أساسيات العملية الديمقراطية بإصراره على إقصاء الجزء الأكبر من الشعوب العربية فى حقها المشروع فى المشاركة فى العمل العام. ومن ثم، يكرس واقع العالم العربى - العاجز والأليم والمتخلف - والذى يعج بديكتاتوريات طاغية ومستبدة، ورافضة لأى تغيير حقيقى نحو الديمقراطية. ولكن، لنرى ماذا قال الكاتبان، حتى تتضح جليًا فى أذهاننا معضلة الديمقراطية فى العالمين العربى، والإسلامى، ويستبين أمامنا المخرج من مأزقها.

بدايةً، لابد من التوكيد على بعض المدركات والمفاهيم - فالتفرقة بين الإسلام والدول الإسلامية المعاصرة، كما أشار الكاتبان، أمر هام. فمن المعلوم من الثقافة الإسلامية بالضرورة، أن الإسلام دين، ونظام حياة كامل وشامل، ينظم حركة الفرد، وحركة المجتمع، بل حركة البشرية جمعاء، لتحقيق حياة كريمة طيبة فى حياة البشر وبإمكانات البشر وفى حدود القدرات البشرية. ويحكم هذا التنظيم ضوابط شرعية واضحة ومحددة، بعضها من قبيل الثوابت، والكليات والآخر من قبيل المتغيرات، والتفاصيل. ويتم ذلك على أساس «تحرير» فعلى للإنسان من أى شئ ومن أى مخلوق، بتحديد واضح ودقيق لمركزه وغايته فى هذه الحياة، وفى ظل «كرامة» ينعم بها تليق به كإنسان، كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى. فالحرية والعدل والمساواة والشورى وحقوق الإنسان - رجلاً أو امرأة، مسلمًا أو غير مسلم - فى شتى المجالات من ركائز المنظومة الإسلامية. أما الدول الإسلامية المعاصرة، فهى شبه بعيدة، أو مبعدة، إلى حد كبير عن هذه المنظومة. ولعل هذا يمثل السبب الرئيس لتخلفها بعامة، ولأزمتها الراهنة بخاصة!

وببساطة شديدة، الديمقراطية هى الحكم بوساطة الشعب من أجل تحقيق مصالح الشعب، أو حكم الشعب بالشعب وللشعب، وذلك من خلال انتخابات برلمانية تفرز ممثلين للشعب، يشرعون له، ويراقبون السلطة التنفيذية تقويمًا لأدائها لصالحه. والشورى هى الحكم بوساطة الشعب من أجل تحقيق مصالح الشعب، وفقًا لشرع الله تبارك وتعالى. والليبرالية هى فكر وسلوك «الليبراليين». وهذا الفكر والسلوك لم ينشأ وينضج ويمارس إلا من خلال كفاح الشعب لإقامة الديمقراطية، أى هو نتاج طبيعى للديمقراطية. ويشمل هذا الفكر والسلوك كل ما يرتبط بحقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون، والمساواة بعامة بين الجنسين وأصحاب الديانات والأعراق المختلفة بخاصة، إلى آخر ما يرتبط بحرية الإنسان سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. ولأن الإسلام سابق على الديمقراطية الليبرالية بأكثر من ألف عام، فمن العدل والمنطق أن نقول أن الديمقراطية الغربية تحمل بعض المشابه من الإسلام، وليس العكس!

وتأسيسًا على ذلك، ففرضية كتاب فؤاد زكريا تتلخص فى ضرورة التفرقة بين «الديمقراطية الليبرالية» و«الديمقراطية غير الليبرالية» فعنده، بحق، الديمقراطية الليبرالية ليست مجرد انتخابات حرة نزيهة، ولكنها أيضًا وبالأساس عملية تقوم على مبادئ ليبرالية دستورية مثل: حكم القانون وفصل سلطات، وحماية حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الاجتماع، وحرية الاعتقاد، وحرية الملكية، والحرية الاقتصادية. وهذه الديمقراطية هى ديمقراطية الغرب. أما الديمقراطية غير الليبرالية، فهى الديمقراطية التى تعطى الأولوية للانتخابات قبل الأفكار والقيم الليبرالية. وتكون النتيجة هى سيادة الحكم التسلطى أو الشعوبية. ففى غياب الليبرالية يصل إلى السلطة «غير الديمقراطى» باسم الديمقراطية، ونصبح أمام طغيان الأغلبية الغير ديمقراطية، وفى هذه الحالة، يمكن أن تكون الديمقراطية، فى نظر زكريا، «وصفة» للتطرف والفاشية وربما للانتحار. ويضرب لذلك مثلاً بألمانيا الهتلرية.

وعليه، يخلص إلى القول إلى أن التحول إلى الديمقراطية لا يمكن أن يكتمل إلا بعد أن تصبح البيئة الاجتماعية «ليبرالية».

وبالنسبة للعالم الإسلامى، يقرر زكريا: «أنه برغم أن الحكام . . . مستبدون وفاسدون، فإنهم أكثر ليبرالية من البديل المحتمل لهم، أى الإسلاميين والقوميين الذين يتكلمون لغة الخطاب الانتخابى الديمقراطى، بينما يمقتون ويحتقرون الليبرالية، التى يعتبرونها أسلوبًا غربيًا فى الحكم» وعليه، ينصح الكاتب أمريكا بألا تضغط من أجل انتخابات حرة فى الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، ينبغى فى نظره، القيام بإصلاح سياسى، وتنمية المؤسسات الليبرالية كفترة إنتقالية، تسبق أى انتخابات قومية. ثم يرشح مصر لهذه الاصطلاحات كنموذج للعالم العربى، بوصفها تمثل «الروح الثقافى» لهذا العالم.

ومع اتفاقنا مع فريد زكريا بالنسبة لمصر، إلا أننا نختلف معه جذريًا فى تحليل المأزق الديمقراطى فى العالم الإسلامى، وكذلك فى النتيجة التى توصل إليها. فلقد وضع زكريا العربة قبل الحصان، وتصور أن العملية «مرحلية»، بمعنى توافر القيم والمؤسسات الليبرالية أولاً، ثم الانتخابات ثانيًا. بينما تاريخ الديمقراطيات الغربية يؤكد أن عملية الديمقراطية هى عملية كفاح مستمر، وخبرة تراكمية خلال الزمن، وأن القيم الليبرالية تُكتسب بالإصرار على الممارسة، وأن الموسسات الليبرالية تقوم بمعاناة التجربة، وليس بالفرض من الخارج أو الداخل أو بالقرارات. كما أنه أصدر أحكامًا جائرة على احتمالات لم تتحقق، ولم تجرب فيما يتصل بالبديل الإسلامى «المحتمل»! أما مسألة «احتقار» الإسلاميين والقوميين للديمقراطية الليبرالية الغربية، إذا كان ذلك صحيحًا، فقد يرجع إلى مثالبها «الميكيافيلية» داخليًا، وخارجيًا، خاصةً فيما يتعلق بقضايا العالمين العربى والإسلامى. وأخيرًا ، نسى زكريا أو تناسى الآداء البرلمانى المتميز للإسلاميين فى مصر، والجزائر، وتركيا، والأردن.

أما كتاب فيلدمان، فلقد نفى خطر الإسلاميين «المحتمل». ويتأسس الكتاب على «إقرار توافق الإسلام مع الديمقراطية». كما «أن الإسلاميين لا خطر منهم على الديمقراطية إطلاقًا». «بل إنهم فى الحقيقة أفضل أمل لتحقيق الديمقراطية فى الشرق الأوسط، وأن الأحزاب الإسلامية لو أُتيح لها أن تتولى السلطة عبر انتخابات حرة، فإن ذلك سيقود إلى تحسين الأوضاع، وأن الإسلاميين إذا أعلنوا

قيـام الدولة الإسلاميـة بعد وصولهم إلى السـلـطة، فإن هذه الدولة ستكون أكـثر ديمقراطية من الأنظمة القائمة»!

ويبنى فيلدمان فرضيـته على مقولة أن الجهاد قد انتهى بعـد آخر معاركه، وهى أحداث الحادى عشر من سبتمبر. . . ليـتحول الإسلاميون إلى «الجهاد الأكبر» وهو السعى إلى الديمقراطية. ويختم فرضيته بالقول: «إن الإسلاميين الديمقراطيين هم أفضل أمل فى المستـقبل للعالم الإسلامى، وهم يسـتحقون إعجـابنا ودعمنا». ثم يضيف مـفسرًا مـوقف الإسلاميـين من أمريكا بأنه يرجع جـزئيًا إلى دعم الإدارة الأمريكيـة للنظم «التسلطية والديكـتاتورية فى المنطقة». وفى النهـاية، يقول: «أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس المحافظين الجدد، أن تفرق بين الإسلاميـين المتشددين، والإسلامـيين المعتدلين». ويؤيد، مثـل المحافظين الجدد، فرض الديمقراطية، ولو كانت الديمقراطية الإسـلامية، (كما يسميها) بالقوة، ولو بالقوة العسكرية»!

وإن كنا نتـفق مع كل ما جـاء به فـيلدمان، إلا أننا نخـتلف مـعه فى الفـاعل الحقيقى لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، إذ لم يقدم المحقق الأمريكى حتى الآن دليلاً أو حتى قـرينة تثبت أن الفاعل أو الفاعلين من العـرب، والمسلمين. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان عليه بصفته حاصل على درجة الدكتوراه فى الفكر الإسلامى، أن يعلم يقينًا أن الجهاد بشروطه فريضة ماضية إلى يوم القيامة. كما أن موقف الإسلامـيين من الإدارة الأمريكية يرجع أيضًا إلـى تحيزها الدائم، والواضح والفاضح للكيـان الصهيونى على حـساب الحقوق الـفلسطينية المشروعة. كـما أننا كإسلاميين بل كشعوب إسـلامية، نرفض أن تفرض علينا الديمقراطية من الخارج، ناهيك عن فرضها بالقوة!.

وأخيـرًا، لست فى حاجـة إلى التشـديد على حقـيقـة أن طريقنا ومخـرجنا، وخلاصنا مما نحن فيه كدول، وأمة، إسلامية، يتمثل فى أخلاقية السياسة، وجدية الحياة السياسيـة، وجماعية الممارسة السياسيـة، والشورى فى الأمر، واحترام شرع الله فكرًا وسلوكًا، أى حـراسة ديننا وسياسـة دنيانا وفقـًا لتعاليمـه، فنصلح دنيانا بصلاح دنيـنا. وفى ذلك يقول الحق تبـارك وتعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا

فطرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]، يقول سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ويقول جل من قائل: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]. وفى ذلك يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً، كتاب الله، وسنتى». ولقد فهم الصحابة، -رضوان الله عليهم-، هذه الرسالة الخاتمة فهمًا صحيحًا، فنجد الصحابى ربعى بن عامر رضى الله عنه يقول: «إن الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العبيد إلى عبادة الله وحده، ومن جور الكهان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا، إلى سعة الدنيا والآخرة». فهل نفهم الإسلام كفهمهم له؟ أدعو الله سبحانه أن يوفقنا إلى ذلك.

***

[٣] مشكلة الفقر ومؤتمر التنمية الاجتماعية(*)

يعيش عالم اليوم عصر دبلوماسية المؤتمرات. وتلعب هذه الدبلوماسية الدور المحورى فى ولادة وصياغة النظام العالمى الجديد، الذى يتشكل أمام أعيننا - نحن الدول النامية (ومنها الإسلامية)، دون مشاركة تستحق الذكر فى هذه العملية من جانبنا. فبعد انهيار المعسكر الاشتراكى، وتفككه، وزوال الاتحاد السوفيتى، أصبحنا نلمس بداية تكوين ظاهرة كونية جديدة، ألا وهى نظام عالمى ذو قطب وحيد - أمريكى المنشأ، مادى التوجه، رأسمالى المذهب. والآن، تتبلور سمات هذا النظام وتتكون خصائصه من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، والقطرية (فى صورة جمعيات أهلية). وعلى رأس هذه المنظمات: الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والتى تقع مباشرةً تحت سيطرة هذا القطب الأمريكى، الذى يعمل بحزم وإصرار على قيام هذا النظام بوسائل متعددة ومختلفة - من أهمها المؤتمرات.

فبعد عدد من اللقاءات الثنائية، والمؤتمرات الإقليمية، والدولية فى شتى المجالات والتخصصات خلال الثمانينات، عُقدت «قمة الأرض» فى «ريودى جانيرو» (١٩٩٢م)، و«قمة السكان والتنمية» فى «القاهرة» (١٩٩٤م)، والآن تُعقد «قمة التنمية الاجتماعية» فى «كوبنهاجن» (١٩٩٥م)، والتى تشارك فيها (١٨٤) دولة عضو فى الأمم المتحدة، للبحث فى ظواهر التخلف الاجتماعى فى العالم، والتى تهدد أمنه، واستقراره، ورفاهيته. وينعقد المؤتمر تحت دعوى صحيحة، وهى: أن العالم يشهد «.. تقدمًا غير مسبوق، .. وأيضًا بؤسًا لا يوصف، فازدياد الرخاء يقترن به ازدياد الفقر. وهذا التناقض الصارخ غير مقبول وخطير». إذ أن «العولمة» - نتيجة الثورات التكنولوجية المتلاحقة بعامة، وثورة الاتصالات والمعلومات المستمرة بخاصة - قد أسفرت، من خلال عمليات التغيير الهيكلى وسياسات التكيف السريعة، عن عدم مساواة صارخة وعن تهميش واضح وعن ظلم فادح، سواء داخل الدول، أو فيما بينها.

(*) نشرت بجريدة «الشعب»، فى صيف ١٩٩٥م.

ويعتـرف مشروع وثيـقة المؤتمر بأنه «قد كـان لهذه الاتجـاهات أثر حاد (سلبى) بوجه خـاص على البلدان الناميـة». فلقد اتسعت الفـجوة، بصـورة خطيرة، بين الأغنياء والفقراء فى داخل الدول، وبين الدول. وزاد اتساعـها بصورة أكبر وأخطر فى حالة الدول الأقل نموًا. فلـقد انتشر الفـقر، وتفشت الـبطالة، وازداد التفكك الاجتماعى، واستـفحلت الأمراض الاجتماعية. ومن ثم، لم تفلح جـهود التنمية المتواضعة فى الدول الناميـة - بصفة عامة - طوال مـا يقرب من نصف قرن، بعد الحـرب العالميـة الثانيـة وحتى الآن - فى مـعـالجة مـشكلة التخلف الاقـتصـادى والاجتمـاعى. والذى حدث هو العكس تمامًا، فلقد زادت المشكلة عمـقًا وحدة. ومن ثم، كانت النتيجة، ومازالت فى واقع الأمر، «تنمية» للتخلف.

وتفرخ عن هذا الواقع المتخلف، كنتيجة طبيعـية له، وكتفصيل لمجمله، العديد من المشكلات من فقر، وبطالة، ومـجاعات، ومديونية خارجـية، وإهدار للموارد وإنتـاجيـة مـتدنيـة، . . . إلخ. تلك المشكلات التى تطـحن «الإنسان»، وتهـدر كرامـته، وتبدد قـدراته، وجهوده الإبداعـية. ومن ثم، ضاع الإنسـان فى خضم التوجهات والآليـات المادية لهذه الجهود الإنمائية الفاشلة. وبسـبب الإهمال النسبى لقيـمة ودور الإنسان، كانت المحصلة النهائية أن أكثـر من أربعة أخماس البـشرية تعيش الآن تحت وطأة التـخلف والمعاناة. وطبقًـا لإحصاءات الأمم المتحـدة، فإن بليونى نسمة فى العـالم يعانون من عدم توافر مياه نظيفة للشـرب، كما أن بليونى نسمة يفتـقدون الكهرباء، وثمانمائة (٨٠٠) مليون شخص مـحرومون من أى عمل لتأمـين عيشهم، ومـئات الملايين من العائلات مـحكوم عليها البـقاء على هامش المجتمع - يعيشون فى المدن الصفيح، والعشـوائيات، ومخار السيول والمقابر. كما أن حوالى (١٣٠) مليـون طفل لا يحصلون على التعليم الأساسى، وتصـل نسبة الأمية فى الدول الناميـة إلى أكثر من (٧٠٪). مع كل هذا البـؤس والشقاء، وربما أساسًا بسـبـبها، وصلت المديونية الخارجيـة إلى حوالى واحد ونصف (١,٥) ألف بليون دولار، لتقف عقبة حقيقية أمام أى جهد إنمائى جاد ومستمر. وتزداد الصورة قتامـةً وضنكًا، إذا ما أضيف عبء التسليح، الذى يُفـرض على الدول النامية فى أغلب الأحيان، لا لحـماية الاستقلال الوطنى فى الغـالب، وإنما لتعميق التبـعية،

ولمزيد من الاستبداد والاستغلال. ولعل ما تبكدته الدول الإسلامية فى كارثة الخليج، والذى يُقدر طبقًا لتقدير صندوق النقد العربى بنحو (٦٧٥) بليون دولار، مثال مفجع على ذلك فالإنفاق على التسليح، رغم التسليم بضرورته القصوى فى حدود، وشروط حاجة الأمن الوطنى، وحماية الوطن، يُعَد فى الواقع منافسًا شديدًا للإنفاق الاجتماعى والإنمائى فى ظل موارد شديدة الندرة.

وإزاء هذه الحقائق المولمة لحالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى التى يعانى منها جنوب العالم بصفة خاصة، وضع مؤتمر «كوبنهاجن» ثلاثة أهداف رئيسة لمناقشاته، وكأساس للتوصل لتوصياته، وهى التخفيف من حدة الفقر، والحد من انتشاره، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة لمعالجة مشكلة البطالة، وزيادة التكافل الاجتماعى مع الاهتمام بالفئات الأكثر حرمانًا، والأشد تهميشًا.

ويقترح مشروع برنامج عمل المؤتمر لتحقيق هذه الأهداف عددًا من «الينبغيات» التى تحتاج ، لكى تتحول لإجراءات عمل محددة وفاعلة، إلى إمكانات تمويلية وإدارية غير متوافرة من ناحية، وإلى إرادة سياسية وتنفيذية غائبة فى معظم الدول النامية من ناحية ثانية، وإلى رغبة حقيقية مفقودة من قبل دول الشمال فى المساعدة الجادة فى عملية التنفيذ من ناحية ثالثة. فالتوصيات التفصيلية لمعالجة ثالوث الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى، معروفة مسبقًا، وعبارة عن جهد تجميعى لما هو متاح من دراسات فى هذه المجالات.

فالوثيقة تؤكد بعبارات عامة على ضرورة «تبنى رؤية سياسية، وأخلاقية، وروحية للتنمية الاجتماعية، مبنية على كرامة الإنسان وعلى المساواة، والاحترام والمسئولية المتبادلة والتعاون. وتستطرد مشددة على ضرورة تبنى أعلى أولوية فى السياسات والتدابير الوطنية، والإقليمية والدولية لتعزز التقدم الاجتماعى وتحسين حالة الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، تضع الوثيقة إطار عمل من أجل «جعل الناس هم محور التنمية ووضع الاقتصاد فى خدمة احتياجات الإنسان». . إلى آخر هذه التمنيات الجميلة، التى لا تجد أساسًا ولا تستمد سندًا من الفلسفة المادية المنبثقة عنها هذه الوثيقة، وهى فلسفة النظام الرأسمالى - المسئول، تاريخيًا وواقعيًا، بصفة رئيسة، عن التخلف الاجتماعى الذى تعانيه الدول النامية.

وتستمر الوثيقة فى أحلامها الوردية غير المرتبطة ببرنامج عمل محدد، بتحفيز دول العالم على ضرورة: «تشجيع الأسواق التنافسية الدينامية والمفتوحة، إلى جانب توسيع إمكانية وصول جميع الناس، لا سيما أشدهم فقرًا وأشدهم حرمانًا إلى الأسواق على نحو يتسم بالإنصاف»! كما تشدد على ضرورة صياغة سياسات اقتصاد كلى وتنسيقها لتيسير التنمية المستمرة، والحد من الحمائية فى الاقتصاد العالمى وزيادة الاستقرار المالى، وتوفير فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق والاستثمارات المنتجة، والتكنولوجيات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان ذات الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال...».

وبالنسبة لمشكلة الفقر ترى الوثيقة: «ضرورة قيام الدول على الصعيد الوطنى بصياغة وتعزيز استراتيجيات وطنية للحد بدرجة كبيرة من الفقر العام، ووضع التزامات محددة ذات أطر زمنية لاستئصال شأفة الفقر المدقع»! وبالنسبة لمشكلة البطالة تنادى بضرورة: «الالتزام بتمكين الناس كافة بكسب رزق مضمون ودائم من خلال ما يختارونه بحرية من عمالة منتجة، وعمل جاد، والحفاظ على هدف العمالة الكاملة»! وبالنسبة لمشكلة التفكك الاجتماعى تعلن الوثيقة ضرورة: «الالتزام بالعمل على تحقيق التكافل الاجتماعى ومشاركة جميع الناس، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة»!

وهكذا.. تحلم الوثيقة، وتبتعد تمامًا عن أرض الواقع، ولا تقترب بالمرة من الحقائق الأليمة التى تعيشها الدول النامية، والتى فرضتها عوامل آثمة ومتغيرات ظالمة من داخل هذه الدول ومن خارجها - أى من دول الشمال المتقدم.

ولعلك ترى معى أخى القارئ وأختى القارئة أن السؤال المنطقى، والبسيط والغائب من حسابات منظمى المؤتمر ربما عن قصد -، والذى يصرخ طلبًا لإجابة معقولة ومقبولة، هو: كيف يمكن تحقيق هذه الغايات المحببة والمأمولة والممكنة؟ هنا صمتت الوثيقة تمامًا. وكان الأجدر بواضعيها أن يركزوا على أسباب هذه المشكلات المنبثقة عن التخلف الاجتماعى فى محاولة لتشخيص دقيق وعميق لهذه المشكلات، ثم اقتراح وسائل إجرائية عملية للتصدى لهذه الأسباب، ومن ثم معالجة هذه المشكلات. فيناقشون فى شجاعة: الظلم السياسى، والاقتصادى

والاجتماعى الواقع على «الإنسان» من الداخل والخارج. فالقهر السياسى والاستغلال الاقتصادى، والفساد الاجتماعى هى أسس البلاء فى هذه الدول، والتى أدت إلى ديكتاتورية غاشمة، أو ديمقراطية مزيفة، وتخبط فى سياسات اقتصادية واجتماعية مهدرة للإبداع، ومبددة للإمكانية، وغياب أى قدر من العدالة فى توزيع الدخل والثروة، وتفشى الفساد والمحسوبية والرشوة، ومن ثم علاقات مع بقية دول العالم - أى الشمال المتقدم - تتسم بتبعية مهينة، ومهدرة لكل إمكانية للتقدم فى مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع.

ولقد أسهم الشمال المتقدم - عن قصد بكل أسف - فى تعميق هذه التبعية، وبالتالى فى حدة التخلف الذى تعيشه الدول النامية، من خلال «استعمار جديد»، أفدح ظلمًا وأكثر خبثًا وأشد استغلالاً من استعمار القرن التاسع عشر، البغيض. وأهم مفردات - أو أدوات - هذا الثوب الاستعمارى الجديد: المساعدات الأجنبية التى تستحوذ على معظمها ابتداءً - فى صورة خبرة استشارية ومعدات - وعلى أضعافها انتهاءً - فى صورة فوائد ربوية - الدول المانحة نفسها. والأداة الثانية هى برامج وسياسات، وتسهيلات «التكيف الهيكلى» المتضمنة فى روشتة صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، والتى أسهمت، ومازالت فى زيادة التبعية واستنزاف الموارد، ومن ثم فى زيادة هذه الدول فقرًا وحرمانًا. والأداة الثالثة الرئيسة هى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «الجات» والتى تولدت عنها منظمة التجارة الدولية «واتو». هذه الاتفاقية، والتى تنصب على تحرير التجارة تضر ضررًا بليغًا بمصالح الدول النامية، وتزيدها فقرًا وتخلفًا، لأنها تتضمن إجراءات حمائية ضد السلع الأولية، ومنتجات الدول النامية، وتعيد تقسيم السوق بين دول الشمال المتقدم. وترسخ الاحتكار الأجنبى، وتحرم الدول النامية من تنمية صناعية جادة ومستمرة.

ولنا أن نتساءل عن المخرج من هذا المأزق الحضارى؟ المخرج أمامنا شديد الوضوح.. ليس للدول الإسلامية فحسب، لأنها مسلمة، ولكن لكل دول العالم النامى منه والمتقدم على السواء.. وهو المشروع الحضارى الإسلامى. ونقصد بهذا

المشروع موقف التفتح الإبداعى الأول، الذى استند تمامًا وبالكامل على الكتاب والسنة فى إدارة كافة جوانب حياة المجتمع. ويقوم هذا المشروع على «سلفية» الإسلام. وهى سلفية مستنيرة تحرص على التراث، وتنهل من حضارة العصر وفقًا للضوابط الشرعية. ويقوم هذا المشروع على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الأكثر «بالناس». هذا الاهتمام يتطلب ضرورة تطهير «حياة المجتمع» من كافة أشكال «الظلم»، وبالتالى تهيئة المناخ «المناسب» لكى يتعامل «الناس» تعاملاً إنمائيًا واجتماعيًا فاعلاً مع بعضهم، ومع «الأشياء». ومن هنا، جاء هذا المشروع ليعيد، كشرعة، الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى طبيعتها، وليرد، كمنهاج، قضية التنمية إلى عمادها، وهو: الإنسان.

ويتأسس المشروع كله، كشرط لا غنى عنه لقيام المشروع أصلاً، على ركيزتى: الحرية، والعدل للإنسان، مما يحقق التفاعل الجاد، والمشاركة الإيجابية لكل فرد فى حياة المجتمع، وفى العمل على تغييرها نحو الأفضل. وبالتالى، يحقق المشروع فطريًا مقاصده من حفظ ديناميكى إعمارى للدين، والنفس، والعقل، والمال والنسل.

وعليه، يأتى الإسلام، كدين ونظام حياة، لإخراج البشرية مرة أخرى، كما أخرجها من قبل، من ظلمات «جاهلية» تعيشها، ومن تخبط حياة ضنك» تحياها، مليئة بكل شرور الضلال، وضروب الفساد، وصنوف الظلم، وألوان الشقاء، فيقدم بقواعده العامة المتكاملة: العقيدية، والأخلاقية، والتعبدية، والتعاملية، تطهيرًا حقيقيًا للحياة البشرية، فى حياة البشر، وبقدرات البشر، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات من خلال «تربية» و«ضوابط» و«منظمات» ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة.

وعليه، يقدم المشروع الإسلامى إطارًا جادًا وعمليًا لتحقيق هذه الغاية من خلال نظام توجهه الأصيل هو إعمار الأرض، أى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية جادة ومستمرة وشاملة، ومن خلال نظام عادل، وفقًا لمعايير محددة، لتوزيع الدخل والثروة، وعلى أساس إقامة مجتمع «منتجين متقين».

ولتحقيق غايته، ومقاصده التفصيلية، جعل المشروع العمل جزءًا أساسيًا من العبادة، والتكافل الاجتماعى من خلال الزكاة، والصدقات، والنفقات الأخرى

ركنًا أصيلاً من بنيان المجتمع، والمشاركة الشعبية من خلال الشورى، التى لا تتعارض مع التعددية بل تؤكدها، أداة رئيسة لحياة سياسية سليمة. وينطلق المشروع من كون الإنسان خليفة الله سبحانه وتعالى فى الأرض - ملكيةً، وتثميرًا، وتعميرًا، وتكافلاً، وشورى، وتربيةً، وإخاءً، وقدوةً. ويتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات، بعيدًا عن فخ المديونية الخارجية، وروشتات المؤسسات الدولية، على أساس نظام المشاركة فى الربح والخسارة، وليس نظام المداينة الربوى، ومن خلال نظام أولويات واضح ومحدد، يبدأ بالضروريات، فالحاجيات، فالتحسينيات، وصيغ وأدوات استثمار حقيقى منضبطة. كما يقوم على ترشيد واقعى للإنفاق الاستهلاكى، وبتحديد واضح لمجالات القطاعات المؤسسية، وبربط عادل بين الأجور، والأسعار، والإنتاجية، وبمحاربة حقيقية لكل مظاهر الفساد، والإفساد فى حياة المجتمع.

وبعد.. فهذه أخى القارئ وأختى القرئة لمحات سريعة حول مشروع حضارى كامل، وشامل، وفاعل لمجابهة مشكلات الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعى، ولتحقيق الحياة الطيبة الكريمة التى تليق بالإنسان. وبدونه، كإطار يحكم حركة حياتنا، لن نستطيع؛ يقينًا، أن نتخلص من هذه المشكلات الحادة، وسنظل نعانى من بؤس الحياة وضنك المعيشة، وشقاء الاستغلال والتبعية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

***

[٤] التحديات الاقتصادية

التى تواجه الأمة – الواقع والمخرج(*)

أستأذن القارئ الكريم فى تغيبى عن هذه الزاوية لسفرى لمؤتمرين: الأول، فى مكة المكرمة حول التحديات التى تجابه الأمة، والثانى، وهو المؤتمر السنوى الجامع فى الأراضى المقدسة، وهو الحج، -تقبل الله منا ومنكم- وأوثرك أيها القارئ الكريم بهذا الملخص لورقتى فى المؤتمر الأول:

بدايةً، لابد من توكيد أن موضوع هذه الورقة يتطلب دراسة كمية تفصيلية، وفق المنهج العلمى الصارم، وعلى مدى ميزانية زمنية «مناسبة»، بهدف تقديم برامج عمل قابلة فعلاً للتطبيق، على مستوى الأمة. وهذا بدوره، يحتاج إلى فريق بحثى متخصص. ومن ثم، فإن هذه الورقة لن تقدم إلا رءوس أقلام حول «التحديات الاقتصادية»، مشيرةً بوجه عام إلى كيفية مجابهتها، على أساس أن هذا الشق هو موضوع المحاور الأخرى للمؤتمر.

وتنطلق هذه الورقة فطريًا من منطلق عقدى. فالتحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة اليوم تتركز أساسًا فى كيفية الخروج من إسار «التخلف» الاقتصادى إلى رحاب «إعمار» الأرض، أو إحداث تنمية مستدامة، مصداقًا لقول الخالق تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود: ٦١]. ويأتى التفتت أو التمزق فى جسد الأمة، والذى زادت حدته، وترسخت عبر الزمن منذ إلغاء «الخلافة الإسلامية» عام ١٩٢٤م وحتى الآن، والذى لعب «الآخر» دوراً رئيسًا فى إيجاده ليضمن استمرار الاستغلال والتبعية، كسبب ونتيجة فى الوقت نفسه لظاهرة التخلف التى تعيشها الأمة. حدث هذا، ومازال يحدث، ونحن نقرأ قول ربنا سبحانه: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٢ من يناير ٢٠٠٤م.

وتشدد الورقة على حقيقة أن من لم يقم بإعمار الأرض ومن لم يعمل على وحدة الأمة كجزء من العبادة، مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لابد وأن ينطبق عليه الناموس الإلهى فى قول ربنا جل من قائل: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]. وفى هذا يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله وسنتى». والضلالة، والشقاء هما عنصرا المعيشة الضنك. والمعيشة الضنك، وهى الحياة شديدة القسوة حتى مع اليسر المادى، هى التخلف الحضارى بعينه، بشتى جوانبه، وبالذات الجانب الاقتصادى، ونتيجةً لهذا الإعراض، ومن ثم التخلف، كانت «القابلية» للاستعمار (أى الاستخراب). فتعرضت الأمة للاستعمار القديم، ثم التبعية أى الاستعمار الجديد، ثم عودة الاستعمار القديم من جديد فى إطار من «العولمة» الشرسة أو «الأمركة» المتوحشة، والتى تظهر فى أظلم، وأبشع صورها فى حالات أفغانستان، والعراق، وفلسطين.

حدث هذا، وما زال يحدث لأمتنا، وهى - أنظمةً وشعوبًا - فى حالة عجز شبه كامل، وضعف غير مسبوق، وعدم إدراك شبه تام لإمكاناتها الهائلة الروحية والمادية، ومواردها البشرية والطبيعية والمالية، بل لقدراتها العسكرية، أمام الهجمة المنظمة من قوى البغى والعدوان، التى تحاول ترسيخ الوضع «المتخلف» القائم والمهين للأمة من خلال تعميق التفتت، والتمزق فى جسدها. وهذا العجز والضعف وعدم الإدراك بالإمكانية والتجرؤ علينا من الآخر أو القابلية للاستعمار، كلها مظاهر لتخلف وتفتت الأمة.

وعليه، ركزت الورقة، بعد تحرير وتدقيق للمصطلحات المستخدمة، على تحديَّين مزدوجيّن: الأول: مشكلة تخلف «اقتصاد» الأمة وعملية تنميته المأمولة والممكنة؛ والثانى: تفتت «اقتصاد» الأمة وصيغ وإمكانات التعاون الاقتصادى بين أجزائه المأمولة والممكنة.

إذًا، جوهر الورقة يتمثل فى تناول علاج التخلف بالتنمية، وتحدى علاج التفتت بالوحدة. ومن ثم، تناقش الورقة «الواقع الاقتصادى» للأمة من حيث

عوامل قوته من وحدة فى الدين والمبادئ والقيم الحاكمة لحركة حياة سوية وطيبة، وموارد طبيعية وبشرية ومالية وفنية وتنظيمية متوافرة. وتناولت نقاط ضعفه المتمثلة فى تخلف الأمة عن الاستغلال الأشمل والأكفأ لهذه الإمكانات والموارد، وما يتفرع عن هذا التخلف من العديد من المشكلات على رأسها البعد عن المنهج الإسلامى، ثم المشكلات التشغيلية كالعجز المالى الداخلى أو عجز الموازنة العامة، وارتفاع الأسعار، وتدهور سعر الصرف، وضعف الادخار، ومحدودية الاستثمارات الجديدة، وضعف الإنتاجية، والمشكلات القطاعية، وتفاقم البطالة، وسوء توزيع الدخل والثروة، وارتفاع نفقات المعيشة، واتساع نطاق الفقر، وانتشار الفساد الاقتصادى، وتميع أو غياب المسئولية والمساءلة، والعجز المالى الخارجى أو عجز ميزان المدفوعات، وجمود الصادرات، وتفاقم المديونية الخارجية، والتبعية الاقتصادية. ثم تتناول الورقة ظاهرة التفتت وما تتضمنه من مشكلات وما تنطوى عليه من تحديات فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الراهن، بعولمته وتكتلاته الاقتصادية وشركاته متعدية الجنسية وأسواق رأسماله، ومؤسساته المهيمنة، وعلى رأسها الصندوق والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية، مشددةً على أن ما يطلبه «الجنوب»، والعالم الإسلامى فى قلبه، هو «عالمية» أو «دمقرطة» العولمة على أساس من الحق، والعدل، والمساواة، وحب الإنسان للإنسان، وليس «أمركة» أو «احتكار» العولمة على أساس الهيمنة، والسيطرة والاستلاب والكراهية.

وبعد تدقيق مصطلح التنمية بأنها الاستخدام الأشمل، والأكفأ للموارد المتاحة إعماراً للأرض، ورفعًا لمستوى «الإنسان» ماديًا وروحيًا، وتحريره سياسيًا ونفسيًا، وسعيًا لتمتعه بكافة أنواع الحقوق، فى إطار ضوابط تمنع العدوان، أو الانحراف أو التسلط بهدف «تحسين» مقصود فى نوعية الحياة البشرية، أكدت الورقة إمكانية إحداث تنمية جادة ومتجددة ومستدامة لاقتصاد الأمة، من خلال منهج واضح وبرامج قابلة للتطبيق، وفى بيئة تبنى فعلاً وعملاً «مجتمع المعرفة»، وذلك لتوافر إمكاناتها. كما شددت الورقة على ضرورة وإمكانية قيام تعاون اقتصادى فاعل، من خلال شكل متقدم من أشكال التعاون - كالسوق المشتركة أو الاتحاد الاقتصادى، لتوافر مقوماته، خاصةً إذا تم تدعيمه «بالمشروعات المشتركة»،

و«الاندماجات»، و«مثلثات النمو»، ثم «تنسيق خطط التنمية القطرية». وكشرط لإنجاح هذا الجهد الإنمائى التكاملى، يتعين توافر «الإرادة» السياسية. ولن يتوافر هذا الشرط إلا من خلال إصلاح سياسى حقيقى يقوم على الشورى، أو الديمقراطية، وحقوق الإنسان التى بسطها الإسلام بوضوح وتحديد.

وعليه، تبدأ الورقة وتنتهى بالتشديد على حقيقة أن المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية، والذى يقوم ويتحقق بالإنسان ومن أجل الإنسان، المحرر فعلاً من القهر والاستغلال، والمتّنعم عملاً بالحرية والعدل، هو المخرج الوحيد من إسار تخلف الأمة وعوامل تفتتها. فتخلف الأمة يرجع بالأساس إلى تخريب واضح لمقاصد الشريعة الغراء، الخمسة الضرورية. والتنمية فى إطار من الوحدة هى تحقيق مصالح العباد بإيجاد هذه المقاصد، وحفظها وفقًا لنظام أولويات شديد الوضوح والتحديد. ومن ثم، يأتى الإسلام - دينًا ونظام حياة - لإخراج الأمة، بل البشرية، مرة أخرى كما أخرجها من قبل، من ظلمات جاهلية تعيشها، ومن تخبط حياة «ضنك» تحياها، مليئة بكل شرور الضلال، وضروب الفساد، وصنوف الظلم، وألوان الشقاء. فيقدم بقواعده العامة المتكاملة - العقيدية، والأخلاقية والتعبدية، والتعاملية - تطهيرًا حقيقيًا، وعمليًا للحياة البشرية، وتنمية تكاملية مستدامة فى حياة البشر، وبقدرات البشر. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول:
﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠].

***

[٥] محاولة لتحرير وتدقيق مصطلح
«التخلف الاقتصادى»(*)

لا يشك أحد من المتخصصين فى التنمية الاقتصادية فى حقيقة أن الاقتصاد العالمى «اقتصاد متخلف» بمعنى أن معظم دول العالم، والتى قاربت مائتى دولة تقع فى مجموعة الدول المتخلفة. إذ تشير الإحصاءات المتوافرة فى بداية الخمسينيات من القرن الماضى إلى أن أكثر من «ثلثى» سكان العالم كانوا فى هذه المجموعة. وبعد جهود إنمائية مضنية، ومتخبطة ومتواضعة لأكثر من نصف قرن، تشير الإحصاءات الآن إلى أن أكثر من «أربعة أخماس» سكان العالم يعيشون فى هذه المجموعة. أى أن الاقتصاد العالمى ازداد تخلفًا، وأن مشكلة التخلف زادت حدة خلال الزمن. فما هذه المشكلة؟ تحاول السطور التالية الإجابة عن هذا التساؤل.

بعيدًا عن مشكلات التعريف، وباختصار شديد، وتبسيط أشد، يعنى الاقتصاديون الإنمائيون بمصطلح «التخلف الاقتصادى» الانخفاض «النسبى» فى مستوى النشاط الاقتصادى لمجتمع ما. ويعبرون عن هذا الانخفاض بحالة «الفقر الاقتصادى» النسبى، والتى يرمزون إليها كميًا، أو قياسيًا بالانخفاض النسبى فى «متوسط» دخل الفرد الحقيقى - أى الدخل النقدى بعد استبعاد أثر الأسعار. وهذا الانخفاض يعنى أن ما يحصل عليه الفرد، فى المتوسط، من السلع والخدمات قليل فى الكمية ورديء فى النوع، نسبيًا. ويُقصد بالنسبية هنا نسبةً إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخدامًا أكثر شمولاً وأعلى كفاءةً، ونسبةً أيضًا إلى ما تحقق عملاً فى تجارب أخرى لدول يُطلق عليها «الدول المتقدمة اقتصاديًا».

وبالطبع، لهذا المعيار النقدى استثناءات واضحة، تتمثل فى الدول المنتجة والمصدرة للنفط؛ حيث تعد هذه الدول - وفقًا لهذا المعيار - فى مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديًا. وهنا، كان لابد من الاستعانة بمعايير أخرى «عينية» للحكم على هذه التجارب، مثل: درجة التعقيد الصناعى، أى المساهمة النسبية للصناعات

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٩ من يناير ٢٠٠٤م.

التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى؛ أو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوى للكهرباء فى الأغراض الإنتاجية. فوفقًا لهذه المعايير، تُعد هذه الدول ضمن مجموعة الدول المتخلفة.

ولقد تبين للاقتصاديين الإنمائيين أن ظاهرة التخلف لا ترجع فقط إلى الخصائص السلبية للعوامل الاقتصادية البحتة من موارد طبيعية، وبشرية، ومالية وتنظيمية، وفنية، وتسويقية، بل تعود أيضًا وأساسًا إلى عوامل غير اقتصادية من سياسية، واجتماعية، وثقافية، ومعرفية. ولذلك، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، أخذ التشكيك فى متوسط دخل الفرد كمعيار لتصنيف دول العالم، يزداد. ومن ثم، تم دعمه بمعايير أخرى سياسية، واجتماعية، وثقافية، كما جاء فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن (٢٠٠٣م)، أو تم إسقاطه أصلاً واستخدام معايير أخرى: سياسية، واجتماعية، ومعرفية، وبيئية، كما فى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢م،) الصادر عن البرنامج، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى. وعليه، تصدت هذه التقارير ليس لقياس، وتصنيف الدول وفقًا للجانب المادى - متوسط دخل الفرد - من حياتهم، وإنما وفقًا لنوعية حياة البشر، ومدى الخيارات الإنسانية المتاحة. ومن ثم، يمكن تعريف التخلف الاقتصادى بأنه حالة «نوع ردىء» من الحياة البشرية، أو محدودية شديدة نسبيًا فى الخيارات الإنسانية المتاحة فى شتى المجالات - الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

وهنا، استنادًا إلى أدبيات الفكر الاقتصادى الإسلامية، قدم كاتب هذه السطور، منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، تعريفَيْن «للتخلف الاقتصادى»، يزعم أن كلاً منهما أكثر دقةً وشمولاً للعوامل الرئيسة المحددة للأداء الاقتصادى للمجتمع البشرى. يتمثل التعريف الأول فى أن «التخلف الاقتصادى» لمجتمع ما يعنى بالأساس أن «الإنسان» فى هذا المجتمع يعانى من «قهر سياسى» و«استغلال» اقتصادى، بغض النظر عن الموارد الإنتاجية المتاحة، أو الإمكانات الاقتصادية المتوافرة. أى أن الاستبداد السياسى، والظلم الاقتصادى يمثلان العوامل الجوهرية أو التربة الخصبة التى نبتت منها الأسباب التفصيلية المسئولة عن مشكلة التخلف.

أما التعريف الثانى، فهو أكثر تفصيلاً وتحديداً، ويتمثل فى أن «التخلف الاقتصادى» لمجتمع ما يعنى «تخريب» أو تبديد، أو تضييع «مقاصد» الشريعة الغراء الخمسة الضرورية، وهى: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل. فالتخلف الاقتصادى يعنى بالأساس، ويرجع فى الوقت نفسه إلى محاربة «صحيح» الدين، وعدم توفير المتطلبات المعيشية الضرورية للإنسان التى تليق به كإنسان، وإفساد التربية والتعليم، والإعلام، والبحث، والتطوير، وتبديد «المال» وعدم تثميره خلال الزمن وأكله بالباطل، وغير ذلك من ضروب «الفساد الاقتصادى»، ومحاربة النسل كمًا من خلال تحديده أو تنظيمه، وكيفًا من خلال ثقافة فاسدة خارج مؤسستىّ الزواج والأسرة وبعيدًا عن الآداب العالية، والفطرة السليمة. فهذه الأشكال الخمسة من هدر الإمكانية، وتبديد الطاقة الاقتصادية لابد أن تفضى إلى «التخلف الاقتصادى» للمجتمع، مهما أوتى هذا المجتمع من موارد إنتاجية أو إمكانات اقتصادية. ومن ثم، فقد «سبق» الفكر الإسلامى فى هذا المجال الفكر الوضعى (خاصة تقارير التنمية البشرية والإنسانية) بأكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان. ولست فى حاجة إلى التشديد على حقيقة «شمول» و«دقة» التعريف الإسلامى مقابلةً بالتعريفات الوضعية.

وتطبيقًا لهذا التعريف، يعد السبب الرئيس لتخلف أمتنا هو الإعراض عن ذكر الله سبحانه أى البعد عن تطبيق شرعه. فإعمار الأرض فريضة، مصداقًا لقول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]. ومن لم يقم بالإعمار كجزء من العبادة، اتساقًا مع قوله جل من قائل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لابد وأن ينطبق عليه الناموس الإلهى فى قوله جل وعلا: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ..﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤]. وفى هذا، يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله وسنتى». والضلالة، والشقاء هما عنصرا المعيشة الضنك. والمعيشة الضنك هى الحياة شديدة القسوة، حتى مع اليسر المادى. ومن ثم، هى عين التخلف الحضارى بشتى جوانبه، وبالذات الجانب الاقتصادى.

***

[٦] فشل استراتيجيات التنمية الوضعية(*)

بعيدًا عن التعقيدات الفنية، يمكن القول إن مصطلح التنمية ضد مصطلح التخلف؛ إذ بالأضداد تفهم الأشياء. أو بمعنى تشغيلى، التنمية الاقتصادية هى عملية معالجة مشكلة التخلف الاقتصادى خلال الزمن. ومن ثم، تعنى هذه العملية الاستخدام الأشمل، والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة إعمارًا للأرض، ورفعًا لمستوى «الإنسان». فهى عملية «تحسين» مقصودة فى نوعية الحياة البشرية، أى «العيش حياة طويلة، وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق»، كما عرّفتها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائى لمنظمة الأمم المتحدة. أو هى عملية توسيع الخيارات الإنسانية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية - كما عرّفها تقرير التنمية الإنسانية العربية. أو هى بحق، كل هذه الأشياء جميعًا، وليست فقط مجرد نمو مستمر فى متوسط دخل الفرد.

ولقد عرفت البشرية وضعيًا، بعد تجارب طويلة عبر تاريخها، نظامين اقتصاديين «رأسماليين ماديين». الأول: يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص، وهى رأسمالية «الطبقة». ومن ثم، انقسم المجتمع إلى طبقتين: الرأسماليين أو أصحاب الأعمال والعُمال. والثانى: يتصف بمادية رأسمالية أيضًا من نوع خاص، وهى رأسمالية «الدولة». ومن ثم، انقسم المجتمع إلى فريقين: الدولة الآمرة، وحزبها المسيطر والعُمال، وهم جموع الشعب. ومن هنا، عانى كل من النظامين درجة حادة نسبيًا مما جاء أصلاً لمعالجته، وهو الظلم بصورتيه: السياسية، والاقتصادية، أى القهر والاستغلال. ولهذا، جاءت المحاولات التصحيحية البرجماتية، أو الذرائعية لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم.

ففى النظام الأول، نظام رأسمالية الطبقة، أو النظام الرأسمالى، وعلى المستوى النظرى، نادت «الثورة الكينزية»، نسبةً إلى الاقتصادى الإنجليزى «كينز»، بضرورة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٥ من فبراير ٢٠٠٤م.

تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة الطلب الفعلى لمعالجة الكساد. وعلى المستوى التطبيقى، جاءت «الثورة المونية»، نسبةً إلى الاقتصادى الفرنسى «مونيه»، لتدخل التخطيط الحكومى «التأشيرى»، من خلال التجربة الفرنسية، لترشيد القرار الاقتصادى، ولرفع درجة الأداء على المستوى القومى. وفى النظام الثانى، نظام رأسمالية الدولة، أو النظام الاشتراكى، وعلى المستوى النظرى، نادت «الثورة الليبرمانية»، نسبةً إلى الاقتصادى السوفيتى «ليبرمان»، بضرورة إدخال «حافز الربح» على مستوى الوحدة الإنتاجية، لرفع كفاءة الأداء. وعلى المستوى التطبيقى، قامت «الثورة الخروتشوفية»، نسبةً إلى الرئيس السوفيتى «خروتشوف» - أو السياسة الاقتصادية الجديدة - بإقرار نوع من اللامركزية لترشيد القرار الاقتصادى، خاصةً فى النشاط الزراعى.

وبالرغم من بعض النجاحات النسبية المتواضعة فى النظامين، كانت النتيجة تخبطًا واضحًا على المستوى الكلى فى النظام الأول (الغربى)، وتخبطًا فادحًا على مستوى الوحدة الإنتاجية فى النظام الثانى (الشرقى)، مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبيًا، ومعايير قيمة مهملة أو ضعيفة نسبيًا، مع اختلاف فى الدرجة، فى الحالتين. مما أسفر عن تبديد نسبى فى الإمكانات المتاحة، وهدر متزايد فى القدرة الإنتاجية. ولتزايد درجة «الرداءة» فى معايير الكفاءة، و«الإهمال» فى معايير القيمة، فى الحالة الثانية، انهار النظام الشرقى فى جُل الدول التى أخذت به. ومازال النظام الغربى، رغم إنجازاته كنتيجة للتصحيحات المستمرة، يعانى اختلالاً هيكليًا فريدًا، يتمثل فى ازدواجية هذا الاختلال من تضخم وكساد فى الوقت نفسه. وما ظاهرة «العولمة» إلا محاولة أخيرة، ولا أقول يائسة، لمعالجة هذا الاختلال، بالقطع على حساب الآخرين من بقية دول العالم.

ومن هذين النظامين، وبالذات النظام الغربى، جاء الاقتصاديون الإنمائيون للتصدى لمشكلة التخلف بالمعالجة. فتركز اهتمامهم فى إحداث تغييرات هيكلية فى النشاط الاقتصادى، أساسًا فى جانب العرض الكلى، لضمان معدلات نمو متصاعدة. وعليه، قدموا «استراتيجيات» أو «مناهج» تنمية عديدة، تقريبًا بعدد من كتب فى هذا المجال، وهم كُثر. ومن أهم هذه الاستراتيجيات: «النمو المتوازن»،

و«الدفعة القوية»، و«الجهد الأدنى الحساس»، و«أقطاب النمو»، و«الانطلاق»، و«الطلب النهائى»، و«إحلال الواردات»، و«تشجيع الصادرات»، و«الثورة الزراعية»، و«الثورة الصناعية»، و«الاعتماد الجماعى على الذات»، و«الحاجات الأساسية».

وبدون الدخول فى تفصيل كل منهج، يمكن القول إن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض، بجانب اختلاف الأسماء، فى تأكيداتها النسبية على جانب، أو آخر من عملية التنمية. ولكنها تتفق جميعًا على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائى من الكبر والشمول بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات التنمية. ولتحقيق ذلك، تصدت هذه المناهج للإجابة عن سؤال وحيد، وهو: بماذا تحدث عملية التنمية؟ وكانت الإجابة واحدة، ومادية بحتة، رغم الاختلاف فى التفاصيل. وهى: عن طريق التغلب على «ندرة» رأس المال، أى بكم، ونوع مناسبين من «الاستثمار»، على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة، وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو فى الناتج الكلى. وباختصار، اعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن تقليد «الطريقة الشمالية» سوف يضع الدول المتخلفة على الطريق «الصحيح» للتنمية المستدامة.

وفى غمار هذا التوجه «المادى»، وفى ظل تخلف «معرفى» شديد، «أهمل» الإنسان. فكانت النتيجة بشهادة جميع المنظمات المتخصصة - الدولية، والإقليمية والقطرية - ذات العلاقة، فشل معظم الجهود الإنمائية التى بُذلت على مدى أكثر من نصف قرن. فما حدث ليس حركة تصنيع، وإنما «صناعة بلا نمو». وما حدث فى بعض الدول المتخلفة من نمو، إذا كان شيئًا يذكر، فهو «نمو بدون تنمية»، أو بمعنى أدق، كان ومازال فى واقع الأمر «تنمية للتخلف». وتفرخ عن هذا الوضع، كنتيجة له وتفصيل لمجمله، العديد من المشكلات التى تطحن الإنسان، وتهدر كرامته وتبدد قدراته، وتهدر جهوده الإبداعية. ومن ثم، يعجز بالتالى عن القيام بمسئولية «إعمار» الأرض، أى إحداث التنمية. وكان السبب الجوهرى لهذا الفشل، ومازال، كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون، يتمثل فى شبه غياب شرط نجاح مناهجهم، وهو: ضرورة توافر مناخ مناسب «للإنسان» لكى يتعامل بفعالية مع

«المادة» لإحداث التنمية. ولذلك، استحدث بعضهم استراتيجية جديدة، وهى «التعليم من أجل التنمية»، أى نعلم «الإنسان» لكى يتعرف على حقوقه الأساسية المشروعة، ويحصل عليها، فيكون مشاركًا فاعلاً فى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

مما سبق، يتضح جليًا أن تحقيق التنمية يتطلب، أولاً وقبل أى شىء، تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الظلم، وبالتالى تهيئة المناخ المناسب لكى يتعامل الناس تعاملاً إنمائيًا مع الأشياء. فالإنسان المظلوم، أى المقهور والمستغل «كلّ» لا يقدر على شىء. ومن ثم، إذا لم يُرفع الظلم، ومهما توافرت الإمكانات المادية، لا يمكن لأى شىء ذى قيمة أن يتحقق، ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة، سواء أكانت هذه القوة هى «اليد الخفية» للحافز المادى أم «اليد المرئية» الباطشة للدولة، وسواء أكانت الاستراتيجية هى «الدفعة القوية» من الاستثمار أم «الجهد الأدنى الحساس» المطلوب من التكوين الرأسمالى، أو غيرها. من هنا، جاء الإسلام حربًا على الظلم والظالمين. فيؤكد الخالق تبارك وتعالى حال الظالمين فى قوله: ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [لقمان: ١١]، وأنه لا فلاح لهم: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، و﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وأن مأواهم: ﴿...النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

***

[٧] المنهج الإسلامى فى التنمية

فشلت استراتيجيات التنمية الوضعية فى إحداث تنمية مستدامة فى معظم التجارب الإنمائية فى الدول المتخلفة. وكان السبب الجوهرى، ومازال، يرجع كما اكتشف المشتغلون بقضايا التنمية، إلى شبه غياب شرط نجاح هذه الاستراتيجيات، والمتمثل فى ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان لكى يقوم بمسئولية عملية التنمية. وهذا يتطلب ضرورة تطهير الحياة الاقتصادية بقدر الإمكان من كافة أشكال الظلم. وبدون ذلك، ستظل مشكلة التخلف قائمة، وتزداد حدةً خلال الزمن، مهما أوتى المجتمع من إمكانات مادية.

ومن هنا، جاء النظام الاقتصادى الإسلامى، الذى يعد التوجه الإنمائى سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه، أى كما هو مفهوم وكما طُبق فعلاً فى عهد الرعيل الأول حيث حقق أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا، ليقدم منهجًا للتنمية يعيد كشرعة الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى طبيعتها، ويرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمادها وهو «الإنسان». فالإنسان وفقًا لهذا المنهج هو أهم وأسمى ما فى هذا الوجود. فهو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية. وهو فى الوقت ذاته غايتها، لكى يستطيع أن يستمر فى القيام بتبعة «العبادة» التى تشمل جميع أعمال الإنسان، وعلى رأسها «إعمار» الأرض وفقًا لشرع الله. وعليه، تتصف عملية التنمية وفقًا لهذا المنهج بالاستمرارية، أو الاستدامة المستمدة من استمرارية الإنسان فى عبادة الخالق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]. وفى ذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصيّر تصرفات المكلف كلها عبادات، سواء كانت من قبيل العبادات أو العادات.

ولكن أى «إنسان» يقصده المنهج الإسلامى؟ الإنسان المقصود هو الإنسان «العادى» بقوته، وضعفه كما خلقه الله، وليس الإنسان الذى يتخيله الذهن الوضعى كمخلوق من مخلوقات «الاقتصاد» نظريًا، أى «الرجل الاقتصادى»، أو

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٩ من فبراير ٢٠٠٤م.

من مخلوقات «المادة» أيديولوجيًا، أى «الترس الاجتماعى». فهو الإنسان الواقعى، الذى تربى على الأخلاق، والقيم الإسلامية، أى الإنسان «الأخلاقى». ولكن كيف يتعامل هذا الإنسان مع المادة لإعمار الأرض؟ للإجابة عن هذا السؤال، وضع المنهج شرطين، أو مطلبين، بدون تحقيقهما لا يمكن أن يتحقق المشروع الإنسانى الممكن فى الإعمار. هذان الشرطان هما: أن يكون الإنسان حرًا، وأن لا يكون مستغلاً، أى شرطا: الحرية والعدالة.

ولتحقيق مطلب الحرية، كان مدخل المنهج فطريًا هو المدخل العقدى، وهو التوحيد: توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء، والصفات: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤]. ومقتضى التوحيد العبادة، وهى بدورها غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنس. وتوحيد الألوهية هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد أى بالشعائر التعبدية وتوحيد الربوبية هو توحيد الله تعالى بأفعاله، ومن ثم التلقى منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم، والموجهة للمعيشة، والمنظمة لحركة الحياة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فبالتوحيد تخلص العبادة لله وحده. وهذا هو أشرف تكريم، وأكمل تحرير للإنسان، لأنه إخراج له من «عبادة العباد إلى عبادة الله وحده». ولكى تكون الحرية حقيقة على أرض الواقع، تتعمق فى وجدان الإنسان، وتتجسد فى سلوكه، ولكى يتحقق «إعمار» الإنسان كشرط مسبق «لإعمار» الأرض، وتأسيسًا على التوحيد، خص الخالق تبارك وتعالى لذاته العلية همّين يشغلان مخلوقاته البشرية، وهما: الرزق، والعمر. لم يتركهما سبحانه لأحد من مخلوقاته، وإلا تحكم فى بطون، ورقاب البشر، ومن ثم استعبدهم. وتصبح الحرية شعارًا، وليس واقعًا يمارَس. فأطعم سبحانه الإنسان من «جوع» وآمنه من «خوف»، ضامنًا رزقه ومحددًا أجله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (٢٢) فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣]. ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. واتساقًا مع مقتضى العبادة، وتحقيقًا لإعمار الأرض، ارتبط الأمن المادى، والأمان النفسى بضرورة الضرب فى الأرض سعيًا فى طلب الرزق «المقدر»، وقد عادله الخالق

تبارك وتعالى ورسوله ﷺ بالجهاد في سبيله. والنصوص في هذا الباب كثيرة في الكتاب والسنة.

ويتأسس مطلب «العدل» على حقيقة إيمانية مؤداها: أن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه. وتعنى تبعة الاستخلاف التمكين من المال تمكين انتفاع، والعمل «الصالح» على تثميره خلال الزمن حتى قيام الساعة، وأداء حقوقه لمالكه الأصلى وللمجتمع فى صورة الصدقات المفروضة، والصدقات التطوعية، والكفارات وغيرها من النفقات، تحقيقًا لعدالة التصرف فيه، وإقامةً للتكافل الاجتماعى، وضمانًا لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن. ويؤكد المنهج أن الطريق «العادل» لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى. فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة. ومن ثم جاء الإسلام، ونظامه الاقتصادى، ومنهجه فى التنمية حربًا حقيقية ومستمرة، وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادى أى الاستغلال من خلال: تحريم صريح وقاطع للربا، والغرر، والاحتكار، والاكتناز، والإسراف والتقتير، والتطفيف، والبخس، والغش، والتدليس، والرشوة، والمحسوبية.. إلى آخر كل صور أكل أموال الناس بالباطل، وكل صور الممارسات الخاطئة فى النشاط الاقتصادى إنتاجًا، وتوزيعًا، واستهلاكًا.

وبتحقيق شرطىْ المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعة «إعمار الأرض»، وهما الحرية والعدل، كانت الخطوة التالية فى المنهج الإسلامى هى حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات، والتجارب الإنمائية، وتقنيات التنمية بفكر منفتح تمامًا، على أساس «أن الأصل فى الأشياء الإباحة»، وأن «الحكمة بشروطها الشرعية ضالة المؤمن»، وذلك بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع، وبما يضمن التعامل الكفء والفاعل مع «الأشياء»، تحقيقًا لغاية إعمار الأرض وتقدم المجتمع، كفريضة تعبدية، يمثل الالتزام بها غاية التكليف. ومن ثم، فبالشرك يكون «ظلم» الإنسان، وبالتالى «التخلف». و بالتوحيد تكون «حرية» الإنسان و«عدالة» النظام الذى يعيش فى كنفه، ومن ثم تحدث التنمية الجادة والمستدامة.

فهل تعمل أمتنا بجد وإخلاص للخروج من تخلفها، بالعودة الصحيحة إلى هويتها، وبالتطبيق الصادق والشامل لمنهجها؟ أدعو اللّه تعالى أن يحقق ذلك، إنه سميع مجيب.

***

[٨] دعوة للخروج من أزمتنا(*)

طالعتنا قناة «الجزيرة» الفضائية يوم الجمعة: التاسع من ذى القعدة ١٤٢٤هـ، الموافق الثانى من يناير ٢٠٠٤م، ببيان من مجموعة من علماء ومثقفى المملكة العربية السعودية، يحث فيه الموقعون المسئولين بعامة، والمسئولين عن التربية والتعليم بالمملكة بخاصة، على عدم الخضوع للضغوط الخارجية المطالبة بمراجعة المناهج والبرامج التعليمية، والإعلامية، بحجة أنها أو بها ما قد يغذى ويربى الاتجاه نحو ما يسمى بالإرهاب، لأن هذا جزء لا يتجزأ من الهجمة الشرسة على منطقتنا وثرواتنا ومعتقداتنا، تحت دعاوى التحديث، وتجديد الخطاب الدينى، ونشر ثقافة التسامح، وإشاعة الديمقراطية، وتحرير المرأة، والحفاظ على حقوق الإنسان، إلى آخر هذه الدعاوى!

ونحن، إذ نثمن هذه المطالبة، لندعو المسئولين فى العالم العربى والإسلامى كافة إلى العودة، بل «التقدم»، إلى إسلامنا العظيم، دينًا ونظام حياة كاملاً وشاملاً، ليحكم حركة حياتنا، ويضبط عملية تنميتنا فى شتى المجالات لتحقيق مستوى المعيشة الطيب، والكريم لكل فرد يعيش فى عالمنا. فالمسلمة الواضحة، والحقيقة التى لا مراء فيها، هى أن المخرج الوحيد مما نحن فيه يتمثل فى التطبيق الصحيح والكامل لهذا المنهاج القويم، والشرعة الربانية، فى إطار من التمسك بثوابت هذا الدين العظيم، وعدم المساس بمبادئ هذه الهوية السامية، وعلى رأسها: «الجهاد»، وبالذات جهاد الدفع فى مواجهة المعتدى المحتل، و«الشورى» فى المجال السياسى، وتحريم الربا، وإعمال فريضة الزكاة، وتفعيل فريضة الإعمار فى المجال الاقتصادى، والتكافل فى المجال الاجتماعى، وإسلامية المعرفة فى المجال الثقافى، و«الحجاب» وحقوق المرأة، والمواطن بعامة، فى المجال الإنسانى.

ولعل هذا يذكرنى بعمل لجنة، شرفت بعضويتها، تشكلت فى جامعة الأزهر، فى يوليو ١٩٩٠م، من مجموعة من المتخصصين فى العلوم الشرعية والاقتصاد

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٨ من يناير ٢٠٠٤م.

الإسلامى والمال والمصارف الإسلامية والتأمين والقانون والتاريخ والتربية والاستراتيجية، لوضع الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادى الإسلامى، تلبيةً لاحتياج من قادة «الاتحاد السوفيتى» السابق، الذين طلبوا التعرف على خصائص هذا النظام لإمكانية الاستفادة من بعض عناصره فى عملية التحول للنظام الرأسمالى - نتيجة حركة إعادة البناء أو «البيروسترايكا» - ترميمًا لبنيانه، وعلاجًا لمشكلاته واختلالاته، وغيرها من النواقص التى يعرفون عنها الكثير، بحكم موقعهم السابق منه، كعدو أيديولوچى.

واجتمعت هذه المجموعة، أو لجنة الخبراء، اعتباراً من أول أغسطس عام ١٩٩٠م، وعلى مدى ثلاثة أسابيع، وبمساعدة فرق عمل متخصصة، توصلت - بعون الله وتوفيقه - إلى تفصيل تشغيلى متكامل لمجمل أسس وعناصر النظام الاقتصادى الإسلامي، في ثوب قانوني رصين ومبسط في الوقت ذاته. وشملت هذه المحاولة، المكتوبة «لأول مرة»، مقدمةً وأحد عشر بابًا، حيث عرضت المقدمة تصوراً عامًا لفلسفة النظام، والذى تتمثل غايته فى عبادة الخالق تبارك وتعالى، عبادةً بالمعنى الواسع، الذى يتضمن كل تصرفات الفرد، وعلى رأسها فرض تعمير الأرض، تحقيقًا لطيب الحياة، وتوفيراً لتمام الكفاية لكل فرد يعيش فى المجتمع المسلم. وفى ذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصيِّر تصرفات المكلف كلها عبادات، سواء كانت من قبيل العبادات أو العادات.

واستنادًا إلى هذه الفلسفة، وتفصيلاً لعناصر النظام الرئيسة، عالج الأحد عشر بابًا الموضوعات الأساسية التالية، على الترتيب:

- الملكية: من حيث الفلسفة العامة، والماهية، والمحل، والأنواع، وأسباب الكسب، والقيود.
- العمل والأجور: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، وعلاقات العمل، وانتهاء العمل وآثاره.
- الاستثمار: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، والصيغ، والحوافز والضمانات، والأدوات، وكيفية التداول.

- التجارة: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم، وتنظيم التجارة، وأنواع البيوع، والبيوع الممنوعة، والإفلاس، والسياسة التجارية.
- الشركات: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والتأسيس، والأنواع، والإدارة، وانقضاء الشركة.
- سوق الأوراق المالية: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأهداف، والإدارة، وقيد الأوراق المالية وتداولها، وعمليات السوق.
- النقود: من حيث الفلسفة العامة، وطبيعة النقود، وواجبات الدولة تجاهها، والتكاليف المفروضة، واستثمارها ومصارفتها، والسياسة النقدية.
- المصارف: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأعمال، ومصرف الدولة واختصاصاته، والمصارف التجارية والمتخصصة، والسياسة المصرفية.
- التأمين: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأنواع، والنظام التعاونى، وإعادة التأمين.
- مالية الدولة: من حيث الفلسفة العامة، والإيرادات العامة، والنفقات العامة، والقواعد التنظيمية، والسياسة المالية.
- التكافل الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية: من حيث الفلسفة العامة، والمفهوم والأسس، والأنواع، والتمويل.

وبعد أن أنهت اللجنة أعمالها، جاء وفد رفيع المستوى من الإتحاد السوفيتى السابق برئاسة وزير المالية - فى ذلك الوقت - وهو «ڤالنتين باڤلوڤ»، وعضوية وزير العمل، والأجور، ومحافظ بنك الدولة، ومحافظ موسكو، وعدد من القيادات الاقتصادية فى الإتحاد. وتمت لقاءات بين الوفد واللجنة بمركز الاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر على مدى أسبوع كامل - من ٢٥ إلى ٣١ أغسطس ١٩٩٠م - حيث قام أعضاء اللجنة بعرض فلسفة النظام، وعناصره المختلفة، ومشروعات القوانين التى أمكن استخلاصها من الأدبيات التراثية لهذا النظام فى مجالات الملكية، والعمل والأجور، والنقود، والاستثمار، والتأمين التعاونى،

والتجارة، والشركات، والأسواق المالية والسياسات الاقتصادية - التجارية والنقدية والاستثمارية -، ثم أخيرًا مالية الدولة والسياسة المالية والضمان الاجتماعى. ثم تلا ذلك مناقشات مستفيضة من الجانبين، مسجلة ومكتوبة، لتبادل مزيد من التوضيح. ولقد كان إعجاب الوفد واضحًا بالنسبة لفلسفة النظام، وشموليته، ودقته، وتكامل عناصره، وتشغيليته، وتفاصيله العملية، وتركيزه على كفاءة الأداء من ناحية، وعدالة التوزيع من ناحية ثانية، وتوافر الحوافز من ناحية ثالثة، ودور الأخلاق من ناحية رابعة. وكان إعجابهم أشد بعناصر: الملكية، والعمل، والأجور، والاستثمار، والنقود، والمصارف.

وجاء التعجب على لسان «باڤلوف» كرد فعل لهذا الكم المنظم من المعلومات حول النظام الإسلامى، إذ تساءل: كيف تكون الدول الإسلامية المعاصرة على هذه الحالة من «التخلف»، ولديها هذا النظام التشغيلى الفاعل، والعادل؟ وكان الرد بسيطًا، وحزينًا أيضًا، والذى أوكل لكاتب هذه السطور، وهو: أننا متخلفون، لأننا بعيدون، أو بالأصح مُبعدون من قبل أنظمتنا «العلمانية» عن تطبيق هذا النظام التعميرى الفاعل والعادل!

فهل تعى أنظمتنا الدرس، وتتصالح مع شعوبها وفقًا لهويتها، وتطبق أنظمتها فى شتى مجالات الحياة؟! ففى ذلك عزتنا، وكرامتنا، وتقدمنا، واستقلالنا، وألا ترضخ لأى ضغوط لتشويه هذه الهوية ومسخ هذه العقيدة؛ لأن هذا هو الباب الملكى للضاغطين لمزيد من الهيمنة علينا، ولمزيد من استنزاف ثرواتنا، ولمزيد من التدخل فى شئوننا، ولمزيد من تهديد سيادتنا. أدعو الله العلى القدير أن تفعل أنظمتنا ذلك. فهذا هو ما تبغيه شعوبنا. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣]. وصدق رسولنا ﷺ إذ يقول: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا: كتاب الله وسنتى».

***

[٩] المشروع الحضارى الإسلامى.. مشروعنا الوحيد لنهضة الأمة(*)

لاشك أن الوضع المتردى الذى تعيشه الأمة الإسلامية الآن يرجع بالأساس إلى الغياب الواضح للمشروع الحضارى الإسلامى، كإطار يحكم حركة الحياة فى أمتنا. والمثل الصارخ لهذا الغياب ما يحدث الآن فى فلسطين من إبادة مخططة ومنظمة ومجرمة لشعبنا هناك بالقتل، والتشريد، والتدمير لكل مظاهر الحياة، والأمة لا تحرك ساكنًا، وكأن ما يحدث فى كوكب آخر، أو عالم غير عالمنا.

ومن هنا، كان لابد من التذكير ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] بمشروعنا الحضارى لنهضة الأمة، حتى تهب شعوبنا للمطالبة بالأخذ به، والمناداة بتطبيقه ليحكم حركة حياتها، تكوينًا وتربيةً للفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم والحكومة الإسلامية، وإعادة الكيان الدولى للأمة الإسلامية، ثم أستاذية العالم بنشر دعوة الإسلام فى ربوعه حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله.

وعليه، يأتى الإسلام - دينًا ونظام حياة وحضارة - لإخراج البشرية مرةً أخرى، كما أخرجها من قبل، من ظلمات تعيشها، ومن تخبط حياة «ضنك» تحياها، مليئة بكل شرور الضلال، وضروب الفساد، وصفوف الظلم، وألوان الشقاء - فيقدم، بقواعده العامة المتكاملة - العقيدية، والأخلاقية، والتعبدية، والتعاملية - تطهيرًا حقيقيًا للحياة البشرية، فى حياة البشر، وبقدرات البشر، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات، من خلال «تربية» و«ضوابط» و«منظمات» ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة. ويتم ذلك على أساس «تحرير» فعلىٍّ للإنسان من أى شئ ومن أى مخلوق، بتحديد واضح ودقيق لمركزه وغايته فى هذه الحياة، وفى ظل «كرامة» ينعم بها، تليق به كإنسان كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى.

(*) كتبت هذه الورقة بناء على تعليمات من فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين الأسبق، الأستاذ مصطفى مشهور -رحمه الله تعالى- فى صيف ٢٠٠٠م.

وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]، ويقول سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. ويقول جل من قائل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣]. وفى ذلك أيضًا يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا، كتاب الله وسنتى». ولقد فهم صحابة رسول الله ﷺ هذه الرسالة الخاتمة فهمًا صحيحًا ودقيقًا. فنجد الصحابى ربعى بن عامر رضى الله عنه يقول: «إن الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العبيد إلى عبادة الله وحده، ومن جور الكهان، إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة».

ونحن لا ندعو إلى مشروع حضارى مقيد ببلد، أو بشخص، أو بمذهب، أو بعصر، نحن ندعو، ونذكر، بمشروع حضارى قائم على القرآن الكريم، والسنة المطهرة، موصولاً بالواقع، ومتصلاً بالزمان، والمكان، والإنسان، مشروحًا بلغة العصر، منفتحًا للتجديد، ومفتوحًا للاجتهاد من أهله فى محله، مستلهمًا الماضى، ومعايشًا الحاضر ومستشرفًا للمستقبل، جامعًا بين الأصالة والمعاصرة، محافظًا فى الأهداف، ومتطورًا فى الوسائل، ثابتًا فى الكليات ومرنًا فى الجزيئات، مشددًا فى الأصول وميسرًا فى الفروع، رابطًا بين النصوص الجزئية والمقاصد الكلية، منتفعًا بكل قديم صالح ومرحبًا بكل جديد نافع، موفقًا بين النقل الصحيح، والعقل الصريح، وملتمسًا الحكمة من أى وعاء خرجت، ومستفيدًا من العلوم من أى جهة جاءت فى غير تعصب لرأى قديم، ولا عبودية لفكر جديد، على أساس راسخ من الكتاب والسنة.

وتتمثل الغاية الأساسية لهذا المشروع - بمفاهيمه ومدركاته، وثوابته، ومتغيراته وتوازناته، ومحركاته، وحريته، وقيوده، وضوابطه، وأحكامه، وقيميته وماديته، وتراثيته وتقدميته، وكفاءته وعدالته، وديمومية صلاحيته وإنجازاته مكانيًا وزمانيًا فى عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع، والذى يشمل فرض «بناء الإنسان» و«إعمار الأرض»، تحقيقًا للحياة الطيبة الكريمة، أى توفير «تمام الكفاية» لكل فرد

يعيش فى كنفه. ولتحقيق هذه الغاية، جمع المشروع فى تناغم طبيعى وتوازن واقعى بين المادة والروح، وبين الشرائع والشعائر، وبين الفرد والجماعة، وبين الآخرة والأولى. وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر، مؤكدًا على تكاملها لا تنافرها، فى عدالة واعتدال، ومحددًا أدوار العمل - الصالح -، وواضعًا الضوابط الحاكمة للأداء، لمنع الممارسات الخاطئة خلقًا، والمعوقة فعلاً لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفا للموارد، والمعطلة عملاً لمسيرة تقدم المجتمع. وإذا ما حدث انحرافات، ويمكن - واقعيًا - أن تحدث، فإنها، بالقطع، وقتية، يصححها المشروع آنيًا وذاتيًا من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المتسويات.

وبعيدًا عن المبالغة، وبحرفية شديدة وموضوعية أشد، يمكن القول أن دراسة متأنية لبعض رسائل الإمام الشهيد، وبالذات رسائل: بين الأمس، واليوم، والمؤتمر الخامس، والمؤتمر السادس، ونحو النور، تقدم عرضًا واضحًا، ومتكاملاً لما رآه الإمام كمشروع إسلامى للنهضة؛ ورسائل: دعوتنا، وإلى أى شئ ندعو الناس، والإخوان تحت راية القرآن،والتعاليم، تقدم الهيكل الأساسى لهذا المشروع. ورسائل : هل نحن قوم عمليون؟، ومشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى، تقدم النموذج العملى لهذا المشروع.

ولقد استم فكر الإمام حول مشروع النهضة بسلاسة العرض، وسهولة الأسلوب، وتقديم الدليل الشرعى، والتركيز على تربية الرجال، وإيثار الناحية العملية، والتدرج فى الخطوات، والبعد عن مواطن الخلاف، والإيمان العميق بشمول المشروع لكل مناحى الإصلاح - سياسيًا واجتماعيًا، واقتصاديًا وثقافيًا - إلى نهاية الزمان، وصلاحه لكل زمان، ومكان، فهو فكرة وعقيدة، ونظام، ومنهاج، لا يحدده موضع، ولا يقيده جنس، ولا يقف دونه حاجز جغرافى، ولا ينتهى بأمر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، ذلك لأنه نظام رب العالمين، ومنهاج رسوله الأمين ﷺ.

ووفقًا لهذه النظرة الثاقبة من المرجعية الإسلامية يتكون مشروعنا الحضارى من مرتكزات لنهضة إسلامية، ومن عناصر رئيسة لهذا المشروع، ثم من دولة نموذج وفقًا له، بتفصيل، وتحديد ليس هذا مكانهما. وهذا التفصيل والتحديد مبسوطان

فى أدبيات الإخوان المستمدة من الكتاب والسنة.. من رسائل الإمام الشهيد - كما أسلفنا - وكتابات المرشدين الذين تولوا الأمانة من بعده. ولقد أكدت هذه الأدبيات أن العالم كله فى حاجة إلى هذا المشروع. وكل ما فيه يمهد له ويهيئ سبيله، ويؤكد هيمنة نظام القرآن بالأدلة النقلية والعقلية والتاريخية. وقبل ذلك كله وبعده شهادة الحق تبارك وتعالى فى قوله سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وبعد هذا الإجمال، نود أن نؤكد أن لدينا تفاصيل مشروعنا واضحة، ومحددة تحديدًا دقيقًا، ومتدرجًا، وعمليًا فى تراث الجماعة وأدبياتها - كما أسلفنا. ومن هذه التفاصيل: المواقف المحددة للجماعة من القضايا المهمة والكبيرة، مثل موقف الجماعة من استخدام القوة، وموقفها من الحكم، ومن الدستور، ومن القانون، ومن الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية، ومن الهيئات الإسلامية، ومن الخلافات الدينية، ومن الغربيين، والحضارة الغربية، وموقفها من الوحدات الثلاث: الوحدة الوطنية، والوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، وموقفها من الخلافة، وأخيرًا موقفها من النزعة العالمية الإنسانية.

والمكتبة الإسلامية الآن حافلة بأعمال كبيرة، وتفصيلات دقيقة، وعملية حول مرتكزات، وعناصر المشروع الإسلامى. فلدينا تفصيل حول دور المرأة، والإصلاح السياسى، والإصلاح الحكومى بعامة والإدارة العامة بخاصة، والإصلاح الاقتصادى والتنمية المستدامة، والإصلاح الاجتماعى وقضية التهميش، والفقر، والإصلاح الثقافى ووسائل ترسيخ الانتماء والهوية.. إلى آخر المكونات الأساسية لمشروع حضارى تشغيلى فاعل.

وأخيرًا، بالنسبة للوحدات الثلاث: الوطنية، والعربية، والإسلامية، فإن موقفنا شديد الوضوح. فبالنسبة للوطنية، والقومية، فإن الإنسان لا يستطيع أن ينفك عن الوطن الذى ولد فيه، أو عن القوم الذى ينتمى إليهم. فرسولنا ﷺ، رغم عالمية دعوته، كُلف فى أول عهد الرسالة بأن ينذر قومه وعشيرته الأقربين.. ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ

﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]. ولقد ظل ﷺ يدعو عشيرته وقومه ثلاثة عشر عامًا، ولم يتركهم ويهاجر إلا بعد إخراجهم له ﷺ. فهاجر إلى المدينة، وقومها ليسوا ببعيدين عن قومه، وأهلها من بطون، وقبائل العرب.

وفى الوطنية، والقومية يقول الإمام الشهيد فى رسالة المؤتمر الخامس: «إن الإسلام قد فرضها فريضة لازمة لا مناص منها، أن يعمل كل إنسان لخير بلده، وأن يتفانى فى خدمته، وأن يقدم أكبر ما يستطيع من الخير للأمة التى يعيش فيها، وأن يقدم فى ذلك الأقرب فالأقرب رحمًا وجوارًا، حتى أنه لم يجز أن تنقل الزكوات أبعد من مسافة القصر إلا لضرورة». «ومن هنا، كان المسلم أعمق الناس وطنية وأعظمهم نفعًا لمواطنيه... وكان الإخوان المسلمون أشد الناس حرصًا على خير وطنهم، وتفانيًا فى خدمة قومهم». «فالإخوان المسلمون يحبون وطنهم، ويحرصون على وحدته القومية».

وبالنسبة للوحدة العربية، يقول الإمام -رحمه الله-: «.. أن هذا الإسلام نشأ عربيًا، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب، وجاء كتابه الكريم بلسان عربى مبين، وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان».. «وقد جاء فى الأثر إذا ذل العرب ذل الإسلام». «والإخوان المسلمون يعتبرون العروبة كما عرفها النبى ﷺ فيما يرويه ابن كثير عن معاذ بن جبل -رضى الله عنه-: «ألا إن العربية اللسان»، «ومن هنا، كانت وحدة العرب أمرًا لابد منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها».

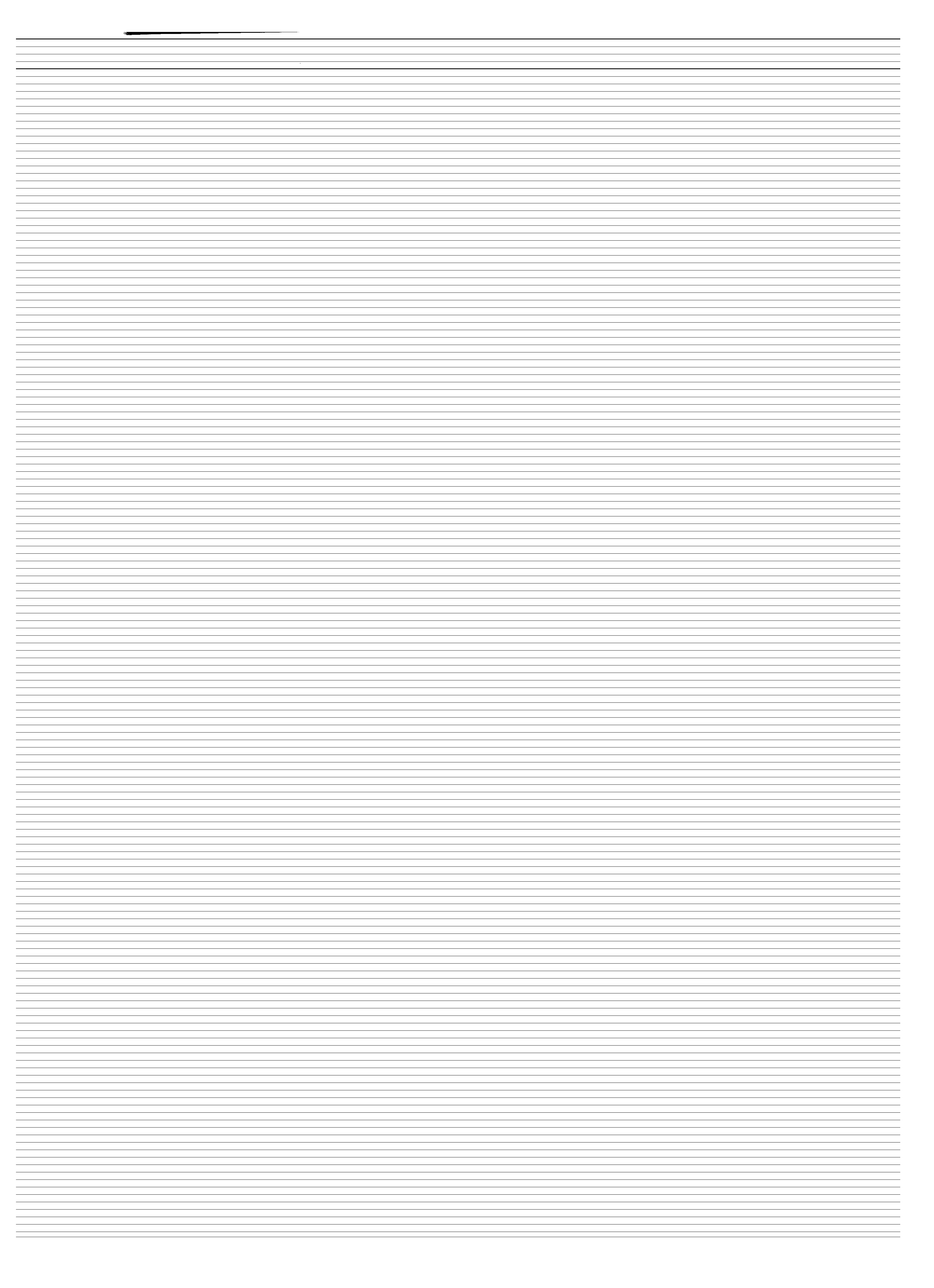
وبالنسبة للوحدة الإسلامية، يستدرك -رضوان الله عليه- فيقول «بقى علينا أن نحدد موقفنا من الوحدة الإسلامية، والحق أن الإسلام كما هو عقيدة، وعبادة، هو وطن وجنسية، وأنه قضى على الفوارق النسبية بين الناس. فالله تبارك وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، والنبى ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم، والمسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم».
ثم يستطرد فضيلة المرشد -رحمه الله- قائلاً: «فالإسلام والحال هذه لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا يعترف بالفوارق الجنسية الدموية. ويعتبر المسلمين جميعًا أمةً واحدةً، ويعتبر الوطن الإسلامى وطنًا واحدًا مهما تباعدت أقطاره. ثم يضيف -رحمه الله-: «وضح إذن أن الإخوان المسلمين يحترمون قوميتهم الخاصة

باعتبـارها الأساس الأول للنهوض المنشود، ولا يرون بأسًـا بأن يعمل كل الإنسان لوطنه، . . . ، ثم هم بعد ذلك يؤيدون الوحـدة العربية باعتبارها الحلقـة الثانية فى النهوض، ثم هم يعـملون للجماعـة الإسلامية باعـتبارها السـياج الكامل للوطن الإسـلامى. وتأكيـدًا لذلك، فقـد كـان من أفضل صـحابة رسـول الله ﷺ بلال الحبشى، وسلمان الفارسى وصهـيب الرومى. وهم بالقطع أفضل عند الله سبحانه ورسوله ﷺ وكافة المسلمين من أبى جهل وأبى لهب. فالمعيار من حيث المنزلة عند الله ليس الحـسب أو النسب، ولكن «التـقـوى»: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وفى ذلك يـقول رسولنا ﷺ «كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى».

وإذ الأمر على هذا الوضع الحاسم، فإن الإسلام الحنيف يكون قد جرد الوطنية والقومـية من كل عصـبيات الجاهليـة، وجعل الدعوة الوطنيـة، والدعوة القومـية مرتكزة على عدالة الإسـلام، بحيث لا يتداخل فى أيهما جـور أو ظلم أو تفاخر بالأنساب أو الأحساب أو الجنسيات. ويختم الإمـام الشهيد موضوع الوحدة بقوله فى رسالة: إلى الشباب، «. . وحسبك من وطنية الإخوان المسلمين أنهم يعتقدون عقيدة جازمة لازمة إن التفريط فى أى شـبر من أرض يقطنه مسلم جريمة لا تغتفر حتى يعيـدوه أو يُهلَكوا دون إعادته، ولا نجاة لهم من الله إلا بهـذا». وعليه، فإن الوطنيـة والقوميـة العربيـة دعوتان لا تـتسقان مـع المشروع الإسلامى الذى تـتبناه الجمـاعة مالم تنطلقـا من الإسلام كدين ونظام حـياة، وتتأسـسان على العقـيدة، والشريعة الإسلامية.

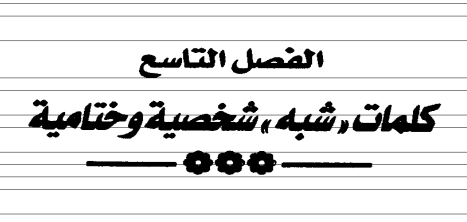
بهذا الوضوح، والتـحديد، والحسم عالج مشـروعنا قضية الوحدة بمسـتوياتها المختلفة. . كـما عالج كافة القضـايا. فمشروعنا هو بحق مشـروع العزة، والمنعة، والحق، والقوة، والبركـة، والاستقامة، والثبات، والإخـلاص، والفضيلة والنبل. فلنطبقه لنهضة أمتنا، حتى يحـقق الله وعده لنا. . مصداقًا، لقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

***



الفصل التاسع

كلمات «شبه» شخصية وختامية



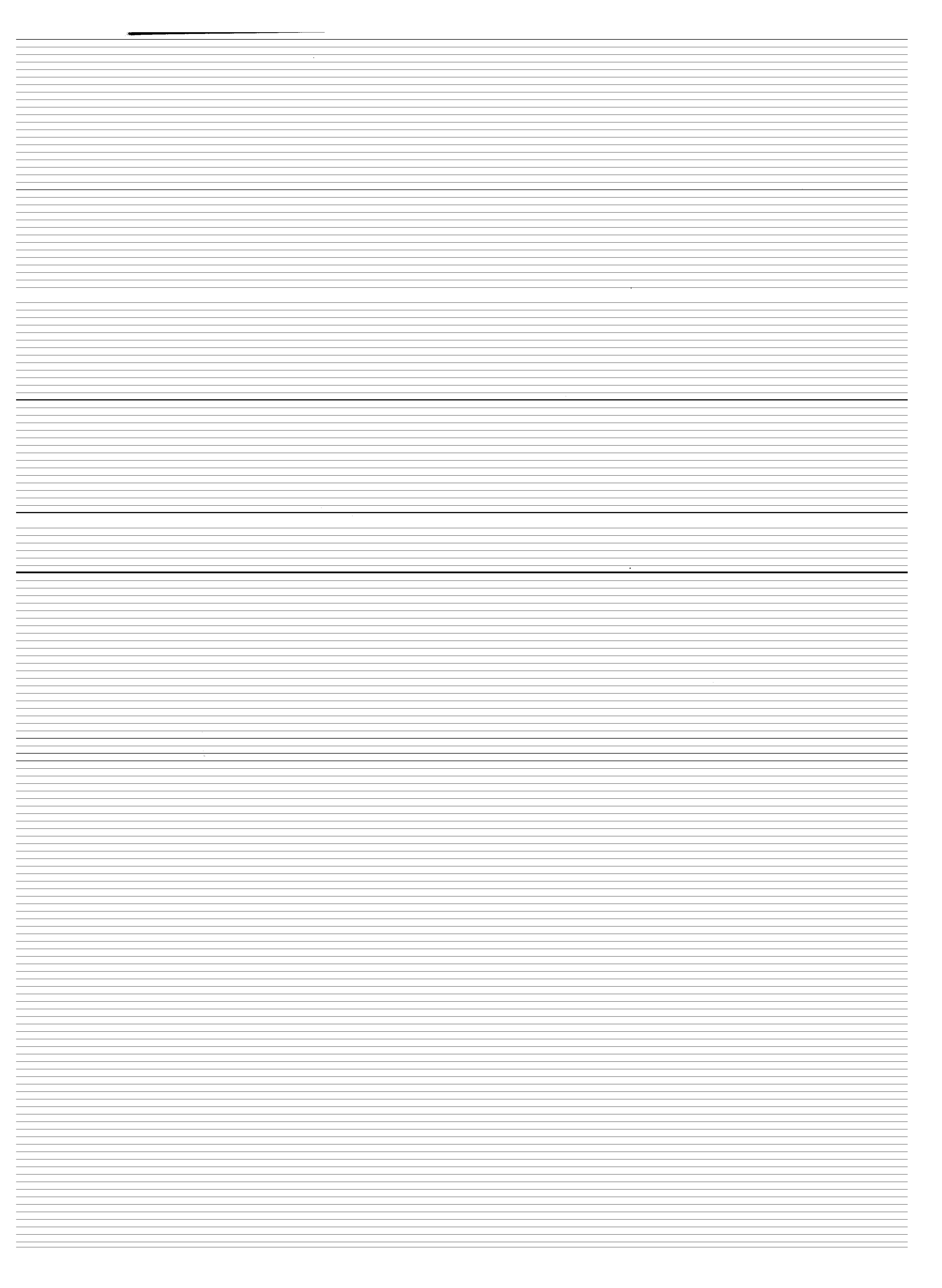
[١] كلمة حق وتصحيح واقعة فى رسالة مختصرة.

[٢] كلمة حب فى أخ حبيب: الأخ محفوظ نحناح.

[٣] كلمة حب فى رحيل مرشدنا الحبيب.

[٤] بلاغ إلى من يهمه الأمر!.

[٥] كلمة حب واعتذار.



تقديم

يبدو -لأول وهلة- أن هذا الفصل- بمقالاته أو كلماته الخمس- ذا طابع شخصي بحت ومباشر. وهذا إلى حد ما صحيح. ومع ذلك، كان السبب الرئيس فى إدراجه ضمن هذا الكتاب يتمثل فى أن موضوعاته ترتبط -بشكل مباشر أو غير مباشر- ارتباطًا وثيقًا بجوهر القضية التى يتصدى لها الكتاب، وهى: محاولة لتحديد وفهم، ومعالجة، وتصحيح بعض المصطلحات الأساسية فى قاموس تخلف الأمة. فالمقالة الأولى تعالج انحرافًا خطيرًا فى الأداء الصحفى، باعتبار أن الصحافة -كسلطة رابعة- تعكس حالتها، سلبًا أو إيجابًا على أداء المجتمع فى كافة المجالات. والمقالتان الثانية، والثالثة تشيران إلى فارسين من فرسان العمل العام، قضيا حياتهما فى محاولة جادة، ومسئولة لتصحيح الخلل فى حياة الأمة وفق منهج الله، أى صحيح الإسلام. والمقالة الرابعة تجسد صورة من صور الاعتداء الصارخ على حق أصيل من حقوق المواطنة، ومن ثم يمثل «مثل» هذا الاعتداء سببًا رئيسًا من أسباب تخلف الأمة، يتعين التصدى له وبتره. وأخيرًا، يختتم الفصل بمحاولة لتوكيد ضرورة إعلاء قيم العمل، والجهاد.

وعليه، فمقالات الفصل تتمثل فيما يلى:

١- كلمة حق وتصحيح واقعة فى رسالة مختصرة.

٢- كلمة حب فى أخ حبيب: الأخ محفوظ نحناح.

٣- كلمة حب فى رحيل مرشدنا الحبيب.

٤- بلاغ إلى من يهمه الأمر!.

٥- كلمة حب واعتذار.

[١] كلمة حق
وتصحيح واقعة فى رسالة مختصرة(*)

تقديم:

نشر الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة «المصور»، مقالاً بمجلته بتاريخ ٣/١/٢٠٠٣م، تحت عنوان: «الوقائع الخفية فى الخلاف بين السعودية، والإخوان المسلمين» أسسه كله على «واقعة» لم تحدث أبدًا، وقفز من هذه الواقعة الخيالية إلى نتائج خاطئة؛ بل ظالمة فى حق أشخاص أبرياء، وفى حق جماعة «الإخوان المسلمون»!!

فبعد أن بدأ بتحديد وتشخيص ما أسماه بالأزمة بين المملكة العربية السعودية والجماعة، والتى -على حد قوله- «فجرتها على السطح -أخيرًا- تصريحات غاضبة من الأمير نايف وزير الداخلية السعودى»، راح يعدد -على حد زعمه- فضائل المملكة على الجماعة منذ ١٩٥٤م وحتى الآن.

ثم أخذ يبث افتراءات لا أساس لها من الصحة، قائلاً: «أن السعودية بدأت تفطن قبل فترة لمواطن الخلل فى علاقاتها بجماعة الإخوان المسلمين»، ثم استطرد زاعمًا: «ويبدو أن السعودية نقلت إلى بعض من قيادات الإخوان فى هذه الفترة عدم ارتياحها لكثير من التحركات التى قامت بها الجماعة قبل غزو الكويت»! ليجزم مؤكدًا: «خصوصًا بعد أن علمت بحقيقة ما دار فى الاجتماع الذى عقده صدام حسين فى بغداد مع وفد جماعة الإخوان المسلمين المصرية، أثناء انعقاد المؤتمر العالمى للحركات الإسلامية فى يوليو عام ١٩٩٠م، قبل شهور من موعد الغزو، وهو المؤتمر الذى حضره كل فروع جماعة الإخوان فى العالمين العربى والإسلامى، وحضره من مصر أحمد سيف الإسلام، وعصام العريان، وعبد الحميد الغزالى، الذين اختصهم صدام حسين بلقاء منفرد ألمح فيه إلى إمكان غزو الكويت»!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٦ من فبراير ٢٠٠٣م.

ثم شرع يبرر تصريحات الأمير نايف، بما لم يقله الأمير، بأن السعودية أرادت أن توجه على لسان الأمير رسالة واضحة لجماعة الإخوان مفادها: «أننا لا نحبكم لمواقفكم المزدوجة، ونكره نفاقكم الذى تكشفت لنا وقائعه فى لقاء الرئيس العراقى صدام حسين مع (وفد) جماعة الإخوان فى بغداد. . قبل شهور من غزو الكويت، ثم جاء الغزو، ليؤكد صدق هذه الوقائع»!!!

ثم أخيراً يشدد على صحة هذه الواقعة التى لم تحدث، بالقول: «والحق أن اللقاء المنفرد بين صدام حسين، ووفد جماعة الإخوان المسلمين المصرية الذى سبق الغزو العراقى، يشكل وثيقة هامة تكشف عن تحول خطير فى موقف وفكر جماعة الإخوان، وهو بالمناسبة موثق فى صورة تقرير رفعه الوفد إلى مرشد الإخوان يومها المستشار (الأستاذ) حامد أبو النصر»!!!

ثم يملأ مقاله «المسموم» بتفصيلات استغرقت خمس صفحات عن افتراءات واستنتاجات ظالمة لا يمكن أن تخطر على بال سوىٍّ، ولا يمكن أن يقبلها عقل رشيد. والمقال يستحق أن يُقرأ بالكامل ليتيقن القارئ مما أقول!!!

ويختم الصحفى الكبير هذا المقال العجيب الغريب بخاتمة أشد عجبًا وغرابةً من كافة الوجوه، قائلاً: «. . أنها تدعى أنها جماعة للدعوة، تدعو بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن نشاطها الحقيقى يؤكد أنها حزب سياسى خفى، يريد أن يتسلط على أقدار العالم العربى، يركب الدين للوصول إلى أهدافه، ويتستر وراء الدعوة من أجل الوصول إلى الحكم»!!

وما أن اطلعت على ما كتبه هذا الصحفى الكبير، نقيب الصحفيين المصريين الأسبق، ونقيب الصحفيين العرب الأسبق. . تألمت حقيقة أشد الألم لما آل إليه حال مثقفينا بعامة، والصحفيين منهم بخاصة. وكتبت ردى فى رسالة مختصرة فى (٧/١/٣ ٢٠٠م)، وسلمته إلى مكتب الأستاذ مكرم. وانتظرت بعد ذلك أقرب من شهر، لأن سيادته وعد لصديق مشترك أن ينشره، ويرد عليه. أما وأنه لم يبر بوعده، فأنا أتشرف بنشره فى هذه الصحيفة الغراء. وأترك لقارئها العزيز أن يحكم بنفسه على ما آل إليه بعض صحفيينا بخاصة، وما آلت إليه أوضاعنا بعامة. ولله الأمر من قبل ومن بعد. ولا حول ولا قوة إلا به سبحانه.

الرد:

الأخ الفاضل الأستاذ مكرم محمد أحمد

رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة «المصور».

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فلقد اطلعت على مقالكم: «الوقائع الخفية فى الخلاف بين السعودية، والإخوان المسلمين»، بعدد مجلتكم رقم: (٤٠٨٢)، الصادر بتاريخ ٣ من يناير ٢٠٠٣م.

وما أن انتهيت من القراءة الأولى، حتى عدت إلى القراءة الثانية، وأنا غير مصدق ما أقرأ. هل هذا ما كتبه فعلاً نقيب الصحفيين الأسبق؟ هل هذا أسلوب وفكر الأستاذ مكرم؟ هل هذه طريقة صحفى كبير أتقن حرفته عشرات السنين؟ هل يمكن أن يبنى صحفى بوزن، وأمانة الأستاذ مكرم كل تحليله على واقعة لم تحدث أصلاً، ويصل إلى حكم جائر، ويقفز إلى نتيجة ظالمة؟ حقيقةً، لم أصدق، وقلت فى نفسى: قد يكون هناك خطأ «مطبعى» فى عنوان المقال، والعنوان الصحيح: «افتراءات أمنية حول الخلاف بين السعودية، والإخوان المسلمين»!. ولأننا أمام مجلة عريقة، ومقال لرئيس تحريرها، استبعدت هذا الخاطر، وعشت مكرهًا ما جاء فى المقال.

وأدهشنى حقيقةً المجافاة الفجة عن الحقيقة، والتزييف الواضح، والفاضح للوقائع، والتلفيق المقصود للأحداث، والتحليل القائم على مقدمات، وافتراضات خاطئة، والقفز إلى نتائج مسبقة مغلوطة، بل ظالمة. وقلت لا يمكن أن يكون هذا المقال إلا تقريرًا أمنيًا، من أسوأ التقارير الأمنية ،وأشدها إفتراءً وظلمًا، وُضع اسم الأستاذ مكرم عليه! يا إلهى.. أيرضى الأستاذ مكرم بصدقه، وحرفيته، وتاريخه ونضاله أن يكون هذا مقاله بالقطع، لا! أيكون قد تعرض لضغوط ترغيبية أو ترهيبية؟ بالتأكيد، لا.. لأن هذا بكل تجرد، وصدق ليس من طبيعة الرجل طوال تاريخه. لقد أعيانى فعلاً البحث عن سبب حقيقى، أو مبرر مقنع، أو ظرف قاهر، لأن يكتب الأستاذ مكرم ما كتب. فلا أستاذيته الصحفية، ولا حرفيته المتقنة، ولا صدقه المعهود، ولا فكره الرافض للظلم، ولا تاريخه النضالى ينتج

مثل هذا المقال، وينضح هذه الكتابة، أمًّا ونحن أمام حقيقة واقعة، فلا نملك إلا أن نتعامل معها. والأمر لله وحده سبحانه، من قبل ومن بعد.

في البداية، أود أن أشدد على حقيقة أنه لا يمكن لعاقل أن يشكك في دعوة الإخوان، وإسلاميتها من حيث: المصدر، والمنطلق، والغاية، والوسيلة. كما لا يمكن لمنصف أن يهاجم منهجها، أو فكرها، أو سلوكها، أو تاريخها. فسجلها الناصع -دعوةً وجهادًا- المعروف للكافة، بوصفها «كبرى الحركات الإسلامية الحديثة»، خير شاهد على وسطية المنهج، وقوام الفكر، واعتدال السلوك، وشرف الغاية، ونزاهة القصد، وشرعية الوسيلة. ولا يجرؤ أحد -كائن من كان- أن يشكك في حب المنتمين لفكرها: لدينهم، ووطنهم، وأمتهم، وفي قلبها المملكة العربية السعودية.

وجماعة «الإخوان المسلمون» لا تحتاج إلى شخصي الضعيف لكي يدافع عنها، أو يذود عن ثوابتها، أو يؤكد إخلاص ونزاهة رجالها. فالدعوة لها رب -عليم حكيم، قادر عزيز- يحميها من افتراء المفترين، وتجني المتحاملين، وحسد الحاقدين، وفكر المنحرفين، ومكر وتدبير أعدائها الحقيقيين -الصهيونية والصليبية الجديدة. ولكن أود فيما يتصل بي، وبإخوتي، أن أصحح لك ما نسبته بغير وجه حق إلينا، وأسست عليه الكثير من نتائجك غير السديدة، بل لا أغالي إذا قلت: أسست عليه كل مقالك!

فبالنسبة لعراقنا الحبيب، فلقد شُرِّفت بزيارته ثلاث مرات، هي على الترتيب وباختصار ما يلي:

١- عام ١٩٧٨م: كعضو -خبير تخطيط- في وفد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمؤتمر «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». وفي الجلسة الأولى، بعد الكلمات الافتتاحية، فُتح الباب لمشاركة أعضاء المؤتمر. فأُعطيت لي الكلمة، وقلت فيها: أنني بصفتي مواطنًا عربيًا، لا عضوًا في وفد المجلس، أعتقد جازمًا أن مشكلة العمل العربي المشترك ترجع بالأساس إلى القيادات قصيرة النظر وقصيرة الأهداف، وقصيرة الغايات. وإذا لم تغير هذه القيادات جذريًا من توجهاتها

الذاتية، فلن يتم أى عمل عربى مشترك يستحق الذكر. فما كان من أمين عام المجلس -فى ذلك الوقت- ورئيس الوفد (وهو عراقى: أ.د.فخرى قدورى)، إلا أن عقد اجتماعًا فوريًا للوفد -بعد انتهاء الجلسة- ليأمر أعضاءه بعدم الكلام بالمرة طوال الأيام السبعة للمؤتمر. فكان ردى الفورى على هذا «الأمر» أنه طالما لن أشترك فى المناقشات فلا داعى لتواجدى. وكان تعليق الأخ الصديق أ.د. إسماعيل صبرى عبد الله -الذى كان عضوًا فى المؤتمر- عندما علم بموقفى: «إن هذا يا دكتور يذكرنا بمعان جميلة كادت تغيب من حياتنا الحديثة، وهى «الإباء والشمم». وفعلاً، عدت إلى القاهرة صبيحة اليوم التالى، لأقدم استقالتى من المجلس، كخبير معار من جامعة القاهرة.

٢- عام ١٩٨٩م: كعضو -خبير اقتصادى- فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والذى عقد اجتماعه السنوى لأول مرة خارج القاهرة، وذلك بدعوة من الحكومة العراقية، ولتهنئة القيادة العراقية على نتيجة حربها ضد إيران! تكلمت فى الجلسة الثانية للاجتماع بما أزعج البعض -عراقين ومصريين- إذ قلت: أننى كعربى مسلم لا أتصور للحظة أن حدود الحرب، والسلام هى بين دولتين إسلاميتين، وإنما هى بالقطع بين الأمة الإسلامية والآخر -المتربص بها. وعليه، لا أتصور أن أهنئ دولة إسلامية على انتصارها على دولة إسلامية أخرى، فالاثنان حقيقةً منهزمان. والآخر هو المنتصر! ثم انتهت جلسات الاجتماع بمصافحة أعضاء المجلس للرئيس العراقى صدام حسين. وعندما جاء دورى، قلت له تحت سمع وبصر من يلينى من الأعضاء، وأمام الرسميين والصحفيين: «إننى أحبك فى الله، بقدر عملك على تطبيق شرع الله». وانزعج وزير الأوقاف العراقى، فى ذلك الوقت. ولكن كان رد الرئيس: «إن شاء الله، إن شاء الله».!

٣- عام ١٩٩٠: (قبيل كارثة الخليج الثانية بشهور): حيث حضرت المؤتمر العالمى للحركات الشعبية الإسلامية بدعوة شخصية من أمانة المؤتمر. والتقيت هناك بالأخوين: سيف الإسلام البنا، وعصام العريان كعضوين فى المؤتمر. وأثناء فعاليات المؤتمر، دعانا -نحن الثلاثة- الأخ ياسر عرفات للاجتماع به فى مقره

ببغـداد، حيث ناقشنا على مـدى ساعتين «الخـلاف» الذى كان محتـدمًا فى ذلك الوقت بين «حمـاس» و«فتح»، واستطعنا بعـون الله، وتوفيقـه أن نصل إلى نتائج إيجـابية مـرضـية لمعـالجة هذا الخـلاف ودعم وحـدة الصف الفلسطينى. وانتـهى الاجتماع بدعوة للغذاء من الأخ أبو عمار فى مقره. . أسماه «غذاء المجاهدين»!

ولم نلتق بالمرة بالرئيس العراقى «كـوفد» إخوانى منفردين. ولكنا اسـتمعنا إلى كلمته الافتتـاحية للمؤتمر ككل. وبالتالى، ما جاء فى مقـالك من لقائنا كوفد عن جماعة «الإخوان المسلمون» غير صـحيح تمامًا. ومن ثم ينهار البناء التلفيقى لمقالك من أساسه، خـاصةً بالنسبة لعلاقـة السعودية بالإخوان. ويبـدو أن التقرير الأمنى الذى اعتمدت عليه، قد التبس على كاتبه الأمر فتصور أن زيارتنا للرئيس عرفات، والتى كانت محاطة بإجراءات أمنية شديدة، هى زيارة للرئيس صدام!

أما عن موقف الإخـوان من «كارثة الخليج الثانية»، كـما أسميـتها - أنا - فى سلسلة من المقـالات فى ذلك الوقت الحـزين، فـواضح تمامًا للـجمـيع، وبالذات لإخوتنـا فى الكويت الحبـيب، وهو رفضنا القـاطع لغزو الكويت، ثم بـعد ذلك رفضنا القاطع أيضًا للاستعانة بأعدائنا، ودعمهم لتدمير جزء عزيز من قدراتنا، أى قدرات الأمة، وهى القـوة العراقية، والتى مازالت تدمـر حتى الآن لصالح هؤلاء الأعداء! والإخوة الكويتيـون خير من يشهد على موقف الجمـاعة وبياناتها. وهذه البيانات، ومقالات المنتمين لفكر الجماعة موجودة ومنشورة.

فمثلاً، فى أول مقالة من سـلسلة مقالاتى حول هذه الكارثة المأساوية التى ألمت بالأمة، قلت: «فـما وقع من دولة عـربية إسلامـية، وهى العـراق -مهمـا كانت المبررات- على دولة عربيـة إسلامية، وهى الكويت، مهما كـانت المبررات أيضًا، أمـر يستـحيل على الوصف، ولا يمكـن أن يصدقـه عاقل، ولا يمكن أن يقـبله عقل».

وأخيـرًا، اسمـح لى أن أتساءل عن الهـدف من مقـالك هذا، فى هذا الوقت بالذات؟ والأمة بجميع فصائلها وتوجهاتها تتـعرض لهجمة شرسة من قبل أعدائها

فى فلسطين والعراق والسودان واليمن. . ولا ننسى أفغانستان، وباكستان، وكشمير والشيشان. . إلخ. أليست رسالتك يا سيدى كصحفى كبير أن تعمل على توحيد الصف وتماسك الجبهات الداخلية، وجمع الكلمة، وحشد الجهود والإمكانات، وتوحيد الأمة لكى تستطيع أن تجابه المخاطر التى تحدق بها، والمؤامرات التى تحاك لها؟ غفر الله لك ولنا، وسامحك لما قدمته من إساءة لأشخاص بعيدين تمامًا عما نسبته إليهم، أو ما نسَبته إليهم تقارير أمنية، مشوهة، ومغلوطة كالعادة، نقلت عنها؛ ولجماعة تدعو إلى الله بالحكمة، والموعظة الحسنة. . حمايةً للأمة، وذودًا عن ثوابتها، ودفاعًا عن مقدساتها، حسبةً لله تعالى، وأملاً فى رضاه سبحانه.

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا فى ٧/١/٢٠٠٣م

أخوكم

عبدالحميد الغزالى

***

[٢] كلمة حب

فى أخ حبيب: الأخ محفوظ نحناح(*)

اعتـذر للقارئ العـزيز عن تأجيل الـكتابة فى إحـدى قضايانا الـوطنية، والعـربية والإسلامـية، هذا الأسبوع، لأكـتب فى قضية لـيست بعيدة عن هذه القـضايا، وإن كانت تتسم، بشكل أكـثر، بالنسبة لى، باعتبـارات شخصية. إنها قـضية رحيل أخى الحبيب الـشيخ محفوظ نحـناح. وليعذرنى القارئ العـزيز إذا اهتز القلم، واضطربت الكلمة، واختـلت العبارة، وتشـتت الفكر أمام هذا المصـاب الأليم، والحدث الجلل. فبرحيل هذا الأخ الحبيب، فقدت الأمة الإسلامية واحدًا ممن أحسبهم، ولا أزكى على الله أحدًا، من أبرز رجالاتها، ومن أخلص دعاتـها العاملين، ومن أصدق المجاهدين فى سبيل إعلاء كلمة الله، ومن أشد أبناء مدرسة الإخوان المسلمين تفانيًا والتزامًا.

ولا نملك أمام هذه المصـيبة إلا أن نحـمد الله تعالى، المحـمود سبحـانه دائمًا، ونسترجع، صابرين محتسبين، وندعو لفقيدنا الحبيب بواسع الرحمة وعظيم المغفرة، وأن ينزله الله تعـالى مع الذين أنعم عليـهم من النبيـين، والصديقـين، والشـهداء والصالحين، وحـسن أولئك رفيقًا، وأن يخـلف أمته وأهله بخيـر. ولا نقول إلا ما علمنا إياه رسولنا وقائدنا، ﷺ: «إن العـين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يُرضى ربنا، وإنا لفراقك» يا محفوظ «لمحزونون» و«إنا لله وإنا إليه راجعون».

وولد الأخ مـحـفـوظ فى ٢٨ يناير عـام ١٩٤٢م بمدينة البليـدة جنوب الجـزائر العاصمـة فى أسرة محافظة، وتعلم فى المدرسـة الإصلاحية التى أنشأتهـا الحركة الوطنية لتمثل رمـز المقاومة والدفاع عن الذات العربية الإسلامـية للجزائر فى وجه التغـريب والاستعـمار الفرنسى، وأكـمل -رحمه الله- مـراحل التعليم الابتـدائية والثانوية والجامعية فى الجزائر، وشارك فى ثـورة التحرير المباركة فى ريعان شبابه. وبدأ اشتـغاله فى حقل الدعـوة الإسلاميـة مبكرًا ليشكل امـتدادًا طبيعـيًا للبشـير الإبراهيمى والفضيـل الورتلانى ومالك بن نبى، بواكير مدرسة الشـهيد حسن البنا فى الأرض الجزائرية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢ من يوليو ٢٠٠٣م.

وكان رحمه الله من أشد معارضى التوجه الماركسى، والتلون الفرانكفونى، والمد الاشتراكى، والفكر الشمولى. وفى عام ١٩٧٥م، اتُّهم -رحمه الله- بتدبير انقلاب ضد نظام الحكم (فى عهد الرئيس هوارى بومدين)، حيث كان من أبرز معارضى فرض النظام الاشتراكى بالقوة على المجتمع الجزائرى، باعتباره خيارًا لا يتفق مع مقومات الشعب الجزائرى العربى المسلم. ودعا إلى ضرورة توسيع الحريات السياسية، والاقتصادية ، خلال المناقشات الشعبية لمشروع الميثاق الوطنى آنذاك. وبسبب ذلك، حُكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا. وكابن بار من أبناء مدرسة حسن البنا، اعتبر السجن فرصة ثمينة للاستزادة من العلم والدرس والتحصيل من ناحية، وللدعوة بين رفاق السجن، الذين تحولوا على يديه إلى نماذج طيبة من ناحية أخرى. وبتولى الشاذلى بن جديد الحكم بعد وفاة بومدين، بدأت الجزائر تتخلى تدريجيًا عن التطبيق الاشتراكى. ونتيجة لذلك، أفرج عن الأخ محفوظ عام ١٩٨٠م، بعد أن قضى أربع سنوات من مدة الحكم.

وبعد خروجه من السجن، استمر رحمه الله فى نهجه الدعوى، فشارك فى تأسيس «رابطة الدعوة الإسلامية» لإيجاد مرجعية دينية للجزائريين تحفظهم من أى انحراف أو تغريب، وكانت برئاسة الشيخ أحمد سحنون. وفى عام ١٩٨١م، أسس، مع أخيه الشهيد محمد بوسليمانى (الذى اغتالته الجماعة المسلحة عام ١٩٩٤م)، جمعية الإرشاد والإصلاح، لتمثل جماعة الإخوان المسلمين بالجزائر. وعليه، تولى الأخ محفوظ مسئولية التنظيم بالجزائر (أى المراقب العام). وكان نائبه الشهيد بوسليمانى.

ومع دخول التعددية الحزبية فى الجزائر، ومشاركةً فى العمل السياسى العلنى، حوّل الأخ محفوظ الجمعية إلى حزب سياسى، تم انشاؤه فى ديسمبر ١٩٩٠م، تحت اسم: «حركة المجتمع الإسلامى» (حماس). وأشار -رحمه الله- وقتها إلى أن اختيار اسم الحزب، والإعلان عنه، كان بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة الفلسطينية. وانتُخب أول رئيس للحزب عام ١٩٩١م. ومع صدور قانون الأحزاب السياسية الجديد فى الجزائر عام ١٩٩٧م، والذى بموجبه تم منع تسمية الأحزاب بعبارات إسلامية، غيَّرَ -رحمه الله- هو وإخوانه، تسمية الحزب لتصبح «حركة مجتمع السلم» (حمس).

ولعل هذا يشير إلى حرفية الأخ محفوظ فى نحت المصطلحات التى تعكس فقه الواقع، وتجسده بدقة ، وتتجاوب معه بحنكة وبصيرة، تحقيقًا لغاية الدعوة إلى الله ووفقًا لثوابتهـا. ولا عجب فى ذلك، فلقد كان متمكنًا من لغتنا الجـميلة، ومحبًا لها، وشَغل لسنوات مديرًا لمركز التعريب بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة. ومن المصطلحات التى أُشتهر بها، مصطلح: «الشـورقراطية» للمزاوجة بين الديمقراطية كمـفهوم غـربى، والشورى كمـبدأ إسلامى، أو بمعنى أصح لتنقـية الديمقـراطية إسلاميًـا من نقائصها وشوائبهـا الغربية. ومنها «الشاقـوريون» أو «الشاقوريست»، لوصف متشددى «جـبهة الإنقاذ» الذين كانوا يهددون الناس فى أوائل التـسعينيات من القرن الماضى باستعمال الشواقير، أو السواطير. فلقد تبنى -رحمه الله- خطابًا مناوئًا للتطرف بشـتى صوره. وكـان يهاجم، بحق، التـيار المتشـدد فى الجبـهة، وغيرها من الجماعات الإسلامية. بل إن نحته للصورة الثانية من هذا المصطلح كان يعنى تأكيده أن التشدد «غريب» عن ثقافتنا وقيمنا وسلوكياتنا الإسلامية.

ومن أهم القضايا والقيم والطروحات التـى ظل يدافع عنها الأخ محفوظ نحناح على مـدى أكثر من ثلاثـين عامًا: الشـورى، والديمقراطيـة، والتطور، والتنمـية، والأخذ بأسباب العلم، والتطور التقنى، والتطور المعلوماتى، والتسامح، والتعايش، والتواصل، والاحترام المتبادل، وحقوق الإنسـان، ومشاركة المرأة فى مجالات الحياة العامة، وحـقوق الأقليات، وحوار الحـضارات، وتوسيع قاعـدة الحكم، والتداول السلمى للسلطة، والحريات الشخـصية والأساسية، والوسطيـة والقوام والاعتدال، وتجسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومحاربة الإرهاب، ومحاربة مظاهر الغلو فى الدين والحياة، ومعالجة الفقر، ومحاربة التـهميش الاجتماعى، ومحاربة التغريب، ونشر الثقافة الإسلامية والتربية الإسلامية الصحيحة.

وعلى أساس الوسطية فى الفكر، والاعتدال فى السلوك، ووفقًا للنهج الإسلامى الصحيح القائم على كتاب الله، وسنـة رسوله ﷺ تمكنت حركة السلم بقيادة الأخ محـفوظ من أن تشارك بـقوة فى صيـانة الدولة الجزائرية من الانهـيار، وتدافع عن وجودها فى الداخل، والخارج، وتقدم فى سبيل حماية واستعادة مؤسسات الدولة، والحفاظ عليها الكثـير من التضحيات، لعل أهمها اغـتيال أكثر من (٥٠٠) أخ من أعضاء الحركة، على رأسهم الشهيد بوسليمانى. كما حددت الحركة مواقفها، والتى

تتسق تمامًا مع مواقف الجماعة الأم، بوضوح شديد من: الاشتراكية والعلمانية والجهوية والرأسمالية، والعولمة، والصهيونية، ومن قضايا الأمة الكبرى، وعلى رأسها: قضية فلسطين، وقضية أفغانستان، وقضية العراق، وقضية كشمير، وقضية الشيشان. كما اهتمت بضرورة تفعيل العمل العربى والإسلامى المشترك على كافة المسارات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وصولاً إلى وحدة الأمة المبتغاة أمام التكتلات الإقليمية والدولية المعاصرة.

ووفقًا لهذا الوضوح فى الفكر، والسلوك، استطاعت الحركة ، بعون الله وتوفيقه، وبقيادة الأخ محفوظ ، أن تحقق إنجازات سياسية كبيرة. فلقد ترشح الأخ محفوظ -رحمه الله- للانتخابات الرئاسية التى جرت فى الجزائر عام ١٩٩٥م، وحصل على أكثر من ثلاثة ملايين صوت، واحتل بذلك المرتبة الثانية، حسب النتائج الرسمية المعلنة. كما احتلت الحركة المرتبة الثانية فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧م وحصلت على (٧٠) مقعدًا (أى نائبًا)، وشاركت فى تشكيل الحكومة آنذاك بسبع حقائب وزارية. كما تشارك بعدد (٣٨) نائبًا برلمانيًا، وثلاث حقائب وزارية فى الحكومة الحالية (وفقًا لانتخابات ٢٠٠٢م). وكان الأخ محفوظ -رحمه الله- يرى أن المشاركة فى الحكم أولى وأجدى، لإحداث التغيير المطلوب والمأمول، من الانسحاب أو المعارضة. كما كان يدعو إلى التمييز الواضح بين ضرورة وجود الدولة وتقويتها وبين معارضتها، والمطالبة بخلعها عند إساءتها، وأن خطأ الحكومة لا يمكن أن يعالَج بحمل السلاح ، كما كان يشدد على ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، والشخصية. ولقد بينت الأيام وأثبتت الأحداث صدق هذه الآراء، والنظرة الثاقبة لصاحبها، عليه -رحمة الله- كما أظهرت الأداء المتميز، والمسئول لوزراء الإخوان، ونوابهم فى البرلمانات، والحكومات المتعاقبة.

ولقد التقيت بالأخ محفوظ أكثر من عشر مرات خلال الفترة من منتصف الثمانينيات من القرن الماضى وحتى عام ٢٠٠٠م، معظمها فى الجزائر، وبعضها فى السعودية، حيث كنت أعمل، وبعضها فى مصر. وكان أول لقاء لى معه فى «تبسه» عند انعقاد المؤتمر السنوى للفكر الإسلامى، والذى كانت تنظمه وتشرف

عليه وزارة الأوقـاف، والشئـون الإسلامـية الجزائرية (١٩٨٦م). وتبـادلنا أطراف الحديث حول شـئون وشجون أمتنا، وأخـبار جماعتنا . وكـان رأيه -رحمه الله- سديداً ثاقبًا حول التيارات التى كانت تموج بها الجزائر فى ذلك الوقت، ومنها جبهة الإنقاذ، والتى كان رئيسها، الأخ عباس مدنى، مشاركًا فى المؤتمر.

ولا يمكن أن تتـسع مسـاحة هذا المقـال القصـير لكى أعـدد بعضًـا من مناقب وخصـال هذا الرجل الصادق فى دعوته، الصـادق فى أُخوته، الصادق فى حـبه، فهى بحق كـثيرة، كثـيرة. ولكن قبل أن أذكـر النذر اليسير منهـا، أود أن أُسجل كلمات صادقة قالها فى حقه رئيس الجمهورية الجزائرية. قال: «ما من مشكلة ألمت بالجزائر إلا وكانت له فى حلها مـساهمة، وما من قضية إلا وكـان له فيها رأيًا، أو اتخذ فـيها مـوقفًا نابعًـا من حبه لوطنه». ولا يتـأتى ذلك إلا من رجل تحلى فكرًا وسلوكًا، كما ذكر الناطق باسم حركة السلم، «بالوسطية والاعتدال والتسامح».

خلال لقاءاتى معه، كنت أرى نموذجًا حقـيقيًا للرجال الذين تربوا وتخرجوا فى مدرسة حسن البنا. كنت أحس من أول وهلة أننى أعرفه منذ زمن طويل، بل أكاد أشك أننا افتـرقنا لحظة. كنت أتذوق فى لقائنا رائحة ولون بل طعم الأخـوة الحقة فى الله، واستـشعر فعـلاً لا مجازًا المعنى الحقـيقى، والراقى للحب فى الله. ولا عجب، فقد كنت اتذكره يوميًـا فى ورد الرابطة. كان -رحمه الله- هاشًا باشًا، لا تفارقه الابتسامة ، يتحدث بأسلوب رشيق، ويحاور بشكل هادئ ممتع، لا يصخب ولا يجهل، ولا يتطاول، ولا يتعالم، ولا يتقعر. كنت أنظر إليه وأقول فى نفسى؛ لقد علَّمنا الإمام الشهيد أركان بيعتنا العشرة وهى: «الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتـضحية، والطاعة، والثـبات، والتجرد، والأخـوة ، والثقة»، وهأنذا أرى أركان البيعة مجسدة، تمشى على رجلين، فى شخص هذا الأخ الحبيب.

فاللهم أسبغ عليه واسع رحمتك، وعظيم مغفرتك، وأسكنه الفردوس الأعلى، واخلفنا فى مصيبتنا بخير، ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

***

[٣] كلمة حب
فى رحيل مرشدنا الحبيب(*)

من هول الصدمة وفداحة المفاجأة، ومن منطلق «عُمَرى»، كدت لا أصدق الخبر الحزين. ولم يخطر ببالى أن تكون مقالة هذا الأسبوع حول رحيل أستاذنا، ومرشدنا وأخينا وحبيبنا المستشار محمد المأمون الهضيبى، والذى كنت أشرف، وأسعد بتقديم معظم مقالاتى، خاصةً مقالات هذه الزاوية - وغيرها من إنتاجى المتواضع - قبل دفعها إلى المطبعة، لأستأنس برأيه، وأتعلم من ملاحظاته، وأحظى بمباركته. وكان قبل أيام معدودة من رحيله يحثنى على مزيد من الكتابة. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

حقيقةً، فقدنا، نحن جماعة الإخوان المسلمين، وفقدت مصرنا الحبيبة، وفقدت الأمة العربية والإسلامية، بل فقدت البشرية جمعاء، علمًا من أعلامها العظام، ورجل دعوة من رجالاتها الأفذاذ، وداعيةً من دعاتها المخلصين. وحقيقةً، دمعت العيون، وحزنت القلوب، ولكن لا نقول إلا ما يرضى ربنا: إنا لله وإنا إليه راجعون. فلا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه. ونسأله سبحانه أن يلهم أهله الكرام، ويلهم إخوانه، ومحبيه الصبر الجميل، ويؤجرنا جميعًا عوضًا عن مصيبتنا بشرى الصابرين.

صحيح أن الموت علينا حق: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وصحيح أن ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، ولكن الفراق المفاجئ شديد الوطأة على النفس، وشديد الجزع على القلب، ولكن الحبيب الراحل كان دائمًا يشد من أزرنا فى مثل هذه المناسبات عندما يأذن الرحيل لأخ حبيب، وكان آخرهم الأخ الحبيب الشيخ حسن جودة، والأخ الحبيب عزّ العرب فؤاد، والأخ الحبيب عبد المنعم سليم. وكأنه -يرحمه الله- يذكرنا بقول رسولنا ﷺ: «يقول الله تعالى: ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة». فلله

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ١٥ من يناير ٢٠٠٤م.

تعالى ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى. ومما يعزينا أن مرشدنا الحبيب، وإخواننا الأحبة، قد أدوا الأمانة، ونصحوا الأمة، وجاهدوا فى الله حق جهاده، وتحملوا فى سبيل ذلك الابتلاءات الشديدة صابرين محتسبين، ولا نزكيهم على الله. فكانوا بحق: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. فنسأله سبحانه أن يلحقهم بالصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

لقد كان مرشدنا الحبيب مثالاً للإرادة القوية التى لا يتطرق إليها ضعف، ومثالاً للوفاء الذى لا يعدو عليه تلون، ولا غدر، ومثالاً للتضحية العزيزة التى لا يحول دونها طمع، ولا شح، عارفًا معرفة عميقةً بالمبدأ، ومؤمنًا إيمانًا خالصًا به ومقدرًا تقديرًا مسئولاً له، تقديرًا يحول دون الخطأ فيه، أو الانحراف عنه، أو المساومة عليه أو الخديعة بغيره. لقد كان - يرحمه الله - مثالاً حيًا لأركان بيعتنا العشرة من فهم وإخلاص، وعمل، وجهاد، وتضحية، وطاعة، وثبات، وتجرد، وأخوة، وثقة. فلم يبدل مرشدنا، ولم يغير، وإخوانه - من بعده - لن يبدلوا، ولن يغيروا. فالكل سائر بإذن الله -تعالى- على الدرب، متمسك بأساسيات الدعوة، مؤمن بثوابتها، مردد وعامل بمنهجها بأن: الله غايته، والرسول ﷺ قائده وقدوته، والقرآن دستوره، والجهاد سبيله، والموت فى سبيل الله أسمى أمانيه.

نحن لا نقدس الأشخاص، ولكن نحبهم ونقدرهم، ونحب أخوتهم، ونحب إخلاصهم، ونحب ثباتهم، وتجردهم، ونحب تفانيهم فى سبيل الدعوة، ونحب إسلامهم الصحيح، ونحب تواضعهم. من هنا، يأتى جزع النفس، وفزع القلب، ودمع العين برحيل أحدهم. ولكننا نلهث بالقلب، واللسان بالدعاء لهم بالفوز بالجنة، وأن تكون جائزتهم الكبرى، والحقيقية الفردوس الأعلى. وهنا، يؤكد جميع أفراد صف الجماعة، بحق ويقين، أن الجماعة بخير، والحمد لله، مطبقة للمنهج، سائرة على الطريق، متمسكة بالثوابت، ماضية فى رسالتها لا تبغى إلا الخير كل الخير لوطنها وأمتها، بل للبشرية جمعاء، داعيةً إلى الله الحق بالحكمة والموعظة الحسنة، متمسكةً بالمنقذ من الضلال، وعاضةً عليه بالنواجذ: كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ومتيقظة تمامًا لكل ما يحاك للأمة من مؤامرات ومخططات.

وإن كان لى أن أتذكر بعض مناقب مـرشدنا الحبيب، فإنى أحتـاج إلى كتاب، وليس مقالة قصيرة. فلقد عشت بالقرب منه زهاء عشرين عامًا. ومع ذلك، يمكن أن أشير إلى نـذر منها. فلقد كان -يرحـمه الله- رغم حزمه، وجـدّه، وجديته، شديد التواضع، وشديد الحياء، وشديد الالتزام، لدرجة أنه عندما كان نائبًا لمرشدنا الحبـيب المرحوم بإذن الله تعـالى الأستاذ مـصطفى مشـهور، عندمـا كان يريد أن يناقش معـه قضية شـائكة، ولا يريد أن يثقل عليـه، كان يصدّر أحدنا - أعـضاء الصف الصغار - لينقلها أولاً إلى فضـيلة المرشد، ثم يتدخل برفق شديد بعد ذلك لمناقشة أخوية للموضوع، وعند اتخاذ القرار ينزل بأريحيته المعهودة عن رأيه إذا كان لا يتماشى مع هـذا القرار. أليس هذا هو قمة الالتزام، وقـمة المسئوليـة، بل قمة الفهم، وقمة الحب؟!

نادرة أخرى، وأعتـذر أن أكون «شخصيًا»، عنـد وفاة زوج ابنتى منذ أسابيع - يرحمه الله -، جاء للصـلاة عليه بمسجد مصطفى محـمود. وبعد الصلاة، وعند خروجـه من المسجد، تقـدمت ابنتى لتشكره، وتطلب منه الدعاء لزوجـها. ولم يكن يعرفها، فـحسبها تريد شيئًـا. فأخبره مرافقوه أنهـا ابنتى. فسلم عليها، وطيّب خاطرها كعـادته. ثم عند مقابلتى له فى اليوم التـالى، طلب منى أن أخبر ابنتى لتتصل به، «وإلاَّ أتدخل بالتأثير عليهـا» - هكذا قال يرحمه الله -، فأكدت له أنها بخير، وكل ما كانت تريده هو: شكره، ودعاءه لزوجها. فأكد مطلبه، ألا أتدخل! وفعلاً، اتصلت ابنتى به، واطمأن بنفسـه أنها بخير، ولا تريد سوى ما أكدته له. هكذا.. كان الحبيب المرشد - يرحمه الله رحمة واسعة - ولا أملك إلا أن أقول إن العين تدمع، والقلب يحزن، وإنا لفراقك يا مرشدنا الحبيب لمحزونون. ولا نقول إلا ما أمرنا به ربنا، ورضاه لنا، وعلَّمنا إياه حـبيبنا، وقدوتنا رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

***

[٤] بلاغ إلى من يهمه الأمر!(*)

هل هناك أحد يهتم -حقيقةً- بأمر المواطن بعامة، ومواطن مظلوم حقًا بخاصة، فى هذا البلد الحبيب؟! سؤال دار بخاطرى وألح علىّ مرارًا وأنا عائد من مطار القاهرة الساعة الرابعة والنصف مساء يوم الثلاثاء الموافق: ١٧/ ٢/ ٢٠٠٤م، بعد أن مُنعت من السفر فى آخر لحظة، أى قبيل إقلاع طائرة الخطوط الملكية الأردنية من القاهرة إلى عمان، والمفترض أن أكون على متنها -بالدرجة الأولى استثناء وتكريمًا لى-، بعد أن أنهيت «كل» المستطاع من اتصالات وإجراءات رسمية «وأمنية» على مدى ما يقرب من شهر، وتحديدًا من ٢١ يناير إلى ١٧ فبراير ٢٠٠٤م، وبعد أن أنهيت «كل» إجراءات السفر فى الوقت المناسب يوم السفر، لتنفيذ قرار جامعة القاهرة بإعارتى استاذًا زائرًا إلى جامعة اليرموك بالأردن لمدة الفصل الدراسى الثانى، والذى بدأ من يوم الأحد ٨ فبراير ٢٠٠٤م!.

وقبل أن أتكلم فى أمر هذا المواطن، الذى هو أنا، وألمس ما يرتبط بهذا السؤال الحائر، أود أن أقدم اعتذارى إلى القارئ العزيز لكونى -هذه المرة- شخصيًا، بالرغم من أنى أزعم أن موضوع البلاغ له آثار عامة مباشرة وخطيرة تمس بصفة رئيسة الحقوق الأساسية للمواطن، بل الحقوق الأساسية للإنسان كإنسان، ناهيك عن دعاوى الإصلاح واحترام القانون ودولة المؤسسات، وحرمة المواطنة والانتماء، وحرمة الحياة الجامعية، والتقاليد الجامعية، والعلاقات بين الجامعات!

وتبدأ القصة عندما اتصل بى عميد كلية الشريعة، والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك، على غير سابق معرفة، ليعرض علىّ إعارة مفتوحة أو على الأقل لمدة ثلاث سنوات كأستاذ للاقتصاد الإسلامى فى قسم الاقتصاد، والمصارف الإسلامية، وبالذات للتدريس لطلاب الدراسات العليا. فشكرته على دعوته الكريمة، واعتذرت لاعتبارات شخصية فقال: فلتكن الإعارة عامًا دراسيًا، فاعتذرت ثانيةً. فقال: إذن لتكن فصلاً دراسيًا «لكى يحتك طلاب الدراسات العليا

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس: ٢٦ من فبراير ٢٠٠٤م.

بعلمك، وخبرتك» هكذا قال لى! فلم أستطع الاعتذار، وقبلت من حيث المبدأ، باعتبار أن القرار النهائى فى يد المسئولين بجامعة القاهرة، ابتداءً من قسم الاقتصاد الذى أشرف بالانتماء إليه، فمجلس كلية الاقتصاد، فمجلس الجامعة، فرئيس الجامعة. وفعلاً، أرسل فاكسًا يخطرنى فيه بموافقة مجلس العمداء بجامعة اليرموك على إعارتى لمدة فصل دراسى، «يبدأ اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٨/ ٢/ ٢٠٠٤م».

فقمت، كالمعتاد، بتقديم العرض مشفوعًا بطلب منى بالموافقة على إعارتى لجامعة اليرموك إلى قسم الاقتصاد بكليتى. وبعد أن دار الطلب دورته الرسمية، وتمت موافقة جامعة القاهرة على الإعارة كأستاذ زائر لمدة ثلاثة شهور، قدمت الموضوع برمته إلى مباحث أمن الدولة (فرع القاهرة، والتى يتبعها مطار القاهرة) كالمعتاد -بالنسبة لحالتى.. وهذه قصة أخرى ترتبط بحقوق الإنسان ليس هذا مكانها!-، وذلك يوم ٢١/ ١/ ٢٠٠٤م، للموافقة حتى لا تحدث مشكلات «منع السفر» بالمطار.. وبعد أن عدت من سفرى إلى المملكة العربية السعودية بدعوة كريمة من رابطة العالم الإسلامى للاشتراك فى مؤتمر «التحديات التى تجابه الأمة، وتقديم بحث حول التحديات الاقتصادية، مع دعوة كريمة للحج، وبموافقة مشكورة من جامعتى، ومباحث أمن الدولة، وذلك يوم ٦/ ٢/ ٢٠٠٤م، تابعت طلبى بالسفر إلى جامعة اليرموك، خاصةً وأن الفصل الدراسى يبدأ يوم الأحد ٨/ ٢/ ٢٠٠٤م. فكان رد المسئولين فى فرع القاهرة أن الأمر «فى العرض» واستمرت متابعتى بصورة شبه يومية، خاصةً وجامعة اليرموك تستعجل قدومى، وكان الرد أن الأمر «مازال فى العرض»، و«اطمئن يا دكتور لأن هذه السفرية علمية، وليست مؤتمرات سياسية، كالتى طلبت السفر إليها، ورُفض الطلب»! وكان جهاز مباحث أمن الدولة قد وافق مشكورًا على سفريات عديدة لى لحضور مؤتمرات علمية، وافقت عليها جامعتى، فى إنجلترا ولبنان وإندونيسيا والكويت وغيرها.

ولكنه رفض طلب سفرى إلى مؤتمرين علميين أيضًا، كانت جامعة القاهرة قد وافقت عليهما، وهما مؤتمر فى لبنان، والآخر فى باكستان. وكان الرفض

مستساغًا بعض الشيء، رغم اصطدامه مباشرة بحق طبيعي من حقوق المواطن، والإنسان، لأنه تم قبل السفر بأيام.. وقبل الذهاب إلى المطار!

وانتهى يوم ٨ فبراير، ودخلنا فى الأسبوع الثانى من فبراير، والوضع لم يتغير. فاتصلت بمباحث أمن الدولة (فرع الجامعة)، فوعدنى المسئول بعرض الموضوع. وفى اليوم الثانى، وكان ذلك يوم ٢٠٠٤/٢/١٥م، اتصل بى المسئول ليخبرنى أنه تم العرض، «وسافر بسلامة الله». ولمزيد من التوكيد اتصلت بمباحث أمن الدولة (فرع الجيزة) التى يتبعها سكنى -جغرافيًا- فأخبرنى المسئول بأن الموضوع يعد منتهيًا، لأنه مهمة جامعية، و«مع سلامة الله». وتحت ضغط الاتصال اليومى من جامعة اليرموك، حجزت للسفر يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/١٧م، وأخبرت مباحث أمن الدولة (فرع القاهرة) بذلك، حتى أحثهم على الاستعجال، ولكن «مازال الموضوع فى العرض». و«لا تقلق». فكان ردى أن المسألة ليست قلقًا، وإنما هى حرص على احترام تعهداتنا. واحترام جامعاتنا. ويوم الثلاثاء، عاودت الاتصال أكثر من مرة حتى الساعة الثانية بعد الظهر، فلم يُجب أحد، سوى فى إحداها رد ساعى المكتب ليخطرنى بعدم وجود أحد! فأخبرته بأننى فلان، وأنا فى طريقى إلى المطار، لأن الطائرة سوف تقلع حوالى الساعة الخامسة، وذلك ليخبر أى مسئول عند حضوره!

واستخرت الله تعالى، وذهبت إلى المطار، وبعد الانتهاء من إجراءات السفر، بما فى ذلك الجوازات، ذهبت لأخبر زوجتى، والتى كانت تنتظر فى الخارج، ومعها المحمول الخاص بى، وكانت الساعة حوالى الثالثة والنصف، فأشرت إليها -لأنه ممنوع الخروج بعد ختم الجواز- عن بُعد أننى أنهيت كل الإجراءات، ولها أن تعود إلى المنزل. فأخبرتنى بالإشارة أيضًا أنهم أخبروها بالاعتذار عن عدم الموافقة على سفرى -من خلال المحمول. وبعد أن تلقيت هذه المعلومة المؤسفة، عدت إلى مكتب رئيس الجوازات وأخبرته بما فهمته. وأثناء إخبارى إياه، جاءت الإشارة مكتوبة بالمنع من السفر، فأنزلوا الحقائب من الطائرة، وأعطونى التذكرة، وخرجت من المطار، دون أن أعرف -حتى الآن- السبب وراء هذا القرار الغريب العجيب،

بل المهين والمشين ليس بالقطع فى حقى، وإنما فى حق أجهزتنا ومؤسساتنا، والذى صدر قبل إقلاع الطائرة بنحو ساعة!

وفى اليوم التالى (الأربعاء ١٨/ ٢/ ٢٠٠٤م)، ذهبت إلى كليتى وأخطرت المسئولين بما حدث، واستلمت عملى، وأرسلت فاكسًا رقيقًا إلى جامعة اليرموك للاعتذار عن عدم تمكنى من الحضور. كما اتصلت -إبراء للذمة- بمباحث أمن الدولة (فرع الجامعة)، فكان رد المسئول: هل أنت تتكلم من الأردن؟ فقلت له: لا، أنا أتكلم من مصر! فاستغرب لما حدث، ووعد بالاستفسار وإخطارى بذلك.

وبدايةً أود أن أقر هنا بدماثة خلق وأدب كل من اتصلت به فى جهاز مباحث أمن الدولة، ولكنى أسارع فأقول إن ما حدث يصطدم مباشرةً مع أبسط حقوق المواطن، بل أبسط حقوق الإنسان، بل هو انتهاك صارخ لهذه الحقوق، وإصرار واضح، وفاضح على هذا الانتهاك، لا يخدم أحدًا، ولا يبرر هدفًا أو غاية. ويعد تدخلاً سافرًا لا مبرر له فى عمل المؤسسة الجامعية، واعتداءً آثمًا على حقوق عضو من أعضاء هيئاتها التدريسية، بل أقطع يقينًا بأن مثل هذه التصرفات غير المسئولة تعد من الأسباب الجذرية لتخلفنا الحضارى فى شتى المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وما يعانيه مجتمعنا من مشكلات حادة فى هذه المجالات (راجع مقالاتى السابقة فى الأعداد الثلاثة السابقة لهذا العدد من «آفاق عربية» حول أسباب التخلف وكيفية معالجته).

وهذا بلاغ أقدمه إلى السيد رئيس الجمهورية، علّ جهاز رئاسة الجمهورية لا علم له بهذه التجاوزات. وهو بلاغ أقدمه إلى السيد وزير الداخلية، علّه لا يعلم بما يدور فى جهاز من أخطر أجهزة وزارته. وهو بلاغ أقدمه إلى السيد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، علّه لا يعلم بما قام به أحد العاملين فى جهازه من إساءة واضحة إلى رسالته، إن كان يخدم أصلاً رسالة. وهو أخيرًا بلاغ إلى المجلس القومى «الجديد» لحقوق الإنسان، لينظر كيف تُنتهك هذه الحقوق فى بلدنا الحبيب، وما عساه أن يفعل حيال هذا الانتهاك. وفى النهاية أحتفظ بحقى فى

اللجوء إلى الملاذ الأخير، وهو قضاء مصر الشامخ، والعادل. وفوق كل هذه المستويات، وقبلها، ألجأ إلى من لا ملجأ إلا إليه سبحانه، وأقول: حسبى الله ونعم الوكيل. ومن الغريب، أننى كنت أراجع وردى القرآنى اليومى، وإذا بى أقف فى سورة الأحقاف عند قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ثم يقول جل من قائل لرسوله ﷺ: ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

***

[٥] كلمة حب واعتذار(*)

أرسلت إلى «آفاق عربية» اعتذار عن توقفي عن الكتابة، «إلى أن يكون للكلام صدى في العمل».. هذا نصه:

كلمة حب

أخي القارئ: يا من قرأت لي بعض ما كتبت في هذه الزاوية (حول الأحداث)، أجد لزامًا عليَّ أن أعتذر لك عن توقفي عن الكتابة إلى أن يكون للكلام صدى في العمل، وللقول تأثير في الفعل، ولن يتم ذلك، في اعتقادي، إلا إذا غيرنا ما بأنفسنا - على كافة المستويات: أنظمة وشعوبًا، حكامًا ومحكومين- حتى يغير الله تعالى ما بنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]. فتقبل اعتذاري عن هذا التوقف، وعذري لعدم التواصل، وأستودعك الله.

ولقد رأت هيئة تحرير الجريدة -جزاها الله خيرًا- أن تعيد صياغة كلمتي، على أمل مواصلة الكتابة في الأعداد التالية، ونشرت الصياغة الجديدة بالجريدة يوم الخميس: ٤ من مارس ٢٠٠٤م، على النحو التالي:

اعتذار

يعتذر الدكتور عبد الحميد الغزالي - أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة عن عدم كتابة مقاله الأسبوعي في هذا العدد، ويواصل الكتابة بمشيئة الله تعالى في الأعداد القادمة.

وموقفي هذا يذكرني بمحاولة «جديدة» قمت بها عندما اشتد الإجرام الصهيوني على الانتفاضة، والأمة في حالة شبة عجز تام. فحاولت، عبر الصحافة، أن أبعث رسالة فحواها أنه آن الأوان أن نكف عن الكتابة، والكلام، ونشمر السواعد للعمل الجاد، وإحياء فريضة «جهاد الدفع»، وذلك من نشر سطور قليلة حول

(*) نشر الاعتذار ولم تنشر كلمة حب بجريدة آفاق عربية يوم الخميس ٤ من مارس ٢٠٠٤م.

فحوى هذه الرسالة مع ترك المساحة المبتقية لمقال «مناسب» خالية! وأرسلت هذه المحاولة إلى جريدتين: قومية وحزبية. ولكن لم يكتب لهذه المحاولة التنفيذ. وإليك عزيزى القارئ تفصيل هذه المحاولة.

الأخ الفاضل الأستاذ/ . . . .

رئيس تحرير جريدة. . . . الغراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

ففى هذه اللحظات التى تمر بها أمتنا العربية، والإسلامية، آمل أن تنشر لى هذه المساهمة المتواضعة فى جريدتكم، عسى أن نعمل جميعًا عملاً حقيقًا لصون كرامتنا وعزتنا. . . لصون أرضنا، وعرضنا. . لصون جزء عزيز من أبنائنا. . لصون وجودنا، على أن ينشر ما يلى هذه السطور فى المساحة المخصصة لمقال أو عمود «مناسب» مع ترك باقى المساحة خالية لتشير إلى ما أهدف إليه!

وفقكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الحميد الغزالى

الأستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

وكان المطلوب نشره - فى مساحة مقال - التالى:

أمة فى خطر حقيقى

بقلم أ.د. عبد الحميد الغزالى

الأستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

فى هذه اللحظات التى تمر بها أمتنا العربية، والإسلامية. . لا وقت للكلام. . فالوقت وقت العمل، والجهاد. . بكافة الوسائل، وبأقصى ما نستطيع. . ذودًا عن الأرض، والعرض. . وصونًا للعزة، والكرامة. . وحفاظًا على الحق، والعقيدة والوجود. . ابتداءً بالدعاء. . مرورًا بالمقاطعة. . وانتهاءً ببذل النفس والمال.

على أن تُترك باقى مساحة المقال خالية

هذه هى المحاولة التى ذكرتنى بها «كلمة حب»! و«الله سبحانه من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل.

***

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثالث
القضية الفلسطينية: ضرورة دعم الانتفاضة أمام محاولات التصفية

الفصل الرابع
القضية الفلسطينية: مخططات ومؤتمرات ومؤامرات

الفصل الخامس
القضية العراقية: حتى الاحتلال

الفصل السادس
القضية العراقية: مقاومة الاحتلال

الفصل السابع
أمة فى أزمة: محاولة للتشخيص والمعالجة

الفصل الثامن
مصطلحات حول التخلف والتنمية

الفصل التاسع
كلمات «شبه» شخصية وختامية

***

